۴۵

كتاب الفوائد الشنوانية
على شرح الاجرومية جمع الفقير
الى عفو مولاه والغني به عما
سواه ابو بكر الشنواني
اسعده الله تعالى بفوز
الاماني وصلى الله وسلم
على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه اجمعين
امين
امين

تملكه العبد الحقير احمد بن احمد الشنواني الحنفي لطف الله به امين

تملكه الفقير ... ابن احمد حسني ... الوكيل عفي عنه

٢٩٠ ١٠١

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım Laleli
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 3258

٣٢٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين وسلم
الحمد لله الذي من نحا نحوه كان مرتفع الشان ° ومن رافعه حفظ من
كل عايب وشان ° ومن انتصب لخدمته ° جازما بربوبيته ° رفعه
وامده بحال الابتهام ° ومن سكن لغيره لم يجعل له تمييزا من بين
الانعام ° احمده على كلمته العليا ° واسمايه الحسنى ° وافعاله المعربة
بوجوده لا بسبب حركات ° وكلامه المبني على الصدق لا بواسطة
ادوات ° له الامر النافذ في الماضي والحال والمال ° ومنته لا يضارع
بكل حال ° واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الذي قصرت
افعال القلوب عن معرفة قدمه ° ووقف التعجب عن ادراك سر
قضايه وقدره ° واشهد ان سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد عبده
ورسوله خير من نطق باللسان ° واعرب عما في ضميره من البيان °
وافضل الصلاة والتسليم والتبجيل على النبي العربي الاصيل ° وعلى اله
واصحابه المحمودين في القرآن والتنزيل ° وبعد فيقول
الفقير الى عفو مولاه ° والغني به عما سواه ° ابو بكر بن اسماعيل
الشنواني ° اسعده الله تعالى بفوز الاماني ° وغفر له ولذريته
ولوالديه ° واحسن اليهم واليه ° هذه حواشٍ وضعتها
على شرح الآجرومية ° في علم العربية ° للشيخ الامام والحبر الهمام
خالد بن عبد الله الازهري ° رحمه الله تعالى وزكى عمله ° واعلا
في جنات عدن نزله ° تفتح منه مقفله ° وتبين مجمله °
وتبرز ما اهمله ° مع بيان ما يرد عليه والجواب عنه ان امكن
ومع فوايد لا يستغنى عنها وقد اتعرض فيها لكلام المتن

لايضاح

لايضاح او غيره وكاني بالناس وقد افترقوا فيها فرقا
فرقة قد انطوى على الحسد جنوبهم ورامت اطفا نورها
بافواههم وما هم ببالغيه الا ان تقطع قلوبهم يعرفون نعمة
الله ثم ينكرونها ويمكرون ويصدفون عما انتهى اليهم منا
فتتلوا ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون ونحسادُ على نعم الله تعالى لا في اثنتين ولا
يتربصون بنا الا احدى الحسنيين كفانا الله عيبهم وبينهم
وحال بين مناهم وبينهم وفرقة غلب عليها الجهل
المركب وتحيد عنها طريق الخير وتنكب لا تبرح جدالا
ولا تعي مقالا ولا تحسن جوابا ولا سوالا ليس لها داب الا
اكل الحرام والخوض في اعراض الانام وغمط الناس نهارا وبالليل
نيام فهذه لا تصلح لخطاب ولا تتاهل اذا عابت
لان تعاب والسلام الهم الله كلا منا ومنهم توبة تضع
الاوزار عن الظهور كلا وكفانا واياهم حصايد الالسن وهل
يكب الناس في النار على وجوههم الا وفرقة اتاها
الله هداها والهمها تقواها وزكاها مولاها فرات محاسنها
وسناها وفوايدها التي لا تتناها فاعترفت بشكرها
وثناها واغترفت من بحرها ولم يلوها عذل عاذل ولا ثناها
وهذه الطايفة لا تكاد تراها ولا نسمع لها خبرا فوق
الارض وثراها وانا اسال الله تعالى واتضرع اليه واتوسل
اليه بمحمد صلى الله عليه وسلم فانه اكرم خلقه عليه ان يسكنني

وايا ها وساير ذريتنا ووالدينا واحبابنا في الجنة مكانا مرفوعا وان
يجعل المرفوع على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق وغيره من اشكال
الاعمال المنتجة للاصغر والاكبر من الاوزان موضوعا وحيث
عبرت لشيخنا فرادي به علامة عصره بلا نزاع واوحد وقته
من غير دفاع شيخنا شهاب الملة والدين احمد بن قاسم الشافعي العبادي
او باستاذ شيخنا فرادي به واحد زمانه وعلامة اوانه
وسيد المحققين مولانا الشريف قطب الملة والدين عيسى الصفوي
الايجي نزيل الحرم الشريف المكي **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم
لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال اي شان يهتم به وكل ما هو
كذلك تطلب فيه البداءة بالتسمية لقوله عليه الصلاة والسلام
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر بدا المصنف والشارح
بها فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسما الذات الاقدس
المسمى بهذا الاسم الا نفس لا بشيء من غيرها وحده او معها ابتدي او
اولف ملتبسا متبركا مستعينا **فان قيل** المصنف والشارح لم يبتدي
احدهما بالبسملة **قلت** لعلهما اتيا بها نطقا لا خطا **فان قيل**
لم ترك المصنف الحمد والتشهد والصلاة والسلام على النبي صلى الله
عليه وسلم **قلت** الجواب انه ترك ذلك روما للاختصار او انه اتى
بذلك لفظا وتركه خطا روما للاختصار وفيه بعد لان العادة
جارية بان المصنفين يكتبون ما يقولون واجيب ايضا عن
الاعتراض بترك الحمد بان البسملة متضمنة للحمد الذي هو نسبة الجميل
على الوجه المخصوص فلذلك اقتصر المصنف عليها اختصارا واجيب

عنه ايضا

عنه ايضا بقلب الاعتراض على المعترض فيقال له ان كان سوالك
ذا بال فهلا ابتداته بحمد الله والا فلا يعول عليه واستشكلت
جملة البسملة بانها ان كانت خبرية ورد ان من شان الخبر
الصادق ان يتحقق مدلوله في الواقع بدونه ويكون الخبر حكاية
عنه وما هنا بخلاف ذلك لان مصاحبة الاسم والاستعانة به
وهما من تتمة الخبر لا يتحققان الا بهذا اللفظ وان كانت انشائية
ورد ان من شان الانشا ان يتحقق مدلوله به واصل جملة
البسملة بخلاف ذلك غالبا اذ كل ما الذي يقول كالاكل والسفر   يصح سم
لا يحصل الا بالبسملة فكيف تقدير اكل او اسافر باسمه بقصد
الانشا وان كانت لانشا المصاحبة او الاستعانة ورد انه
يلزم ان تكون الجملة لانشا متعلقها ويكون الاصل غير مقصود
وذلك في غاية الندور **فان قلت** ما وجه ايراد البسملة محتملة
للاسمية والفعلية **قلت** لعله الاشارة الي حصول المقصود
بكل منهما او قصد الاختصار بحذف المتعلق او تجرد التفنن
وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة
بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن او لان المسمى
اذا كان في غاية العظمة والجلال فلا يذكر بل يذكر اسمه
وحضرته وجنابه كما يقال سلام الله على المجلس العالي وعلى
الحضرة العالية ولم تكتب الف اسم على ما هو وضع الخط
لكثرة الاستعمال وطولت البا عوضا عنها والله اعلم قال
البيضاوي اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف

ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم
بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد
اجمعوا ان لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم على م
كلي لما افاد التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة انتهى
والرحمن الرحيم قال البيضاوي اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان
من غضب والعليم من علم والرحمة في اللغة رقة القلب وانعطاف
يقتضي التفضل والاحسان ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها واسما
الله تعالى انما توخذ باعتبار الغايات التي هي الافعال دون المبادي
التي تكون انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البنا تدل
على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع وذلك انما يوخذ تارة باعتبار
الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا
لانه يعم المومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المومن وعلى
الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية
كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما
قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا
ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره وتخصيص
التسمية بهذه الاسما ليعلم العارف ان المستحق لان يستعان
به في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها
وآجلها جليلها وحقيرها قوله العبد اعلم ان العبد يقال

على اضرب

على اضرب الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه
وابتياعه الثاني عبد بالايجاد وذلك ليس الا لله وهو المقصود
بقوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا
الثالث عبد بالعبادة وهو المقصود بقوله تعالى واذكر عبدنا
ايوب فوجدا عبدا من عبادنا ومنه سبحان الذي اسرى
بعبده الرابع عبد الدنيا واعراضها وهو المعتكف على خدمتها
ومراعاتها واياه قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صلى الله
عليه وسلم تعس عبد الدنيا والعبودية اظهار التذلل
والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها
الا من له غاية الافضال قوله الفقير المفتقر المحتاج في ذاته
لعجزه وضعفه اخذا من قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى
الله قال في الكشاف لان الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان
الفقير اضعف كان افقر وقد استشهد الله سبحانه وتعالى
على الانسان بالضعف في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا وقال
الذي خلقكم من ضعف قوله الى مولاه في تهذيب النووي عن
النهاية اسم المولى يقع على معان كثيرة هو الرب والمالك
والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار
وابن العم والحليف والعقيل والصهر والعبد والمنعم عليه والمعتق
وفي تنبيهات القاضي عياض انه يطلق على العاصب والقائم والنظائر م
بالامر وناظر اليتيم وقال صاحب الوجوه انه يطلق على الشريك
والنديم قوله الغني في جمعه مع الفقير ايهام الطباق وهو الجمع

بين متضادين اي بين معنيين متقابلين في الجملة قوله
ابن عبد الله بالرفع نعت لخالد قوله بن ابي بكر بالجر نعت لعبد الله
قوله الازهري نعت لخالد منسوب الي الازهر لانه كان من
المجاورين به والازهر هو الجامع الذي هو اول بيت وضع بالقاهرة
بناه جوهر القايد لما اختط القاهرة وفرغ من بنايه لسبع خلون
من رمضان واقيمت فيه الجمعة في شهر رمضان سنة احدي
وستين وثلاثمايه وكان بنا القاهرة سنة ثمان وخمسين
وثلاثماية قال بعض المشايخ وكان ممن جمع بين العلم والولاية
فرحمة الله عليه انه قد اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة
واستعقاب السعادة فبالله من جامع ما ازهره وموضع ما
انوره وقال فيه المقريزي في الخطط ان هذا المسجد
اذا جلست فيه تجد فيه راحة من جهة الله تعالي وقد
انتشر في الافاق علماؤه ونفع الشرق والغرب صلحاؤه
ولا عبادة متيسرة في مثله ولا علم اكثر مما بين اهله وهذه
نبذة يسيرة ولا فضله شايع وفخره ذايع ولله الفضل
والمنة اذ جعل عملا اهله عمل اهل الجنة وقد ذكرنا شذرة
من اخباره في الدرر البهية على شرح الازهرية لعزتها فمن
احب الوقوف عليها فليرجع اليها قوله عاملة الله بلطفه الخفي
خبر والمقصود به انشا الدعا له باللطف وفسره جمهور المتكلمين
بالاقدار علي الطاعة فيكون مرادفا للتوفيق كما صرح بذلك الجوهري
وغيره قال السبكي في شرحه لمنهاج النووي اللطف هو التوفيق

فلذا

خلافا للمعتزلة وقيل الرفق والرحمة انتهي والخفي الظاهر
يقال خفيت الشئ اذا اظهرته واخفيته اذا سترته اي
البين الواضح لكل احد لتناهيه في العظم والكمال او البين كونه
لطفا لعدم وجوبه عليه تعالي قال اهل اللغة يقال خفيت
الشي اذا اظهرته واخفيته اذا سترته وكتمته هذا هو
المشهور وقيل هما لغتان فيهما جميعا قوله واجراه على عوايد
بره الخفي العوايد جمع عائدة وهي العطف والمنفعة يقال هذا الشي
اعود عليك من كذا اي انفع وفلان ذو عائدة اي ذو عفو وتعطف
والبر الاحسان والخفي البالغ اي البالغ في كونه برا لتناهيه
في العظم والكمال يقال احفي فلان بصاحبه اي بالغ في بره والسوال
عن حاله قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل
الاختياري حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا والله
اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذلك
لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه
الحمد بوصف دون وصف فان قلت المقصود من ذكر الحمد هنا
حصول البداة بحمد الله ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وقد
فاتت البداة به بالتسمية وبقوله يقول الي قوله حفي قلت
الجواب عن ذلك من وجوه الاول انه ليس المراد بالحمد في الحديث
الوارد في ذلك قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلي الذي هو ذكره
وهو صادق بالتسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيد الثاني
ان الابتدا محمول على العرفي الذي هو يعتبر ممتدا لا الحقيقي فجملة

البسملة والحمد بل والتشهد معهما والصلاة والسلام على النبي صلى
الله عليه وسلم حيث ذكر مبتدأ عرفا لما يقصد ذكره بعدها
الثالث ان المراد بالابتدآ ما يصدق بكل من الحقيقي والاضافي
فالبسملة مبدوٌّ بها حقيقةً والحمد مبدوٌّ به بالاضافة الى ما
بعده وال في الحمد للجنس او للاستغراق اي جنس الحمد او كل فرد
منه مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال
والجملة انشائية او خبرية كما هو اصلها لحصول الحمد على التقديرين
لكن بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك
او مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك جميل
قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله مراد
من دل كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار واما ما قيل
من انه لا بد في تحقق الحمد من الاذعان بمدلول الجملة والاخبار
لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية السقوط اما
اولا فلانه انما يأتي على مقتضى كلام السيد وغيره من ان المراد
بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به واما
ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشا
والاخبار وقد علم من كلام المحققين من ان المراد بالتعظيم الباطني
ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر فتحقق الانشا مع عدم
الاذعان بل مع اذعان العدم واما ثالثا فلان اعتبار الاذعان
وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق منع الاخبار في عدم حصول
الحمد على تقديره بل وزانه وزان ساير المعتبرات في الحمد

كالتعظيم

كالتعظيم ظاهرا فغاية الامر توقف تحقق الحمد على تحققه نعم
ان حملت الواو في جملة الصلاة الآتية بناء على انشائيتها
على العطف على ما هو الظاهر تعين الانشا هنا بنا على منع الجمهور
عطف الانشا على الخبر مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له
من الاعراب كما قيد بذلك السيد ونوزع فيه قوله
رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد في مفردات الراغب النفع ما
يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير
فالنفع خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم
ضرا ولا نفعا والعبيد جمع عبد ويجمع ايضا على
عباد واعبد واعابد ومعبوداء بالمد ومعبدة بفتح الموحدة
وعُبُد بضم العين والموحدة وعبدان بضم العين وكسرها
وتشديد الدال وعبدا بالقصر وبالمد وقد جمعها
ابن مالك في هذين البيتين

عبادٌ عبيدٌ جمع عبدٍ واعبدٌ　　اعابدُ معبوداءُ معبدةٌ عُبُدْ
كذلك عُبدانٌ وعِبدّانٌ اثبتا　　كذاك العِبِدّا وامدد ان شئت ان تمد

قوله الخافضين جناحهم للمستفيد اي المتذللين له
والمتواضعين والملينين جانبهم له مستعارا من خفض
الطاير جناحه اذا اراد ان ينحط والمستفيد طالب الفائدة
وهي لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب
على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله
الاقدام على الفعل او كان ما لاجله الاقدام على الفعل وفي تعليقه

الحمد بكل من الذات وصفة الرفع اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد
بكل منهما بل ولسائر الصفات ايضا اذ هذا الاسم الاقدس
يفهم معه جميع صفاته تعالى قوله والصلاة والسلام
الى اخره جملة خبرية لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة اي
الرحمة عليه والسلامة والمطلوب امر زائد على ما حصل له
في كل وقت فان نعمه تعالى لا نهاية لها ففيه حذف او استعمال
العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل
انه امر تعبدي لا لكمال الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد
معناه وهو تكلف وتجويز بعضهم كونها خبرية معنى الضا
لا لانشا الدعا قياسا على جملة الحمد فاسد اذ الاخبار بثبوت
الصلاة اي الرحمة عليه لا يتضمن سؤال ذلك بخلاف
قول بعضهم انها خبرية معنى والمقصود الثنا فانه صحيح
لكنه بعيد واثر الفصل بين جملتي البسملة والحمد
تنبيها على استقلال كل بالمقصودية والوصل في جملة الصلاة
تنبيها على تمييز ما يتعلق به تعالى بالمتبوعية والمقصودية
الذاتية قوله على سيدنا فيه استعمال السيد في غير
الله تعالى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا
وقوله والفيا سيدها لدى الباب ومن السنة قوله صلى
الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله في الحسن
ابن علي رضي الله تعالى عنهما هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم
وفي المقتفى لقاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير صاحب الانتصاف

حكاية صح
في الكشاف ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله
تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله تعالى حكاية عن
الامام مالك رضي الله تعالى عنه وامتناع اطلاقه الا على
الله تعالى تمسكا بما روي من انه صلى الله عليه وسلم قالوا له
يا سيدنا قال السيد هو الله تعالى وقد عرفت ان في
الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي رحمه
غير صح
الله تعالى في الاذكار عن النحاس انه جوز اطلاقه على الله تعالى
الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام
لغير الله تعالى والسيد المتولي للسواد اي الجماعة
الكثيرة وينسب ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال
سيد الثوب وسيد الفرس ويقال ساد القوم يسودهم
ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون مهذب النفس
قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد وقال النووي
في الاذكار ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره
عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى
المالك قوله محمد بيان لسيدنا لا صفة له لتصريحهم
بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره الزمخشري في
الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم
من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بنا على تاويله
بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت اسم الاشارة

بما ليس معرّفا باللام وبما ليس بموصول مما اَجْمَعَ النحاةُ على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مُفَصَّله وايضا صَرّح في اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يُوصَف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ها هنا ايضاح الصفة السابقة وتقريرُ النسبة تبَعٌ والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان يكون فايدة عطف البيان هنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت عطف بيان جيء به للمدح **قولـــه** المعرِبِ باللسان الفصيح عما في ضميره اي المُبَيِّنِ باللفظ الفصيح نَعْتٌ لمحمّدٍ لا لسيدنا والا لعَدَ على عطف البيان ويجوز ان يُراد باللسان الجارحةُ المخصوصةُ ومعنى فصاحته على هذا خُلوصه من اللُّكْنَة والعجز عن النطق **قولـــه** من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد الغرابة كون الكلمة وحشيةً غيرَ ظاهرة المعنى ولا مانوسةَ الاستعمال وتنافر الحروف وصف في الكلمة يوجب ثِقَلَهَا على اللسان وعُسْرَ النطق بها نحو الهُعْخُعْ وتنافر الكلمات كونها ثقيلة على اللسان كقوله وليس قرب قبر حرب قبرُ والتعقيد كون الكلام معقدًا لا تظهر معناه بسهولة **قولـــه** وعلى آله المشهور ان اصله اهلٌ قلبت الهاء الفًا وفي القاموس همزة ثم الفًا فيل فلا يلزم شذوذ وفيه نظر لتصريح بعض المحققين بشذوذ ما من مره وتصغيره على اهيل دليل على ما مرّ لما هو مقرر من

ان

ان التصغير يَرُدّ الاشيا الى اصولها وقيل اصله اَوَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وتصغيره على اُوَيْل دليلٌ على ما ذكر لما تقدم وفي القاموس يُصَغّر على اُهَيْل واُوَيْل ومنه يعلم انه لا دليل في التصغير على تعيين احدهما قال شيخنا يجوز ان يكون له اصلان اهل واول فباعتبار الاصل الاول صُغِّر على اُهَيْل وباعتبار الثاني على اُوَيْل فاندفع الاشكالات في المقام وصح الاستدلال على ان اصله اهل باهيل لظهور ان مجيء اهيل يدل على ان اصله اهل ولكن ذلك لا ينافي ان له اصلًا آخر باعتباره صغر على اويل لا يقال مجيء اهيل لا يدل على ان اصل آل اَهْل لجواز ان يكون تصغيرُ اَهْلٍ لا آلٍ لانا نقول لما ذكر الايمة ان اهيل تصغيرُ آل دَلّ ذلك على ما قلناه والايمة عَرَفُوا ان اهيل تصغير آل بقراين قامت عندهم فتامّل واختلفوا في آل النبي صلى الله عليه وسلم والاكثرون على انهم مَن حَرُمَ عليهم الزكاةُ وهم بنوا هاشم عند ابي حنيفة وبنوا هاشم وبنوا المطلب عند امامنا الشافعي وقيل بنوا غالب وقيل ذُرّيتُه وازواجُه وقيل اتباعه وقيل اتقيا امته **قولـــه** واصحابه قال الجلال الدواني جمع صَحِب جمعُ صاحِب اوجمعُ صَحْب تخفيف صَحِب بمعنى صاحب وقال في المطول كالزمخشري انه جمع صاحِب واورد عليه ان الجوهري مَنَعَ جمعَ فاعِلٍ على اَفْعَالٍ ولهذا قال السعد في حواشي الكشاف الحق عدمُ ثبوته حتى قيل ان اصحابا جمع صَحْب

بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب والمراد
بالصاحب هنا الصحابي وهو هنا من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله
عليه وسلم وان لم يرو ولم يطل اجتماعه بالمصطفى صلى الله
عليه وسلم ومات على ذلك وقد بسطنا الكلام على ذلك في قرة
عيون ذوي الافهام بشرح مقدمة شيخ الاسلام **قوله** اولي
الفصاحة والبلاغة والتجريد اعلم ان الفصاحة يوصف
بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران
فقط فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي وتقدم معنى التنافر والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي ان تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ
الموضوعة بان يكون على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل
بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل وفي
الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون
النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما
نحو ضرب غلامه زيدا وتقدم معنى تنافر الكلمات ومعنى
التعقيد وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود
بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته
والحال هو الامر الداعي للمتكلم الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به
اصل المراد خصوصية ما ومقتضى الحال هو الكلام الكلي المتكيف
بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال انه من جزئياته

ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال مثلا الانكار حال يقتضي كلاما
موكدا وقولك ان زيدا في الدار موكدا بان كلام مطابق لمقتضى
الحال الذي هو الكلام الموكد بمعنى انه من جزئياته وان ذلك
الكلام الموكد صادق عليه وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على
تاليف كلام بليغ واما التجريد فهو ان ينتزع من امر ذي صفة
امرا آخر مثله في تلك الصفة لكماله فيها **قوله** وبعد ظرف
منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو يتقدر باقول ونحوه
والفاء بعده زايدة على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما
قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا
لدلالة الفاء عليها وعلى هذا لا مجال لتوهم الجمع بين الواو واما
على ان الجمع بحسب التقدير غير مضر كما صرح به نجم الايمة
الرضي لكن يتبادر من كلامه ان اما انما تحذف اذا كان
الجزاء امرا او نهيا فلا يقال زيدا فضربت فلا تغفل واما
ذكر م هذه مجردة عن معنى التفصيل لمجرد اللزوم فلم يحتج الى اما
معها وفي القاموس واما للتاكيد كقولك اما زيد فذاهب
اذا اردت انه لا محالة ذاهب والمقصود لزوم تحقق
لزوم م مدخول الفا بعد ما تقدم فان لزوم المعنى وجوده بعدهما
لوجود شي ما اولزوم وجوده لا لوجود شي ما بعدهما ووجود
شي ما مطلقا او بعدها معلوم ضرورة فكذا الجزاء وتقييد اللزوم
بالبعدية قرينة تامة على ان اللازم بعدها كما لا يخفى فعلى
التقديرين يحصل المقصود الا ان تقييد الجزا اصرح فتامل

فان **قيل** مضمون الجزا ثابت وُجِدَ ما تقدم اولم يُوجَد
فالمراد بكونه بعده انه قيّدٌ للاخبار والاعلام **قلت** فان
القيود قد تتعلق به كما نصّ عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول
او فاعْلمْ هذا شرحٌ الي اخره اوالبَعْديّة رتبيّة **قوله** فهذا اشارة
الي المصنّف المرتب الحاضر في الذهن سوا كان وضع الخطبة قبل التصنيف
او بعده لانه لاحضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج قبلها
قيل انه إنْ كان وضعُ الخطبة بعد التصنيف فالاشارة الي الحاضر
في الخارج ليس بمستقيم الان يراد به الاشارة الي نقوش الكتابة
دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الثلاثة او الاثنين
منها ولا يخفي انه لا يناسب هذا المقام وفيه بُعْدٌ ايضا لا يخفي
علي المستيقظ لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن
البيّن ان ليس المرادُ وصفَ ذلك الشخص ولا تسميةَ ذلك
الشخص بالاسم الذي ذكره بل الغرضُ وصفُ نوعِهِ وتسميتُه وهو
نقوش الكتابة الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة
بازآ المعاني المخصوصة اعمّ من ان يكون ذلك الشخص وغيره
مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا حضور لهذا الكلي
في الخارج فالاشارة الي الحاضر في الذهن علي جميع التقدير احسن
كذا قال بعض المحققين **قوله** شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا
خاصا باعتبار دلالتها علي معانٍ مخصوصة بنا علي المختار عند المحققين
وسيدهم من ان اسامي الكتب وما فيها من التراجم عبارةٌ عن الالفاظ
المخصوصة من حيث دلالتها علي معانٍ مخصوصةٍ **قوله** لطيف من
اللطافة

اللطافة وهي في الاصطلاح رقة القوام اوكونه شفافا اي لا يحجب
البصر عن ادراك ماوراءه والمراد قصيرٌ بديعُ الصنع **قوله**
لالفاظ الاجرومية يحتمل انه من اضافة المسمي الي الاسم وانه
من الاضافة البيانية اي الفاظ هي الاجرومية ومؤلفها هو الشيخ
ابو عبد الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي الشهير بابن أجُرّوم
بهمزة مفتوحة بعدها الف ثم جيم مضمومة ثم را مشددة مضمومة
ايضا ثم واو ساكنة ثم ميم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي
وكان عالما صالحا حكي انه صنف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف
قال استاذ شيخنا واعلم ان اسما العلوم كاسما الكتب اعلامُ
اجناسٍ عند التحقيق وضعت لانواع اغراضٍ تتعدّدُ افرادُها
بتعدّد المحلّ كالقايم بزيد وبعمرو وقد تجعل اعلامَ شخصٍ باعتبار
أنّ المتعدد باعتبار المحل يُعَدّ عُرفا واحدًا وهذا انما يتم ان لم
تكن موضوعة للمفهوم الاجمالي كما مرّ انتهي وقال قبل ذلك
ثم ان المحقق قال اسم كل علمٍ موضوعٌ بازا مفهوم اجماليّ هو حدّه
الاسمي انتهي **قوله** في اصول علم العربية اي في بيان ذلك
والمشهوران الظرفية في امثال هذا علي التشبيه من حيث ان البيان
يمكن بغير هذه الالفاظ فكأنّ البيانَ محيطٌ بها لجعل الشمول العمومي
كالشمول الظرفي **وقال** العلامة الثاني السعد التفتازاني ظرفية المعنى لكونه حاصِرًا له آخِذًا بجوانبه فلا يخرج طرفٌ من
اللفظ عن طرفٍ من المعاني **قال** استاذ شيخنا اولكونه يتعقّل
اولا ثم ياتي باللفظ علي قدره لا ازيد كما ان المظروف يجعل بعد الظرف

آجُرُّومية

قف
اسما العلوم والكتب
اعلام جنس

وجه الظرفية في الاصول

لا ازيد وقيل وبعُمٌّ ما قيل ان الظرفية مجاز عن الدالية بعلاقة ان المظروف دالٌ على الظرف او في بمعنى اللام والمعنى انه دال عليه وعلى غير المشهور من الوجوه لا حاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية إن شبّه الدالّ والمدلول بالمظروف والظرف او بالتبعية ان شبّه الحالة التي بينهما بالحالة او تمثيلية ان شبّه الصورة المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ فاحفظه فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع والمراد بلونه في كذا عرفا انه المقصود بالذات منه فلا يضر اشتمال الشرح على الخطبة ونحوها مما ليس من اصول علم العربية او المراد فيها وفيما ينا سبها عرفا والاصول جمع اصل وهو لغة ما يُبنى عليه غيرُه واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكامُ جزئياتِ موضوعها ويراد فيه القاعدة والضابط والقانون ويقال في الاصطلاح ايضا للراجح وللمستصحب وللدليل يقال الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة اي الدليل واضافة اصول لما بعده لتعريف العهد الخارجي اي الاصول المعيّنة المعلومة عند اهل هذا الفن والتحقيق ان المعاني المذكورة في المعرّف باللام تجري في المعرّف بالاضافة والمراد جنس الاصول ولفظ العلم بل سائر اسماء العلوم كالنحو والمعاني يطلق على ثلاثة معان على المشهور المسائل وادراكاتها اي التصديقات المتعلقة بها وملكة استحضارها بلا كسب كذا قرروه والحق كما قال استاذ شيخنا ان كونه من التكرر غالبي واللازم حصولها بعد الادراك او معه وعلى المعنى الاول فاضافة اصول الى علم من اضافة العام مطلقا الى الخاص

معاني الاصول

معاني المعرف باللام تجري في الاضافة

اسماء العلوم تطلق على ثلاثة معان

وعلم

وعلم العربية علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرح به الزمخشري في الاساس او القسطاس الى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لا قسما برأسه وقد يطلق علم العربية ويراد به النحو كما هنا ولفظ العربية علم واضافة العلم اليه من اضافة العام مطلقا الى الخاص للتبيين كشجرة الاراك ويسميها البيانيون بيانية ومقتضى كلامهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة انها بمعنى اللام وبه صرح بعض المتاخرين وعن عمر رضي الله عنه انه قال تعلم العربية فانها تزيد في العقل والمروة ويروى عن علي رضي الله عنه

انه قال

النحو يصلح من لسان الالكن ❊ والمرء تعظمه اذا لم يلحن

واذا اردت من العلوم اجلها ❊ فاجلها منها مقيم الالسن

وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة يحب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه قوله ينتفع به المبتدي اي بان يبصره ولما كان نفعه للمبتدي اتم لانه ينقله من الجهل الى العلم اقتصر عليه والا فهو نافع للمنتهي ايضا لانه يذكره ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر عليه تواضعا وهضما قال البلقيني اخذا من كلام النووي في مجموعه المبتدي هو الذي ابتدأ في ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير مسائل ذلك العلم فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحضر غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي ولم يذكر المتوسط ولعله لانه لا يخرج

عنها لانه بالنسبة الى ما انفتنه منته والى ما لم يتقنه مبتدى وفيه
نظر والمشهور فى المبتدى الهمز لانه اسم فاعل من ابتدا بالهمز
ويجوز بغير همز على انه اسم فاعل من ابتدا بغير همز وقد يقال انه الا
حسن هنا لمشاكلته ما بعده وهو المنتهى وهى لغة لاهل المدينة
فى الصحاح اهل المدينة يقولون بدينا بمعنى بدانا قال
عبد الله بن رواحة رضى الله تعالى عنه ٥ باسم الاله وبه بدينا
٥ ولو عبدنا غيره شقينا ٥ ويترتب على ذلك فائدة مهمة ان
مصدر بدا المهموز بداة بضم الموحدة والهمز والمد وبدا
ومصدر غير المهموز بداية بكسر الموحدة بغير همز وعلى هذا يحمل
ما جاء فى عبارة بعضهم من لفظ البداية ولا يكون من لحنا
وممن استشهد بهذا البيت على ترك الهمز الزجاج قيل وقصد الوتم
~~كيد فائدة تحليلة تشهد بهذا البيت على تركها~~ لكنه
غير مسلم فان لفظه بدينا المستشهد بها على هذه اللغة ليست
بفتح الدال وانما هى بكسرها فالفعل عليها بدى لابدا ففى
نهاية ابن الاثير يقال بديت بالشئ بكسر الدال
اى بدات به فلما خفف الهمزة كسر الدال فانقلبت الهمزة
ياء وليس هو من بنات الياء فان كان مع ذلك يكون المصدر بداية
حصلت الفائدة المذكورة واعلم انه يجوز ان يقال المبتدى بغير
همزة لا من اجل اللغة المذكورة بل لان البطليوسى قال وقد حكى ان من
العرب من يترك الهمز فى كل ما يهمز الا ان يكون الهمز مبتدا بها
حكى ذلك الاخفش قوله ان شاء الله تعالى اتى به للتبرك امتثالا
لقوله تعالى ولا تقولن لشئ الاية ومفعوله محذوف اى ان شاء اتى به
الله ذلك والاسناد لفعل الغير كهو لفعل النفس قوله علمته

١٢

للصغار فى الفن والاطفال جمع الالفاظ المترادفة او القريبة
من المترادف فى الخطب لاعيب فيه قوله من فحول الرجال الفحول
الرجال الاعلام همة واعظمهم نشا ناجمع فحل وكانه استعارة من فحل
الابل وهو ذكرها اذا كان كريما فى ضرابه قوله شيخ الو فت
والطريقة فى القاموس الشيخ والشيخون فيه السن او من خمسين اشبا نا م
او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى ثمانين وقد يطلق الشيخ
على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما فى الصحاح
اى وصفته بالشيخ للتبجيل وقيل الشيخ من جاوز اربعين سنة
وقال ابن سيده اذا استبان الشيب فى الرجل فهو شيخ
وقيل هو شيخ من خمسين الى اخر عمره وقيل من الخمسين الى الثما نين
وقال بن خالويه اذا بلغ الرجل اربعين سنة فهو كهل واذا بلغ
خمسين الى الستين فهو شيخ فاذا بلغ السبعين الى الثمانين فهو
هم والمراة همة فاذا بلغ التسعين الى المائة فهو مترويقال
فى جمعه شيوخ واشياخ وشيخان وشيخة بكسر الشين وفتح
الياء ومشايخ ومشيخة بفتح الميم واسكان الشين وفتح اليا
ومشايخ ومشيوخا بالمد والمراة شيخة وقد شاخ الرجل يشيخ
شيخا بفتح الشين واليا وشيخوخة وتشيخ تشيخا بمعنى شاخ
وشيخته دعوته شيخا وتصغير شيخ شييخ وشييخ بضم الشين
وكسرها ولا يقال شويخ وقيل بل يقال ذلك وهى لغة
وقد ذكرها فى القاموس ولكنها قليلة ولم يعرفها الجوهرى وقد ذكر
ابن مالك الجموع السابقة غير انه اسقط منها واحدا وهو
مشايخ وذكر عوضه شيخة بكسر الشين واسكان اليا ونظمها
فى بيت فقال ٥ ٥ فعلا شيخ شيوخ ومشيوخا مشيخة ٥ شيخى ن اشياخ ايضا شيخة شيخة ٥

فصارت الجموع بما اذ عوضا ثمانية وزاد في القاموس شيخوخ
ومشيخة بكسر الشين فيهما ومشيخا وعلى هذا صارت احد
عشر وفي النوادر للحيانى هولاء مشيخة بفتح الياء وضمها وحينئذ
صارت اثنى عشر جمعا قال صاحب الجامع ويقولون
هولاء الاشايخ يريد جمع اشياخ مثل انياب وانايب واذا ضمت
جمع الجمع هذا الى ما تقدم صارت ثلاثة عشر جمعا وقال صاحب الجامع
مشايخ لا اصل له في كلام العرب وقال الزمخشري
المشايخ ليست جمع شيخ ويصح ان يكون جمع الجمع واعلم
ان لهم شريعة وهو ان يعبده تعالى وطريقة وهي ان يقصده
بالعلم والعمل وحقيقة هي نتيجتهما وهي ان يشهده بنور اودع
في سويدا القلب ان كل باطن له ظاهر وعكسه والشريعة
ظاهر الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان بمعنى ان شريعة
بلا حقيقة عاطلة وحقيقة بلا شريعة باطلة ومثلت الثلاثة
بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي
والحقيقة كالدهن الذي بباطن اللب ولا يتوصل
الى اللب الا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بسحق اللب
قوله العارف بربه المراد بالمعرفة ما كان عن كشف
صريح صحيح بعد التهذيب او ملاحظة ذاته وصفاته في
كل افعاله قوله نفعنى الله ببركاته في مفردات الراغب
النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل
به الى الخير خير فالنفع خير وضده الضر قال الله تعالى
ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا والبركة النماء والزيادة
فكانه اراد بها علومه ومعارفه قوله انه على ما يشاء قدير

اى انما طلبت منه النفع المذكور وما بعده لانه على ما يشاء
من الممكنات التي منها النفع المذكور وما بعده والمشيئة و
الارادة عبارتان عن معنى واحد وهو صفة ازلية متعلقة
في الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها تام القدرة
التي يتوقف عليها النفع المذكور وما بعده والقدرة صفة
ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال
قوله وبالاجابة جدير اى ولانه بالاجابة لما طلب منه باعطا
تفضلا منه حقيق لسعة كرمه او تفضله بوعده بذلك فلذا
طلبت منه ما ذكر وتقديم المعمول للسجع والحصر ولو ادعى
نظرا الى ان الاجابة لغلبتها على عدمها او لسعتها بعظيم الكرم
كانه لا يتم الا هي وقد يشكل تعليل المصنف سؤال خصوص
ما ذكر من النفع وغيره بقوله وبالاجابة جدير بانه قد لا يجاب
الداعي الى خصوص ما سال في الدنيا كان يوخر الى الا
خرة او يصرف عنه السوء بقدر ما دعا مع ان مقصود المصنف
حصول خصوص ما ساله حالا لتاليف الكتاب كما هو ظاهر
وقد يجاب بان المراد ان السوال مظنة الاجابة
لخصوص ما طلب قوله في اصطلاح النحويين اى مصطلحهم
اى في الالفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم
وهو في محل نصب على الحال من الكلام اى الكلام حالة كونه
في اصطلاح النحويين فان قلت لا يصح وقوع الحال
من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل
اذ التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح فهو حال المضاف اليه
لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير

والبيان واتم المصنف الية مقامه فلا يرتفع وهذا التقدير
ينتفع في مثل قولهم الاعراب في اللغة كذا اذ ليس كذا الاسم في الاصطلاح توهم
ثم ما يتعلق به الجار والمجرور وبهذا التقدير يصح الترتيب
ويصح جعل قوله في اصطلاح النحويين حالا من ضمير منصوب
محذوف والتقدير نعتبر في الاصطلاح والجملة معترضة
بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا والتقدير الاول
بالمبتدا والتقدير الاول احسن ويصح جعله متعلقا
بالنسبة من غير اعتبار لفظ اي ثبوت اللفظ المذكور
للكلام في الاصطلاح ونبته بالتقييد باصطلاح النحاة
وعلى اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه
لغة فانه لغة عبارة عن القول وما
كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس اي ما كان
مكتفيا به في اداء المرام قيل ولا يخفى
انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل
عنه اليه انتهى وعما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو
العطف او على اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا كما او كان اكثر منه
كما قاله الرضي وغيره ولعله مراد القاموس بالقول فيكون
قد ذكر معنيين قال الرضي فالقول
والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق
على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى
اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر اي في
عرف اللغة كما قاله السيد في المفيد بخلاف اللفظ والكلام
واشتهر الكلام لغة اي في العرف اللغوي كما قاله السيد

في

في المركب من حرف فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج
من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله
وقوله انتهى وعن الكلمة الواحدة كما في الصحاح
وعن الحدث الذي هو التكلم اي نحو اسم المصدر من
كلم وعن نحو الخط والاشارة الا انه مجاز في هذا الاخيرة
وعما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وفي كونه في هذا
حقيقة او مجازا خلاف للنحاة فان قيل
لا حاجة الى الاحتراز اذ من المعلوم ان كل احد في الذي انما
يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فنه قلت كما قال
شيخنا رحمه الله تعالى كثيرا ما يتعرض اهل الفنون
للمعاني اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم التوهم
فحسن الاحتراز لدفعه وقد صرحوا بان من فوائد التقييد
دفع التوهم فيكون التقييد بقوله في الاصطلاح فائدتان
الايضاح ودافع التوهم والتنبيه على اختلاف الاصطلاح
فالعجب مع ذلك من الاعتراض بعدم الحاجة اليه
قوله هو اللفظ اي معنى الكلام وتفسيره اصطلاحا
وهو معنى اللفظ المذكور فان قيل ما بال الاتيان بضمير
الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب قلت
اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لكان
الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها لتكون
صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقد يقال انه
صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان الكلام قد يكون غير
مركب لايقال ان ضمير الفصل يقتضي قصر الخبر على المبتدا دون

العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان
الانطلاق مقصورا على زيد لا ان زيدا مقصور على الا
نطلاق فعلى هذا يكون اللفظ المذكور مقصورا على
الكلام لان الكلام مقصور على اللفظ المذكور فلا يحصل
بضمير الفصل رد الزعم المذكور لان اللفظ المذكور كلام
بلا خلاف لا تقول انه قد يجي لقصر المبتدا على الخبر كما يقال
الكرم هو التقوى وما هنا من هذا القبيل فيكون الكلام
مقصورا على اللفظ المذكور فيحصل به رد الزعم المذكور
فان قلت ما وجه تعريف الجزءين مع افادة
الضمير الحصر قلت عرفه لدعوى اتحاد الجنس فيفيد
المقصود من الحصر بابلغ وجه ويجعل الفصل لتقوية الحكم
وتاكيد الحصر والفرق عن النعت وللتصريح بتقصر
العينية تقديرا وعرفه ليمكن حمله على معان فيكون
ابلغ او ليكون وسيلة الى ضمير الفصل ونكاته والله
تعالى اعلم فان قلت اللفظ جمع
لفظة واقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاما
الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك قلت
المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر
واستعماله في المحكي حقيقة عرفية فان كان كذلك والا
فهو مجاز مشهور فلا يضر دخوله في الحد لا
سيما مع القرينة فان قلت التعبير
بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقع على المهمل على الصحيح
بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل فما وجه

اولى به

لتعبيره باللفظ قلت وجهه الاشارة
الى صحة استعماله والاحتراز عن استعمال القول الذي
استعمل كما قال ابن هشام في الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة
فاستعماله في الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود
انتهى واما ما في شرح القطر من ان استعمال الجنس البعيد
في الحدود معيب عند اهل النظر فقد اعترض بانه ان اراد بكونه
معيبا مخالفة الاولوية فمسلم والامر هين وان اراد عدم
الصحة فهو ممنوع بصريح كلام اهل الميزان قوله
اي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية
اعلم ان الصوت عند اهل السنة كيفية
تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء
والقرع والقلع خلافا للحكما في زعمهم
ان الصوت كيفية في الهوى بسبب تموجه المعلول
للقرع الذي هو امساس بعنف او القلع الذي هو انفصال
بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع او المقلوع للقالع اي كون
كل منهما ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا اصدمه شي لا نعمه
فلم يخرج له صوت وكذا لو فصل بعضه عن بعض لم يخرج له
صوت وتموج الهوا هو ان يدفع الهوى المتكيف بالصوت
ما بعده وهكذا الى ان يصل الى الصماخ وقد يرد تعريف
اللفظ بما ذكر بحضرة البدر ابن مالك وسلمه بنحو واو العطف
مما هو حرف واحد فان المبني لا يشتمل على نفسه ونظر فيه
شيخنا ولما تقدم قيل ان تعريف اللفظ بالصوت المعتمد
على مقطع احسن واعلم ان اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة

ولفظت النواة اي رميتها ولو بدون ادخالها
الفم بان اخرجت من التمرة قبل ادخالها الفم بما هو حاصل
ما في الحواشي العصامية وعبارة السيد في بعض كتبه
واللفظ في اصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل
في الرمي من الفم والمعنيان مصدريان انتهى وعبارته في كتاب
اخر اي اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل
مصدرا بمعنى المطلق يقال لفظ الكلام ولفظ بالكلام
وحد اللفظ صادق على كلمات الله تعالى لانها مما يتلفظ به
الانسان وانما لم يقل الفاظ الله رعاية للادب وقيد في
الاول باصل اللغة لانه الموضوع له اولا واما غيره فهو
منقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال
في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتماله كونه
حقيقة وكونه مجازا اذكر ذلك استاذ شيخنا
قال شيخنا ولعل مراده باحتمال كونه مجازا انه
كذلك من حيث كونه رميا فهو من افراد خصوص كونه الرمي من الفم اما من حيث هو
الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعا وقد تحصل
ان المراد باللفظ ما يمكن ان يخرج من الفم وان لم
يخرج من الفم وحاصله ان المراد به الحروف خرجت
من الفم بالفعل او لا ثم نقل في عرف النحاة ابتدا وبعد
جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا اي
ما يمكن ان يتلفظ به او يكون في حكمه كما قال
استاذ شيخنا انه الاوجه فيشمل كلمات الله

وكلمات الملائكة والجن اي وتسبيح الحصا ونحوه قال
بعضهم ان اللفظ لغة الرمي من الفم قال
لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز
صرح به في الاساس فان قيل الحروف
لفظا كذا فيلزمه كذا اللفظ في تعريف اللفظ وهو
باطل قلت المراد بالحروف اب ت ث الى الاخر وهي بديهية تعرف
من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والهجائية منسوبة الى الهجا
وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسمائها
الحروف يقال هجيت الحروف وهجوتها اذا عددتها باسمائها
ومن المجاز هجو فلانا اذا عدد معايبه واذا عددت الحروف ملفوظة
بانفسها لم يكن ذلك تهجيا قوله التي اولها الالف اي التي اولها
في الذكر عادة الالف اي الهمزة واعلم ان الالف اسم مشترك بين
المدة التي هي وسط حروف جا والهمزة التي اخرها بدليل قاطع
الالف اما ساكنة او متحركة والف الوصل تسقط في الدرج فالمتحركة
كن تسمى الفا وتسمى همزة والهمزة اسم مستحدث غير للمتحرك عن اليا
ولذلك لم يذكر الهمزة في التهجي بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين
من التهجي تنبيها على معنييها وقد ذكرنا في الدرر البهية على شرح
الازهرية زيادة بسط فيما يتعلق بالحروف الهجائية قوله
واخرها اليا اي اخرها في الذكر عادة اليا اي مسماها فالاخبار
فيه وفي نظائره كالاخبار في زيد قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد
التي اولها مسمى الالف واخرها مسمى اليا وهو على تقدير مضاف
اي مسمى اليا قوله المركب من كلمتين فصاعدا اي المركب من
كلمتين او اكثر من كلمتين لان معنى قولنا اثنان فصاعدا اثنان

اواكثر من اثنين فصاعدا احال حذف
عامله اى ذهب المركب منه فصاعدا عن الكلمتين
واعلم ان التركيب بين الكلمات الثلاث
على ستة اوجه ثلاثة من جنس واحد اسم واسم فعل
وفعل حرف وحرف وثلاثة من جنسين مختلفين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ولا يتحقق الكلام
فى شىء من هذه الاوجه الستة الا فى الاسم والاسم
مذكورين كانا كهيهات العقيق وكزيد قائم وانما صح
التمثيل به للاسمين مع انه مشتمل على ثلاثة نظرا الى ما قاله السكاكى
للضمير من ان الوصف المتضمن بمنزلة الخالى عنه من جهة عدم تغيره
فى التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم
كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل
ومن المركب من اسمين نحو اقائم الزيدان واما مضروب العمران
وانما جاز ذلك مع ان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة
لعدم تاصل الاسناد فيه لانه فى قوة قولك ايقوم الزيدان وايضرب
العمران وذلك كلام تام لا يحتاج لشىء اخر نكدا هذا وعن
مذكورين كما فى قولك نعم جوابا لمن قال ازيد عندك
واستتم وكزيد لمن قال من ابوك ومن الفعل والاسم مذكورين كا نا
كنام زيد وضرب زيد بالبنا للمفعول او غير مذكورين كما فى يا
زيد اذ تقديره ادعو زيدا او الكلام هو ادعو مع فاعله
وكما فى قولك زيد جوابا لمن قال من قام واما الاوجه
الاربعة الباقية فلا يتصور منها كلام لانتفا الاسناد
فيها بانتفا كل من المسند والمسند اليه او احدهما فقط فيها ثم قال

ابن هشام فى المغنى تبعين فى قولك الا عمره ولى مستطاع رجوعه
تقديره رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب
على انها صفة لا فى محل رفع على انها خبر لان
لا التى للتمنى لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا
فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما
تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء انتهى وقد يتركب
الكلام من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ومن فعل وثلاثة
اسما نحو علمت زيدا عالما ومن فعل واربعة اسما نحو اعلمت
زيدا عمرا فاضلا ومن اسم وجملة نحو زيد يقوم ابوه قال
ابن هشام واما ائتلافه من جملتين فله صورتان جملة الشرط
والجزا نحو ان قام زيد قمت وجملة القسم وجوابه نحو احلف
بالله لزيد قائم انتهى وما ذكره من ان الكلام هو مجموع
الشرط والجزا او مجموع القسم والجواب خلاف
ما ذهب اليه الرضى من ان الكلام هو جزاء الشرط
وجواب القسم وقال سيد المحققين جواب
القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه
بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزا ...لا الجزا
وحده لان الصدق والكذب انما
يتعلقان بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزا
يظهر لك ذلك بالتامل فى قولك ان ضربتنى ضربتك فانه قد
لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون
ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود
بالجزا لم يتصور صدقه مع انتفا مدلوله بالكلية

انتهى تمورد الصدق والكذب انما هو بين
الشرط والجزا فاذا قلت
ان ضربني زيد ضربته وكنت بحيث ان ضربك ضربته
عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة ولو لم يتحقق
منك ضرب لا للربط بين المسند والمسند اليه لاستلزام
صدقه في المثال تحقق ضربه في وقت ضرب زيد فيلزم
كذبه اذا لم يوجد ضرب اصلا او وجد في غير
ذلك وهو باطل قطعا واختلف هل يشترط في الكلام اتحاد
الناطق او لا قال ابن مالك
وزاد بعض العلما في حد الكلام من ناطق واحد
احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما
احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعل الفعل
او خبرا لمبتدا واجاب بان هذه الزيادة دة
غير محتاج اليها لوجهين احدهما ان اتحاد الناطق
لا يعتبر في كون اللفظ كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب
في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد من المصطلحين
متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق
الاخر بالاخرى قال البدر الدماميني قلت
في الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر
من اثنين وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام
مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة
امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل
واحد واظن ان ابن قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح

الالغز

الالغز ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال
الدين عبد الرحيم الاسنوي الشافعي رحمه الله حيث
ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب
الدري لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية
فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا فقهية
منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته
فقال احدهما فلانه يعني الزوجة المذكورة وقال
الاخر طالق فقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق
بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة
الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي
فتامله انتهى كلام البدر وقال
شيخنا رحمه الله تعالى ولقول القايل ان يقول
قوله والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم
الا بمحل واحد لا يفيد مدعاه لانه يتطرق احتمال
ثالث وهو ان تتعدد تلك النسبة فتقوم بكل
فتقوم بكل من الناطقين نسبة شخصية لا بد لنفي ذلك
من دليل صحيح وغاية ما يلزم تعدد نسبة الكلام
اذا تعدد الناطق به واي عقل او نقل يمنع من
ذلك على انا لا نسلم ان النسبة التي يشتمل
عليها الكلام ذهنية لانها ليست الا ربط احد
الطرفين بالاخر وهو ليس بذهني قطعا وكان المراد
بالربط الحاصل بالمصدر اي ارتباط احد الطرفين بالاخر خر
لانه القايم بالكلام حقيقة وهو الذي دل عليه الكلام

وهو امر واحد اذ لم يتم بالكلام ارتباطان بل واحد
قطعا وغاية ما يلزم اذا تعدد الناطق تعدد ارادة
الربط ولا محذور في ذلك نعم ادراك
ذلك الربط وتصوره او اذعانه ونوع امر ذهني
لا محذور في ثبوته لكل من الناطقين فتامل
ذلك لتعلم ضعف ما احتج به على مبالغته على
الاسنوي والله اعلم وعبر بعضهم عن ذكر هذا الامر ص
بالاسناد بدل النسبة والاسناد مفسر بالربط
المذكور فيعلم مما تقرر رجوا به قوله المفيد بالاسناد
اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى على وجه
يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل وديز مقلوب الاسناد
زيد فانه كلام ولا يصدق فيه اذ المسند اليه فيه
غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ
اذا اريد به نفسه يجري عليه احكام الكلمة وان كان
مهملا ولا بد من تقييد الاسناد بالاصلي ليخرج به كما
قال الرضي اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه
ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فكونه
بمنزلة الفعل ومعناه فان قلت ما ذكره
الشارح من قيد الاسناد ان لم يكن مراد المصنف فتعريفه
فاسد وان كان مرادا له فلا بد من قرينة عليه قلت
نختار الاول ولا فساد بناء على جواز التعريف بالاعم
والثاني والكل في القرينة على وضوح المعنى المراد وانه معلوم

عندهم ايضا فالمفيد الفائدة لا يكون الا مع الاسناد
فان قلت هل الاسناد جزء الكلام او شرط له قلت
فقد صرح الشيخ الرضي بانه جزء للكلام وقال شيخنا
الاظهر انه شرط لتحقق الكلام لا جزء والا لم يكن الكلام
لفظا حقيقة اصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى اخرى
بحيث انه لو لم يتكلم المتكلم بشيء غيرها لم يبق للمخاطب انتظار تام
لشيء اخر انتهى اي مع انهم اطبقوا على تقسيم اللفظ الى
الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من اقسام اللفظ
قال شيخنا ولك ان تقول
لعل التقسيم للفظ مطلقا وقد انكر بعضهم على النحاة تخصيص
الكلام بالمفيد فقال ولا يجوز ان يشترط في حد الكلام كونه
مفيدا على ما ذهب اليه اهل النحو لان اهل اللغة قسموا
الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشيء من
المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة فلو كان
الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا
على قسمين بل كان يجب ان يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام راسا
واجيب تارة بان
ذلك امر تواضعوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح
واخرى بان الاشتقاق يقضي بذلك لان الكلام ماخوذ
من الكلم وهو الجرح والتاثير وانما يحصل التاثير بالتام
المفهوم دون غيره قال
شيخنا وفي هذا الثاني نظر فقد قيل ان الكلمة
ايضا مشتقة من الكلم وهو الجرح لتاثير معناه في النفس

كالحرج على انه لم يدفع متمسك المنكر المذكور وعكن ان
يقال في دفعه ان هذا ان دل على عدم تخصيص الكلام لغة
بالمفيد لا ينافي ان له معنى اخر باعتباره يختص بالمفيد واختلف
في ترادف الكلام والجملة فقيل بترادفهما وهو ظاهر كلام
الزمخشري واختاره ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام
النحاة قال واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة
فاطلاق مجازي لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه
باعتبار ما كان وبعضهم قيد الاسناد في تعريف الكلام بالمقصود
لذاته وجعله اخص من الجملة فتخرج عنه الجملة الواقعة خبرا
او صلة او صفة او حالا اذ الاسناد فيها غير مقصود لذاته بل
قال استاذ شيخنا التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب
وحكم بنفي او اثبات فاغاية ذلك لا يرتبط بغيره اصلا بل هو صورة
كلام اخرجت عن معناه واتي بها لتتصور مفهومها فيرتبط بغيره
قال شيخنا وهو ظاهر يؤيد بكلام اهل الميزان واختار هذا
الثاني ابن هشام الانصاري وقال والصواب انها اعم منه
اذ شرط الافادة بخلافها ولهذا اسمعهم يقولون جملة الشرط
جملة الصلة اي والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا
فليس كلاما انتهى قوله بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر
انتظارا تاما اي المعنى كالانتظار الذي يبقى مع المسند كقائم بدون
المسند اليه كزيدا ويبقى مع المسند اليه كزيد بدون المسند
اليه كقائم وانما قيدنا الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل
والفاعل فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار للمفعول به
ونحوه لكن هذا الانتظار اقل من الانتظار المذكور قال استاذ شيخنا

بتقدم

فان قلت تعقل الفعل المتعدي
موقوف على المفعول به كما صرح به في الكافية فاذا لم يذكر المفعول به لم يتم
معنى المسند فيبقى انتظار تام فلا يكون بدونه كلاما تاما قلت
ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ما ذكر كما في المسند اليه بدون
المسند فالانتظار لفهم المعنى لا بغيرها كما اذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب
معناه والحق في الجواب ان تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل
شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل
اصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل على
قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر
المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الارتباط ايضا
فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظر ايضا فيكون الفعل مع المفعول
كلاما تاما وهو باطل لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل على
لاجل بناء الفعل المبني للفاعل كالاصل في الافادة حتى لو بني
الفعل للمفعول كفى المفعول فافهم ذلك فانك لا تجده والله لتغير نام
تعالى اعلم انتهى بالوضع فان قلت يلزم على اعتبار
كون الافادة بالوضع خروج المجاز قلت ممنوع بل هو موضوع
بالنوع بل المركب مطلقا وان كان حقيقة موضوع بالنوع كما هو
مبسوط في التلويح وغيره فان قلت الصواب كما اوضح به
السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم
صدق حد الوضع عليه قلت قال شيخنا ان ما
في حاشية المطول معارض بما قاله
السيد في حاشية العضد فانه صرح بان الخلاف
في ان المجاز موضوع اولا لفظي منشأه الاختلاف

في تفسير الوضع قال حيث في
كلام ساقه عن العضد تنبيه على فائدة تبين احدهما الاختلاف
في ان المعنى المجازي هل وضع اللفظ بازائه اولا وهذا الخلاف
لفظي منشاؤه ان وضع اللفظ للمعنى يفسر بوجهين الاول تعيين اللفظ
بنفسه للمعنى فعلى هذا لا وضع في المجاز اصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان
الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية
او النوعية فاستعماله فيه بالمناسبة لا بالوضع والثاني تعيين اللفظ بازاء
المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعا اذ لا بد من العلاقة
المعتبر نوعها عند الواضع قطعا واما الوضع الشخصي فربما ثبت
في وضع انتهى ولا يخفى ان تعريف الشارح الوضع موافق لهذا الوجه
الثاني قوله وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى هذا تعريف وضع
اللفظ واما الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شيء بازاء شي
آخر بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثاني ومعنى الوضع في
اصل اللغة الحط كما في القاموس فان قلت تعريف الشارح للوضع يرد
عليه انه لا يصدق على اطلاق اللفظ على معناه المجازي لان الدال
عليه مجموع اللفظ والقرينة لا احدهما قلت هو ممنوع منعا لا
خفاء فيه واما قول المورد ان الدال عليه مجموع اللفظ والقرينة
لا احدهما فان اراد لا احدهما مطلقا فهو غير صحيح قطعا ضرورة ان كلا
منهما دال في الجملة وان لم يستقل بالدلالة او لا احدهما بنفسه فهو
مسلم لكنه لا ينافي ان احدهما الذي هو اللفظ دال بواسطة
القرينة قال السعد التفتازاني في التلويح وقد يكون اي الوضع
بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى
فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق

بذلك

بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة
القرينة لا بواسطة هذا التعيين انتهى والحاصل ان الدلالة في
محصول ما قال بعضهم
اصطلاحهم شاملة للمجاز وان لم تكن بنفسه قوله كما قال بعضهم
اي بناء على قول بعضهم فالكاف بمعنى على كما هو قول الاخفش والكوفيين
وما مصدرية ويجوز حمل الكاف على التشبيه وما على الموصولة
مع حذف العائد والتغاير بين المشبه والمشبه به قد يكفي
فيه الاعتبار فهو باعتبار نسبته الى الشارح مماثل له
باعتبار نسبته لبعضهم اي حال كون هذا المراد مماثلا لمعنى ما
قاله بعضهم او حال كون هذا اللفظ الذي اراد معناه مماثلا
للفظ الذي قاله بعضهم قوله له التفات الى الخلاف الى آخره
اي له ابتناء على الخلاف في ان دلالة الكلام هل هي وضعية
فيكون المراد بالوضع المذكور الوضع العربي او عقلية فيكون
المراد به القصد هذا ولقائل ان يقول لا نسلم
ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بان دلالة الكلام عقلية
بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بان دلالة الكلام وضعية
كما لا يخفى قوله هل هي وضعية ام عقلية ان قلت
المقرر في كتب النحو انه يمتنع ان يؤتى لهل بمعادل فلا يقال
هل زيد قائم ام عمرو فلا يكون التركيب الذي ذكره الشارح
صحيحا قلت اجيب بانه لعله بناه على ما ذهب اليه ابن مالك
اي تقع الهمزة لها معادل
من ان هل تقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه
بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا

وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم
اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا وهو من قبيل اطلاقات المصنفين
ومسامحاتهم في تراكيبهم قوله والاصح الثاني خلاف التحقيق
قوله فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اي تعقل معنى اللفظ
من حيث هو وهو نسبة القيام الى زيد بالضرورة اي من غير
احتياج الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى من اللفظ المذكور
او تصوره من حيث انه معناه ضروري ولا يتوجه حينئذ
انه ربما يتبدل بتبدل وضع زيد فلا يوصف بالضرورة
فان قلت اذا سمع اللفظ المذكور بعد العلم بالمعنى لم يفهم
منه المعنى فانه مفهوم فلو فهم منه لزم تحصيل الحاصل
فلا يصح قوله اذا سمع زيد قايم الى اخره قلت المراد فهمه
ان لم يكن مفهوما قبله وان سلم فالمراد بالفهم حصوله في
الذهن او الالتفات المجرد اليه فاذا سمع لفظ تتوجه النفس
اليه ثم تلتفت منه الى المعنى قوله مثال اجتماعهما زيد قايم
اي مثال ذي اجتماعهما والكلي قد يراد ايضاحه وايصاله الى
فهم المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته ويقال له انه
مثاله والمثال ههنا هو التشخص ومنه تمثل بين يدي الامير اي قام
مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتشخص فيه الكلي لانه
هو مع زيادة المشخصات وهذا بنا على ما هو شايع من ان الكلي
في ضمن جزئياته قوله على الزاي والبا الى اخره اي على مسمياتها
قوله وهي بعض حروف الهجا الاخبار عن الزاي والبا الى اخره

المراد بهذا المعنى هي مسمى زيد ومسمى قايم وبالمعنى الثاني هو كون زيد قايم وهما متغايران

وجود العام في ضمن الخاص

بانها

بانها بعض حروف الهجا كالاخبار في قولك زيد قايم اذ هو باعتبار
المسمى والمراد ان مسمياتها وهي زه ويه ودة الى اخره بعض
حروف الهجا او يقال هو على تقدير مضاف اي مسمياتها بعض
حروف الهجا قوله وهي اي حروف الهجا الف با تا الى اخرها اي وانتهى
في العد الى اخرها قال الرضي اذا اردت اعراب اسما حروف المعجم
الكاينة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت
الالف وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل
تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام
عليها كالبا والتا واما زاي فهو على ثلاثة احرف اخرها
اليا كالواو اعربته اولم تعربه وفيه لغة اخرى زي نحو كي
فاذا ركبتها واعربتها قلت رايت زيا نحو كيا ولا تجوز الحكاية
في اسما حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة
كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة
لتستعمل في الكلام المركب مع البنا فجاز ذلك حكاية تلك الحالة
في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا
استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها
والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن في اصل
الوضع قولك في الافراد با تا ثا بلا مد انتهى وحاصله
ان ما كان من اسما حروف المعجم موضوعا على حرفين نحو با تا ثا
اذا ركب مع عامله يمد وما لم يركب مع عامله لا يمد فاحفظ

كيفية اعراب اسما حروف المعجم

قف

ذلك ولا تغفل قوله لانه تركب من كلمتين فيه قطع النظر
عن الضمير في قايم لما تقدم قوله لانه افاد فايدة لم تكن عند
السامع مبني على القول بانه يشترط في الكلام الفايدة الجديدة
بان يفيد المخاطب ما يجهله واليه ذهب بن مالك وصحح الشيخ
ابو حيان انها لا تشترط وتكفي الافادة الوضعية بان يحسن السكوت
بالمعني السابق ولو فيما لا يجهله احد والا لكان المركب الواحد
كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم من لا يجهله وتعدد
الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا ولان
مثل تلك الضروريات عايدة الي المحسوس باحدي الحواس الخمس
فيفيد الاخبار بها بالنسبة الي فاقد ذلك الحس الذي يدرك به
هذا النوع من المحسوسات وليس من شرط الكلام كونه
مفيدا بالنسبة الي كل احد فان ما هو مفيد لبعض دون بعض
كلام قطعا قال شيخنا هو الاوجه ومحل الخلاف كما ذكر
الشيخ ابو حيان ما اذا ابتدي به فيصح ان يقال زيد قايم
كما ان النار حارة قال شيخنا وهل الفايدة المعتبرة في
الكلام هي المعتبرة في باب الابتدا فيه نظر فان استوي
البابان فيهما اشكل بان صريح صنيعهم هناك صحة الابتدا
بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل نحو السما فوقنا اذ يبعد
غاية البعد الحكم بصحة الابتدا المقتضي لصحة التركيب
مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا ان يخص عند من يشترط
الفايدة الجديدة بما اذا افادت فايدة جديدة وهو في غاية البعد

الكلام لا يشترط فيه الفايدة الجديدة

عن صنيعهم

عن صنيعهم وان اختلف البابان بان اشترط في احدهما
ما لم يشترط في الاخر لزم اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة
الابتدا واما تصحيح الابتدا مع انتفا الكلامية اصطلاحا
وكلاهما في غاية البعد والاوجه التسوية بين البابين وان
كل ما صح الابتدا فيه كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما
اصطلاحا صح الابتدا به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار
الفايدة الجديدة وعدم اعتبارها انتهي قوله لان المتكلم
قصد بهذا اللفظ افادة السامع مبني على القول بانه يشترط
في الكلام القصد بان يقصد المتكلم افادة السامع واليه ذهب
ابن مالك وصحح ابو حيان عدمه وهو الاوجه كما قال شيخنا
لانه لو اشترط القصد لكان المركب الواحد كلاما اذا قصد به
افادة السامع وغير كلام اذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم
او غفلة وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا
لغة وعرفا قوله الاشارة والكتابة والنصب والعقد
الاشارة الافهام باليد ونحوها وهي موضوعة لما اشير اليه
والكتابة المراد بها الخطوط اي النقوش المكتوبة الموضوعة
لالفاظ مخصوصة والنصب العلامات الموضوعة لفهم معانيها
كالطريق ونحوه والعقد المعينة موضوعة لاعداد مخصوصة
فهذه الاربعة ليست من الالفاظ مع انها تدل بحسب الوضع
والوضع سبب الدلالة اذ لو لم تكن موضوعة لما مر لم يكن
بينهما علاقة فلا ينتقل الذهن منها الي معانيها قوله ونحوها

الاحوال الاربعه

ونحوها بالرفع عطف على الاشارة ومن نحوها المعنى المعنى القايم
بالنفس وما يفهم من حال الشي قوله المسرودة اي التي تنسج
وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث
سردًا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها
قوله الى اخرها اي وانتهى الى اخرها قوله وقيل لا حاجة الى
ذكر التركيب للاستغنا عنه بالمفيد فان قيل القصد من التعريف
شرح الماهية ببيان اجزايها فلا تكفي دلالة الالتزام ولذا
قالوا انها مهجورة في التعاريف فالجواب ان اهل هذه
الفنون كثيرا ما يتسامحون في امثال ذلك قوله اذ المفيد
الفايدة المذكورة لا يكون الا مركبا قد يمنع ذلك قوله
والتقييدي هو ان يكون الثاني قيدا للاول كالحيوان الناطق
وقصروه على المركب من الموصوف والصفة وبعضهم لم يقصره
على ذلك وجوزه بالاضافة او غيرها كقولك ضرب في الدار
في قولك ضرب في الدار زيد قوله والاسنادي المتوقف
على غيره نحو ان قام زيد فان قلت الاسنادي ما فيه اسناد
وهو ربط احدى الكلمتين بالاخرى على وجه يفيد فالاسنادي لا يكون
الا مفيدًا قلت اراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل
او في الحال فلا يلزم ان يكون مفيدًا في الحال قوله
والمعلوم للمخاطب نحو السما فوقنا مبني على ما تقدم من انه يشترط
في الكلام تجدد الفايدة وتقدم ان الاصح خلافه قوله
برق نحره هو بفتح الرا يقال برق السيف يبرق بروقا اذا تلالا

ويقال

[illegible]

ويقال برق البصر بالكسر يبرق برقًا اذا تحير فلم يطرف
قاله الجوهري قوله ونحو ذلك لا طايل تحته الا ان يجعل ما
سبق من باب الكناية فيكون المقصود هو المجرور على حد
قولهم مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل وقد يقال لعل من
فوايد هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو الدالة
على التمثيل بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر اذ اداة
التمثيل قد تكون باعتبار الافراد الذهنية وقد تكون باعتبار
كل واحد من المذكور بخصوصه قوله ويخرج بقوله بالوضع
الى اخره فيه نظر لانه فسر الوضع العرفي بجعل اللفظ دليلا
على المعنى ولا يخفى انه لا يختص باللفظ العربي فكيف يخرج به
العجمي فلينا مثل ثم رايت شيخنا قال ان تعريف الوضع
السابق شامل لوضع غير اللغة العربية ولا مانع من ذلك بل
هو حسن متعين فتامل انتهى ويمكن الجواب بان التعريف
السابق للوضع لا بقيد كونه عربيا بجعل الضمير في قوله وهو
راجعا الى الوضع لا بقيد كونه عربيا فيكون عايدا الى الموصوف
بدون صفته وقوله ويخرج بقوله بالوضع الخ اي بتقييد الوضع
بالعربي غاية الامر انه تسمح قوله كافادة الى اخره اي وافادة
المفيد بالعقل كافادة اللفظ المسموع حياة المتكلم من ورا جدار
او المفيد بالعقل كافادة اي كذي افادة الخ وانما قال من ورا
جدار لان حياة المتكلم المشاهد معلومة بحس البصر لا بدلالة اللفظ
فلا يتضح ثبوت الدلالة العقلية ذلك الاتضاح والمراد بكونه

من وراء جدار ان يكون من شخص غير مشاهد وخرج ايضا المفيد
بالطبع كاُح اُح فانه يفيد وجع الصدر بالطبع فانه يقتضي
صدوره وذلك عند وجع الصدر لا بالوضع لان الواضع لم يضعه
لوجع الصدر قوله ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم الى اخره
مبني على ما تقدم على احد القولين قوله ومحاكاة بعض الطيور
اي ما تلفظ به حكاية عن صوت طير اي لارادة ما يشبه صوتا والتشبيه
بصاحبه وذلك كغاق اذا اريد به بيان صوت الغراب ولك
ان تقول ان ذلك خارج على التفسير الاول ايضا لان الاظهر
بل الصواب عند المحققين ان ما يتلفظ به حكاية عن صوت
ليس بلفظ موضوع مستعمل في معناه الا انهم لما احتاجوا الى استعماله
في الكلام عاملوه معاملة الاسماء واجروا عليه حكم المبني فهو كلمة
ومبني حكما وقيل هو موضوع لبيان الصوت ولا يخفى فساده
قوله وما اشبه ذلك منه لفظ صوت به للبهائم اي قصد
به تفهيم امر لبهيمة او نحوها كالصبي ويجري فيه نظير ما تقدم
وذلك كنخ بالتخفيف والتشديد عند اناخة البعير وقصد
تفهيمه واما اذا قيل غاق صوت الغراب ونخ صوت البعير
فهما ليسا مما قصد ذكره هنا اذ لم يقصد بهما الحكاية والتفهيم
بل هما عند النحاة علمان للصورتين المذكورتين عند الحكاية والتفهيم
كما قيل في من حرف جر وهما ايضا مبنيان فلا تغفل قوله
لا بد له من اجزا يتركب منها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا
اي لا فراق منه انتهى واراد بالاجزا ما فوق الواحد فلا يرد ان

بعض المركبات

بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط قوله معبرا عنها
بالاقسام مجازا اي حال كونه معبرا عن الاجزا بالاقسام مجازا اي حال
كون الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات
قال السيد قسم الشي هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيم
الشي هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شي اخر مثلا
اذا قسمت الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق
كان كل واحد منهما قسما للحيوان وقسيما للاخر ثم استعمل لفظ
الاقسام في الاجزا مجازا وجزء الشي بعضه ومن ثم لم يصح
وقوع الشي خبرا عن جزئه قوله كما فعل الزجاجي في جمله
اشارة الى ان المصنف تابع فيما صنعه لغيره وليس مخترعا له قوله
فقال الظاهر انه معطوف على معبرا اي عبر عنها بالاقسام مجازا فقال
قوله اي اجزا الكلام من جهة تركيبه من مجموعها جواب عما
يقال جعل الاسم والفعل والحرف اجزا للكلام يقتضي توقف
حقيقة الكلام عليها مع ان حقيقة الكلام لا تتوقف عليها كما علم
مما مر وحاصل الجواب ان المراد الاجزا التي يتركب من مجموعها
وجملتها وتركيبه من جملتها لا يقتضي تركيبه من كل منها ويمكن
الجواب ايضا بجعل الضمير في اقسامه راجعا الى الكلام بمعنى الكلمة
وفي كلامه على هذا استخدام نحو اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير راجعا الى اللفظ
بدون قيده فان الضمير قد يعود الى المقيد بدون قيده فليتامل
ذلك قوله بالاجماع الاستدلال به مبني على ان اجماع النحاة

مطلب بيان قسم الشي وقسيمه

اي بخلاف القسم فيصح وقوع الشي خبرا عن قسمه كالكلي ... فرق بين الجزء والقسم

في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه وقع لبعض العلما تردد فيه **قوله** ولا التفات لمن زاد رابعا الخ يدل على خلاف ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان خواص الاسم موجودة فيه **قوله** فانه خلف عن اسكت **فان قيل** اذا كانت اسما الافعال بمعنى الفعل فاقترن معناها باحد الازمنة فلا تكون اسما بل افعالا حقيقة **اجيب** بانها موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه **والجواب المختار** عند المحققين انها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالبا في معنى الفعل والمراد بالاقتران في معنى الاسم والفعل بما كان وضعيا **قوله** وهو على ثلاثة اقسام اي صادق عليها وقد يقال لو اسقط لفظه على لكان احصر واظهر وقد استدل الشارح على انحصار الاسم في الاقسام المذكورة في شرح الازهرية بقوله لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثاني اما ان يكون كناية عن غيره او لا الاول المضمر والثاني المظهر **قوله** جا لمعنى اي وضع لمعنى **قوله** نحو هل اي فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قايم وهي حرف استفهام لطلب التصديق ويقال فيها ال بابدال هايها همزة ولا ينافي ما ذكر عدهم لها في باب الاشتغال مما يختص بالفعل لان ذلك اذا وقع الفعل في حيزها لا مطلقا وذلك كما قال الرضي لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جات على الاصل نحو قوله

تعالى

تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بفراقه وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى **وقد** يراد بالاستفهام لها النفي نحو هل جزا الاحسان الا الاحسان اي ما **واختلف** في مجيئها بمعنى قد **فاثبته** جماعة وفسروا قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد **وانكره** اخرون منهم الشيخ ابو حيان **قال** لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شي قاله المفسرون في الاية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب **ولا** يرجع اليهم في هذا **وقال** جماعة منهم الزمخشري انه معناها ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة **وقال** بن مالك انه معناها اذا اقترنت بالهمزة **قوله** اذا كانت اجزا كلمة لا وجه لهذا التقييد فان حروف التهجي لا معنى لها مطلقا لان حروف التهجي انما هي مسميات اسما حروف التهجي فان الالف والبا الى الاخر اسما مسمياتها ابج الى الاخر كالرجل والفرس **قال** الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم **فقال** انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسيول عنه **والجواب** جه لانه المسمى ويلزم على التقييد ان ابج الى الاخر اسما لانها ليست اجزا كلمة وهو باطل **فان قيل** قد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل وعليه فالتقييد له وجه **قلت** الذي يطلقه سيبويه على ما ذكر هو الحرف

والكلام في حروف الهجا ولم ينقل ان سيبويه ولا غيره يطلق
حروف الهجا على الاسم فافهم **فان قلت** اسما حروف التهجي
امعربة هي ام مبنية **قلت** ذكر بن مالك في الكافية الشبه
الاهمالي ومثله في شرحها بالاسما قبل التركيب كاوايل السور حيث
قال واما شبه الحرف في الاهمال فالاشارة بذلك الي ما يورد من
الاسما دون تركيب كحروف الهجا المفتتح بها السور فانها مبنية
لشبهها بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة وبعضهم
يجعلها معربة لانها تتاثر بالعوامل لو دخلت عليها وهذا اختيار
الزمخشري في الكشاف انتهي كلام شرح الكافية وقوله كحروف
الهجا اي كاسما حروف الهجا فهو على حذف مضاف وقد يقال
انه لما صرح بانها اسما علم بان اطلاق الحروف عليها تسامح
قال في الكشاف اعلم ان الالفاظ التي يتهجي بها اسما مسمياتها
الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم الي ان قال **فان قلت**
من اي قبيل هي من الاسما امعربة ام مبنية **قلت** بل هي اسما
معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسما حيث
لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل علي ان
سكونها وقف وليس ببنا انها لو بنيت لحذي بها حذو اين
وكيف وهولا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا بين الساكنين
فان قلت قد تبين انها اسما لحروف المعجم وانها من قبيل المعربة
وان سكون اعجازها من الهجا لاجل الوقف فما وجه وقوعها علي
هذه الصورة فواتح للسور **قلت** فيه اوجه احدها وعليه

الاكثر

الاكثر انها اسما للسور الي ان قال وهي في ذلك على ضربين احدهما
ما لا يتاتي فيه الاعراب وهو اما ان يكون اسما فردا كصاد وقاف
ونون او اسما عدة مجموعها على زنة مفرد نحو حم وطس ويس
فانها موازنة لهابيل وقابيل وكذلك طسم يتاتي فيها ان تفتح
نونها وتصير ميم مضمومة الى طس فيجعلا اسما واحدا كدارابجرد
فالنوع الاول محكي ليس الا واما النوع الثاني فسايغ فيه الامران
الاعراب والحكاية **قال الشاعر**
يذكرني حاميم والرمح شاجر ... فهلا تلا حاميم قبل التقدم
فاعرب حاميم ومنعها الصرف وهكذا كلما اعرب من اخواتها
لاجتماع سببي منع الصرف فيها وهما العلمية والتانيث والحكاية
ان تجي بالقول بعد نقله على استيفا الاولى كقولك دعني من تمرتان لا
وبدات بالحمد لله وقرات سورة انزلناها الي ان قال
فان قلت فما وجه من قرا صاد وقاف ونون مفتوحات
قلت الوجه ان يقال ذاك نصب وليس بفتح وانما
لم يصحبه التنوين لامتناع الصرف على ما ذكرت وانتصابها
بفعل مضمر نحو اذكر وقد اجاز سيبويه مثل ذلك في حم
وطس وليس لو قري به وحكي ابو سعيد السيرافي ان بعضهم
قرا ياسين ويجوز ان يقال حركت لالتقا الساكنين كما قرا من قرا
ولا الضالين الي ان قال **فان قلت** فما وجه قراة بعضهم صاد
وقاف بالكسر **قلت** وجهه ما ذكرت من التحريك لالتقا
الساكنين انتهي وقوله قلت الاوجه ان يقال ذاك نصب

قال نصب الى ان قال ويجوز ان يقال حركت لالتقا الساكنين
في الانتصاف على الوجه الاول يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثاني
يحتمل ان يكون اراد ان الفتحة لالتقا الساكنين نشات عن سكون الحكاية
فانها انما تحكى ساكنة مجردة عن سمة الاعراب ولا تكون الحركة اذن
اعرابا اذ لا مقتضي له مع الحكاية ولا بنا اذ هي معربة عنده على هذا
التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنية فتكون الحركة
مثلها في اين وكيف حركة بنا والاول هو الظاهر من مراده اذ حتم
قبل انها معربة على ان سيبويه نص في كتابه على ما اورده بلفظه
قال واما صاد فلا تحتاج ان تجعله اسما اعجميا لان وزنه في كلامهم
ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة فلا تصرفه ويجوز ان يكون
ايضا ياسين وصاد اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح كما لزمت
الاسما غير المتمكنة الحركات نحو كيف واين وحيث وامس انتهى كلام
سيبويه وفيه رد على الزمخشري في حتمه ان تكون معربة
وان فتحها نصب اولا لالتقا الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر
من مقصوده انفا وسياتي له ايضا ما يدل على انه لا يجيز
بناها البتة انتهى كلام الانتصاف ثم قال في قوله فان
قلت فما وجه قراة بعضهم صادِ وقافِ بالكسر الخ ما نصه
وهذا تحقيق لك يخالف ما نقلته من نص سيبويه في انها غير
متمكنة ويدلك على ان فتحتها التي قال قبل انها لالتقا الساكنين
انما اراد السكون العارض للعارض في الحكاية لا سكون البنا وهو مخالف
لنص سيبويه كما نبهت عليه انفا انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى

العرب وجود مقتضي الاعراب فقد اعتبر الانتفا به اما فعلا او قربا منه
ولا مشاحة في الاصطلاحات الا ان ما اثره المصنف اولى اذ لا يحتاج في المذهب الاخر
الى الفرق بين سببي البنا اعني وجود المانع وفقدان المقتضي بتجويز التقا الساكنين
في الثاني دون الاول وهو تحكم وقد يدفع بان تلك الاسما قد استمر فيها السكون
قبل التركيب فاشبهت الموقوف فاغتفر فيها ما جاز

ويتحصل

ويتحصل منه اخذا من كلام سيبويه تجويز ايضا ان تكون
مبنية على الحركة او السكون واقول قضية كلام سيبويه
المذكور تجويز بنايها مركبة فلينظر حينئذ سبب البنا
فانه لا يتاتى كون السبب ما ذكر ابن مالك لانها على هذا غير مهملة
بل اما عاملة او معمولة فان قلت اذا قلنا باعرابها نحو حم عند
التركيب فهل يتاتى اعرابها في القران مع سكونها قلت نعم
يتاتى بان نجعله من قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت
ما وجه عدم تاتي الاعراب في نحو كهيعص والمر قلت قالوا
لانه لا نظير لها في الاسما المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب
اسما كثيرة وعبارة الرضي ولهذا وجب الاعراب مع منع الصرف
ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن
المفرد كطسم لان طسم بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم
يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب
اذ لا يركب في كلامهم الامن كلمتين قال وحكي عن يونس انه كان
يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا
مع صاد والباقي حشو لا يعتد به انتهى قوله واذا اردت الى
اشارة الى ان المصنف فالاسم الى اخره جواب شرط مقدر قوله
فالاسم اي ما صدقاته قوله المتقدم في التقسيم قضيته ان المقام
للاضمار فلعل العدول الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بالكتاب وفيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم
مصحوبها ذكرا في قوله واقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف

قوله من قسيميه قسيم الشي كما تقدم ما كان مقابلا له ومندرجا
معه تحت شي اخر قوله بالخفض انما اختص الخفض بالاسم حتى
صح جعله علامة له يعرف بها قال البدر بن مالك لان كل مجرور مخبر عنه
في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا الاسم فان قيل فكان
ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب
ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف
الخفض هذا ولقايل ان يقول مجرد هذا الدليل وامثاله لا يكفي
في المطلوب اذ المقصود ذكر الباعث على فعلهم فبناوه على فعلهم
غير كاف اذ قد يقال لم لم يجعل المجرور غير مخبر عنه فيدخل
الفعل كما انه لم يخص الرفع بالفاعلية فدخل الفعل فليتدبر
كذا قاله استاذ شيخنا قوله والخفض اي لفظه لقوله عبارة
ولبيت ال لعهد ولا غيره لانه لم يرد مفهومها لذلك والعبارة مصدر
عبر كنصر اي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول اي معبر به
قوله عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض
فان قيل حيث فسر الخفض بالكسرة المذكورة لزم الدور لانه لا يعلم
كون تلك الكسرة المذكورة خفضا الا اذا علم ان ما دخلت فيه اسم
اذ صورة تلك الكسرة توجد في غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد
يمكن معرفة كون تلك الكسرة خفضا قبل معرفة ان ما دخلت عليه اسم
كان يعلمه بعامل الخفض كحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز
حينيذ على العامل فلم يمكن التمييز حينيذ بمجرد الخفض هذا وقد
يقال في هذا التعريف قصور ودور اما القصور فلانه

لا يتناول

لا يتناول ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور فلاخذ
المعرف في التعريف فليتدبر ويمكن الجواب بان المخاطب بذلك
من علم الكسرة التي تحدث بنحو الجر ولا يعلم انها تسمى خفضا
فان قيل هلا فسر الخفض بكون الكلمة مخفوضة بواسطة حرف
ملفوظ به او مقدر قلت لان تفسيره بذلك يوجب استدراك
حروف الخفض ولا يخفى عليك ان التعريف الذي ذكره انما ياتي على
القول بان الاعراب لفظي واما على القول بانه معنوي فهو تغيير
مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها قوله تتبع الاخر اي اخر
الكلمة حقيقة او حكما اي تتفرع عليه وتقع بعده فدخل تنوين
نحو يد وخرج نون نحو لدن ونون انطلق في احد انطلقوا اذ لم
تتفرع على الاخر قوله وتفارقه في الخط اراد بالخط ان تكتب
بصورتها او بعوضها من الالف ايضا فخرج نون التوكيد الخفيفة
ولم يحتج في خروجها لزيادة لغير توكيد ولا يرد عليه نحو زيدا
في الوقف حيث تكتب بعوضها لان المفارقة في الخط يكفي فيها
بعض الاحوال كالدرج هنا قوله استغناء عنها بتكرار
الشكلة عند الضبط بالقلم وقال الرضي وانما لم يرسم
للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين
سقط فيه جرا ورفعا قوله نحو رجل وزيد وصه وسيبويه
وحينيذ اشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين وهي
تنوين التمكين اربعة الاول تنوين التمكين كرجل وزيد وفايدته الدلالة
على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف

فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اسمه سيبويه او استزادة من حديث ما نونتها فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود قبل كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات ثم رايت بعضهم قال وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذ قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس وقال بعض المتاخرين الظاهر انه من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث ولحوق هذا التنوين للعلم المختوم بويه قياسي ولاسم الفعل سماعي قال الرضي واما التنوين في رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم معرب منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقو

التنوين في رجل

مطلب تنوين المقابلة

التنوين في رجل يفيد التمكن ايضا فاذا سميت بالاسم اي جعلت رجلا علما تمحض للتمكن انتهى وبه يندفع استدلال ابن الحاجب على نفي كونه للتنكير بانه لو سمي به بقي التنوين بعينه مع زوال التنكير ووجه الرد منع ان التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المونث السالم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتا في جمع المونث علامة الجمع كالواو في جمع المذكر ولم يوجد فيه ما يقابل النون في جمع المذكر فزيد التنوين في اخره ليقابلها قال الرضي هو في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر السالم فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع المونث علامة لتمام الاسم فقط وليس فيه ايضا شي من تلك المعاني لكنهم حطوه عن النون لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها انتهى وقوله سقوطه مع اللام يخالف ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات من دخول ال فيما فيه تنوين مقابلة وتوهم بعضهم انه للتمكن ويرده تنوينه اذا سمي بنحو مسلمات امراة الرابع تنوين العوض كاللاحق لاذ في نحو يومئذ وحينئذ

مطلب تنوين العوض

عوضا عن الجملة المضاف اليها فان اصل نحو يومئذ يوم اذ كان
كذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت الذال لالتقاء
الساكنين واضافة يوم الى اذ قال ابن مالك من اضافة
احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني لعل الاضافة
للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت كذا انتهى وكاللاحق
للجموع المعتلة الآتية على فواعل نحو جوار في حال الرفع والجر
عوضا عن اليا المحذوفة قال الرضي ولا خلاف في النصب
انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار
رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه
للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال
سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة
واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة
بين الاسم والفعل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان
اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان
اليا الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الرا في جاءني جوار وكسر
الرا حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكلما
حذف للاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي وقال المبرد التنوين
عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله
جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة
ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف اليا للساكنين
وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا ففسر

بعضهم هذا

بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري
بالتنوين ثم جواري بحذفها اي التنوين لانه نون ثم جواري بحذف
الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف اليا لاستثقال اليا المكسورة ما
قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين
من اليا ليقطع التنوين الحاصل طمع اليا الساقط من الرجوع
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب
المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح
في نحو لك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان
منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبع الكسر له في
السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاني الجوار
ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف
واللام وثقل الفرعية باق معها وفسر السيرافي وهو
الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف
ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا
بخلاف نحو اشقى واحوى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد
علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت
تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين
لعدم التعويض من شي فيهما
لاجله

مطلب ان الاعلال المتقدم على منع الصرف عند الزجاج خلافا للمبرد

قف على الحق

اولا دبني التنوين الذي كو على الرا بعد نقله ليا

نبعث الرا من جوار متحرك بكسره وصارت الكلمة غير منصرفة لزوال التنوين الصرف منها

من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوارٍ لان احوي
بالالف اخفّ منه بالتنوين واما جوارٍ فهو بالتنوين اخف
منه يا ليا سقناه مع طوله لنفاسته وكثرة فوايده
وحسن شرحه لهذه المسيلة وبقي منه تتمة اخري تتعلق
بالمسيلة ينبغي مراجعتها لاستفادتها فان قلت ما وجه
اختصاص التنوين بالاسم حتي صح جعله علامة له يعرف بها
قلت قد علم من تقرير اقسام التنوين وجه اختصاصه
بالاسم وذلك لان المعاني التي اتي بتلك الاقسام لاجلها
لا تتصور في غير الاسم لكن قد يشكل الاستدلال بها على الاسمية
بلزوم الدور حينيذ لان معرفة تلك الاقسام فرع معرفة الاسمية
كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكن الا اذا عرف
ان ما دخله اسم معرب منصرف ولا انه للتنكير الا اذا عرف ان
ما دخله اسم مبني ولا انه للمقابلة الا اذا عرف ان ما دخله
جمع مونث سالم ولا انه للعوض الا اذا علم ان ما دخله ظرف
مبني او جمع معتل الآخر فلو استدل بها على الاسمية تتوقف
معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين ان معرفة تلك
الاقسام متوقفة على معرفة الاسمية وذلك دور ظاهر قال
شيخنا رحمه الله تعالي ويجاب بانهم لم يريدوا الاستدلال بخصوص
الاقسام بل بمطلق التنوين ومعرفته لا تتوقف على معرفة الاسمية
لامكان معرفته بمجرد ثبوته لفظا لا خطا لغير توكيد فان قلت
بقي من اقسام التنوين تنوين الحكاية كأن تسمي رجلا بعاقلةٍ

فانك

فانك تحكي اللفظ المسمى به بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف
نحو سلاسلا وتنوين المنادى في الضرورة نحو قول الشاعر
سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ❊ وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ ❊
وتنوين شذوذ حكي هولاءٍ قومك بتنوين هولا وهذه الاربعة
من خواص الاسم قلت لا يرد ذلك على المصنف لاطلاقه التنوين
وهو شامل لهذه الاقسام قال ابن هشام والحق ان الاولين
من الصرف وقد يقال به في الثالث ايضا لان الضرورة لما
اباحت التنوين اباحت الاعراب وعلى ما قاله ابن هشام
قد تخلف عن تنوين الصرف فايدته المذكورة فيما سبق لمانع
ومعنى تنوين التمكين تنوين وضع للتمكين وان تخلف عنه في
الاستعمال فايدته لمانع واما الرابع فاختار ابن مالك
فيه انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونازع
بعضهم في ان الاول تنوين صرف لكنه ليس في لفظ الحكاية
تنوين صرف مطلقا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه
علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم براسه
وان كان اصله في المحكي تنوين صرف الا ترى الي حركة الحكاية
في مثل قولك من زيدًا بالنصب تحكي زيدًا المنصوب
في قول القايل رايت زيدًا كيف هي في الاصل حركة اعرابية
وفي الحكاية ليست باعرابية واما المسمى بتنوين الترنم
وهو اللاحق للقوافي المطلقة وهي التي اواخرها حرف مد
كقوله أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ❊ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ ❊

تنوين صرف ما لا ينصرف
تنوين المنادى
تنوين الشذوذ
تنوين الترنم

اصله العتابا واصابا تجي بالتنوين بدل الالف لقطع الترنم
الذي هو مد الصوت بمدة تجانس الروي ففولهم تنوين الترنم
على حذف مضاف والمسمى بتنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي
المقيدة بان يكون آخرها حرفا ساكنا ليس حرف مد كقوله
قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن
وسمي بالغالي لما فيه من الزيادة على الوزن فلا يختصان بالاسم
بل يدخلان الكلم الثلاث ولا يردان على المصنف لانهما ليسا
من اقسام التنوين بل هما نونان زيدتا في الوقف كما زيد نون
ضيفن وصلا ووقفا قوله ودخول الالف واللام اي المعرفة
كما هو المتبادر من الاطلاق وانما اختصت بالاسم حتى صح ان تجعل
علامة عليه قال البدر بن مالك لانها موضوعة للتعريف
ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم انتهى قال شيخنا
رحمه الله تعالى وكأن مراده ما صرح به غيره ان ذلك يتوقف
على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات والفعل والحرف
موضوعان لمعنى غير ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو
لوحظ لذاته لم يكن معناهما فلا تدخله اداة التعريف
واورد عليه ان جزء معنى الفعل اي الحدث ملاحظ لذاته
فلم لم تدخله اداة التعريف لتعيين هذا الجزء كما ان الاسما
المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها لان تمامه غير ملاحظ
لذاته اي لان منه النسبة وهي غير ملحوظة لذاتها الا ان
يجاب بان جزء الفعل انما هو الحدث المبهم من حيث انه مبهم

فلوعين

فلو عين خرج عن وضعه وقد يمنع ان الواضع اعتبره في
الفعل من حيث انه مبهم بل الظاهر انه اعتبره من غير
اعتبار ابهامه او عدمه واورد ايضا انه لا يجوز تعريفه
باعتبار الزمان الا ان يدعى اعتبار ابهامه فيه ايضا وفيه ما فيه
وليتامل في التنظير السابق بالاسما المشتقة مع ان ال في اسمي
الفاعل والمفعول ليست للتعريف وكذا في الصفة المشبهة
على قول ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم
دلالة التعريف مطلقا اي ولو بالاضافة او نيتها او الاشارة او الاضمار
او العلمية على الاسمية ففي ذكر الالف واللام تنبيه على جميع
ذلك ويمكن تعميم الالف واللام فتشمل الزايدة والموصولة
لانهما من خصايص الاسما ولا يرد ان الموصولة تدخل على الفعل
لشذوذه والمراد لا شذوذ فيه كما هو المتبادر من اطلاقه
ولا ان الزايدة تدخل على الحرف وهي الذي في رأي من زعمها حرفا
لانه راي مردود وكال بدلها وهو ام في لغة حمير فان قلت
لم اختار هذه العلامات مع كثرة علامات الاسم اذ منها
لا العاطفة وكونه ذا حال وتمييزا ومستثنى ومستثنى منه
ومفعولا وموصوفا وموكدا معنويا وعطف بيان ومضمرا
ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا ومنصرفا وغيره ومبتدا
ومضافا ومرخما ومثنى وجمعا ومسندا اليه قلت
لشهرتها على غيرها اختارها فان المشهور اسهل فهما واقرب
قبولا فان قلت لو قال ودخول حرف التعريف ليشمل حرف الندا

الترتيب الطبيعي

والالف والميم في قوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكان اولي قلت فيما ذكره تركٌ لغير المشهور قوله ودخول حرف الخفض نبّه باعادة المضاف على ان حروف الخفض معطوفة على الالف واللام قوله وعكس الترتيب الطبيعي الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته واعترض بانه ان كان الضمير راجعًا لكلٍ لم يصح لانه يقتضي ان كل شيءٍ في مرتبة كل شيء وان كان راجعا لشيء فكذلك لان المعني حينئذ جعل كل شيء في مرتبة شيءٍ وهو لا يمكن واجيب بان غاية التوجيه لهذا الكلام ان يجعل الضمير راجعا الي شيء منكر واضافة المرتبة للعهد الخارجي اي جعل كل فرد في المرتبة التي تليق بهذا الفرد الموضوع فيها وبانه على سبيل التوزيع من باب مقابلة الجمع بالجمع على حد ركب القوم دوابهم والطبيعي ان يكون ذلك بسبب الطبع وفي ذلك وقفة فليتأمل فانه لم يظهر لي وجهه قوله وعطف العلامات فيه تغليب كما لا يخفي قوله اشعارا الخ فيه نظر اذ لا اشعار للعطف المذكور بذلك نعم هو صادق بذلك فليتأمل قوله ثم استطرد

الاستطراد

معطوف على متوهم اي قال ذلك ثم استطرد ومثله سائغ .. والاستطراد ان تذكر عند سوق الكلام لغرضٍ ما يكون له نوع تعلقٍ به ولا يكون السوق لاجله واصله ان الصائد قصد صيدًا بعينه فعرض له صيدٌ آخر فطرده لا عن قصدٍ ومضى في اثره وقد يتوقف في كون ذلك استطرادًا لانه

لما ذكر

لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حرف الخفض احتاج الي بيانها فكأن قائلا يقول وما حروف الخفض فقال وهي من الخ قوله وهي اي حروف الخفض فان قيل حروف الخفض عام ودلالة العام كلية بمعني ان المحكوم عليه كل فرد فمفاد العبارة ان كل حرف بعينه من حروف الخفض من وما عطف عليها وهو باطل قلت الحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك امر مشهور في الاصول وغيرها وكلام المصنف من هذا الثاني اي مجموع حروف الخفض قوله من الي اخره الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض ووجه تقديم العطف على الربط والاخبار وذلك بان يجمع المتعدد اولا .. في هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا فان قيل في كلام المصنف الاخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع لنسب مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين مخصوصين لا لذاتها قلت قال المولي سعد الدين معني قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرًا عنه بمجرد لفظه كما ان معني قولهما الفعل لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرًا عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعني اذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معني في ومعني ضرب لا يخبر عنه

انتهى وقد استشهد سؤالان الاول ان في نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جار حكما على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا الثاني ان قولكم الفعل لا يسند اليه تناقض فانه قد اسند الى الفعل فيه قال استاذ شيخنا ان اردت تحقيق المقام فاستمع واعلم ان المشهور عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف المستعملة في معناها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد عدم الاسناد بحسب الظاهر واللفظ وفي القضايا الثلاثة انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم لفظ زيد والقائم حقيقة مدلوله والتحقيق ان المراد عدم الاسناد اليهما لفظا ومعنى وان لم يعبر عنهما بغيرهما والمسند اليه فيما مر لفظ الاسم ومعنى الفعل والحرف بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم الحكم اليه عند عدم التعبير فلا اشكال وذهب السيد المحقق قدس سره الى ان لا دليل بل لا وجه لاسميتهما على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدا وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهي احوال كلمات اذا استعملت في معانيها وعلى هذا ففي ضرب فعل ماض لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه لا يسند اليه متوجها الى المعنى او ان معناه لا يسند اليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحروف

والحكم

اليم

والحكم في لفظيهما غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال فخذه بالنواجذ فقد ابرزته بفكر عميق والله ولي التوفيق • قوله ومن معانيها الابتدا اي بيان ابتدا المسافة مكانا او زمانا قال الرضي كثيرا ما يجري في كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدا والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية فمن للابتدا في غير الزمان عند البصرية سوا كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة واما لا ارى في الايتين معنى الابتدا اذ المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو تبرأت من فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت عنها ولو باقل من خطوة وليسا لتأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الايتين بمعنى في ومن

في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وظاهر مذهب الكوفيين اذ لا مانع من قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف معنى من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التجي منه اليه فكانه يقول ابتدات بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدائية ذلك الفعل ونبه بقوله ومن معانيها الابتدا على ان لها معان اخر فمنها التبيين اي بيان المراد من غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر بعد من واطلاقه عليه نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان والمبين بحسب الظاهر يجوز ان يكون مذكورا مقدما ومؤخرا نحو عندي من المال ما يكفي وان يكون مقدرا نحو كسرت من زيد يده اي شيئا من عضو زيد ويده عطف بيان له لكن صرح الشيخ الرضي بانه اذا تاخر الشيء المبين بمن في الحقيقة بيان لمبهم مقدر وما بعده عطف بيان فالمبين في الحقيقة يجب ان يكون مقدما قطعا الا انه مذكور او مقدر ومنها التبعيض اي بيان ان هناك شيئا هو بعض مما ذكر بعده وعلامته ان يصح في الجملة وضع لفظ بعض مكانه تقول اخذت من الدراهم واذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت من الدراهم جنسها

اي بمن او غيره فلا ينافي كسرت من زيد يده فان من فيه ليست للبيان بل الذي للبيان فيه هو عطف البيان في المثال الاتي

فهي

فهي تبيينية لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين قوله ومن معانيها الانتها اي بيان اخر المسافة من زمان او مكان فيكون ما بعده منتهى المسافة نحو سرت الى الكوفة فالكوفة منتهى مسافة وقع فيها السير قال اعلم ان الى تستعمل في انتها غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حتى لابتدا والانتها في الحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرا ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول وقد تكون بمعنى مع نحو من انصاري الى الله اي مع الله وكقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق انها بمعنى الانتها اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافا الى الذود ابل قوله ومن معانيها المجاوزة اي بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدي بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجاز كانك نقلته عنه

الرضي صح

وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس
وقوله تعالي يخالفون عن امره مُضَمَّنٌ معني يتجاوزون وطبقا
عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه
فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة
طبقا وليس المراد طبقتين فقط بل المقصود جنس اطباق كل
واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك
وقوله تعالي كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر
علي اقل مراتب التكرير وهو اثنان تخفيفا وكذا قولهم
ورثت السيادة كابرا عن كابر متجاوزا في الفضل كابرا آخر
وقال بعضهم اي بعد كابر والاولي ابقا الحروف علي معناها
ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني فتضمن افضلت معني تجاوزت
في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوي اي بالهوي
والاولي ابقاها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا
صادرا عن الهوي فعن في مثله تفيد السببية كما في قولك
قلت هذا عن علم وقوله تفيد ويبدي عن اسيل ضمن
فيه يبدي معني يكشف اي يكشف الغطا عن وجه اسيل
كذا قاله نجم الايمة الرضي سقاه مع طوله لكثرة فوايده
وحسن شرحه لهذه المسيلة وعبارة الفاضل الجامي اي مجاوزة
شي وتعديته عن شي آخر وذلك اما بزواله عن الشي الثاني
ووصوله الي ثالث نحو رميت السهم عن القوس الي الصيد

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين انتهي قوله ومن معانيها الاستعلاء
اي بيان ان شيئا تفوق واستعلي علي ما بعد علي اما حقيقة
نحو زيد علي السطح او حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه
وتحمله كانه ركب عليه او حمل علي ظهره فكانه فوقه قال
الرضي ومنه علي قضا الصلاة وعليه القصاص كان الحقوق
كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالي كان علي ربك حتما
تعالي عن استعلا شي عليه ولكنه اذا صار الشي مشهورا
في الاستعمال في شي لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله
ومنه توكلت علي فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه
توكلت علي الله واما قوله اذا رضيت علي بنوا قشير
فلحمل رضيت في التعدي علي ضده اي سخطت وقوله رعته
اشهرا وخلا عليها اي علي مذاقها كانه ملك مذاقها
وتسلط عليه فهي تميل اليه وتتبعه وقولهم فلان علي
جلالته يفوق كذا اي معها كان المعني انه يلزمها لزوم الراكب
لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر علي
اسم الله اي ملتزما به فكانه مركب يحملك الي مقصدك
ومررت عليه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق
بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل
ان لم يجد يوما علي من يتكل علي ليس فيه زايدة بل الكلام
علي التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه

فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الراجع الي الموصول كما مرّ
في باب الموصولات فقُدِّم على مَنْ يتكل فصار على من يتكله
فجاز حذفُ الضمير لانتصابه بيتكل صريحا لان المانع من النصب
الحرف الجار انتهي وتكون ايضاً بمعنى مِنْ نحو اذا اكتالوا
على الناس يستوفون ومنه خبر بُني الاسلام على خمسٍ اي
بُني وركّب منها وبهذا يجاب عما يقال ان الخمس
هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبني غير المبني
عليه واجاب عنه الكرماني بان الاسلام هو المجموع والمجموع
غير كلٍ واحد من اركانه قوله ومن معانيها الظرفية
اي بيان انّ مدخولها ظرف لشئ حقيقةً نحو زيد في الدار او
مجازاً نحو نظرتُ في الكتاب وتفكرتُ في العلم وانا في حاجتك
لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلةً للنظر والتفكر والمتكلم
مشتملةً عليها اشتمال الظرف علي المظروف فكانها محيطة
بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام في
النفس المومنة مأية من الابل اي في قتلها فالسّبب الذي
هو القتل متضمّنٌ للدّية تضمّن الظرف للمظروف وهذه
هي التي يقال انها للسببيّة وقوله تعالي لاصلبنكم في
جذوع النخل قيل انها فيه وفي قوله بطلٌ كأنّ ثيابه في سرحة
بمعنى على والاولي انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكّن
المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى البا في قوله
ويركب يوم الروع منا فوارسٌ بصيرون في طعن الكلا والاباهر

والاولي

بحث في

والاولى ان تكون بمعناها اي لهم بصارةٌ وحِذْقٌ في هذا الشان
وقيل هي بمعنى الي في قوله فردوا ايديهم في افواههم
والاولى ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي
بمعني مع في قوله تعالي فادخلي في عبادي وبمعنى البا في قوله
تجابي بها اكفانا وتُهيننا ونَشرب في اثمانها ونُقامر
والاولي انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي
او بمعني ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل
اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل
فائتٍ خلفٌ اي لطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضي الله
اي رضاه تعالى مشتمل على محبّا وانا لا نخرج عنه الي الاغراض
الدنيوية وكذا قولهم الحبُّ في الله والبغض في الله كذا قاله
الرضي قوله ومن معانيها التقليل قال الرضي في رُبّ ثمان
لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشددة والثانية ضم الرا
وفتح البا المخففة والثالثة ضم الرا وضم البا المخففة والرابعة
ضم الرا واسكان البا المخففة والخامسة فتح الرا وفتح البا المشددة
والسادسة فتح الرا وفتح البا المخففة والسابعة والثامنة
ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة بعدها تا مفتوحة ووضع
رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل
لقيتُ اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا
وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان
رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة

بحث رب

لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم
اضربْ هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل
في معني التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما
حملهم علي ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير
ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة
كم انهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا بالاضافة كما تنجر كم
فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم
حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حروف الجرّ
هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه
واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغنى انما ذلك
لانه يَضْعُفُ الفعلُ المتأخرُ عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر
كقوله تعالي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ولا سيما اذا وجب
تاخرُ الفعلِ كما في رُبَّ والجواب انّ العادة ان تُعَدّ مثل ذلك
الضعف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
حتي يخص مضمون ذلك الضعف عن العمل في ذلك للمفعول بذلك
المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا
ضارب لزيد وضربي لزيد حَسَنٌ ويشكل ايضا بمثل قولك
رُبَّ رجلٍ كريم اكرمتُهُ لان الفعل لا يتعدي الى معمول بحرف الجرّ
والي ضميره معًا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان
اكرمت صفةٌ وان العامل محذوف وهو عذرٌ باردٌ لانّ معني
ربّ

ربّ رجل كريم اكرمتُ واكرمته شي واحد والاول جوابٌ
بلاخلاف ولاشكّ انك اذا قلت في جواب مَن قال
ما اكرمتَ رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام
الى شي اخر مقدرٍ مثل تحققت وتثبّت علي ما ادعوا وان
اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام
كما قيل في قوله ٭ هذا سُرَاقَةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ ٭ كان ابردُ
لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليلُ الاستعمال بخلاف
رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت
المقدر كما في زيدا ضربتُهُ جا الاشكال الاول مع انه لم يثبت
في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
بتقدير مررت بزيد جاوزته ويشكل بنحو رب رجل كريم جاءني ايضاح
في جواب من قال ماجاءك رجل ولاشك ان جاءني هو جوابُ
رُبّ اذ لا يتوقف معنى الكلام علي شي اخر بل تَمَّ بقولك
جاءني فيكون كقولك بزيد مُرّ والضمير في مرّ لزيد
وكقولك زيدًا اضرب والضمير للمنصوب وقد مرّ في المنصوب
على شريطة التفسير امتناع ذلك ثم قال ويقوى عندي
مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب
مضافٌ الي النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليلٌ
من هذا الجنس كما ان معني كم رجلٍ كثير من هذا الجنس
واعرابه رفع ابدا علي انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب
الاستثنا في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما

يتناسبان بما في رب من معنى القلة انتهى قوله ومن معانيها
التعدية اعلم ان با التعدية تسمى با النقل وهي المعاقبة
للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم
فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكم الزايدة
وتجي للالصاق اي لبيان لصوق امر الى ما بعدها حقيقة نحو
به دا اي التصق به او حكما نحو مررت بزيد اي التصقت المرور
بمكان يقرب منه فكانه ملتصق به وللاستعانة اي لبيان
ان ما بعده معين للفاعل في صدور الفعل والة له نحو كتبت بالقلم
وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق
وللمصاحبة اي لبيان ان ما بعده مع ما قبله ومصاحب له
سوا كان ملصقا به او لا نحو اشتريت الفرس بسرجه اي هو معه
ونحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وللمقابلة اي لبيان ان
ما بعده في مقابلة شي وبازايه نحو اشتريت هذا بكذا وللظرفية
اي لبيان ان ما بعده ظرف فيكون بمعنى في نحو جلست
بالمسجد اي فيه وتجي زايدة قياسا في الخبر والاستفهام بهل
اي اذا دخلت على خبر المبتدا او كان او ان وبخوها ويكون
في الكلام استفهام بهل خاصة نحو هل زيد بقايم ولا يقال
ا زيد بقايم او نفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما
زيد براكب وقيل بلا التبرية ايضا نحو لا خير بخير
بعده النار قال الرضي والاولى انها بمعنى في ولم يسمع

في النفي

في النفي بان وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت
وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت
به اي بحاله على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع
في كلما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب
على مذهب سيبويه وفي المبتدا في بحسبك وتزاد شاذا في
خبر المبتدا الموجب نحو جزا سيئة بمثلها عند الاخفش
وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم ونحو يرجو
بالفرج وقليلا في خبر لكن قال

ولكن اجرا لو فعلت بهين ۞ وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

ومن غريب زياداتها ان تزاد في المجرور نحو قوله

فاصبحن لا يسالنه عن بما به ۞ اصعد في علو الهوى ام تصوبا

وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا
في غيره كقول رؤبة خير لمن قال كيف اصبحت قوله
نحو مررت بالوادي البا فيه تحتمل ان تكون بمعنى في وان تكون
للالصاق وان تكون للتعدية اي صيرت الوادي ممرورا به
قوله ومن معانيها التشبيه اي بيان ان شيئا له مشاركة
ما مع مدخوله في شي قال الرضي ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز
كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد
قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة

بمعنى الكاف

غير اني اذا لم تطل في غاية القلة كما قري في الشاذ تماما على الذي احسن واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير ويحسن اسميتها اذا انجرت بحرف كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم
واذا ارتفعت كما في قولـــــــه
اتنتهون ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي وتكون ايضا زايدة اذا لم تلتبس بالاصلية ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شي او دخول مثل عليه كقولـــه
فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدي اداتي التشبيــــه وزيادة ماهو علي حرف اولى ولاسيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولي واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يوثفين فاما ان يكون من باب التوكيد فهما اما اسمان او حرفان كقولـــــه
ولا للما بهم ابدا دوا واما ان تكون احداهما زايدة فتكون تلك الزايدة حرفا اذ زيادة الحرف اولي فيكون اما الاولي فهو كقولـــه ليس كمثله واما الثانيــة فهو كقولنـــا مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الي مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر

كما قلنا

كما قلنا في يا تيم تيم عدي فعلي هذا لا تكون الكاف زايدة فكانه قال مثل عصف كعصف والكاف لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادي الي اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر علي المنصوب المنفصل قالـــــــــ
فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر
وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلي المجرور ايضا قالـــ فلا اري بعلا ولا حلايلا كه ولا كهن الا حاظلا
وقالـــ وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجي ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان احدهـــا تشبيه مضمون جملة بمضمون اخري كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قالـــ تعالي اجعل لنا الهة كما لهم الهة فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتي يطلب فعلا ومعني كن كما انت كن في المستقبل كما انت كاين الان فانت مبتدا محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونون يولي عليكم شبه التولية

عليهم المكروهة بكونهما المكروه اي بحالتهم المكروهة وثانيها
ان تكون بمعني لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما
اتيك اي لعلما اتيك قال رويه لا تشتم الناس
كما لا تشتم فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك
كما يجي مما بمعنى ربما قال

وانا لمما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم

اي ربما وتقول فاني لمما افعل اي ربما وقال بعضهم
ان بما تجي ايضا بمعني ربما نحو اني بما افعل اي ربما وثالثها
ان تكون بمعني قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم
الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب
المضارع بعد كما بمعني كيما على ان يكون اصله كيما فحذف اليا
تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية
لافادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن
المبرد القولين وانشد الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
والبصرية ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم
اي لعلما وقد تكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو
كما تدين تدان وافعل كما يفعل ويجوز ان يكون
القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم
الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن
قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا

كما ذكرنا

كما ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة
الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة له ايضا عن
طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة
للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل
وقال بعضهم هي في قوله

صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

زايدة ووصال فاعل تقلما وهو عند سيبويه كافة ووصال مبتدا
انتهى ما اردناه منه قوله واللام قال الرضي لام الجر مكسورة
مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة
خزاعية وربما فتحت قبل المضمر نحو لنعلم بفتح الميم
ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة
على حرف واحد كالواو والفا ولام الابتدا فحقها الفتح لثقل
الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها
على حرف واحد وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة
معمولهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا
فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام في مقام الحرف عند
من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على
المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتدا ولام
جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا
تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع
ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب

قوله بجرها اي فعلها الجر فذلك من اضافة المصدر الى فاعله ح

قوله بذلك اي بالمفتوحة غير المضمر لانه تلتبس مع غيره بخلافه ح

لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه انتهى قوله
ومن معانيها الملك قال الرضي وفايدة الاختصاص اما
بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة
للمومن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو قوله
تعالى ذرانا لجهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم
لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جيتك للسمن
وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف
بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل
نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه
مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص وقد تجي بمعنى
الي نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى
على نحو تله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها
وقد تجي زايدة نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى
بنفسه وهي في لا ابالك زايدة عند سيبويه قوله وحروف
القسم من حروف الجر اشار به الى ان حروف القسم معطوفة
على من ويحتمل عطفه على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص
بعد العام قوله وهي اي حروف القسم اي مجموعها فهو من
باب رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة قوله ثلاثة اشار
به الى ان الخبر مجموع الواو والبا والتا فلا يشكل الحمل على الحروف
فالخبر متعدد صورة لا حقيقة ووجهه تقديم العطف
على الربط وفيه بحث دقيق يدركه فهم انيق

قوله

قوله الواو والبا والتا اقتصاره على الثلاثة هو المشهور
قال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي البا والثاني
انها لا تستعمل في قسم السوال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على المضمر فلا
يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين
لكونها فرع البا وبدلا وانما حكم باصالتها لان اصلها
الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا
الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة
من معنى الالصاق والتا بدل من الواو كما في وراث وتراث
ووكلة وتكلة فلما قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله
وفيها الخصايص التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة
وهو شاذ وقد علم من كلام الرضي ان معنى حروف القسم
الالصاق كان القسم لصق بالمقسم به لصوق الرا بالرجل
قال الرضي واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف
وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت
للقسم لكانت بدلا من البا ولم تفد العطف وربط المقسم به
الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم

بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منهما مستقل
وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا
حذف جوابان استغنا بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا
الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها للاستقلال يطلب
جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول
القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب
لا المقسم به فيكون جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل
والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى اي اقسم بهذه الثلاثة ان
الامر كذلك وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله لافعلن
وبحياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل
على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم
العطف على عاملين لان النهار اذا يكون معطوفا على الليل واذا
تجلى يكون معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب
جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرفي القسم وفعله معا
وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه
فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض
من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو
قال المصنف يعني ابن الحاجب فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم
بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جا قوله تعالى فلا اقسم
بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل
وان لم يكن قبله معمولان الا انه يكون الواو فيه قايما مقام اقسم والبا

حتى

يعني ابن الحاجب

حتى كانه يجر وينصب وهو المجرور وقال المصنف انما جاز
هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب
العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير
وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة
المذكورة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قايما مقام العظمة وهو
عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسته
فالعامل في المجرور والمنصوب شي واحد قوله ها الله اي باثبات
الفها وقطع همزة الله اي على سبيل الجواز والا فيجوز
حذف الفها ويجوز وصل الف الله ايضا كما صرحوا بذلك
وعبارة المغني ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما
مع اثبات الف ها وحذفها انتهى وعبارة التسهيل في باب
القسم وان كان اي المقسم به الله جاز جره بتعويض اثبات الالف
اي فتقول آلله بهمزة بعدها الف او ها محذوفة الالف
وثابتتها مع وصل الف الله وقطعها انتهى وقال الرضي
واذا حذف حرف القسم الاصلي اي البا فان لم تبدل منها فالمختار
النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف
الجار بلا عوض والكوفيون يجيزون الجر في كل ما حذف منه
الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن
المصحف لاتلون ويختص لفظ الله بتعويض ها او همزة الاستفهام
من الجار وكذا بعوض من الجار فيهما قطع همزة الله في الدرج
فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف وجار الله جعل

هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله
كالتا فاذا جيت بها التنبيه بدلا فلابد ان تجي بلفظة ذا بعد
المقسم به نحو لا ها الله ذا واي ها الله ذا والظاهر ان حرف
التنبيه من تمام اسم الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه
قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا
دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات
الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف
ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل
ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف
نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ها هنا
ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذا
بحذف الف ها ربما يتوهم ان الها عوض عن همزة الله كهرقت
في ارقت وهياك في اياك والثانية هي المتوسطة في القلة
والكثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله
وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة
اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها
على ان حقها ان تكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع
في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله
بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين بعد قلبها
الفا كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب
القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا اوما على اي ليكون ذا

والجواب

والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن
او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله
ذا اخوك اي لا انا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من
تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف
الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان تجيء الجواب او يحذف
مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار كقولك
الحجاج في الحسن البصري الله ليقوم من عبيد من العبيد فيقولن
كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله
ابن مسعود لما قال هذا راس ابي جهل الله الذي لا اله غيره
فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية
الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا
يحذف للتبس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو
في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام
تقول لشخص هل بعت داركـ فيقول نعم فتقول افالله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير استفهام نحو فالله
لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم
ها هنا للفصل بينها وبين الله بفا العطف وعند الاخفش
الفا في افالله زايدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معاقبتها
لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب
بلا عوض اكثر كما تقدم انتهى سقناه مع طوله لنفاسته
وكثرة فوايده وحسن شرحه لهذه المسيلة

قوله لله لا يوخر الاجل بكسر لام لله وتقدم انه نقل
فتح اللام مع جميع المظهرات اي والله ويفيد التعجب مما
بعده ولذا لا يستعمل الا في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب
منه نحو لله لتبعثن فلا يقال لله لقد قام زيد قال الرضي
ولام الجر تجي بمعني الواو كما ذكرنا مختصة بلفظ الله في الامور العظام انتهى
قوله بكسر الفا احترز به عن الفعل بفتح الفا فانه مصدر
واما المكسور الفا فانه اسم لكلمة مخصوصة وكون المكسور
الفا اسما والمفتوح مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح
واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قوله بقد
الحرفية اي بقبول او بدخول قد الحرفية فان قيل كان على
المصنف ان يقيد بالحرفية قلت مراده الحرفية فان قلت
المراد لا يدفع الايراد كما اشتهر قلت بل يدفعه اذا
دل عليه دليل وهو ههنا كذلك لان قد عند الاطلاق انما
تنصرف للحرفية فحملناها علي ذلك لانه لا صارف لها عنه
فان قيل فلا فايدة في تقييد الشارح بالحرفية لانها حيث اطلقت
اختصت بالحرفية ولا تقع علي غيرها الا مقيدة قلت قد يكون
القيد لبيان الواقع ودفع الايهام وحينيذ لا حشو ولا
زيادة وانما الحشو والزياده ما جي به لا لواحد من امور
ثلاثة الادخال والاخراج وبيان الواقع وانما اختصت
قد بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الي الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشي من ذلك لا يتحقق

الا في الفعل

الا في الفعل قوله وتدخل علي الماضي الي اخره قال في المغني
واما الحرفية المختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من
ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشي
اللهم الا بالقسم كقوله أخالد قد والله أوطأت عشوة
وما قايل المعروف فينا يعنف وسمع قد لعمري بت ساهرا
وقد والله احسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة
أفد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد
اي وكان قد زالت ثم قال واما قول عدي
لولا الحيا وان راسي قد عسا فيه المشيب لزرت ام القاسم
فعسي هنا بمعني اشتد وليست عسي الجامدة انتهي قوله
بخلاف قد الاسمية الي اخره قال في المغني وهي اي وقد
التي هي اسم مرادف لحسب تستعمل علي وجهين مبنية
وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من
الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون
وقدني بالنون حرصا علي بقا السكون لانه الاصل فيما يبنون
ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع اي لقد
كما هو ظاهر كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون
كما يقال حسبي انتهي قال الدماميني وجه الاعراب
انما عارض وجه تحتم البنا من ملازمتها للاضافة وهو
مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البنا
فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت

مطلب قد الاسمية

لو صح دافعًا للبنا لم تبن في قدْ زيدٍ درهمٌ بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها ثم رايت شيخنا رحمه الله تعالى قال فان قلت قد الاسمية تضاف فهلا عارضت اضافتها شبه الحرف قلت يمكن ان يقال المعارض لزوم الاضافة وعلى تقدير تسليم لزومها الاضافة فقد يقال انهم لم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه انتهى فان قلت هل الاضافة لازمة لقد كما تلزم حسب التي هي بمعناها قلت الظاهر نعم فقد صرحوا بانها توافق حسب في المعنى وفي الاستعمال مبتدا وفي الاضافة الي الضمير والظاهر وتخالفها في انها مبنية وفي ان البا والنواسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال بن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك وفي ان نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها ليست حينئذ اسم فعل المحافظة على بقا البنا على اصله الذي هو السكون خشية ان يزول عنه الي الحركة واما انها تقطع عن الاضافة فقد قال بن هشام عندي فيه نظر واعلم ان قد الاسمية قد تستعمل اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية اتفاقا وتتصل بها يا المتكلم فيقال قدني درهم بالنون وجوبا كما يقال يكفيني درهم فيا المتكلم في محل نصب على المفعولية ودرهم فاعل **قوله** والسين وسوف اي بقبولها او دخولها

وانما

مصدر ان قد الاسمية تستعمل اسم فعل بمعنى يكفي

وانما اختصا بالفعل حتى صح ان يجعلا علامة له يعرف بها لان الاول يدل على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد قال المولى سعد الدين وسميا حرفي تنفيس ومعناه تاخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقد تخفف بحذف الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سوْ وقد يقال سيْ بقلب الواو يا وقد تحذف الواو فتسكن الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سفْ افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى ولما كانت السين عند الاطلاق انما تنصرف الى سين الاستقبال استغنى عن تقييدها بغير سين الكسكسة في بكر وهي الحاقهم بكاف المونث سينًا والكشكشة في تميم وهي الشين التي يلحقونها بكاف المونث اذا وقف من يقول اكرمتكش ومررت بكش وعن معاوية انه قال من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحا الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير قال معاوية من هم قال قومي **قوله** وتا التانيث الساكنة اي صحة دخولها عليه او بدخولها عليه وانما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لانها تدل على تانيث فاعل او نايب عنه فلا تلحق الا ما له ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحقها من التا المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل **والمراد** بالساكنة الساكنة وضعًا وان تحركت

لعارض كالتقا الساكنين في نحو قالت امراة فرعون بخلاف
المتحركة وضعًا بحركة اعرابٍ فتختص بالاسم كقائمة او بنا فقد
تدخل الاسم كلاحول ولا قوة وقد تدخل الحرف كربّتَ وثمّتَ
وانما سكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال وتا الاسما
ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل فان قيل
تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل
متوقفة على معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها
عليه متوقفة على معرفته قلت المراد بصحة دخولها
استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في
امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل
فتامل قوله والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا
دليل الفعل ان قيل هذا تعريف بالاعم لصدقه على الجملة
فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة
قلت ما عبارة على الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام
الكلمة فحاصله ان الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل
الفعل وبتفسيرها بكلمة يندفع ايضا الخط ونحوه فان
قيل ان اريد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط
ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المصنف وليست
بحرف وان اراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو حوالة
على مجهول قلت نختار الاول وغاية ما يلزم ان هذا التعريف
من قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه يستفاد به

التمييز

التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه
المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة والتوقيف
يبين له ما لم يذكره المصنف فان قيل ما ذكره المصنف لا
يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى
يعرف جميع الامور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم
صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا خفا فيه
قلت الجواب ان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي
انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته
منها على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا يصلح معها شي من
من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ
بانتفا العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه
ولا يضر انه قد يخطي باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات
عنها ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك
فان المبتدي مظنة للخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي
قطعًا لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به
عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حرفيتها ومن استحضر ما اعتاده اهل الفنون
والمصنفون فيها من المسامحات بامثال ذلك بل وبما هو
دون ذلك كما هو معلوم من تتبع صنيعهم لم يستبعد شيئا
مما تقرر فان قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون

عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجيب
بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما
ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف ولا يخفى ان المصنف لم
يعتبر في علامات الاسم بالحرف سوى في حروف الخفض ولا في علامات
الفعل بل عين امورا مخصوصة يمكن معرفة كل واحد منها ومعرفة
ما تقبله وما لا تقبله بدون معرفة كونها حرفا وان كانت في الواقع
حرفا فيمكن معرفة الالف واللام وقد مثلا بدون معرفة حرفيتهما
ومعرفة ان ما انتفى عنه العلامات التي هما منها حرف وان لم نعلم
حرفيتهما ويمكن معرفة انهما حرف بانتفا العلامات التي هما منها
عنهما اذ لا يقبلان نفسهما معرفة ما عدا اهما من الحروف بانتفايها
مع انتفا بقية العلامات عنه لا نتوقف على معرفة حرفيته
وبعدم قبولها لنفسهما امر ضروري لعدم قبولها لنفسهما فانه
لو قيل يعرف الحرف بعدم قبول قد يعلم ان قد حرف لعدم قبولها
قد من غير لزوم محذور ولا احتياج لتاويل قوله فعدم صلاحيته
لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته قال بعضهم وانما
لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لانه في نفسه علامة
فلو جعل له علامة لزم الدور او التسلسل انتهى وانما دل عدم
صلاحيته دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا الاسمية والفعلية
حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة ملزومة لا لازمة
فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا
يلزم من عدمها العدم لانها مع كونها علامة هي من حيث القبول
شرط

شرط ولازم فيلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها
شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اذ الشرط يلزم من
عدمه العدم قوله باب الاعراب ترجمة وهو خبر
عن مبتدا المحذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب ويجوز
نصبه على انه مفعول لفعل محذوف لدلالة المقام تقديره خذ
او افهم او اقرا والاول اولى لان فيه ابقا ركن الاسناد وايساع
الكلام في مثل ذلك غير لائق هنا اذ لكل مقام مقال والباب
ما يدخل منه الى غيره فسمي مبتدا كل كلام مفصول بابا
لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول
منه الى المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوب الكتب
لان القاري اذا ختم بابا وشرع في اخر كان انشط وابعث كالمسافر
اذا قطع فرسخا ولذا كان القران سورا قال استاذ شيخنا
ولانه اسهل في وجدان المسايل والرجوع اليها وادعى لحسن
الترتيب والنظم والا لربما تذكر للمسايل منتشرة فافهم
انتهى والاعراب لغة مصدر اعرب يقال لمعان الابانة
اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها والاجالة عربت الدابة جالت
في مرعاها واعربها صاحبها اجالها والتحسين اعربت الشي
حسنته والتغيير عربت المعدة تغيرت واعربها الله غيرها
وازالت الفساد اعربت الشي ازلت عربه اي فساده ويتعدى
بالهمزة الا الاول فبعن ويأتي أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية
او صارت له او صارت له خيل عراب او ولد له ولد عربي اللون

اوتكلم بالفحش اواعطى العربون وامـا في الاصطلاح فيقال
على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها
احوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكره البدر
ابن مالك علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة
بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية
والتقديم والتاخير ليتحرز بذلك عن الخطا في فهم معاني
كلامهم وفي الحذو عليه انتهى وظاهر ان العلم بالاحكام
التعريفية عنده داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف
الثاني ويقال ايضا على ما يقابل البنا وهو المراد
هنا وعليه فالجمهور على انه لفظي وبه قال ابن الحاجب
واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جي به لبيان مقتضي
العامل من حركة او حرف او سكون او حذف اي شي جي به لبيان
الامر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وقيل انه معنوي وجرى عليه المصنف قولـه تغير ان قلت
مقصود المصنف تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ
والتغيير فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان
الخبر عين للمبتدأ قلت الجواب عن ذلك من وجهين احدهما
ان التغيير بمعنى التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون
به الحاصل بالمصدر الثاني ان التغيير مصدر مبني للمفعول اي كون
الاواخر مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب
بمعنى كون الشي ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى

الاعراب ... ... (هامش غير واضح)

مطلب المصدر قد يكون مبنيا للفاعل وقد يكون مبنيا للمفعول

كونه مضروبا

كونه مضروبا وفي هذا الجواب نظر ففي الحواشي العصامية :
واما ان المصادر لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة (وضعت صح)
للمفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف
يعني ابن الحاجب في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به
حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول
فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شي على زيد لا على قيام شي
بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني
للمفعول منه بزيد فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه
به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على
وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل
المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار
قيامه الذي يدل على هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه
الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول انتهى قولـه احوال
اشار به الى ان المراد بتغيير الاواخر تغيير حالها وصفتها
والا فآخر الكلمة ما في آخره من الحروف وهو لا يتغير هذا وقد
يقال لا حاجة لما ذكره الشارح والمراد بتغيير الاواخر تغيير
ذاتها او صفتها فيصير واوا بعد كونه الفا ومضموما بعد كونه
منصوبا ولقايل ان يقول المراد بتغير اواخر الكلم تصييرها
دالة على الفاعلية مثلا بعد كونها دالة على غيره فيشمل القسمين
فليتامل قولـه اواخر ان قيل الاواخر جمع وهو اقله
ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه

قلت الاضافة تَرِدُ لما تَرِدُ له اللام وقد صرح علما التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف التي للجنس تُبْطِلُ معنى الجمع فالمراد جنس الاواخر ولعل صيغة الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغير ويمكن الجواب ايضا بحذف مضاف اي تغيير احد اواخر الكلم وخرج عنه بقيد الاواخر تغيير غير الاواخر كتغيير فُلَيس وأفلُس في فَلْس فان قيل قيد الاواخر مستدرك لان ما خرج به يخرج بما بعده لان التغيير بسبب العوامل لا يكون الا في الاواخر قلت لو سُلِّم ذلك فالقيد لا يجب ان يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون لغيره كبيان الواقع وتحقق اجزا الماهية ولا استدراك فلما ذكره لذلك ناسب احتاج ما ذكر به لسبقه قوله الكلم ان قيل الكلم اسم جنس جمعي اي لا يُطلق على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها افاد ام لا قال الرضي اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من التا من هذا النوع جمعًا للذي التا كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالما والعسل لكن الكلم لم يُستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تَمْرٍ وضَرْبٍ انتهى اي فهو اسم جنس وضعًا جمعي استعمالا قلت قد صرح علما التفسير والاصول والنحو كما تقدم بان لام التعريف التي للجنس تُبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم قوله حقيقة كاضرِ زيدٍ او حكما كاخر زيدٍ تفصيل للاواخر يشمل تغيير التثنية والجمع لان النون فيهما بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يُخرِجْ ما قبله عن ان يكون آخِرَ الحروف فكذا النونان وتغيير

مفردٍ حُذِفَ آخِرُه ثم أُعْرِبَ بالحرف نحو أخوك عند من يقول الا واخر لم تُعَدّ كان القائم مقام الشي كالشي وانما جعل الاعراب في الاخر لانه دال على الوصف اي كونه عمدةً او فضلةً ولا شك ان الوصف متأخر عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليه ايضا متأخرا عن الدال عليه قوله والمراد بتغيير الاواخر الى اخره في هذا البيان قصورٌ لانه لا يتناول الجزمَ وايضا قد اعتبر الانتقالَ من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم يَعتبِر الانتقالَ من احدها الى الآخَر وهذا تحكُّم والضمير في قوله تصييرُه مرفوعا او منصوبا او مخفوضا ان كان راجعًا الى الاخر كما هو ظاهر كلامه ففيه مسامحةٌ لان المرفوع او المنصوب او المخفوض انما هو الكلمة بتمامها واما الآخر فهو محل الاعراب قوله موقوفا اي ساكنا قوله هنا اي في تعريف الاعراب قوله الاسم المتمكن قال ابو حيان في شرح غاية الاحسان الاسم المتمكن بمعنى الذي ليس فيه علةٌ تقتضي البناء نحو زيد وجعفر انتهى واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فيوجب دورًا لان المعرب مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته لان المشتق مشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة كذا قيل ويمكن الجواب بوجهين احدهما ان المراد بالمعرب ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب المعتبر في المشتق هو معنى المصدر فلا دور

فليتامل ويمكن الجواب ايضا بوجهين اخرين احدهما انه تعريف لفظي
والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا
تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجهل
ان لفظ الاعراب موضوع بازائه فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
وتحصيله في ذهن السامع الثاني تفسير المعرب بما لم يشبه الحرف
وتصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل **قوله**
لم يتصل اخره بنون الاناث **فان قلت** لو قال نون جمع كان اولى
ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله ؞ ؞ ؞ ؞ ؞
؞ يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب ؞
او علامة كقوله ؞ يعصرن السليط اقاربه **قلت** اجيب
بانها فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين اي المراد بنون الاناث الموضوعة
لهن وان استعملت في غيرهن **قوله** ولم يباشره نون التوكيد اي
لفظا وتقديرا فدخل فيه المنفصلة لفظا نحو لتبلون والمنفصلة تقديرا
نحو ولا يصدنك **قيل** ويستثنى من المضارع التي اتصلت به نون التوكيد
ولم تباشره مسئلة يبنى فيها وهو ان يسند الى نون الاناث نحو لتضربنان
انتهى **قال** شيخنا رحمه الله تعالى **ويجاب** بانه لا حاجة الى هذا
الاستثناء لان البناء هنا ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث فليتامل
قوله لاختلاف العوامل اللام فيه للتعليل او للوقت **فان قلت**
يرد عليه انه قد يوجد اختلاف العوامل بدون تغيير الاواخر كما في ضربت زيدا
وان زيدا ورايت زيدا وبالعكس كما في العرسا بتدا فانه يوجد العامل
لا اختلافه **قلت** اجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل

اختلافها

اختلافها في العمل واما الثاني فجوابه ان المراد اختلاف جنس
العامل من العدم الى الوجود او انه اراد بالاختلاف الوجود الملازمة
والمشاكلة وخرج بقيد اختلاف العوامل تغيير الاواخر لا
بسببها بان تغير الاواخر لا بسبب بحيث اذا فتحت بعد
ضمها او بسبب آخر كالتغير بسبب آخر كالاتباع او النقل او الحكاية
او التقاء الساكنين **فان قيل** العوامل جمع كما سياتي واقله ثلاثة
فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر
بخلافه **قلت** اللام التي لتعريف الجنس اذا دخلت على الجمع
تبطل معنى الجمع **قوله** والمراد باختلاف العوامل تعاقبها اي
تغيرها ودخولها واحدا بعد آخر ويحتمل ان المراد باختلاف
العوامل تغيرها من العدم الى الوجود **قوله** واحدا بعد
واحد اي فلا يجتمع اثنان منها **فان قلت** ان اراد ذلك في
تركيب واحد او بالنظر الى عامل واحد فدخولها مسلم بل لا
يدخل الا واحد منها وان اراد ذلك في تراكيب او بالنظر الى
عوامل فعدم الجمع غير مسلم **قلت** الدخول في تراكيب وعدم
الجمع في واحد **فان قلت** على م انتصب قوله واحدا بعد
واحد **قلت** الظاهر انه منصوب على انه مفعول مطلق ؞
والتقدير اي دخول واحد بعد دخول واحد ويحتمل انه منصوب
على الحال اي حال كونها مترتبة في الدخول **قوله** والعوامل
جمع عامل اورد عليه ان ما كان على وزن فاعل وصفا لا يجمع
على فواعل واجيب تارة بان العامل لغلبة الاستعمال

صار اسما الامور مخصوصة واجري بانه جمع عاملة لان العامل
قلما يكون غير كلمة قال شيخنا رحمه الله تعالي واقول
لا توجه للسوال من اصله لان فاعلا الوصفي انما يمتنع جمعه
علي فواعل اذا كان لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان
سيبويه نص علي اطراد طوالع في نجم طالع قوله والمراد
بالعامل اي الذي هو مفرد العوامل واكثره ولم يقل والمراد بها
او هي اي العوامل لان التعريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد دون
الافراد المدلول عليها بالجمع فان قلت الجمع حامل للمعنيين
الحقيقة والافراد قلت لو سلم ان الجمع حامل لذلك ففيه
زيادة الافراد مع ايهام ان المطلوب بيانها فتامل
قوله ما به يتقوم المعني المقتضي للاعراب اي شي ملفوظ
او معنوي به يتحصل معني من المعاني المقتضية للاعراب
وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جا في نحو جاء
زيد فان به تحصلت الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلا
في هذا المثال لاسناد الفعل اليه فتكون فاعليته بسبب
الفعل لانها باسناد الفعل فلولا الفعل لم يكن فاعلا ولا
فرق بين المثبت والمنفي اذ الفاعلية بذكر الفعل اثبت
او نفي وهي تقتضي الرفع لانه علمها ونحو ضرب في نحو ضربت
زيدا فان به تحصلت المفعولية فان زيدا انما صار مفعولا
في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب
الفعل وهي تقتضي النصب لانه علمها ونحو البا في نحو مررت

بزيد

بزيد فان بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الي ما بعدها
المقتضية للجر لانه علمها وانما قدم الجار والمجرور علي الفعل
للاهتمام وحمله علي الحصر غير محتاج اليه في التعريف واعترض
بان هذا التعريف غير مانع لصدقه ايضا بغير العامل كالاسناد
وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين منها واجيب
بان البا للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق
فيه سبب حصول المعاني علي ما ذكر وبذلك ايضا يجاب
عما قيل ان محدث المعاني المقتضية للاعراب هو المتكلم
او الله تعالي وهي تتوقف علي العامل والاسناد وذات الفاعل
ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعني به
كونه محدثا فلا يصدق علي العامل وان اراد توقفه
عليه ووساطته فيه فغير العامل ايضا كذلك فلا يكون
التعريف ايضا مانعا واحسن ما قيل في الجواب عن ذلك
ان المراد ما يسمي سببا له في عرفهم وذلك ليس الا العامل
والبواقي شروط فان قلت لا يتناول التعريف العامل
الزايد كالبا في بحسبك زيد قلت بل يتناوله لان البا المذكورة
حصل بها كون الشي مضافا اليه حكما وصورة كذا اجاب به العصام
وقال فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته واعلم
ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعني المقتضي
للاعراب لا يوجد في الفعل وحينيذ يرد ان تعريف الاعراب
غير جامع لعدم تناوله لاعراب الفعل قال شيخنا ان قلنا

حيث الثلاثة المسند والمسند اليه والاسناد

ان اعراب الفعل بطريق الاصالة وانه تعتور عليه معاني يحتاج في
تمييزها الي الاعراب كالاسم كما هو احد المذهبين في ذلك جاز ان
يكون هذا الحد لمطلق العامل سوا عامل الاسم وعامل الفعل
وحينيذ فالمعني المقتضي للاعراب المراد به اعم من الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرها ليشمل المعني الذي يكون في الفعل
كالنهي عن كل من الامرين او عن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني
في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما او جزم الاول فقط
مع نصب الثاني او رفعه **فان قلت** لم نسب العمل الي ما به يتقوم
المعني المقتضي للاعراب دون المقتضي فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية **قلت** قال جار الله نسب العمل
الي ما يقوم به المقتضي فقيل الرافع هو الفعل لا الفاعلية
لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا
امرا جليا في الاغلب **فان قلت** اخذ العوامل في تعريف
الاعراب والاعراب في تعريف العوامل يوجب توقف معرفة
كل منهما علي معرفة الاخر فيلزم الدور في كلا التعريفين **قلت**
انما يلزم الدور لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وتصور العوامل
بغير كونها ما به يتقوم المعني المقتضي للاعراب وهو ممنوع
لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي
خوطب به من يعرف تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها ومن يعرف ما به يتقوم المعني المقتضي للاعراب

ولا يعرف ايهما المسمي بالاعراب ولا ايهما المسمي بالعوامل فلا دور
اذ لم يقصد شرح معني الاعراب والعوامل وتحصيله في ذهن
السامع فتامل وتدبر ومما يوضح لك ذلك ان التعريف
قد يراد به تحصيل صورة في المدركة بالذاتيات او العرضيات
وهي التعاريف الحقيقية الحدية او الرسمية والحاد
انما ذكر المحدود ليتوجه الذهن الي المعلوم بوجه ثم يرسم
فيه صورة اخري لا ليحكم بالحد عليه فهو كنقاش ينقش صورة
في الذهن فالحد مع المحدود ليس قضية في الحقيقة بل علي
صورتها فلا يقابل بالمنع والنقض الا باعتبار دعاوي ضمنية
تلزم من التحديد كما تقرر في محله وقد لا يراد به تحصيل تصور
بل المعني المعرف حاصل مع غيره كالمخزون فيعرف ويراد
به الالتفات الي تصور حاصل والاشارة اليه ليتميز هذا
المعلوم ويتعين من بين التصورات الحاصلة فيعلم
من التعريف انه المراد من اللفظ كما اذا عرفت رجلا بعينه
او وصفها ولم تعرف ان لفظ زيد علم اي منهم فيقال لك
زيد ذلك الاحمر وهذا هو التعريف اللفظي ويفيد تصورا
مجهولا هو تصور المعني من حيث انه مدلول اللفظ بل
يستفاد من شرح المقاصد انه الغرض من التعريف لكنه
ممنوع والمحققون علي ان لا غرض يتعلق به والحاد
ليس في صدده وان حصل بالتبعية فهو كالحكم اللازم ضمنا
في التعاريف الحقيقية **قوله** سوا كان ذلك العامل لفظيا

مطلب تحقيق سواء

اومعنويا سوا بمعنى الاستوا يوصف به كما يوصف بالمصادر
ومنه قوله تعالى الى كلمة سوآ بيننا وبينكم وهوهنا خبر
والفعل بعده في تاويل المصدر مبتدا والفعل في المعطوف
ايضا مقدر كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سوا
عليهم ا انذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير كون ذلك العامل
لفظيا وكون ذلك العامل معنويا سيان وسوا لا يثنى ولا يجمع
على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال بدون واو او اعتراض
وكلمة او في كلام الشارح بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستوا
وبذلك اندفع ما يقال او لاحد المتعدد والتسوية انما
تكون بين المتعدد لا بين احد والصواب الواو وقد
اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سوا في مثله خبر
مبتدا محذوف اي الامران سوا ثم الجملة الاسمية دالة على
جواب الشرط المقدر وان لم تذكر الهمزة بعد سوآ صريحا كما في مثالنا
او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام للشرط بعلاقة ان
ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير
مثلا ان كان اي العامل لفظيا او معنويا فالامران سوا والايراد
انما يرد اذا جعل سوآ خبرا مقدما وما بعده مبتدا وسياتي
في باب العطف ان شا الله تعالى ما يتعلق بهذا التركيب ايضا
قوله فانه يطلب الفاعل المقتضي للرفع فان قلت المقتضي
للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل
ومما سياتي فكيف يصح هذا الكلام قلت لعله اراد ان المقتضي

الفاعل

الفاعل من حيث فاعليته لا من حيث ذاته واما حمل الفاعلية
على الفاعل فخطأ او اراد من المقتضي هنا اعم من المعنى المقتضي
في تعريف العامل فليتامل وانما كان الفاعل مقتضيا
للرفع لانه علامة عليه قوله ونحو رايت انما نسب
عمل النصب الى رايت مع ان العامل انما هو الفعل للاشارة
الى انه انما يطلب مفعولا لتضمنه للفاعل قوله والمراد
بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه اي حصولها وتحققها
مع الكلم فدخل في ذلك العوامل المقدرة والمتاخرة عنها
والمعنوية وقيد الداخلة ليس للاحتراز بل لبيان الواقع
بنا على انه لا يكون التغيير بسبب العوامل الا وهي داخلة ويجوز
ان يجعل احترازا عن حركة الحكاية لحركة نحو من زيدا لمن قال
رايت زيدا فانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت في كلام
الاول قوله من الفاعلية والمفعولية والاضافة اليا
في الفاعلية والمفعولية مصدرية والفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة
او حكما في كونه عمدة من كل وجه والمفعولية كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها كما في اسم ان والاضافة
كون الاسم مضافا اليه وهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف
اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان
كون الشي مضافا اليه مقابلا لهما لا كون الشي مضافا ولما كانت
الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى لحاق اليا المصدرية اليها
كما في الفاعلية والمفعولية بل لم تصح اليا المصدرية قوله

سوا استمرت ام حذفت تجري فيه نظير ما تقدم لاكن لا يتاتى
القول بان ام بمعني الواو لان مجي ام بمعني الواو غير معهود قوله
وقول المكودي الي اخره جواب عن سوال مقدر تقديره ما ذكرت
من ان العوامل قد تتاخر ينافيه قول المكودي المذكور واعلم
ان المكودي صاحب المكد وهي الابل التي تدوم درتها ولا تنقطع
الواحدة مكودة قال الراجز
ان تترك العهد المكود الدايم ٭ فاعمد براغيس ابوها الرايم
جمع برغيس وهي ناقة غزيرة طيبة النفس والرايم فحل ومنه
قولهم مكد في المكان ولعل اسم الشيخ المذكور مشتق من ذلك
ان لم يكن له نسبة الي شي معين من غير ذلك كذا رايته
قوله جري علي الغالب يمكن ان يجاب ايضا بانه اراد ان العوامل
لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعني ان رتبة العوامل
التقدم علي المعربات وقد يقال انه استعمل لفظة قبل في حقيقتها
ومجازها لانها في المتقدم قبلية حقيقية وفي المتاخر قبلية
تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة العوامل متقدمة على
رتبة المعمولات قوله وقول المصنف لفظا او تقديرا حالان
من تغيير قول المصنف مبتدا وهو بمعني مقوله وقوله لفظا
او تقديرا عطف بيان عليه اذ الحال هنا نفس لفظا او تقديرا
لا النطق به وفي كل منهما ضمة مقدرة علي اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الحكاية فان قلت ينافي انها عطف بيان
الاخبار عنها بانها حالان قلت لا منافاة لانه ليس المراد

انهما

انهما في هذا التركيب حالان بل في تركيب المصنف فتامل
وعلي ما ذكره الشارح من الحالية يكونان مصدرين بمعني المفعول
والمعني تغييرا اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
حال كون التغيير ملفوظا اي ملفوظا اثره اوما يدل عليه وهما
الحركات وما ناب عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا او
مقدرا اي مقدرا اثره اوما يدل عليه ويجوز ان يكونا منصوبين
علي المصدرية فيكونان بمعني المفعول ايضا اي تغيير اواخر
الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها تغييرا ملفوظا
اومقدرا اي ملفوظا اثره اوما يدل عليه اومقدرا ذلك
علي ما تقدم ويجوز علي هذا ان يكون المضاف مقدرا اي تغيير
لفظ او تقدير اي تغييرا يظهر في اللفظ ويدرك او يتعلق
باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا يرجع للتقدير بان
يقدر ويجوز ان يكونا تمييزا محولا عن المضاف اليه
اي تغيير لفظ اواخر الكلم او تقديرها اما تغيير لفظ الاواخر
فواضح فانها تارة تحرك بالضمة وتارة بالفتحة وهكذا
وهذه تغييرات لفظ الاواخر واما تقديرها فالاضافة
بادني ملابسة لان الاخر محل التقدير فالتقدير متعلق به
وهو متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا
فليتامل ولا تخفي فايدة التمييز علي من له تمييز ويجوز
ان يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا لتغيير الاواخر
واختلاف العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين

وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق
او على انهما خبر كان المحذوفة اي سوا كان ما ذكر ملفوظا او
مقدرا والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة
تشتمل على معناها للتاكيد قوله تارة اي مرة ومثله
طورا فهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب
في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة
يجوز ان يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق
واذا كان طورا وتارة بمعناه فانتصابهما ايضا اما على الظرف
او على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح
الساوية في العروض قوله يكون في اللفظ اي يكون
اثره اوما يدل عليه في اللفظ قوله فتلفظ بالرفع
اي باثره او علامته لان الرفع معنوي بنا على قول المصنف
ان الاعراب معنوي قوله وبالجزم فيه خفا لان كلا من
الجزم وعلامته ليس لفظا نعم يصح ان يقال في علامته
التي هي السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة باللفظ لان
السكون حذف الحركة قوله وهو المنوي اي المنوي اثره
او علامته بقرينة قوله كما تنوي الضمة قوله واو هنا
للتقسيم لا للترديد اي واو في تعريف الاعراب لتقسيم المحدود
اي ما كان على احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشيا سوا كانت للترديد او للتقسيم
فبهذا القدر لا يتميز التقسيم عن الترديد بل لا بد من زيادة

قلت

قلت قوله وكيفية الاعراب اللفظي الى اخره ظاهر في كون
المراد بها القسمين فلا تكون او للترديد فلا تفسد الحد
وانما تفسده اذا كانت للترديد الشامل للشك او الظن او
الابهام والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك لتحصل
امور متعددة هي اقسام له ومفهوم الاعراب منقسم اليهما
بمعنى انه ينضم اليه قيد فيحصل مفهوم اللفظي ثم قيد اخر
فيحصل مفهوم التقديري فتامل وتدبر فان قلت
ما الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي قلت
قال استاذ شيخنا ان المعرب بالاعراب التقديري
استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدر انه مختلف بخلاف
المبني الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب فلم
يقدر اختلافه بل لو كان في محله معرب لاختلف اخره
فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي
ومعناهما انتهى ولا يخفى على من تتبع كلامهم ان
الاعراب المحلي لا يختص بالمبني لان الفاعل قد يرفع محلا
اذا كان معربا وجر لفظا باضافة المصدر او اسمه اليه
او بحرف زايد وكذلك المبتدا اذا كان مجرورا بحرف
زايد او حرف يشبه الزايد وكذلك المفعول والظرف
اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم قوله وكيفية
الاعراب اللفظي اي الذي تكون علامته لفظية فلا
ينافي ما تقدم من ان الاعراب معنوي واعلم انه

مطلب تارة وطورا

قف
الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي

ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البنا حتي يكون ذكر بعض
المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب علي القواعد
النحوية سوا كان مبنيا او غير مبني قوله ضمة ظاهرة
في اخره اعلم ان الناس اختلفوا في الحركة هل تحدث
بعد الحرف او معه او قبله علي ثلاثة مذاهب قال
ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي
وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال قال
ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول
بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة
من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والضفف والمشش
كما يفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش
فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام
ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو يا
يدل علي ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة
قبلها لم تل الواو والواو انما تنقلب يا للكسرة التي تجاورها
من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تنقلب لانها
لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام
في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين
قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو امرنا مذكرا
من الطي ثم اتبعناه امرا اخر له من الوجل من غير حرف
عطف لقلنا اطو يجل والاصل فيه اطو وجل فقلبت الواو

التي هي

وهي الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله

التي هي فا الفعل من الوجل يا لسكونها وانكسار ما قبلها
فلولا ان كسرة واو اطو في الرتبة بعدها لما قلبت واو وجل
وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس
الصوت فيجتذبها الي ما هي بعضه ومن جنسه وهي اليا
وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو
الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة علي قول المخالف ادني
الي الواو الثانية من الواو الاولي لانه يروم ان يثبتهما جميعا
في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفي صوتا واقوي جرسا من
الحركة فاذا لم يقل لك انها اقوي من الكسرة التي قبلها فلا اقل
من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا
تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لان بازا الكسرة المخالفة
للواو الثانية الواو الاولي الموافقة للفظ الثانية فاذا
تادي الامر في المعادلة الي هنا تدافعت الواو والكسرة احكامهما
وتكافيهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك
لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية يا فكان يجب علي هذا
ان تخرج الواو الثانية من اطو وجل صحيحة غير معلة لتدافع
ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما فيما ذكرنا فدل
قلب الواو الثانية يا حتي صارت اطو يجل علي ان الكسرة ادني اليها
من الواو قبلها واذا كانت ادني اليها كانت بعد الواو المحركة
بها لا محالة انتهي ما اردناه وقد جزم كثير من النحاة بالقول
الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز في شرح الدرة

بعد ان نتكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا ترتيب وهو
ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن
خالفهم ابو البقا العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف
لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هو بعده
والدليل من وجهين احدهما ان الحرف يوصف بالحركة
فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وانما كانت
كذلك لان صفة الشي كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم على
الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها
والثاني ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركت
همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت
تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان الحركة
معها واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين احدهما
انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان
بينهما حاجزا وليس الا الحركة والثاني انك اذا اشبعت
الحركة نشا منها حرف والحرف لا ينشا منه حرف آخر
فكذلك ما قارنه والجواب عن الاول ان الادغام امتنع
لتحصن الاول بتحركه لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب
نحو عوض وعن الثاني من وجهين احدهما ان حدوث الحرف
عن الحركة كان لانها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه
وليست بعضا له ولهذا اذا حذف الحرف بقيت الحركة بحالها
ولو كان الحادث تماما الحركة لم تبق الحركة ومن سمي الحركة بعض

حرف

حرف اوحرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح النطق بالحركة
وحدها والثاني لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث
لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد
حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق الا ان الاول لما ضعف
عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف فلم
يمتنع ان يصاحب الحرف انتهي ولا يخفى عليك ان كلام
الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة اي
ضمة ظاهرة مع آخره قوله التعذر اعلم ان التعذر ان لا
يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كالاسم الذي في آخره الف سوا كانت موجودة في اللفظ كالعصا
والرحا او محذوفة بالتقا الساكنين والاستثقال ان يكون
الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكن كان
ثقيلا كالاسم الذي في آخره يا مكسور ما قبلها كقاض وداع
والقاضي والداعي قوله لالتقا الساكنين اي لدفع التقايهما
قوله نحو جا قاض ومررت بقاض فان قيل لا فرق بين
قاض وعصا في انه لا يمكن جريان الاعراب على آخره بعد الاعلال
بحذف اليا ويستثقل قبله فان اصل عصا عصو قلت قد
سال ذلك استاذ شيخنا واجاب بان الكلام بعد الاعلال
الذي يقتضيه ظاهر الكلمة لا الاعلال العارضي الذي حصل
له لعروض عارض وهو لحوق التنوين يعني قبل لحوق التنوين
متعذر بخلاف قاضي فظهر الفرق فتدبر بقي ان تعذر على

نح جوهر

لاجل عارض ويجوز ان يعتد منه فاصل فلم فرق بينهما ويمكن
ان يجاب بان الكلام بعد الاعلال الا ان المحذوف المقدر
كالملفوظ بخلاف المقلوب فلما كان المقدر في قاض حرف
استثقل عليه الاعراب جعل المقدر كالملفوظ وعد من المستثقل
ولما كان المحذوف في عصا الالف عد من التعذر واما عصا
فلا تقدير فيه وانما هي قلب والمقلوب ليس كالملفوظ
فروعي الالف لا الواو وفيه ان في مسلمي اعتبروا المقلوب
فاي فرق بين عصا ومسلمي فالاشكال بحاله فتامل
في المقام جدا انتهى وسياتي في ذلك مزيد **قوله** وفي الجر
كذلك اي علامة جره كسرة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا
الساكنين **قوله** اوحرف يشبه الصحيح كالواو واليا
الساكن ما قبلهما **ان قلت** ادخال الكاف على الواو واليا
المذكورتين يقتضي عدم انحصار الحرف الذي يشبه الصحيح
في الواو واليا المذكورتين وهو مناف لقولهم الحرف الذي
يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن ما قبلهما **قلت**
ادخال الكاف المقتضية لعدم الانحصار باعتبار الافراد
الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة او باعتبار
كل واحد من الواو واليا بخصوصه او للاستقصا على ما وقع في كلام
بعض الفقها من نسبة معنى الاستقصا لها وقال بعض مشايخ
شيخنا رحمهم الله تعالى الظاهر انه صحيح لان الفقها ثقات لا
يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند منها **قوله** فالاعراب

ظاهر

ظاهر فيه اي انه لم يمنع منه مانع كالاضافة الى يا المتكلم نحو جا
غلامي وكسكون اخره للوقف نحو جا زيد بالسكون او للادغام
نحو ونودي الناس سكارى بادغام السين في السين او للتخفيف
نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون الهمزة في قراة وكاشتغال اخره
بحركة حكاية نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا او اتباع نحو
الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام **قوله** واليا تقدر فيها
الحركة اي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النايبة عن الكسرة
فيما لا ينصرف وقد تظهران عليها في الضرورة كقوله
ترا ه وقد سد الرماة كانه امام الكلاب مصغي الخد اصلم
وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب
واما الفتحة فتظهر على اليا لخفتها عليها وقد تقدر في
الضرورة كقوله
ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا
وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق
نحو المركب المزجي اذا اعرب اعراب المتضايفين وكان
اخر الجزء الاول يا كرايت معدي كرب ونزلت قالي قلا
يقدر في اخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها حالتي
البنا ومنع الصرف واجاز بعضهم عدم ظهور الفتحة
في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه قراة جعفر
الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا وكذلك
تقدر الضمة فقط في الواو واليا في الفعل المضارع الذي اخره واو

وقتل داود جالوت
والعاديات ضبحا

اويا نحو يدعو ويرمي وقد تظهر في الضرورة كقوله
اذا قلت على القلب يسلو قيضت ¤ هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
واما الفتحة فتظهر عليها للخفة وقد تقدر في الضرورة كقوله
ما اقدر الله ان يدني على شطط ¤ من داره الحزن ممن داره صول
وقوله ¤ فما سودتني عامر عن وراثة ¤ ابى الله ان اسمو بام ولا اب
واجازه بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه
قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون يعفو
قوله فظهران لاخر كل من الاسم والفعل المعربين
ثلاثة احوال المراد بالثلاثة الاحوال بالنسبة للاسم
الرفع والنصب والجر والمراد بها بالنسبة للفعل الرفع
والنصب والجزم ولا يخفى ان هذه انما هي احوال للاسم
والفعل المعربين لا لاخرهما وفي جعلها للاخر تسمح قوله
وان الانتقال الى اخره فيه نظر لانه يقتضي ان الاعراب غير
الرفع والنصب والخفض والجزم مع ان الانتقال ليس هو
الاعراب وانما الاعراب هو الحال الحاصل فالانتقال من
الوقف الى الرفع ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه
وهو التغير المخصوص والانتقال من الرفع الى النصب ليس
اعرابا بل الاعراب هو النصب المنتقل اليه وهو التغير المخصوص
وهكذا وقس على ذلك انتقال الفعل من الوقف الى الرفع
ومن الرفع الى النصب والجزم قوله تسمى انواع الاعراب مجازا
فيه نظر لما سياتي عن استاذ شيخنا ثم رايت شيخنا رحمه

الله تعالى

نحو الواو

٦١

السابع

الله تعالى ذكر ان قوله مجازا ممنوع بل هي انواع حقيقة لان
الاعراب هو التغير المخصوص والاحوال المنتقل اليها تغيرات
مخصوصة يصدق عليها التغير المخصوص المطلق فهي انواع
له حقيقة قوله واقسامه قال استاذ شيخنا النوع
والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى او متحدته
عندهم يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب
وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية
انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى كان مراده ان كونها
انواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل
نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل
اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ
على القول بان الاعراب لفظي ليس تمام حقيقتها والا لكان
جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا قال ومما يدل
على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع
اصلي بخلاف الالف مثلا اذ لا يتحقق في النوع بالمعنى المنطقي
الاصالة والفرعية اللهم الا ان يقال الممتنع تفرع بعض
افراد النوع عن بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع
والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر استعمالا
او اغلب او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا
معقول في الانواع فليتامل وما قيل في امثال
هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم

الذي هو الاعراب والمقسم لازم للاقسام واللازم للازم
لازم فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم
انقسام الشي الى نفسه ومقابله وهو باطل فاجيب
عنه بان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده
الذهني والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من
حيثية حصوله العيني ولازم الشي باعتبار لا يلزم ان
يكون لازما لملزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم
الحيوان اللازم لزيد مثلا **قوله** بالنسبة الى الاسم والفعل
اي مجموعهما جواب عما يقال لا يخلو اما ان يريد اقسام اعراب
الاسم او اقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع
والنصب والخفض وان اراد الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب
والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام الاعراب
بالنسبة الى مجموع الاسم والفعل من غير ملاحظة كونها
اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل **قوله** اربعة فصله
ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال ثم
التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها
للاحتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته ليتحقق مطابقة
العدد **قوله** رفع ونصب وخفض وجزم الرفع على
قول المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها
واما على القول بان الاعراب لفظي فهو الضمة والواو والالف
والنون على وجه مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة

السفلي

السفلي عند التلفظ بعلامته او به والنصب على قول المصنف
تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها واما على القول الاخر
فهو الفتحة والكسرة والالف والبا وحذف النون على وجه مخصوص
وسمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ بعلامته
او به نفسه والخفض ويسمى الجر على قول المصنف تغيير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها واما على القول الاخر فهو الكسرة
والفتحة والبا على وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة تنجر
الى اسفل عند التلفظ بعلامته او به ولان عامله يجر معنى
الفعل الى معنى الاسم والجزم على قول المصنف تغيير مخصوص
علامته السكون وما ناب عنه واما على القول الاخر فهو
السكون وما ناب عنه وسمي جزما لان الجزم بمعنى القطع والحرف
الجازم كالشي القاطع للحركة او الحرف ثم رايت في كلام استاذ
شيخنا ما نصه وذهب الشيخ يعني الرضي الى ان اطلاقهم
اي الرفع والنصب والجر على الحروف مجاز لكن الاشتراك ظاهر
وذلك عند المصنف ابن الحاجب ومتقدمي النحاة على الظاهر ∴
واما من عرف الاعراب باختلاف الاخر فقال الشيخ انه
اراد بالرفع ذلك وانما الخلاف في ان المقسم الاعراب او ما
به الاعراب انتهى وانما بدا بالرفع لانه اشرف لانه
اعراب العمد ولا يخلو منه كلام ثم بالنصب لان عامله قد
يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معمولة اصلا بالنسبة للمجرور
ثم بالجر لاختصاصه بالاشرف ثم هذه الاسما الاربعة

مختصة عند البصريين بانواع الاعراب قال الشيخ الرضي
واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع
الا على حركات غير اعرابية بنايية كانت كضمة حيث او لا كضمة
قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا
قوله وخفض في اسم وجزم في فعل انما اختص الخفض
بالاسم والجزم بالفعل لثقل الخفض وخفة الاسم وخفة
الجزم وثقل الفعل فيحصل التعادل بينهما قوله هذا على سبيل
الاجمال اي كاين على سبيل وصفة هي اجمالها اي عدم التعيين
في متعلقها فالاضافة بيانية ووصفها بالاجمال بالمعنى
المذكور من وصف الشي بحال متعلقه يقال اجمل الحساب
اذا جمعه والمجمل لغة هو المجموع وجملة الشي مجموعه ومنه
المجمل في مقابلة المفصل قوله من ذلك المذكور من الاقسام
الاربعة اول الاقسام بالمذكور لتصح الاشارة اليها بذلك
مع افراده وتذكيره قال السعد التفتازاني كغيره يجوز
ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال
كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما
فعلت وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له
ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه
في الاشارة اكثر واشهر قوله مشترك قياسه مشترك فيه

لان

لان فعله انما يتعدى بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا
في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل
فاستتر فيه قوله ثم لكل من الرفع والنصب والخفض
والجزم علامات ينتقض عمومه بالجزم فانه ليس له الا علامتان
كما سياتي وقد يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية
وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب فليتامل ويجاب
ايضا بانه استعمل الجمع في ما فوق الواحد على حد قوله تعالى
اولئك مبرؤن اي عايشة وصفوان رضي الله عنهما
قوله لابد من معرفتها قال في الصحاح قولهم لابد من كذا
اي لا فراق عنه انتهى **باب معرفة علامات الاعراب**
قوله باب معرفة الى اخره اي هذا باب مسايل معرفة
علامات الاعراب وهو من اضافة الدال للمدلول بنا على
مختار المحققين وسيدهم في مسمى الكتب والابواب
والفصول انه الالفاظ المخصوصة او من اضافة العام الى الخاص
كشجر اراك وعلم النحو بنا على انه المسايل وهي بمعنى اللام على
التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسمى الكتب
والفصول والابواب على من كان من اولي الالباب والمراد
بالمعرفة الادراك واضاف الباب اليها وان لم تكن معناه
لان من طالع المسايل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة
علامات الاعراب والاضافة تصح لادنى ملابسة ثم المعرفة
تقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا

(هامش: استعمال الجمع فيما فوق الواحد)

يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا
تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا
والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم
ولا يقال عارف والمصنف قد عبر بالمعرفة مع ان العلامات
التي تتعلق بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات
والعلم في الكليات اما لانهما بمعنى واحد كما عليه الاكثر واما ان تكون
لقلتها المفهومة بعلامات الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة من التعبير صح
نزلها منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه او نزلها منزلة الجزئي تسهيلا
على الطالب حتى كان ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة
وقرب التناول واما لان المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تنا سب
المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة
امكانها وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات بمعنى ان اي فرد يوجد
منها امكننا معرفته بهذا الباب فليتامل قوله اقسام انما ذكره
الشارح لان العلامات التي ذكرت انما هي علامات لاقسام الاعراب
كما هو ظاهر من كلام المصنف لا للاعراب من حيث انه اعراب
قوله للرفع من حيث هو اي من غير ملاحظة كونه رفع اسم
او رفع فعل جواب عما يقال الرفع لا يخلوا ما يكون رفع اسم
او رفع فعل فان كان رفع الاسم فليس له الا ثلاث علامات
الضمة والواو والالف وان كان رفع الفعل فليس له الا علامتان
الضمة والنون وفيه اشارة ايضا الي الجواب عما يقال

المقسم

المقسم الرفع وكل رفع اما علامته ضمة او واو او الف او نون
فيلزم انقسام الشي الي نفسه وغيره ووجه اندفاع ذلك ما اشار
اليه الشارح من ان المراد طبيعة الرفع من غير ملاحظة شي
قوله علي الاصل انما صفة للضمة بتقدير العامل المعروف
علي ما يفهم جوازه من كلام المولي سعد الدين في شرح المفتاح
او بتقديره منكوا نظرا الي ان اللام في الضمة للجنس والمعرف
بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة علي ما ذكره ايضا في شرح المفتاح
واما حال قوله نيابة عن الضمة اي حال كون الواو والالف
والنون نايبة عن الضمة وانما كانت الحركات اصلا في الاعراب
ليكون الدال علي صفة الشي كالصفة للدال عليه ولانها اخف
الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض
عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة
بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشي قوله لكونها تنشاعن
الضمة اذا اشبعت قال ابو البقا ان الحرف غير مجتمع من
الحركات عند المحققين لوجهين احدهما ان الحرف له
مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معني لقول من قال
انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشا منها الحرف
المجانس لها لوجهين احدها ما سبق من ان الحركة ليست
بعض الحرف والثاني انك اذا اشبعت الحركة نشا منها حرف تام
وتبقي الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق
الحركة قبل الحرف انتهي وكانه يشير بذلك الي مخالفة ابن جني

فانه عقد لذلك باباً في الخصائص قال فيه الحركة حرف صغير ألا ترى
ان من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة
اليا الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة قوله لانها اخت الواو
في المد واللين اعلم ان الواو والالف واليا تسمى حروف
العلة وان كانت متحركة ولا تسمى حروف المد واللين اذا
كانت متحركة لانتفا خواصهما وهذا في غير الالف وان كانت
ساكنة سميت حروف اللين لما فيها من اللين لاتساع مخرجها
لانها تخرج من لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ ان كانت
حركات ما قبلها من جنسها بان كان ما قبل الواو مضموما
والالف مفتوحا واليا مكسوراً سميت حروف المد ايضا
لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو قال يقول وباع يبيع
والا سميت حروف اللين لا المد نحو قَوْلٍ وبَيْعٍ لانتفائه فيها
هذا في الواو واليا واما الالف فهي حرف مد ابداً والواو
واليا تارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين ايضا
وتارة حرفي مد ايضا فحروف العلة اعم منهما وحروف اللين
اعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه حروف
اللين والمد مطلقا وقيل سميت حروف المد واللين
لانها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع
مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان
واذا ضاق انضغط الصوت وصلب قوله لتشبهها
بحروف العلة في الغنة عند سكونها. الغنة صوت لذيذ

مطلب الالف حرف مد ابدا

مطلب الغنة

تخرج

تخرج من الانف تشبه به صوت الرياح في اشجار الملتفة فيقال
وادٍ اغنّ وصوت الزباب في الغياض وهو معنى قولهم روضة
غنا وانظر كيف تشبهها في الغنة مع ان المخرج مختلف
فان قلت فما وجه الشبه بين حروف العلة والنون
مع ان حروف العلة مدّة في الحلق والنون الساكنة غنة
في الخيشوم قلت لعل وجهه الاشتراك في مطلق المد
قوله ولكل واحدة من هذه الاربع مواضع ينتقض
عمومه بان الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون
ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سياتي ويمكن الجواب
بان الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق
في افراد ما سياتي قوله الاول في الاسم المفرد قد ينظر
فيه لانه يوجب اما ان يكون الشي ظرفا لنفسه ان كان
الاول هو الاسم المفرد او ان يكون الاول غير الاسم المفرد
وكل منهما باطل فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قول
المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه
كلامه بان يكون التقدير الاول يجي في الاسم المفرد من
مجي العام في الخاص بمعنى تحققه فيه بنا على ان ماهية الاول
الذهنية اعم من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج
فتامل واجر ذلك في نظايره وقد يجاب بان المراد
بالمواضع الاربعة اواخر الاسم المفرد وما بعده والمراد
بالمفرد ما ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسما الستة

واستشكل بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات التثنية والجمع
ويمكن الجواب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية وبان الالف
واللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة
او حكما وكذا الجمع قوله والاساري بضم الهمزة وفتحها
ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية والجمع ايضا اسرى
والواحد اسير وماسور مشتق من الاسار وهو القد
وكانوا يشدون الاسير بالقد فسمي كل اخيذ اسيرا وان لم يشد
به وقد اسرت الرجل اسرا واسارا انتهى ومقتضاه ان
اساري جمع اسير وانما جمعه اسرى وجمع اسرى اساري
بالضم والفتح فهو جمع الجمع قوله ما تغير فيه بنا مفرده
اي جمع تغير وتكسر فيه بنا مفرده عن حالته الاصلية حقيقة
او تقديرا فان قلت لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون
او بالالف والتا يتغير بنا مفرده ايضا بسبب الزيادتين
بل التغيير في جمع المونث السالم اظهر لان علامة التانيث تتغير فيه
ولا يبقى على حاله الا ما التا فيه مقدرة قلت اجيب
بان المراد ما تغير بنا مفرده بغير لحاق آخره علامة الجمع
ويرد عليه نحو صنو وصنوان فان قلت يرد عليه
ايضا ما تغير بنا واحده للاعلال مع انه ليس بجمع تكسير
بل هو جمع تصحيح نحو قاضون والمصطفون قلت المراد
ما تغير فيه بنا مفرده لغير اعلال نعم يرد عليه نحو سجدات
بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها ويرد على المصنف ان من جمع

التكسير

التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين
وارضين ويجاب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية كما
تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه قوله وهو ستة
اقسام الى اخره قال الشارح هذا تقسيم بن مالك واعترض
بانه لا تحرير فيه لانه في صنوان من باب زيادة وتبديل
شكل وفي تخم من نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع
غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه
بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ
من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي
وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص
وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير
فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة
بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن
وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا
في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب
ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا هذا
جنب وهذان جنب وهولا جنب والفارق بين ما يقدر
تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها
وقال بن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح
كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير
وقوله وهو اي تغيير بنا مفرده او ما تغير فيه بنا مفرده

لكن هذا يوجب تاويل قوله الاول التغيير الي اخره بحذف
مضاف اي ذو التغيير او صاحب التغيير قوله نحو صنو وصنوان
قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة
منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوانٌ برفع النون بخلاف
زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين
قوله نحو تخمة وتخم التخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد والتخم
للجمع قوله نحو اَسد واُسد الاَسد بفتح الهمزة والسين للمفرد
وبضم الهمزة والسين لجمعه قوله جمع المونث السالم
اي من تغيير مفرده ان قيل كان الاولى ان يعبر بالجمع
بالف وتا مزيدتين ليعم جمع المونث وجمع المذكر نحو اصطبلات
جمع اصطبل وحمامات جمع حمام وما سلم فيه المفرد وما تغير
كحبليات جمع حبلى وصحراوات جمع صحرا الا ترى ان الاول
قلبت الف مفرده يا والثاني قلبت همزته واوا قلت اجيب
بان التعبير به جري على الغالب وبان في الكلام حذف مضاف
اي صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف اي جمع المونث
السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتا من جمع المذكر
ومما تغير فيه بنا مفرده لان صيغته صيغة جمع المونث
في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر ومكسر وبان المصنف
لم يلتفت لما جمع بالالف والتا من جمع المذكر او المكسر لقلته
ودأبهم المالوف ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر
وبان المراد بجمع المونث السالم ما جمع بالف وتا مزيدتين

مجازا

مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم ولان جمع المونث السالم
في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتا والملازمة العرفية
تكفي لصحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المونث السالم
مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه
فقط ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو
اصطبلات وحبليات جمع مونث سالم حقيقة عرفية لا مجازا
واعلم ان السالم صفة لجمع المونث كما قاله بعضهم ولكن
جوز بعض مشايخ شيخنا ان يكون صفة للمونث فانه الموصوف
بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد قوله وهو ما جمع بالف
وتا مزيدتين اورد عليه ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين
هو المفرد واجيب بانا لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين
هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع
بالف وتا مزيدتين اي الذي تحققت جمعيته وحصلت بالف (الجمع ح)
وتا مزيدتين وقيد الالف والتا بقوله مزيدتان ليخرج
بيت وابيات وميت واموات فان التا فيهما اصلية فينصبان
بالفتحة على الاصل وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التا وان
كانت فيهما زايدة الا ان الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن
اصل الا ترى ان الاصل قَضَيَة وغَزَوَة لانهما من قضيت
وغزوت فلما تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا
الفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة

لاخراج ما ذكر بهذا القيد لخروجه بدونه لان معني ما جمع بالف
وتا ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك قلت
المراد بقولنا ليخرج ما ذكر ليتحقق خروج ما ذكر اذ خروجه
بدونه مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين
لاحتمال غيره كالحالية على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل
على جمعيتها بالالف والتا واصالة احدهما لا تنافي ذلك وايضاح
ذلك ان البا فيما جمع بالف وتا ان جعلت للاستعانة متعلقة
بجمع لم يحتج للتقييد بزيادتهما في خروج نحو ابيات وقضاة
لان جمعيتهما لم تحصل بالالف والتا على ما تقدم وان جعلت
للملابسة متعلقة بمحذوف على معنى وما جمع ملتبسا بالف وتا
ورد نحو قضاة وابيات وابن مالك في الالفية جعل البا
للاستعانة متعلقة بجمع فلم يحتج للتقييد المذكور وكانه
في التسهيل خشي من وهم نحو قضاة وابيات فدفع الوهم
بقيد الزيادة ولو قال في التسهيل والجمع بالف وتا
وقصد جعل البا للالة متعلقة بجمع لاستغنى عن ذلك
فكلامه في الكتابين صحيح رحمه الله تعالى قوله وتقييد
الجمع بالتانيث والسلامة جري على الغالب لقايل ان يقول
كيف يتاتى هذا مع تفسيره له بما جمع بالف وتا مزيدتين
قوله اصطبل بكسر الهمزة وهي همزة قطع قال ابو عمرو
وليس هو من كلام العرب قوله يوجب بناه لا حاجة اليه
لان الكلام في المعربات قوله كنون النسوة او نون التوكيد

ان قلت

ان قلت ادخال الكاف على النونين المذكورتين يقتضي
عدم انحصار موجب بنا المضارع فيهما مع انه منحصر فيهما
قلت لا يقتضي ذلك لاحتمال ان تكون الكاف باعتبار
الافراد الذهنية واما الحصر فباعتبار الخارجية او باعتبار
كل واحد من النونين بخصوصه او للاستقصا على ما وقع
في كلام بعض الفقها من نسبة معنى الاستقصا لها
وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالى الظاهر انه
صحيح لان الفقها ثقات لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير
سند منها والمراد بنون النسوة النون الموضوعة
لهن وان استعيرت لغيرهن كما تقدم فلا تغفل قوله
في جمع المذكر السالم اي من تغيير مفرده ان قلت كان الاولى
ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما الحق
به من نحو ارضين وسنين بل كان الاولى التعبير بجمع المذكر
السالم وما الحق به ليشمل ايضا ما الحق به من اسما الجموع
نحو اولو وعشرون واخواته قلت يجاب بان التعبير به
جري على الغالب فلا مفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف
اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر
السالم وما على صيغته او ما الحق به وبان المراد بجمع المذكر
السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة
اللازم ويأتي فيه نظير ما تقدم فلا تغفل قوله وهي ابوك
واخوك وحموك وفوك وذو مال اي هي كليات هذه

الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والحم الي الاخر بشرط ان تكون مفردة مكبرة مضافة الي غير يا المتكلم فلو كانت مثناة اعربت اعراب المثني ولو كانت مجموعة اعربت اعراب ذلك الجمع نحو جا اباؤك واخوتك وجاني ابون واخون ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات كجاني أُبَيُّك ورايت أُبَيَّك ومررت بأُبَيِّك ولو كانت مقطوعة عن الاضافة اعربت بالحركات نحو جاني ابٌ واخٌ ورايت ابا واخا ومررت بابٍ واخٍ ولو كانت مضافة الي يا المتكلم اعربت بحركات مقدرة علي ما قبل يا المتكلم علي الاصح كساير الاسما المضافة الي ما قبل يا المتكلم وقال بعضهم يجوز رَدُّ لامها اذا اضيفت الي اليا فيقال أَبِيَّ وهو مخصوص بالشعر عند البصريين ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين وعند بعض النحويين كلُّ اسم مضاف الي يا المتكلم مبنيٌّ والكاف في حميك مكسورة فانه قريب الزوج فلا تضاف الا الي المراة واضاف ذو الي الظاهر اشعارا بانه لا يضاف الي الضمير وهو كذلك فانه لازم الاضافة الي اسم جنس ظاهر غير صفة هذا هو المشهور وقد جات اضافتها في الضمير شذوذا في اخر بيت من قصيدة هي

مَن تَصَدَّى لِأَخِيهِ ٭ بِالغِنَي فَهوَ أَخُوهُ ٭
فَإِنِ اضطرَّ إِلَيهِ ٭ زَادَ مِنهُ مَا يَسُوهُ ٭

يكرم

يُكرِمُ المُثرِي فَإِن أَملَقَ أَقصَاهُ بَنُوهُ ٭
لَو رَأَى النَّاسُ نَبِيًّا ٭ سَائِلًا مَا وَصَلُوهُ ٭
وَهُمُ لَو طَمِعُوا فِي ٭ زَادِ كَلبٍ أَكَلُوهُ ٭
لا تَرَانِي آخِرَ الدَّهرِ بِتَسآلٍ أَفُوهُ ٭
إِنَّ مَن يَسأَلُ سِوَى الرَّحمَنِ يَكثُر حَارِمُوهُ ٭
وَالَّذِي قَامَ بِأَرزَا ٭ قِ الوَرَى طُرًّا أَسَلُوهُ ٭
وَعَنِ النَّاسِ بِفَضلِ اللَّهِ فَاغنُوا وَاحمَدُوهُ ٭
تَلبَسُوا أَثوَابَ عِزٍّ ٭ فَاسمَعُوا قَولِي وَعُوهُ ٭
أَنتَ مَا استَغنَيتَ عَن صَا ٭ حِبِكَ الدَّهرَ أَخُوهُ ٭
فَإِذَا احتَجتَ إِلَيهِ ٭ سَاعَةً مَجَّكَ فُوهُ ٭
أَفضَلُ المَعرُوفِ مَا لَم ٭ تُبتَذَل فِيهِ الوُجُوهُ ٭
إِنَّمَا يَعرِفُ ذَا الفَضلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ ٭

وخالف المبرد فاجاز اضافتها الي الضمير نحو ذوه وذي كما يقال فيه وقد تضاف الي علم نحو انا الله ذو بكة او جملة نحو اذهب بذي تسلم وافعل بذي تسلم والبا في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف وهي بمعني صاحب عند الاكثرين فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي وقت هو مظنة السلامة وقيل البا للمصاحبة اي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعله بسعادتك وقيل للقسم اي بحق سلامتك وهو خبر في معني الدعا اي والله يسلمك وقيل ذو

موصوله بمعني الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل
لها من الاعراب والمعنى اذهب او افعل في الوقت الذي
تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير
فصار تسلم و قوله واستغنى عن اشتراط الي اخره اعتذار
عن المصنف في عدم التصريح بهذه الشروط بكونه ذكرها كذلك
اي مفردة مكبرة مضافة لغير يا المتكلم لكنه يوهم اشتراط
اضافتها بكونها للكاف وللفظ مال ويشترط ايضا
كما قاله بن الصايغ ان لا يلحقها يا النسبة والا اعربت
بالحركات اي كجاني ابويك ورايت ابويك ومررت
بابويك ويشترط ايضا ان يكون الفم بلا ميم فان كان
معها اعرب بالحركات الظاهرة وان يكون ذو بمعني
صاحب كما نبه عليه باضافتها فان كانت موصولة
فهي مبنية على المشهور وقد تعرب حملا للموصولة
على التي بمعني صاحب قال الشاعر
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ه قوله واسقط
الهن الي اخره اعتذار عن اسقاط المصنف له بان اعرابه
بالحروف لغة قليلة ودابهم في المختصرات ذكر الاغلب
والاكثر لا ما هو الاقل والا ندر فان قلت ما الهن
قلت قال بن هشام والهن قيل اسم يكنى به عن
اسما الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح
التصريح به وقيل عن الفرج خاصة انتهى وقوله تبعا

تقوية

تقوية للاسقاط وسند له وهو منصوب على الحال
اي تابعا للفرا والزجاجي قوله خاصة بمعنى خصوصا
فهو من المصادر التي جات على فاعلة كالعاقبة والعافية
منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخص تثنية
الاسما بكون الالف علامة لرفعها خصوصا بنا على ما هو
المنصور من جواز حذف عامل الموكد ولا يجوز ان يكون
حالا لانك تقول جاني الرجال او الزيدون خاصة قوله
نيابة عن الضمة اي حال كون الالف نايبة عن الضمة واجر
ذلك في نظايره ولا تغفل قوله ضمير تثنية اي تخصيص
اثنين مذكرين كانا او مونثين مخاطبين كانا او غايبين
وسياتي لذلك مزيد ايضاح قوله ضمير جمع لمذكر اي ضمير جماعة
لمذكر قوله وتسمى الافعال الخمسة وذلك لان صيغها خمسة
قال بن هشام في شرح اللمحة ان تسميتها خمسة لادراج
المخاطبتين تحت المخاطبين وان الاحسن ان تعد ستة
انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول على قياسه
تكون سبعة لا ستة نظرا للغايبتين فليتامل وقد
تزيد المعاني على السبعة بالنظر الى انه يغلب مذكر على مونث
او مخاطب على غايب او غير ذلك والى انقسام المونث الى حقيقي
التانيث ومجازيه وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه
بالتا ويل نحو الكتابان تجيان على تاويلهما بالصحيفتين وقد
تزيد الصيغ على الخمس نظرا الي كون الالف والواو حرفا في

فعل الاثنين الغايبين والتثنية الغايبتين والجمع المذكر
الغايب في لغة اكلوني البراغيث نحو يقومان الزيدان وتقومان
الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث صيغ أخرى
فتكون الصيغ ثمانية ولا يخفى مغايرة نحو الهندان تقومان
لنحو انتما تقومان لمذكرين او مونثين لان الثاني الاول
للتانيث دون الخطاب لان الفاعل غايب وفي الثاني للخطاب
لان الفاعل مخاطب فتكون الصيغ تسعة قوله بثبوت
النون نيابة عن الضمة اي بالنون الثابتة حالة كونها
نايبة عن الضمة قوله ولكل من الي اخره ينتقض
عمومه بالالف فانه ليس له الا موضع واحد وهو الاسما
الخمسة وبالكسرة فانه ليس لها الا موضع واحد وهو
جمع المونث السالم وكذا باليا فانه ليس له الا موضعان
وقد يقال الجمع في كل باعتبار الافراد التخصيصية وهي
ممكنة التحقق في افراد ما ذكر ويجاب ايضا عن الاخير
بانه استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى اولئك
مبرؤون مما يقولون اي عايشة وصفوان رضي الله عنهما
قوله في الاسم المفرد وجمع التكسير لا تغفل عما تقدم
قوله وما اشبه ذلك ان قلت اي فايدة في هذا
العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضي لعدم
الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي
قبله ليفيد زيادة على ما افاده نحو قلت ان جعل قوله

نحو رايت

نحو رايت اباك واخاك من باب الكناية عن وابيك اخاك واباك
فيكون المقصود هو المجرور على حد قولهم مثلك لا يبخل يعني انت
لا تبخل فلا اشكال في حصول الفايدة وان لم يجعل من
باب الكناية ففايدته بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر
وبمجرد وقوع المعطوف عليه في حيز نحو لا يقتضي ذلك
لاحتمال ان تكون نحو باعتبار الافراد الذهنية او باعتبار
كل واحد من المذكورين قوله في جمع المونث السالم اي
عن تغيير مفرده ولا تغفل عما تقدم قوله نحو خلق الله
الى اخره قال الشارح في شرح التوضيح فالسموات
منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول
مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري
وابي عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووضحه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي
عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق
ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله
تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه
الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة انتهى
واجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن
هذه الشبهة بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده
في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية
الفعل عليه سوا كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما بنيته

اولم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار
قال الله تعالى اعطى كل شي خلقه فان الاعطا متعلق لفعل
الفاعل بحسب عقليته اذ قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد
وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى وقد خلقتك
من قبل ولم تك شيا واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني
في شرح الحاجبية ايضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل
غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه
شيا اخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت
الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا
يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل
يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيلا للحاصل انتهى كلام
هذين الامامين وعبارة بعض مشايخ شيخنا قال ابن الحاجب
المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال الرضي هو لفظ
جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه
المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا
فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان
شيا اوقعت عليه عدم الايجاد انتهى وعلى هذا فالسموات
في الاية مفعول به وقال الموضح في المغني هو مفعول مطلق
يعني لان كونه مفعولا به يقتضي ايقاع الخلق اي الايجاد عليه
وهو مستحيل اذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر اذ ايقاعه
عليه انما يقتضي وجود الموقع عليه حال الايقاع وذلك تحصيل

الحاصل

لا بوجوده قبل الايقاع

الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة انما
المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم
فليتامل انتهى والسموات جمع سما يقلب همزته واوا
ويجوز تصحيحها نحو السماات بهمزة بين الفين قوله
فالزيدين منصوب برايت الزيدين فيه مبتدا مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه الف مقدرة تعذرا للحكاية واعلم
ان تقدير الاعراب للتعذر والاستثقال كما يكون في المعرب
بالحركات كما ذكره الشارح في باب الاعراب يكون في المعرب
بالحروف ايضا مثال التقدير للاستثقال في جميع
الاحوال جاني ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي
الحسن وجاني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت
بصالحي القوم وجاني صالحا القوم قال بعضهم
وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولاقا ساكنا
قال فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع
فان اعرابه لا يكون مدة اصلا انتهى اي لان حرف اعرابهما
يحرك للساكنين ولا يحذف لعدم ما يدل عليه واما
المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه
ويكون اعرابه مقدرا مقدرا وفي بعضها نحو جاني مسلمي
اصله مسلمون سقطت نونه للاضافة وصار مسلموي
فاجتمعت الواو واليا والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا
وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة التي قبل الواو كسرة

وصار مُسلميَّ ولمّا لم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار
اعرابه في حال الرفع تقديريا واما في حالتي النصب والجر
فاعرابه لفظي لبقا الاعراب في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها
عن حقيقتها ومثال التقدير للتعذر المثنى والجمع حال الحكاية
كقولهم دعنا من تمرتان وكقولك مَن الزيدين لمن
قال ضربت الزيدين وما ذكر من كون اعراب نحو جا مسلمي
مقدرا هو ما صرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك خلافا
لمن ادعى انه لفظي ومن كون التقدير فيه للاستثقال هو
ما صرح به ابن الحاجب ومن تبعه واعترض عليه بان التلفظ
باعراب مسلموي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
وكذا اعراب نحو الفتى فانه قبل الاعلال مستثقل وبعده
متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلميّ
مستثقل واجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال
بالحركة وثقلها يوجب ابدال الحرف باخر فلما قلبت
اليا الفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيا من الحركات
فالتقدير في نحو الفتى للتعذر لا للاستثقال فان قيل
ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة
فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان اجيب
بان المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف
العلة وانفتاح ما قبله ويجري كل من الاعتراض والجواب
في تقدير اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستثقال

مع انه

آليا التي هي ع

مع انه فيهما قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وقد
تقدم في باب الاعراب بعض ذلك قولــه فالعمرين منصوب
العمرين فيه مبتدا مرفوع بيا ومقدرة منع من ظهورها
الحكاية ولا ينافي ذلك الاخبار عنه بمنصوب والمبتدا لا
يكون منصوبا لانه ليس المراد انه منصوب في هذا التركيب
الذي وقع فيه مبتدا وانما المراد انه منصوب في نحو
رايت العمرين قولــه واطلق الجمع الى اخره اعتذار
عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم بان تصرف
الجمع اذا ذكر مع المثنى الى جمع المذكر السالم لكونه على حد المثنى
اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل منهما نون
تحذف للاضافة قولــه بثبات النون عبر بالثبات
لمقابلته الحذف فيما مضى والمراد بالنون الثابتة
قولــه وقد تقدم انها كل فعل مضارع الى اخره فيه تسمح
لان الذي تقدم قوله واما النون فتكون علامة للرفع
في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الى اخره ولم يتقدم
انها كل فعل الى اخره نعم تقدم ما يفيد ذلك قولــه
ولكل من هذه الى اخره ينتقض عمومه بالفتحة فانه ليس
لها الا موضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف وقد يقال
الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في
افراد الاسم الذي لا ينصرف قولــه في الاسم المفرد المنصرف
اي حقيقة او حكما فتشمل غير المنصرف اذا كان مضافا او مقرونا

بالـ قولـــه وهو الاسم المتمكن الامكن يحتمل انه تعريف
للمنصرف سوا كان مفردا او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف
للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحمل الاسم
على المفرد وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد به التمييز
في الجملة فان قلت اذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف
فذكر الاسم في التعريف يستلزم تعريف الشي بنفسه وهو
فاسد قلت المحتاج الى التعريف انما هو المنصرف اذ الاسم
قد علم وما كان كذلك يشار في تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل
المجهول اكتفا بقدر الحاجة كقولهم الانف الافطس
انف ذو تقعر فكانه قال الاسم المفرد المنصرف
قوله يقبل الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف
الخفض متمكن امكن فاحفظه ينفعك في مواضع فانه
قل ما يباع مع كثرة الانتفاع والمتمكن هو العاري عن شبه
الحرف والامكن اي الزايد في التمكن هو العاري عن شبه
الفعل وعلامته ان يجر بالكسرة مطلقا ويدخله
التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه واعترض الشيخ
ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من التمكن وبناوه
منه شاذ ورده بانه سمع من كلامهم مكن مكانة
فالبنا قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه انتهى قولـــه
وسمي منصرفا لدخول تنوين الصرف فيه اي التنوين المسمى بالصرف
واشتقاقه من الصريف وهو صوت البكرة عند الاستقا

وكذلك

وكذلك صريف البعير بنابه وصريف القلم وفي حديث
الاسرى حتى ظهر فيه صريف الاقلام والصرف هو
التنوين وهو غنة تشبه ذلك الصوت تقول صرفت
الاسم فانصرف فهو منصرف اذا نونته وقيل من
الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو
الرجوع اي انصرف عن شبه الحرف والفعل قولـــه
وهو المسمى بتنوين التمكين علامة هذا التنوين ان يلحق
الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض وما ذكره من
ان الصرف هو تنوين التمكين مذهب المحققين وقيل
هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التنكير والعوض
والمقابلة صرفا قولـــه جمع التكسير المنصرف اي حقيقة ٢
او حكما فيشمل غير المنصرف مضافا او مقرونا بال فان قيل
لو قال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين لكان اخصر
فما وجه العدول عنه الى الاطناب قلت وان كان اخصر
الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب
قولـــه اذا لم يكن علما لقايل ان يقول لا ضرورة الى
هذا القيد لان الكلام في جمع المونث السالم وما جعل
علما صار مفردا نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله
قولـــه فان كان علما جاز فيه الصرف وعدمه واعلم
ان ما سمي به من جمع المونث السالم فيه لغات اللغة
المشهورة فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن

العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك
مراعاة الجمع حيث راعا اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف
التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة
والكسرة في حال الجر نايبة عن الفتحة لانه غير منصرف عنده للعلمية والتانيث وقضية ذلك كما قاله بعضهم اشموني انه لو سمي
به مذكر كان يسمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه انتهى قال
شيخنا رحمه الله تعالى لا يقال ينبغي ان لا فرق نظرا للتانيث
اللفظي بالتا لانا نقول صرحوا بان مثل هذه التا ليست للتانيث
وبان تا التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب ها وبذلك
يعلم ان ما اقتضاه كلام بن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق
حيث مثل له بهندات علم رجل او امراة فيه نظر ومنهم
من يمنعه الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة قوله المعتلة اي
التي اواخرها حال الاضافة حرف علة لئلا يرد عليه فم فان
اخره حال الافراد ها واصله فوه بفتح الفا واسكان الواو
بوزن فعل وهو مذهب سيبويه والخليل وذهب الفرا
الى انه وزن فعل بضم الفا واما ذو فاصله ذوي
بفتح الواو وباليا اخره بوزن فعل بالتحريك وهو مذهب
سيبويه وعند الخليل اصله ذوو باسكان الواو وبالواو
اخره بوزن فعل بالاسكان وقال بن كيسان يحتمل الوزنان
جميعا قوله المضافة اي الى غير يا المتكلم ولو تقديرا عند
ابن مالك ومن تبعه كقوله ٭ خالط من سلمى خياشيم وفا ٭

اي خياشيمها

اي خياشيمها وفاها قوله التثنية مطلقا اي سوا كانت
لمذكر او لمونث قوله وهو ما كان الى اخره اي اسم مفرد
او جمع تكسير معرب تحقق فيه شيان مسميان بعلتي منع
الصرف معتبرين فلا يشكل بنحو هند اذا صرف من
علل تسع او تحقق فيه واحدة منها تقوم مقامهما اي
تفيد فايدتهما او تكون في حكمهما جمعها بعضهم في قوله
٭ عدل ووصف وتانيث ومعرفة ٭ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ٭
٭ والنون زايدة من قبلها الف ٭ ووزن فعل وهذا القول تقريب ٭
اي موجب لتقريب المسيلة الى الحفظ والضبط
فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور قوله على صيغة منتهى
الجموع اي على هيئة منتهى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير
مرة اخرى قال الرضي اعلم ان الاكثرين على ان قيام
الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له
في الاحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير
اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا
سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام
واناعيم واما الفا التانيث فللزومهما للكلمة
وبنائها عليهما بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض
انتهى اي فهما لا ينفكان عن الكلمة بحسب الوضع فلا يقال
في حمرا حمر ولا في حبلى حبل فلزومهما بمنزلة علة اخرى
قوله او كان مختوما بالف التانيث الممدودة كصحرا

او المقصورة كحبلى اي ولو سمي به مذكر والف التانيث
الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند
بعضهم الف قبلها الف تنقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق
الممدودة عليها مجاز لان الممدود ما قبلها لا هي وشرط
الجمع ان لا يكون في اخره ها انقلبت تا التانيث اليها
في الوقف فلا يخرج فواره اذ الها اصلية واما فرازنة
فمنصرف لوجود الها قوله او كان فيه العلمية والتركيب
نحو معدي كرب العلمية كون الاسم علما لمذكر او مونث
وشرط التركيب في كونه سببا لمنع الصرف ان لا يكون
الجزء الاخير مبنيا ولا ذا اعراب فخرج نحو سيبويه وخمسة
عشر وعبد الله وتابط شرا والمركب التقييدي مطلقا
والتركيب والعلمية نحو معدي كرب وكل ما تحقق فيه
هذا التركيب فالاصح منع صرفه ويجوز الصرف والبنا
قوله او العلمية والتانيث نحو زينب وفاطمة التانيث
لفظي وهو كون الاسم مونثا ملحقا باخره علامة التانيث
ومعنوي وهو هنا كون اللفظ المجرد عن التا والالف
موضوعا في الاصل لمونث سوا كان علما او لا وهو انما يكون
بتا مقدرة فالتانيث اللفظي اما بالالف وقد مر واما بالتا
التي لم تجعل جزءا للاسم فان ما جعلت جزءا كبنت واخت ان
كانت مع العلمية لمونث فهو كالمعنوي والا لم يعتبر قطعا عند
الجمهور كذا قيل وشرط اعتباره وجعله علة العلمية

اي كون

اي كون الاسم الذي فيه التانيث علما لمونث او مذكر فان لم
يكن علما لم يكن معتبرا وعلة وان كان علما فهو معتبر مطلقا
قطعا لان التانيث لازم مع العلمية غير لازم بدونها كما في ضاربة
وللازم قوة تعتبر لاجلها في منع الصرف وليست لغير
اللازم تلك القوة والتانيث المعنوي شرط اعتباره
ايضا العلمية فان لم توجد العلمية معه لم يكن علة قطعا وان
وجدت مع المعنوي فتارة يجوز ان تعتبره وتجعله علة لمنع
الصرف ويجوز ان لا تعتبره ولا تجعله علة له وتارة
يجب اعتباره وتارة يمتنع اعتباره فان كان الاسم علما
لمونث فشرط وجوب تاثيره في منع الصرف وجعله علة
له ان يكون معه اما زيادة للاسم على ثلاثة احرف نحو
زينب او تحرك الحرف الوسط لفظا لا تقديرا نحو سقر
بخلاف دار فانها كهند وان كانت متحركة الوسط
بحسب الاصل او العجمة وسياتي معناها نحو ماه وجور
فانهما في العجم علمان لبلدتين فما وجد فيه احد الامور
الثلاثة وجب منع صرفه على الاصح وما لم يتحقق
فيه احدها يجوز صرفه ومنعه وهو الكثر واجود عند
سيبويه وذلك نحو هند وبد فان سمي بالمونث المعنوي
بالمعنى السابق مذكر فشرطه عند الجمهور الزيادة على الثلاثة
لفظا او تقديرا كجيئل علم الضبع فان اصله جيئل فان لم
توجد امتنع اعتبار التانيث والا وجب هذا انه يستعمل في الاصل

الا مونثا فان استعمل مونثا ومذكرا فقال الشيخ
الرضي وغيره ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران
وان كان التانيث غالبا فالاولى عدم الصرف وان
كان التذكير غالبا تعين الصرف وفي شرح المفصل لابن
الحاجب ان كثر لمذكر فالامران فقدم مصروف لعدم الزيادة
وعقرب غير منصرف للزيادة على الثلاثة اذا كانا علمين لمذكر
فان كانا علمين لمونث امتنعا لتحقق الشرط واما الاسم
الذي لم يكن مع التا ولا مونثا معنويا اذا جعل علم مونث
فان كان قبل العلمية فيه تانيث عارض كحايض ورباب او
تانيث بتا وبل غير لازم كما في الجمع المكسر نحو رجال تانيثه
بتاويله بالجماعة فهو كالمعنوي وان لم يكن فيه تانيث كزيد
فيمتنع قطعا بلا شرط عند سيبويه والاكثرين فان سمي
بالاقسام الثلاثة مذكرا صرف قطعا عند البصريين قوله
اوالعلمية والعجمة نحو ابراهيم العجمة كون اللفظ مما لم
يضعه العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب اياما كان
ثم استعمله العرب وشرطها ان تكون مع العلمية في لغة
العرب والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم فلا
تستعمله العرب اولا الا علما لما كان له في العجم او لغيره وما ذكر
من اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به بن الحاجب في شرح
المفصل وصرح به في شرح المنظومة ووافقه ابنا مالك وهشام
قال ابو حيان ذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن

جمهور

انما عرض من التانيث في حايض فهو نحو وانما في رباب فلانه ... فيكون مونثه
كان مذكرا بمعنى الغيم وانما عرض المكسر ... علامة التانيث فتانيثه لا حايز ... بتاويله
بالجماعة وهو ... جواز ان يورد لا ... فيكون مذكرا منه

جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط العلمية
في اول استعمال العرب وبه جزم الشيخ الرضي ومن بعده
وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط والعجمة
الشيخ الرضي والمتاخرون واما عند بن الحاجب وجماعة فالشرط
احد امرين اما تحرك الاوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة
واعلم ان الاسم العجمي اذا وافق عربيا كاسحاق فانه مصدر
اسحق فلو سمي به قاصدا المعنى المصدري فلا اعتداد
بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي فغير منصرف قال
ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية
باسم الانبيا عليهم الصلاة والسلام قوله اوالعلمية ووزن
الفعل نحو احمد ويزيد وزن الفعل كون الاسم على وزن
فعل ما وشرطه في منع الصرف ان يكون ذلك الوزن
مختصا في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان الواضع
وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسما العربية من
غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمر علم فرس واما بقم
اسم نبت عجمي فلا يضر وضرب على وزن المجهول علم رجل
من غير اعتبار ضمير واما نحو دئل فشاذ وان لم يكن مختصا
بالفعل فشرطه ان يكون في اول الاسم الذي على وزن الفعل
حرف زايد كما يزاد في اول المضارع فلم يكن في اصل الفعل سوا
بقيت او تبدلت بحرف اخر نحو نهشل لان النون اصلية
ودخل هراق فان الها بدل من الف زايدة وان يكون

عجمي

الاسم غير قابل للتا اي لا يدخله التا اما بحسب الاصل او للعلمية
فدخل اسود مع قبوله التا لان قبوله لعروض الاسمية
واما بحسب الوصفية فمونثه سوداء ولو سمي بما يدخله التا اي قبل العلمية صح
التا امتنع لعدم الدخول بعد العلمية ومن ثم امتنع احمر
بالوصف ووزن الفعل لانه مشتق من الحمرة فالالف زايدة
وليس مونثه احمرة وانصرف يعمل مع الوصف الاصلي
للمطبوع على العمل ووزن الفعل لانه يقال يعملة للناقة
المنجبة المطبوعة للعمل فاذا سمي بيعمل امتنع كامر وكذا بيعملة
للتانيث والعلمية واذا تغير الوزن فان بقي الحرف الزايد
اعتبر والا فلا ان كان بالاعلال اللازم كما في الامر وكذا ان لم
يلزم كالتخفيف عند سيبويه قوله او العلمية وزيادة
الالف والنون اي الالف والنون الزايدتان المشابهتان لالفي
التانيث في عدم لحوقهما التا وان بدل النون لاما نحو اصيلال
في اصيلان قوله او العلمية والعدل نحو عمر العدل خروج
الاسم وتجاوزه عن صيغته الاصلية بان يكون الاسم ماخوذا من
لفظ اخر كان الاصل والقياس ان يستعمل ذلك مكان الماخوذ
وفي معناه فخرج الفعل ونحوه من المشتقات اذ ليس الاصل
استعمال المشتق منه مكان المشتق وفي معناه ولا بد ان لا
يكون على وجه الاصل التصريفي ليخرج نحو عدة والحق كما قاله
استاذ شيخنا ان التعريف ليس بتمام لما علم من المطولات وذلك
الخروج اما ان يكون محققا بان يكون في نفس اللفظ مع قطع النظر
عن

صح اذ لما من احمرة لم تدخل بعد العلمية علم لا يقبلها بعد هذا التوقيت

صح ولانهما في بناء خفيف المذكر كان للفي التانيث في بناء خفيف المونث

عن انه لم يدخله كسر وتنوين دليل ومخالفة اصل يدل على انه مخرج عن اصل سوا
صرف او لم يصرف وهذا يسمى عدلا تحقيقيا وذلك كثلاث ومثلث
كما سياتي او يكون مقدرا ويسمى عدلا تقديريا وذلك بان لا يدل على
خروجه من اصل الا ان العرب لم تدخله كسرا وتنوينا او لم يظهر فيه الا علة
واحدة والقاعدة انهما لا تمنعان الا معا فيه علتان فلذلك نعلم ونقدر
انه معدول عن اصل فتبقى القاعدة محفوظة وتتوقف معرفتنا اياه على
معرفة ان العرب لم تدخلهما فيه فاذا اشتبه احوال الاسم ولم يعرف
حاله بنفسه ففي شرح المفصل قيل الاولى ان لا يصرف الحاقا بالاغلب
وقيل الاولى الصرف لانه القياس وفي شرح التوضيح ان سيبويه قال
يصرف وجزم الشيخ الرضي وغيره بعدم الصرف فان قلنا به فلا بد من تغيير
التعريف للتقديري بحيث يشمله بل التحقيقي كما قاله استاذ شيخنا والمعدول
عدلا تقديريا كعمر ونحوه فان العرب منعوا الكسر والتنوين عنه
ولم يظهر فيه الا العلمية والقاعدة تقتضي وجود علتين اذ لو لم يكن
تقدير غير العدل فقدر العدل كانهم قصدوا ان يجعلوا عامرا وهو
وصف علما ثم عدل عنه الى عمر صرح به ابن الحاجب وغيره ففيه
تقديران تقدير عامر علما وتقدير خروج عمر منه فاذا صغر او نكر
صرف لعدم بقاء موجب العدل فان قلت قد نقل عن حواشي
المولى سعد الدين على الكشاف ان رجب وصفر اذا اريد بهما معين منعا
من الصرف والا صرف فما المانع لهما من الصرف اذا اريد بهما معين قلت
المانع لهما منه حينئذ العلمية والعدل عن الرجب والصفر كما قالوا في سحر
اذا كان مرادا به سحر يوم بعينه انه معدول عن السحر كذا افاده بعض شيوخ شيخنا

رحمهم الله تعالى قوله اوكان فيه الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث
ورباع الوصف اسم يدل على ذات لم تكن معينة وحال من احوالها
فيصح اطلاقه على كل من اتصف بتلك الحالة كاحمر اي ماله الحمرة ولو عبر بدل
الوصف بالوصفية لكان اولى ويشترط كون الوصف علة لمنع الصرف
ان لا يكون وصفيته متحققة في الاصل بمعنى ان الواضع وضعه للمعنى الوصفي
اولا لا ان يكون عارضا بعد الوضع بان وضع لمعنى غير وصفي ثم اريد به الوصفي
واذا استعمل الوصف الاصلي غالبا في معنى غير وصفي بان اريد به ذات معينة
مع ملاحظة حالها او بدونها بحيث لم تحتج تلك الارادة الى قرينة لم يضر وكونه
علة لمنع الصرف فلذلك صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فان اربع
وان اريد به ما فيه العدد المعين لا ان الواضع وضعه اولا لنفس العدد
فلا يكون وصفا في الاصل فلم يعتبر لذلك عند الجمهور وامتنع من الصرف
اسود وارقم للحية لوضعهما المعنى وصفي اي ماله سواد ورقم وما فيه الوصف
والعدل التحقيقي نحو ثلاث ومثلث فان كلا منهما معناه متعدد مكرر والاصل
تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعدد علم انه معدول
عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة ومثلهما اثنا ومثنى ورباع ومربع واختلفوا فيما وراء
ذلك الى عشار ومعشر هل جاء ام لا والصواب مجيئه وسبب منع الصرف
في ثلاث واخواته العدل كما عرفت والوصفية لان في ثلاثة ثلاثة وصفية
عارضة واذا اخذ ثلاث ومثلث منهما تكون الوصفية فيهما اصلية وصفية
فانهما وضعا للذي العدد المعين واذا سمي بهما منعا من الصرف للعدل
والعلمية عند الجمهور واذا نكرا منعا للعدل والوصفية على الخلاف
في احمر كذا ذكره الشيخ ابو حيان وغيره فاغتنمه قوله اوالوصف

ووزن

ووزن الفعل تقدم معنى الوصف وشرط كل من الوصف ووزن
الفعل فلا تغفل ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان اولى
قوله اوالوصف وزيادة الالف والنون اي الالف والنون
الزايدتان لانهما ليستا من الحروف الاصول في الكلمة بل من
الزوايد على القاعدة التي عرفت في التصريف ويسميان ايضا
مضارعتين لمشابهتهما الفي التانيث في منع دخول التانيث
واختلف النحاة في ان سببية الالف والنون لمنع الصرف
لزيادتهما وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما الفي
التانيث والراجح هو القول الثاني كما قاله السيد الجرجاني
وتقدم شرط الوصف واما الالف والنون في الوصف فشرطهما
انتفا فعلانة عند الاكثر وهو الارجح وقيل بل الصحيح
اي ان لا يستعمل مونثها على وزن فعلانة سواء لم يكن له مونث
كلحيان او استعمل بدون التاء فصرف خمصان لوجود خمصانة
فان سمي به امتنع لانه صار اسما وقيل الشرط وجود
فعلى اي كون المونث مستعملا على وزن فعلى قاله الشيخ
الرضي وهذا الخلاف فيما لم يعلم حاله من تحقق الشرطين
او عدمهما فبعضهم يصرفه لانه الاصل وبعض يمنعه
لانه الغالب في فعلان قال استاذ شيخنا فعلى المنع كان
الشرط انتفا فعلانة بحسب العلم اي ان لا نعلم وجودها
فلا تغفل ومن ثم اختلف في رحمن فذهب الاولون
الى انه غير منصرف اذ لم يستعمل رحمانة وهو قول الاكثر

والاوجه عند ابن الحاجب وغيره وذهب اخرون الى انه
منصرف اذ لم يسمع رحمى وصححه الشيخ ابو حيان وكونه
في اصل الوضع له مونث على احدهما بعد التسليم لا يجز لعدم
ثبوت احدهما على التعيين ويكفي ذلك عند الفريقين ولان
النظر الى الاستعمال عندهما واتفقوا على منع صرف سكران
لوجود سكرى وعدم سكرانة الا في لغة بني اسد فيصرفونه
وندمان بمعنى النديم متفق على صرفه لعدم الشرطين لوجود
ندمانة لا ندمى وبمعنى النادم متفق على منع صرفه لعدم ندمانة
ووجود ندمى ولو لم يعلم ان الالف والنون زائدتان او
اصليتان بان احتمل الامران كما في لفظي الحسان والشيطان فالصرف
ومنعه سيان فان قلت التعريف الذي ذكره الشارح لما لا
ينصرف غير مانع لصدقه على ما فيه علمية موثرة في منع صرفه اذا
نكر بان اريد به غير ما اريد بالعلم مع انه منصرف قلت
قال السيد الجرجاني قدس الله سره ليس المراد بالافعال
في التعاريف اقتران بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث
بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز
مشهور فلا ضرر قوله ولها شروط الخ اي لجملتها شروط
او انه غلب فلا يرد ان بعضها لا شرط له وبعضها ليس له الا
شرط او شرطان او انه استعمل الجمع فيما فوق الواحد كما في قوله
تعالى اولئك مبرؤن مما يقولون اي عائشة وصفوان رضي الله
عنهما وعن الصحابة اجمعين والشارح تركها اختصارا وانما

ذكرناها

ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوفا اليها
فاذا لم تذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات ذلك قوله
فصل كلها اي الاسما المذكورة ونحوها قوله تخفض بالفتحة
نيابة عن الكسرة وذلك لان العلل المذكورة كلها فروع العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع العربية والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون المزيدتان فرع المزيد
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع في اسم علة
واحدة من هذه العلل او تكررت حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل لان فيه ايضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما
من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر الذي هو
الاسم وثانيتهما من جهة الافادة اذ الفعل يحتاج في الافادة
الى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الاسم الفعل بالفرعيتين
منع منه ما شابه ليس في الفعل وهما الكسرة التي تختص بالاسم
والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق الجر
فيه الا انه تابع لنصبه بمعنى انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة
حملا لنصبه على جره لاشتراكهما في الفضلية لما ترك جره
بالكسرة تبعا لترك تنوينه على عكس جمعي المونث السالم
والمذكر السالم فان نصبهما تابع لجرهما ولا يخفى عليك ان
كلام الشارح منقوض بما سمي به مونث من الجمع بالف وتا
بنا على انه معرب باعراب اصله كما سبق قوله ما لم تضف

او تنتل ال اي مدة انتفآ كل من الامرين لان النفي مع العطف
باو يفيد نفي كل كما في قوله تعالي لا جناح عليكم ان طلقتم النسآء
ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف
باو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لاحدها هو
ما قرره الرضي وغيره من الايمة وهو بحسب الاستعمال والا
فقضية اصل وضع اللغة ان النفي لاحدهما كما اعترف بذلك
الرضي نفسه ولا فرق بين الاضافة الي مذكور وبينها الي مقدر
كقوله ٥ ابدا بذا من اول في رواية الكسر بلا تنوين علي نية
المضاف اليه ولا فرق في ال بين المعرفة نحو بالافضل والموصولة
كقوله ٥ وهن الشافيات الحوايم بخفض الحوايم والزايدة كاليزيد
في قوله ٥ رايت الوليد بن اليزيد مباركا ٥ قال فيه اللمح ومباركا
مفعول ثان لان راي علمية قاله الرضي وكال بدلها وهوام
في لغة حمير كقوله ٥ تبيت بليل امْ ارْمَدِ اعتاد اوْلَقَا اي بليل
الارمد والاولق شبه الجنون فان قلت ما لا ينصرف يجوز
صرفه للضرورة اي لامر ضروري في الشعر بمعني انه لو لم يدخله
التنوين لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين
كما في قول القايل ٥ صُبَّت علي مصايبٌ لو انها ٥ صبت علي الايام
عُدْنَ لَيَالِيَا ٥ او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمي زحافا
نحو ٥ اَعِدْ ذكر نعمانٍ لنا إنّ ذكرهُ ٥ هو المسكُ ما كررتهُ يتضوع ٥
فانه لو لم ينون نعمان لظهر الزحاف المخل وان صح الوزن
فنوّن وكسر بتبعيته وان لم يحتج اليه فلم ترك الشارح

التعرض له قلت لعله للغفلة فان قلت كان علي المصنف
ان يقيد جر ما لا ينصرف بالفتحة بما قيده به الشارح قلت
لعله يري انه عند الاضافة او ال منصرف كما هو احد مذاهب
ثلاثة وليس الكلام فيه احدها هذا لان عدم انصرافه انما
كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر
قويت جهة الاسمية فرجع الي اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجامع ال والاضافة كما قال القايل
٥ كاني تنوين وانت اضافة ٥ فاين تراني لا تحل مكانيا ٥
وثانيها انه غير منصرف لان الممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف
بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الي حاله وسقط
التنوين لمنع الصرف وثالثها التفصيل فان بقي العلتان
كما في مثالي الشارح فغير منصرف والا كما في مررت باحمدكم
لزوال العلمية بالاضافة فمنصرف قال بعضهم وهذا الخلاف
مما لا ثمرة له قال استاذ شيخنا وفي وجه الخلاف اشكال
لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصرف سوا بقي
العلتان اولا واذا لم يبق العلتان فما وجه القول بمنع الصرف
اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين
قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفا بالعلل الاصلية كالعلمية

والعجمة والتانيث وان زالت انتهي **قوله** نحو مررت بافضلكم
وبالافضل التمثيل بافضلكم اولي من تمثيل بعضهم مررت بعثمانكم
فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه
احد المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف
وليس الكلام فيه بخلاف افضل فان مانعه من الصرف الصفة
ووزن الفعل اضفته ام لم تضفه وكذلك التمثيل بالافضل
اولي من تمثيل بعضهم بقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرة ثم ادخل
عليه ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه الا وزن الفعل خاصة
ويحتمل ان يكون باقيا على علميته وال زايدة فيه كما زعم من مثل به
قوله وللجزم علامتان السكون والحذف **فان قلت**
لو قال وللجزم الحذف لشمل السكون الذي هو حذف الحركة وحذف
النون من الافعال الخمسة وحذف حرف العلة **قلت** انه
اراد التصريح بالمقصود والاحتراز عما قد يوهم خلافه فانه لو
قال وللجزم الحذف ربما توهم اختصاصه باحد القسمين والتصريح
بالمقصود والاحتراز عن توهم خلافه من المقاصد المعتبرة
والاغراض المشتهرة **قوله** سندع الزبانية اي سندع الملايكة
الغلاظ الشداد ليجروه الي النار واحدها زبنية كعفرية
من الزبن وهو الدفع او زبني على النسب واصلها زباني والتا
معوضة عن اليا **قوله** لا لتقا الساكنين علة لحذفها في اللفظ
قوله من نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي النونات

اصل

اصل لتبلون لتبلوونن حذفت ضمة الواو للثقل ثم الواو لالتقا
الساكنين فقيل لتبلون فادخل نون التوكيد فاجتمع ثلاث
نونات وحذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت
نون الرفع التقا ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف
الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو
الضم لكونه اختها فقيل لتبلونّ وهو فعل جماعة
الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من البلا وهو التجربة
ولك ان تقول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت الالف وهذا اولي **ان قلت** قد جمع بين ثلاث
نونات نحو النسا جُنِنّ في الماضي ويجنن في المضارع **قلت**
لما كان منها نونان من نفس الكلمة وواحدة زايدة جاز ذلك
بخلاف لتبلونّ فان الاولي للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة
زوايد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزايد **قوله** ولكل
من السكون والحذف مواضع **ان قلت** ليس للسكون الا
موضع واحد والحذف ليس له الا موضعان فلا وجه للجمع
قلت الجمعية باعتبار المواد ويمكن الجواب بالنسبة
للحذف بانه اطلق الجمع على ما فوق الواحد كما في قوله تعالى
اوليك مبرؤن مما يقولون اي عايشة وصفوان رضي الله تعالى
عنهما وعن الصحابة اجمعين **قوله** ولم يتصل باخره شي
القرينة على ذلك في كلام المصنف المقابلة بالافعال التي رفعها
بثبات النون والمراد بالشي الذي نفي اتصاله باخره الف الاثنين

وواو الجماعة ويا المخاطبة قوله مالم يكن في اخره الف ولا
واو ولا يا ولو اسقط في لكان اخصر واظهر قوله المعتل الاخر
باضافة المعتل الي الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره
والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض قوله وهي كل فعل الخ
يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد وايضا تصدير
التعريف بكل يخل بصدق الحد على المحدود الذي هو الافعال الخمسة
قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق على كل فعل اتصل به ضمير
تثنية او ضمير جمع او ضمير المونثة المخاطبة لظهور ان الموضوع له
الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعر بالافراد كان اوضح
لكنه اتي بها لبيان الاطراد فصل ∴ قوله فصل
هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك
المعاني المخصوصة فاصل تسميتها بعدها عما قبلها لتميزها عنهما
او مفصوله عنها ~~او مفصولة عنهما~~ وهو معرب خبر مبتدا
محذوف وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به والا فهو مبني
فيقرا ساكنا كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لان مقتضى
البنا هنا ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب
وان فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شايع
ذايع فلا ضرورة الي العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ
التنبيه وما اشبهه كلفظ الفصل في جملة المذكور قوله
من اول علامات الاعراب الي هنا من فيه للبيان اي الذي هو
اول علامات الاعراب ممتدا الي هنا ولا يصح ان تكون هنا لابتدا

الغاية

الغاية كقولك سرت من البصرة اذ السير ثابت في المبدا دون
الذكر فليتامل قوله تمرينا اي ذكر المصنف ذلك لتمرين
المبتدي اي لتمرنه اي لتعوده فيما تعلمه من قولهم مرن على
الشي مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه قوله على عادة
المتقدمين تقوية وسند للمصنف قوله رحمهم الله اجمعين
جملة خبرية اللفظ انشائية المعني اذ المراد بها الدعا بالرحمة
من الله اي ايصال بره اليهم واجمعين تاكيد مفيد للاحاطة
اتي به دفعا لتوهم التخصيص قوله المعربات قسمان فيه
الاخبار بالمثني عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدا اما لان
المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين او لان كل قسم متعدد
كما ياتي قوله قسم يعرب بالحركات اي وجودا او عدما فدخل
فيه المعرب بالسكون وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب
بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات قوله او بالسكون
لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم قوله وقسم
يعرب بالحروف اي وجودا او عدما فدخل فيه المعرب بالحذف
وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل قوله
او بالحذف لا حاجة اليه لما تقدم قوله اربعة انواع زاد لفظ
انواع للتاكيد والمبادرة الي بيان ان المراد الانواع لا الافراد
ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال ثم التفصيل
قوله الاسم المفرد وجمع التكسير اي غالبا او جميعا الا ما الحق منهما
بالمثني وجمع المذكر السالم وتقدمت اشارة الي ذلك فلا تغفل

قوله اي مجموع الانواع الي اخره يصح ان يراد به الجميع بالنسبة لغير
ما استثناه المصنف والمجموع بالنسبة للمستثنيات ويصح ان يراد
الجميع ولا يتضر التخلف الذي ذكره الشارح لان المصنف لان المصنف
قد استثني ما تخلف فيه ذلك فلينا مل قوله اشيا اعلم
ان في اشيا مذاهب احدها ما ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل
وسيبويه وهو ان اصلها شيئاء علي وزن فعلاء كحمرا كرهوا
اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولي الي
موضع الفا فقالوا اشياء بوزن لفعاء فهو غير متصرف لالف التانيث
وان كان اسم جمع لا جمعا للشي وقال الكساي وزنها افعال
لان فعلا يجمع علي افعال كشيخ واشياخ وقول واقوال وانما منعت
بغير علة لكثرة استعمالها لانها شبهت بفعلا ورد بانه
يلزم منه منع صرف اسما وانبا بغير علة مع ان اشيا يجمع علي اشاوي
وافعال لا يجمع علي افاعل وقد بسطنا الكلام علي ذلك في الدرر
البهية علي شرح الازهرية قوله جمع المونث السالم ينصب
بالكسرة اي ما يصدق عليه لا نفسه وانما نصب بالكسرة حملا
للنصب فيه علي الجر لانه فرع لجمع المذكر السالم وقد حمل
فيه النصب علي الجر فحمل في الفرع ايضا ليلا يلزم مزية الفرع
علي الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل معرب
بالحرف والفرع بالحركة قيل المزية بكون اعراب الفرع
بالحركة محتملة ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في اخره
بخلاف الاصل حيث يوجد في اخره احرف علة صالحة لان تقام مقام

الحركات

الحركات او يقال الاعراب بالحرف في المجموع صار اصلا ممهدا
معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ايضا فرع واعطا
الفرع للفرع بحكم التناسب اصل ممهد معتبر عنده فصار الاعراب
بالحركة كانه فرع فيها وما ذكر من ان الكسرة حال النصب
كسرة اعراب هو ما عليه الجمهور وقال الاخفش والمبرد
انها كسرة بنا هذا واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة
مطلقا وهشام منهم نصبه بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد
كلغات وثبات فان ردت في الجمع كسنوات وعضات نصب
بالكسرة وفاقا قوله وكان حقه ان ينصب بالفتحة اي الانسب
بحاله النصب بالفتحة لما تقدم من ان الاصل في النصب ان يكون
بالفتحة والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة اي ما يصدق
عليه نفسه واستغني الشارح عن تقييده بما تقدم لما تقدم
قوله المعتل الاخر اي ما يصدق عليه لا نفسه ان قلت لا حاجة
الي تقييد المعتل بالاخر ولا فايدة له لان المعتل في اصطلاح
النحاة مختص بما اخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي
قلت ان سلم ذلك ففايدة التقييد بيان الواقع ودفع
التوهم قوله يجزم بحذف اخره وذلك لان حروف العلة
لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل
تسلطه علي الحركات وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس
علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في
الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او التعذر

قَبْلَ دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حروف علة
مشابها للحركة فحذفه قال شيخنا اقول هلا حذ الحركة المقدرة
التي هي علامة الرفع وقال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف
انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان
علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة
ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد على ماهية الكلمة وهذه
الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف
الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة
ثم حذفت الحروف ليلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة
واقول ما ذكره من ان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
ممنوع وما المانع من ان يحذف ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان
يتفرع الجزم على الرفع وكذا قوله الاعراب زايد على ماهية الكلمة
ممنوع وهو منتقض باعراب نحو الاسما الستة وكذا قوله
والجازم لا يحذف الاصلي الي اخره وما المانع من حذف الاصلي
كما جاز جعل الاصلي اعرابا كما في الاسما الستة ومما يدل على ان الحذف
هنا ليس لتمييز المرفوع عن المجزوم انهم لو اعتبروا التمييز
لميزوا المنصوب عنه ايضا فانه مشتبه بالمجزوم ولو اعتبروا
التمييز بينهما بالعامل لم يحتاجوا لتميز المرفوع عن المجزوم لان عامل
احدهما لفظي والاخر معنوي الا ان يقال قد يظن حذف
العامل واما عدم حذف هذه الحروف في نحو قوله
كانك لم تهجو المريا تيك والانبا تنمي فضرورة عند الجمهور ولغة لبعض العرب
ولم تدع وقوله صح

عند

فان قلت لم لم [illegible] على النصب في اللفظ [illegible] عطف [illegible] به في الافعال الخمسة قلت اجيب [illegible] هنا [illegible] الاعراب [illegible]

عند بعضهم وخرج عليه لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي
ويصبر ثم اختلف حينيذ فيما حذفه الجازم فقيل الضمة
الظاهرة لان الضمة قد تظهر على الواو والياء في الشعر
وقيل المقدرة وتظهر فايدة الخلاف كما قال ابو حيان
في الالف فعلى الاول لا يجوز اقرارها اذ لا ضمة فيها ظاهرة
وعلى الثاني يجوز وليستشهد له قوله ولا ترضاها ولا تملق
وحمله الاول على الحال والاستيناف وقيل ان الجازم
حذف الحروف التي هي لامات والحروف الموجودة حروف
اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها وقد اجيب
على مذهب الجمهور عن الاية الاولى بان الواو للاستينا ف
اي وانت لا تخشى او عطف عليه والالف فيه للاطلاق
كقوله وتظنون بالله الظنونا او حال بالواو والمعنى
ولا تخشى الغرق وعن الثانية بان من موصولة واسكان
را يصبر ليس جزما وانما هو تخفيف حركة الرفع مثل وما
يشعركم باسكان الرا وهو فصيح وان كان قليلا او وصل
بنية الوقف او عطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى
الشرطية لعمومها ولابهامها ولهذا تاتي بعدها الفا
قوله التثنية وجمع المذكر السالم اي ما يصدق عليه
لا هما نفسهما ان قلت لم لحقت النون فيهما قلت لرفع
توهم الاضافة من نحو جاني خليلان موسى وعيسى ومررت
ببنين كرام اذ لولا النون توهمت الاضافة ولرفع توهم الافراد

في نحو الخوزلان تثنية الخوزلي ومررت بالمهتدين ثم حمل
ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على
سنن واحد ولقايل ان يقول لو اعتبر توهم الافراد فيما ذكر
لا متنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب او المجرور كرايت
قاضيك ومررت بقاضيك الا ان يفرق بانه هنا يحكى رفع
رفع الالتباس بنحو الوقف على المضاف ولا كذلك فيما نحن فيه
على ذلك التقدير وقال الرضي اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى
انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته
هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه
لا ينسب لها من تلك المعاني شي وانما يسقط التنوين
مع لام التعريف لاستلزامه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون
معها لانها لا تكون للتنكير ولذا سقط التنوين رفعا وجرا
في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في
الوقف وان كان الحرف الاخر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة
الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب
الفا بعد الفتح ثم قال وقال سيبويه النون في الاصل
عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده
حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا
من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة

وان كانت

وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا
منها بعد ما كان عوضا منهما فتثبت معها ثبات الحركة وجانب
التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو
جاني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض
من الحركة فقط وفي رجلا زيد عوض من التنوين فقط وفي
رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان
ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعد لان
حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن
التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى على الاصل في التقا
الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحة طلبا للخفة وانما لم يكتف بحركة ما قبل اليا
فارقة لتخلفه في نحو المصطفين كذا قيل وفيه نظر لان
هذا التخلف لا يمنع لحصول التمييز في نحو المصطفون بين المثنى
والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف
في الجمع وتقلب يا في التثنية كما تقرر في باب كيفية تثنية
المقصور وجمعه فيقال في الجمع جا المصطفون وفي التثنية
جا المصطفيان وحينيذ فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين
بيا واحدة بين الفا والنون وفي التثنية المصطفيين بيايين
بينهما لان الف التثنية تنقلب يا وعلى هذا فلا اشتباه فيهما على
ان ما ذكره من الفرق بحركة النون لتخلفه بحركة ما قبل الاخر

في نحو المصطفين يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسقوط النون
التي فرق بحركتها فلو قال بدل ما ذكره لم يكتف بما ذكر
مبالغة في الفرق كان واضحا فليتامل وما ذكره المصنف من ان
اعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب جماعات
واختاره جمع من المحققين كابني الحاجب ومالك وذلك لان الحركات
استوفتها الاحاد وفي اخرهما ما يصلح ان يكون اعرابا من حروف
المد وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف والواو جليا
قبل الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة
عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع فلما ارادوا اعرابهما
جعلوا الالف والواو لاسبق الاعراب وهو الرفع لانه علامة
العمد فلم يبق من حروف اللين الاولى بالقيام مقام الحركات
الا اليا للجر والنصب فبينهما والجر اولى بها فقلبت الالف
والواو يا في الجر فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع
لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وذهب قوم وعزي
الي سيبويه الي انهما معربان بحركات مقدرة علي تلك الحروف
لان اصل الاعراب ان يكون بالحركة وقد امكن بحسب التقدير
فليقل به قال الشيخ الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف
يضعف هذا القول وقال غيره لا وجه لتقدير الفتحة
في اليا لخفتها بدليل رايت القاضي واجيب بانهم
لما حملوا حالة النصب على حالة الجر اجروا الحكم على اليا حكما واحدا
فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وضعف ايضا

بلزوم

بلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك اليا وانفتاح
ما قبلها واجيب بان الموجب للقلب الفرق وان كان القياس
ما ذكر ولعل ذلك لاحظه من يجري المثنى بالالف مطلقا وذهب
اخرون منهم الاخفش والمبرد والمازني الي انهما معربان
بحركات مقدرة علي ما قبل تلك الحروف كالدال في الزيدان والزيدون
والزيدين والزيدين ورده ابن مالك بان هذه الاحرف
تكملة للاسم لانها زيدت لمعنى كالف التانيث فلا يكون
ما بعدها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان مقدرا
علي ما قبلها لم يحتج الي تغييرها كالمقصور وبان الاعراب
انما جي به لبيان ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك
فلا يعدل عنها فان قلت لم صحح ابن مالك القول بان اعرابهما
بالحروف لا بحركات مقدرة عليها وعكس ذلك في الاسما الستة
كما سيجي قلت قال شيخنا لعله لتكون المفردات كلها في
الاعراب على طريقة واحدة ولا اصل فالاولى اعرابها بالاصل الذي
هو الحركات وذهب الزجاج الي ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما
واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف عنده اعرابا بل كل
واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشي
لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف
فتضمنه المعطوف فبني واما في المثنى والمجموع فقد حذف
المعطوف مع حرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف
ولو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف

ومما يبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما **قوله** والاسما الخمسة اي في احدي لغاتها
وفيها لغات اخر سنفصلها والمراد ما تصدق عليه لا هي نفسها
وانما كانت هذه الاسما بالشروط السابقة معربة بالحروف لان الحروف
وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوي منها فكره استبداد
المثنى والجمع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوي فاختاروا هذه
الاسما وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب
بالاصل وهو الحركة وبالاقوي وهو الحرف وخصوا هذه الاسما
لمشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب
وفي استلزام كل منها ذاتا كالاخ للاخ والاب للابن واما
نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها
في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة
وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة
فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء
الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما ذكره المصنف
من اعرابها بالحروف هو المشهور ونصره ابن مالك بان
الاعراب انما جيء به لبيان مقتضي العامل ولا فايدة في جعل
مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة
ورد بثبوت الواو قبل العامل وبان الاعراب زايد على الكلمة
فيودي الي بقا فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتدا
وهما معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا قال شيخنا ويجاب

عن الاول

عن الاول بان ثبوت الواو قبل العامل لا يمنع من جعلها اعرابا
وعن الثاني بان الزيادة المذكورة على الكلمة لا تودي الي بقا فيك
وذي مال على حرف واحد لان الكلمة على حرفين لان الثاني جزء
منها وان جعل جزا وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار
لا تقتضي بقا الكلمة على حرف واحد وذهب سيبويه
وجمهور البصريين وصححه جمع متاخرون منهم ابن مالك
وابو حيان وابن هشام الانصاري الي انها معربة بحركات
مقدرة في الحروف واتبع ما قبل الاخر للاخر فاذا
قلت قام ابوك فالاصل ابوك بضم البا اتباعا لضمة الواو
ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت
اباك فاصله ابوك بفتح البا اتباعا لحركة الواو ثم قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض بان حركة البا
عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة الفا واجيب
بانها في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة عليها غير انهم قدروا
حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري الباب في الكل على سنن
واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية
في ايجابها القلب حرف العلة المتحرك بعدها فلحظ فيها جهة
العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها
عن الحركة الاصلية **ولقايل** ان يقول المعتبر في القلب انما هو
اصالة حركة حرف العلة لا اصالة حركة ما قبلها بدليل
يقال ويباع واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك

بكسر البا اتباعا لحركة الواو ثم استثقلت حركة الواو فحذفت
ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بابيك
قوله وهي ابوك الي اخره اي وهي كليات هذه الامثلة اعني
لفظ الاب والاخ والحم الي اخره بالشروط المتقدمة قوله والافعال
الخمسة اي ما تصدق عليه لا هي نفسها قوله يفعلان باليا
المثناه تحت للاثنين المذكرين الغائبين قوله وتفعلان بالمثناه
فوق للاثنين المذكرين المخاطبين وللاثنتين المونثتين
مخاطبتين كانتا او غايبتين ولو كانتا بلفظ ضمير الغيبة فتقول
هما تفعلان بالمثناه فوق نحو امراتين حملا للمضمر على المظهر
ورعيا للمعني ونظرا الي ان الضماير ترد الاشيا الي اصولها
وهذا قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم وهو المرجح كما قاله
بعضهم وقال ابن ابي الباذش تقول هما يفعلان بيا
تحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين قوله
ويفعلون بالمثناة تحت للجمع المذكر الغايب قوله وتفعلون
بالمثناة فوق للجمع المذكر المخاطب قوله وتفعلين بالمثناة
فوق لا غير للواحدة المخاطبة فهي خمس صيغ لسبعة معان
وفي شرح اللمحة لابن هشام الانصاري ان تسميتها خمسة لادراج
المخاطبتين تحت المخاطبين وان الاحسن ان تعد ستة
انتهى قال شيخنا علي قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا
للغايبتين فليتامل وقد تزيد المعاني على السبعة
بالنظر الى انه قد تغلب مذكر على مونث او مخاطب على غايب

او غير ذلك

او غير ذلك والي انقسام المونث الي حقيقي التانيث ومجازيه
وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتاويل نحو الكتابان
تجيئان علي تاويلهما بالصحيفتين وقد تزيد الصيغ
على الخمس نظرا الى كون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين الغايبين
والاثنتين الغايبتين والجمع المذكر الغايب في لغة اكلوني
البراغيث نحو يقومان الزيدان وتقومان الهندان ويقومون
الزيدون فهذه ثلاث صيغ اخرى فتكون الصيغ ثمانية
ولا يخفى مغايرة نحو الهندان تقومان لنحو انتما تقومان لمذكرين
او مونثين لان التا في الاولي للتانيث دون الخطاب لان
الفاعل غايب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب
فتكون الصيغ تسعة قوله فاما التثنية بمعنى المثنى من
اطلاق المصدر على اسم المفعول اي على معنى اسم المفعول
يعني ان التثنية في الاصل مصدر نقل الي كلمة مخصوصة ولوحظ
فيه معني اسم المفعول لتكون المناسبة اتم وليس هو اسم
مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد
النقل اسم لكلمة مخصوصة فان قلت ما الداعي الي دعوى نقل
التثنية الي معنى اسم المفعول ولم لم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر علي المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر الي
الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة وتطلق التثنية
في الاصطلاح علي جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين
في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الف في اخره رفعا

وبا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا يليهما نون مكسورة فتحها لغة
وقد تضم كذا في التسهيل **قوله** فترفع بالالف وتنصب وتخفض
باليا هذا هو اللغة المشهورة في المثنى وفي لغة اخرى وهو لزوم
الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة
عليه قال ٥ احب منك الانف والعينانا ٥ وقال
٥ ان اباها وابا اباها ٥ قد بلغا في المجد غايتاها ٥ وقال
٥ تزود منا بين اذناه طعنة ٥ وخرج عليها قوله صلى الله عليه
وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان قوله تعالى ان هذان
لساحران على هذه اللغة وقال بعضهم من العرب من يلزم
المثنى الالف ويعربه اعراب المفردات وعلى هذا تقول جا
الزيدانُ بضم النون ورايت الزيدانَ بفتح النون ومررت
بالزيدانِ بكسر النون حكى عن العرب هذان خليلانُ بضم النون
ولو سمي بالمثنى جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الزامه الالف
واعرابه اعراب ما لا ينصرف كعمران وسلمان **فان قيل**
ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة
بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي
جمع ما يعقل وما لا يعقل **قيل** ان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه
واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين والجمع ليس كذلك فان
الجمع يحتمل ان المراد به الكثرة او القلة فكان ما يعقل وما لا
يعقل واحدا في المثنى دون الجمع لم يحتج الى الفرق بين الصيغتين
في المثنى **تنبيه** من المثنى المرفوع بالالف قول القايل

لقد قال

لقد قال عبدا الله شر مقالة ٥ كفى بك يا عبد العزيز حسيبها ٥
وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه للاضافة
وهو مرفوع على انه فاعل قال واما عبد من قوله يا عبد
فهو مرخم بحذف التا والعزيز مبتدا خبره حسيبها والمعنى
لقد قال عبدانِ لله شر مقالة كفى بك يا عبدة العزيز اي الله
حسيبها وشر مقالة منصوب على انه مفعول مطلق **ومنه**
ايضا ٥ لقد قال عبدا الله قولا عرفته ٥ اتانا ابي داود في مرتع خصب ٥
وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدانِ لله الى اخر ما تقدم
واتانا تثنية اتان واصله اتانان حذفت نونه للاضافة والى
مضاف اليه مجرور بالمضاف وداود مجرور ايضا بالفتحة لانه اسم
لا ينصرف ويجوز رفع داود على انه بدل من الفاعل لان اتانا من
الاتيان على انه فعل ماض وابي اي والدي فاعله وداود بدل
منه **قوله** واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض
باليا لو سمي بالجمع المذكر جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الحاقه
بحين في لزوم اليا واعرابه بحركات ظاهرة على النون منونة كهذا
زيدينٌ ورايت زيدينًا ومررت بزيدينٍ ما لم يكن اعجميا
والا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف كهذا قنسرينُ
ورايت قنسرينَ ومررت بقنسرينَ وجاز الحاقه بعربون
في لزوم الواو واعرابه بالحركات منونا والحاقه بها اذن في
لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه
العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون ونقل هذه اللغة

قف

من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ونقل ذلك الاعراب قوله
المكسور ما قبلها اي لفظا او تقديرا نحو وانهم عندنا لمن المصطفين
قوله واما الاسماء الخمسة فترفع بالواو الخ اي في احدى لغاتها وفيها
لغات اخر تعرب فيها بالحركات منها قصرها وهو الزامها
الالف في الاحوال الثلاثة وتقدير الحركات الثلاث عليها كقوله
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وكقوله
مكره اخاك لا بطل ومنها نقص الاب والاخ والحم
بضعف ومنه قوله بأبه اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابه ابه فما ظلم ومنها التشديد في الاب
والاخ نحو هذا ابّك واخّك بتشديد البا والخا وهو
دون النقص وجا في الاخ سكون الخا بوزن دلو كقوله
ما المرء اخوك ان لم تلفه وزرا عند الكريهة معوانا على النوب
وجا في حم حمو كدلو وحما كقرء وحما كخطا قوله
واما الافعال الخمسة فترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها
انما اعربت هذه الافعال هذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها
بالحروف كاعراب نظيرها من الاسما لان يضربان مثل
ضاربان وتضربون وتضربين مثل ضاربون وضاربين
في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في
ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في يضربون لانه يودي الى
الى اجتماع متماثلين فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة
بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب

عليه

عليه كما حملوا النصب على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص واما يقومان فلا يمكنهم جعل علامة
رفعه الالف كضاربان لانه يودي الى اجتماع متماثلين وقد
ثبت ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان
وتقومين قال الرضي وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل
بعد فاعله اعني الواو واليا والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت
تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور
ومسكين وعماد فان قلت يرد على ما ذكر من انها تنصب
بحذف النون قول الشاعر
أن تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
قلت اجيب بانه شاذ فلا يرد نقضا ويحتمل ان تكون
ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراة مجاهد
ان يتم برفع يتم واعلم انه قد ورد حذف النون
لغير ناصب وجازم نثرا ونظما فقرئ ساحران تظاهرا
اي تتظاهران فادغم التا في الظا وفي الصحيح لا تدخلوا
الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقال الشاعر
ابيت ابكي وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
ولا يقاس على ذلك واذا اجتمعت مع نون الوقاية
جاز الاثبات مع الفك والادغام والحذف واختلف
في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه ورجحه ابن مالك

وذلك ان النون المذكورة لما كانت نايبة عن الضمة في الدالة على الرفع
وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراة ابي عمرو وما يشعركم
انها بتسكين الرا وقراة بعض السلف ورسلنا لديهم يكتبون
بسكون اللام ارادوا ان يعاملوا النون المذكورة بحذف المعاملة لئلا يكون
الفرع امنا من حذف لم يامن منه الاصل فحذفوها في بعض المواضع تخفيفا

انه نون الرفع واكثر المتاخرين على انه نون الوقاية **قوله**
وحاصل علامات الاعراب الي اخره **فان قيل** هذا انما يتجه على
القول بان الاعراب معنوي الذي جرى عليه المصنف واما على القول
بان الاعراب لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة هي نفس
الاعراب على القول بانه لفظي والشي لا يكون علامة على نفسه
لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها **قلت** عن ذلك اجوبة
منها انه لا منافاة بين جعل هذه الاشيا اعرابا وجعلها
علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها اثرا جلبه
العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص ولا يخفى
ما فيه من التكلف ومنها جواب شيخ الاسلام زكريا
الانصاري بان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية
وهي الضم والفتح والكسر والسكون وذا العلامة هي الحركات
والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والجزم
وان اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود **قال** فعلم ان تعريفهم
الاعراب بالاثر الذي مر حد فسقط ما قيل انه رسم
لانه تعريف له بعلامته والحاصل ان العلامة وصاحبها
هنا متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كالكسر والانكسار
والايجاب والوجوب انتهى **قال** شيخنا رحمه الله تعالى
واقول ان رد الى ما قبله فذاك والا فالحركات
البنائية يعتبر فيها ان لا تكون مجلوبة للعامل والحركات
الاعرابية يعتبر فيها ان تكون مجلوبة له وشي واحد لا يكون

مجلوبا

الواحدة توصف بالاستقبال قبل وصفها بغيره وبالحال
قبل وصفها بالمضي فان اريد باعتبار ذوات كيوم الخميس
مع الاربعا والجمعة فلا ترتيب في الاتصاف بالاوصاف الثلاثة
فانه في يوم الخميس يتحقق اتصافه بالحالية والاربعا بالماضوية
والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة وان اريد القبلية
باعتبار الوجود فان اريد ذلك باعتبار ذات واحدة من الزمان
لم يتصور فيها قبلية فان يوم الخميس مثلا حين وصفه
بالحالية موجود وحين وصفه بالاستقبالية والماضوية
معدوم وان اريد ذلك باعتبار ذوات فقبلية الماضي
للحال والمستقبل صحيح فعلم ان مراد السعد القبلية
باعتبار الوجود بالنسبة لذوات ثلاثة لا باعتبار ذات
لانه لا له قبلية في الوجود ولا باعتبار الاتصاف لانه لا
قبلية للماضي بذلك الاعتبار مطلقا لا بالنسبة لذات ولا
بالنسبة لذوات فتامل وبعضهم قدم المضارع
لانه معرب والمعرب اشرف من غير المعرب ولا شك في ان
الاشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع عنه مانع
ولا مانع هنا على ان ذكر الفعل وتقسيمه انما هو توطية
للبحث عن اعرابه وبنايه كما لا يخفى على من احسن النظر
فالمقام مقام التوطية لذكر المعرب من الافعال فهو مقام
ذكر المعرب في الجملة وكلا الامرين من الوجود والمترقب
الوجود خير من المعدوم وان سبق له وجود فالدال عليه اشرف

من الدال على المعدوم ولان حدث المضارع سابق في الوجود
حقيقة لان الحدث يكون مستقبلا ثم يحضر فيصير حالا ثم
ينقطع فيصير ماضيا فالحدث الذي يعبر عنه بالمضارع سابق
حقيقة على الحدث الذي يعبر عنه بالماضي بل لا يعبر بالماضي
الا عن حدث منعدم بخلاف المضارع فانه يعبر به عن حدث
متحقق وذلك اذا كان للحال وما يدل على معنى متحقق
ولو في الجملة اشرف مما لا يدل الا على معنى منعدم لان الوجود
اشرف من العدم فسبق المضارع بحسب وجود المعنى الحقيقي
فاعتباره اولى من اعتبار سبق الماضي بالطريق الذي ذكره
الاصفهاني لانه تشبيهي لا حقيقي وقدم في التسهيل
الماضي ثم الامر ثم المضارع قال ابن هشام ووجهه
ان المزيد والمشترك حقه التاخير عن المجرد والنص والمضارع
مشترك وملازم للزيادة وتجرد الماضي اكثر من تجرد
الامر قال ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي رعاية
لترتيب ازمنتها في الخارج اذ كل الافعال مستقبلة قبل وجودها
ثم توجد فتكون حالا ثم تنقضي فتكون ماضية انتهى قوله
وهو ما دل على حدث الى اخره اي فعل دل بحسب الوضع
بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدث مقترن بزمان ماض
بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في المعنى
الوضعي اي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع
بزمان ماض بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر

من الدال

من الدال الدال بالوضع والالفاظ في التعاريف يجب حملها
على المتبادر منها واراد بالماضي في قوله بزمان ماض اللغوي
وبالاول الصناعي فلا يلزم تعريف الشي بنفسه الصادق بالتعريف
بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس كما هنا واعلم ان قف
المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد تعريفه من حيث
انه موصوف بتلك الصفة وذكرت تلك الصفة لشي اخر في تعريفه
مرادا بها معناها الاول كان من باب تعريف الشي بنفسه قطعا
لانها المقصود بالتعريف حينئذ كما لو قلت الرجل الطويل هو قف
الحيوان ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم توهم لزوم
تعريف الشي بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف الموصوفين
بالماضي استبعاد لغير بعيد فتامل كذا نبه عليه بعض
شيوخ شيخنا وسياتي في الكلام على تعريف المضارع ما له
تعلق بتعريف الماضي فلا تغفل ولا يشكل التعريف بيضرب
في لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارضي وكذا لا
يشكل بلفظ الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه
تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر اذ لم
يدل على حدث مقترن بزمن ماض وان اريد به شي
كان في الماضي فلانه لا يدل على حدث مقترن بزمن ماض
وانما يدل على شي من الاشيا غير معين فان قلت ينتقض التعريف قف
بالماضي المستعمل في المستقبل كثيرا بعارض وذلك في الانشا
او عند الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا او ان

في جواب القسم وبعد كلم المجازاة غيرلو وبعد ما النائبة
عن الظرف نحو ما دامت السموات والارض وبعد همزة التسوية
وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي وبعد وقوعه صلة عام
او صفة عام نحو كل رجل اتاني وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد
قلت لا نقض بشي من ذلك لانه في اصل الوضع للمضي وهذا
وهذا الاستعمال عارض فان قلت ينتقض بما لا يتصور معه
زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا
زمان مع الارادة والخلق قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى
يكفي في ذلك توهم العقل الزمان فليراجع ودخل في التعريف
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسي وكاد لاقتران حدثها بحسب
الوضع وخرج عنه ايضا اسم الفعل الماضي نحو هيهات إمّا
لان اسم الفعل موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما
المقترن معناه كما ذهب اليه البعض وامّا لانه وضع للمعنى
المصدري ثم استعمل غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه
اخرون والمراد من الوضع ما يشمل الوضع التقديري
لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب ان لم يثبت في عسي
وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك
إدراجا له في نظم اخواته فان قلت ما ذكر من دخول الافعال
المنسلخة عن الزمان في التعريف انما يتم ان لم تكن الافعال المذكورة
موضوعة للمجرد عن الزمان كما هو مقتضى كلامهم في مبحث
تعريف الاسم واما اذا قلنا بوضعها له كما صرح به الشيخ الرضي

وبن الحاجب

وبن الحاجب في ابوابها فبقي الاشكال فيها لعدم اقترانها
في الوضع الثاني وفي الاسماء المنقولة عن الفعل كشمر لاقترانها
في الوضع الاول فلو اعتبر وضع مّا اوالثاني لكان نحو عسي
خارجا عن تعريف الماضي وداخلا في تعريف الاسم اوالاول
لكان شمر العلم فعلا ماضيا قلت قال استاذ شيخنا
الذي ظهر بعد التامل انه لما بقي اثار الوضع الاول في عسي
وانتفي اثار الاسمية لم يعتبروا الوضع الثاني وجعل لمجرد
الاستعمال وفي شمر عكسه فاعتبروا وضعيه فالمراد
الوضع المعتبر والمعتد به فدخل عسي وهو ظاهر وخرج
من تعريف الاسم وخرج عن تعريف الماضي شمر لعدم الاقتران
في وضع معتد به الا انه اقترن في وضع معتد به ايضا فهو
فعل ايضا بهذا الاعتبار وقيد الحيثية معتبر في التعريف
اي ما دل على حدث مقترن بزمان ماض من حيث انه مقترن
والمعنى في تعريف الاسم ما لم يقترن من حيث انه لم يقترن
فتوافق كلامهم اولا واخرا وقد يجاب بان المراد الوضع
الاول وشمر دال بالوضع الثاني على معنى لم يقترن في الاول
لعدمه فيه فيكون اسما والافعال معناها المجرد مقترن
في الوضع الاول فلا يصدق تعريف الاسم عليها اصلا ويصدق
عليها تعريف الماضي وفيه نظر فتأمل قوله وقبل تا
التانيث الساكنة بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد
الساكنة اصالة فلا يرد انها قد تحرك لعارض كما تقدم

الان بقيت اثاره

فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل تا التانيث الساكنة
كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا وكفى في
قولهم كفى بهند قلت تلك الافعال بالنظر الى اصلها
تقبل التا المذكورة لكن طرا لها ان الزمت استعمالات خاصة
لا تقبل معها التا والعبرة باصل الوضع وايضا فالعلامة لا يجب
انعكاسها فان قلت لكن التمييز بالعلامة رسم والرسم
كالحد يجب انعكاسه قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى ذهب
الى عدم الوجوب المتقدمون لانهم جوزوا التعريف بالاخص
وصوبه السيد قوله اي مشابه اشارة الى وجه تسمية
هذا القسم بالمضارع يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان
المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وهذا القسم مشابه
للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا وجريانه
على حركات اسم الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون
اخواته ورد ذلك ابن مالك اما الاول فلان الماضي يقبله
تقول ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت
قد فقد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي يشتركان
في قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمطرد
ولو سلم فالماضي يجري ايضا على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو
اشر وغلب غلبا وحلب حلبا ثم اختار ان وجه الشبه
المقتضي لاعرابه اعتوار المعاني المختلفة عليه قال وهذا اولى

من قولهم انما اعرب لشبهه له في تلك الاربعة لان المشابهة
له بمعزل عما جي بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فيما
اعتبرته قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول حاصل
ما ذكره انما ذكروه ليس بتمام في نفسه وبتقدير تمامه
لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب
الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط
الجامع ان يكون هو سبب الحكم ولك ان تقول هب
انها ليست سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق بسبب
المشابهة فيها على طريق قياس الشبه على انه يرد على
ابن مالك امران احدهما ان ما بين به الشبه ياتي مثله
في الماضي مع انتفا اعرابه قطعا وذلك لانك اذا قلت
مثلا ما صام زيد واعتكف احتمل نفي الفعلين ونفي الاول
مصاحبا للثاني ونفي الاول واثبات الثاني فكان ينبغي
اعرابه لذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع
على قوله والثاني انه وافق غيره على ان السبب في الحاق
الاسم بالحرف في البنا مشابهته له في الوضع مع ان وضع
الحرف ليس هو علة بنائه وانما هي استغناؤه عن الاعراب
كما قرره فيرد عليه نظير اعتراضه عليهم هنا فما كان جوابه
فهو جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبني على طريقة غيره
اما على طريقته فيجعل سبب البنا هو الاستغنا لانا نقول
هذا غير ممكن لان الاسما التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة للاعراب

قطعا فلا يمكن ان يجعل سبب بنايها الاستغنا المذكور فليتأمل انتهى
قوله وهو ما دل على حدث مقترن باحد زماني الحال والاستقبال
اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه
حدث مقترن باحد الزمانين بحسب الوضع بان يكون للحدث واحد
الزمانين معتبرين في المعني الوضعي اي فهم منه حدث مقترن
ذلك الحدث بحسب الوضع باحد الزمانين بان يكون الحدث
واحد الزمانين معتبرين في المعني الوضعي **والصحيح** عند كثيرين
منهم ابن الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال
اشتراكا لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث
المقترن بزمان الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم
فالمضارع مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الي كل وضع
مقترن بواحد فالمراد بوضع واحد واما الجواب
بوجود الواحد في الاثنين فالمقترن بهما مقترن به فليس بوجيه
فليتدبر يخرج اسم الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعل
الزمان جزء معناه **فان قلت** يشكل على ذلك قولهم الوصف
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وذلك لان الزمان ليس داخلا
في مفهوم الوصف فلا يمكن ان يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
لان مفهومه حينئذ مطلق الحدث وما يكون مفهومه المطلق
اذا استعمل في فرد ذلك المطلق لا يكون مجازا كالانسان في زيد
قلت اجاب بعضهم بان قولهم حقيقة في الحال اي كالحقيقة في
الحال

الحال لكثرة استعماله وقولهم مجاز اي كالمجاز وبعضهم
بان الزمان وان لم يكن داخلا في المفهوم لكنه قيد فيه فاذا
قيد مفهومه بالزمان الحاضر كان اذا استعمل في المستقبل مجازا
لعدم الفايدة **قال** استاذ شيخنا وليسا بشئ اما الاول
فظاهر واما الثاني فلبعده جدا عن كلامهم **قال** بل الجواب
ان معني قولهم حقيقة في الحال اي الحدث المتحقق الحاصل
بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال اي الحدث الغير الحاصل
بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث متحققا حاصلا
بالفعل كان الوصف حقيقة لا لان الزمان حاضر بل لان
الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن
المعتبر في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث
حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا
بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال والله
تعالي اعلم ولا يشكل بيضرب في لم يضرب لان دلالته على الزمان
الماضي عارضي وكذا لا يشكل بلفظ المستقبل اذا اريد به
الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لحدث مقترن وكذا اذا
اريد به شي مستقبل لانه لم يوضع لحدث مقترن بزمان
مستقبل بل لشي ما فيه وخرج عن التعريف اسم الفعل
المستقبل لما تقدم من ان اسم الفعل اما موضوع للفظ الفعل
ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض
واما لانه موضوع للمعني المصدري ثم استعمل غالبا في معني الفعل

كما ذهب اليه بعض اخر فان قلت مقتضى كلامه ان كلا من
الماضي والمضارع يدل على اقتران الحدث بالزمان مع ان الاقتران
ليس من مدلول الفعل وضعا وان سلم فلا يدل تعريفهما على دخول
الزمان في معناهما قلت المراد كما تقدم من اقتران الحدث
اقترانه وضعا بان يكون الزمان ايضا داخلا في الموضوع له فالفعلان
يدلان على الزمان ايضا قوله وقيل لم بيان لعلامته بعد ذكر
تعريفه والمراد بقبول لم صحة دخولها عليه واثرها
على غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه
الماضي حتى صار كجزيه كما قاله الرضي فان قلت فيه دور لان
معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة
صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته قلت قال شيخنا
رحمه الله تعالى المراد بصحة دخول لم استقامة المعنى
وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع قوله وهو
ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال وقبل يا المخاطبة
اي فعل دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث حاصل ذلك
الحدث في زمن الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد به
معنى اخر من معانيه المجازية الكثيرة فزمانه مستقبل ابدا
باعتبار الحدث المامور بايقاعه لان المقصود به حصول
ما لم يحصل او دوام ما حصل اما باعتبار الانشا فله زمان
حالي بنا على ان الانشا ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود

فدخل

فدخل نحو اضرب واترك كذا وكف عنه وان استعملت في نحو
الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بالوضع بصيغتها وخرج
افعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب لا بالوضع ولا بغيره
على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتي به في صورة الامر كما هو
مقرر في محله وخرج ايضا نحو تومنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله لانه وان قبل يا المخاطبة ودل على الطلب بدليل
جزم المضارع في جوابه ليست دلالته على الطلب بالوضع فقيد الوضع
يفيد كلا الامرين من الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به
للاستغنا عن الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثاني اذ ادخل
ما دل على نحو الاباحة بقرينة وخرج ايضا نحو لتضرب لانه وان
قبل اليا ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة
بل بواسطة اللام وخرج نحو نزال ودراك بمعنى انزلوا ادرك
لانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل يا المخاطبة وكذا نحو
كلا بمعنى انته لانه لا يقبل اليا وان دل بالوضع على انه
منع دلالة كلا على الطلب بل معناها الردع والزجر وكذا نحو
ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل اليا وان دل على الطلب
وخرج ايضا بقيد الوضع ولا يخفى عليك ان نحو نزال ودراك
وكلا وضربا زيدا خارجة ايضا بتفسيرهما بالفعل قوله
فالماضي مفتوح الاخر ابدا اي مبني على فتح اخره ابدا اما البنا فلانه
الاصل في الافعال لان الاعراب انما يجي لبيان المعاني المتعاقبة على
الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني في الافعال بوجب اختلاف

صيغها فان قلت مقتضى ما ذكر ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال
لجريانه فيه كقوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن قلت اجيب
بان الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني لامكان الاستغنا
بظهورها او ان بخلافه في الاسم واما واما الحركة فلمشابهته
الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب
فلما شابه الاسم استحق ان يبعد عن اصل السكون ويقرب الى
اصل الاعراب وهو الحركة فبني على الحركة واما الفتح فلخفته وثقل
الفعل ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف ولو
بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وقد يبني على الفتح تقديرا
وظاهر كلامه البنا على الفتح مطلقا فيقدر الفتح في نحو ضربت
وضربوا وفي حاشية الحفيد على التوضيح واعلم انهم اختلفوا
فيما يبنى عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه يبنى على
الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما اذا اسند
الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع وعلى الفتح
في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذور
انتهى وقال الفاضل الجامي هو يعني الماضي يبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى انتهى ولعل فايدة قوله ابدا
الاشارة الى انه مبني على الفتح في جميع الاحوال ومن المبنى على
الفتح لفظا نحو ضربا على الاصح قوله ما لم يتصل باخره ضمير
رفع متحرك فيسكن انما سكن اخره عند اتصال الضمير المذكور
به لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل عليه نحو استخرج طردا

للباب

مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما في الخارج وايضا
فالاعراب هو الاثر الخارجي والقصد من وضع العلامة تمييز
ولا دليل ومدلول انتهى ومنها جواب الشارح في
شرح التوضيح بان العلامات جمع علامة بمعنى علم
او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل قال فالضمة علم
ومسماه الرفع وكذا الباقي انتهى ورده ناصر الملة والدين
المالكي شيخ شيخنا بما حاصله انه ان اراد علم الجنس لزم
منع لفظ ضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه
مصروف قطعا او علم الشخص فكذلك مع تناولها لساير
افراد الرفع والذي اختاره جمع من مشايخ شيخنا
رحمهم الله تعالى ان هذه عبارة المتقدمين القايلين بان
الاعراب معنوي جرت على السنة المتاخرين المخالفين لهم
في ذلك من غير قصد فان قيل اذا كانت الضمة وما بعدها
نفس الرفع وما بعده وقد تقدم ايضا انها انواع للبنا
لزم اجتماع الاعراب والبنا على ذات واحدة وهو مستحيل
لانهما ضدان والضدان هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث
يستحيل اجتماعهما على ذات واحدة قلت اجيب بانه ليست
الضمة وما بعدها بمجردها اعرابا ولا بنا حتى يلزم ما ذكر
بل ان كانت مجلوبة للعامل فهي اعراب والا فان لزمت
الاخر فهي بنا والا لم تكن اعرابا ولا بنا فهي اعم
من الاعراب والبنا باب الافعال قوله

ماض قدم الماضي على المضارع وهو على الامر رعاية لترتيب الوجود
لان كل حادث مسبوق بأراد ثم بأن يقول ثم بكن قال تعالى
انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي
ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لتشبهه باراد التقدم والمضارع
لتشبهه بان نقول التوسط والامر لتشبهه بكن التاخر
ذكره الاصفهاني ولان الماضي متفق على اصالته والمضارع
قيل انه فرع عنه وعدم ملازمته للزيادة وعدم اشتراكه
وتقديم المضارع لانه يشبه الاسم في امور معنوية
وامور لفظية كما هو مقرر في محله ولا شك في ان مشبه
الاشرف اشرف مما لا يشبهه ولانه معرب والمعرب
اشرف من غير المعرب وعقب المضارع بالامر لان الامر
فرع عليه وعلل المولى سعد الدين تقديم الماضي بان الزمان
الماضي قبل الزمان الحال والمستقبل قال بعض مشايخ
شيخنا هذه القبلية لا شك فيها بحسب وجود ذاتيهما
لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن
الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف
بالمضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف
بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي
قال شيخنا اقول ان اريد القبلية باعتبار وصف
الماضوية والاستقبالية والحالية فان اريد باعتبار ذات
واحدة من الزمان كيوم الخميس فالامر بالعكس فان الذات

الواحدة

للباب اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كذا علل الاكثر
وضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد
التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير
لا يتوالى فيه فمراعاته اولى وبان توالي لم يهمل بدليل عُلَبِط
وعَرَتُن وجَنَدِل ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له
دون ضرورة ولسدوا باب التانيث بالتاء نحو شجرة قال
وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا
واكرمنا ثم حملت التاء والنون على الواو في الرفع والاتصال
وعدم الاعتداد قال ابو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل
لانها تخرص على العرب في موضوعات كلامها ولك ان تقول انما راعوا
الاقل لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض
الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه اصلا فمراعاته اولى
والتاء طارية على اصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال في نحو
شجرة اربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل
قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو
والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها قلت
الاصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد موضوع على التاء
والحذف طار كما في الجمع نحو قلانس وقماحد بخلاف نحو شجرة
فان الاصل بدون التاء فليتامل وخرج بالصحيح الاسم
الظاهر نحو ضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربك وبالمتحرك
الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله

عُلَبِط بالضم الغليظ من الرجال وناقة علبطة [illegible] والصحيح علابط [illegible]

وجندل الموضع [illegible] والجندل [illegible] ابن مالك [illegible] فتصحيحه [illegible]

قوله [illegible] التانيث [illegible] [illegible]

فيسكن يحتمل تسكين البنا وهو المتبادر من الاستثنا وهو
ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام بن هشام في شرح
الشذور كما تقدم ويحتمل خلافه وان البنا على فتح مقدر
وهو ما ذهب اليه اخرون ويؤيده تعبيره بتسكين دون
فيبنى على السكون قوله وما لم يتصل به واو الجماعة فانه
مضم انما ضم اخره لمناسبة الواو واما نحو دعوا ورموا فالضم
فيه مقدر على الواو والياء المنقلبتين ألفًا محذوفة لبقا فتحة
العين دليلا عليها وقوله فانه يضم يحتمل ضم البنا وهو
المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم
ويحتمل خلافه وان البنا على فتح مقدر وهو ظاهر كلام
المصنف واليه ذهب اخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول
بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله قوله والامر
مجزوم ابدا عند الكسائي بلام الامر مقدره لا يخفى عليك
انه لا يتعين حمل كلام المصنف على قول الكسائي بل يصح
حمله على قول سيبويه بان يقال حذف المضاف وهو اداة
التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم او
يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب
تسمية الشي باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش
على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف ويؤيد
ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وكانه انما
خص الكسائي لانه امام اهل الكوفة والا فالقول بان الامر

مضارع

مضارع مجزوم عزاه المولى سعد الدين لغير الكوفيين ورده
بقوله وليس بالوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار
قيل يرد ايضا بنا على راي الكسائي امامهم بانه خلف من
القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب عنده
وهو منتف فيجب انتفا الاعراب على قياس الاسم
بل هو احدر كما لا يخفى وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير
كما جاز في اكثر المواضع وانتصر ابن هشام في مغنيه
لقول الكوفيين فقال فيه وبقولهم اقول لان الامر معنى
حقه ان يودي بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه
بالحرف ولان الفعل انما وضع بتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم
قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لِتَقُمْ انت يا ابن خير قريش ٭ كي لتقضي حوائج المسلمينا ٭

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث
لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم
واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البنا لم يعهد
كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشا مجردة
عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها
مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر
ولا يمكنهم ادعا ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه
وحينئذ فتشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال

على الانشا اللام لا الفعل انتهى قوله بالمضارع اي الصحيح
الآخر وقفا قوله ثم اتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها وذلك
اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا سكونا لفظا او تقديرا ليخرج
نحو تقوم وتبيع وترد بشرط ان يكون ما بعد حرف المضارعة
تاليا له تحقيقا وتقديرا ليخرج نحو تعد فان قيل ينتقض
هذا بنحو خذ وكل ومر من تاخذ وتاكل وتامر قلت قيل
بل جئ فيه بهمزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل
فحذفت الثانية تخفيفا والاولى استغناء عنها فان قلت
لم زيدت الهمزة لدفع الابتدا بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف
المضارعة فانه ايسر من اجتلاب همزة الوصل قلت للمحافظة
على صيغة المضارع ولذا ردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم
مع ان تغيير الاول قليل وانما خصت الهمزة بالزيادة دون
غيرها من حروف الزيادة لانها اقوى الحروف والابتدا بالاقوى
اولى واما كسرها اذا لم يكن المضارع مضموما فلانها زيدت
ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل في التحريك لالتقا
الساكنين وانما كان كذلك لما بين الكسرة والسكون
من المواخاة من حيث اختصاص كل منهما بقبيل من المعربات
ولان الجزم جعل في الافعال عوضا عن الجر لتعذر دخوله
فناسب جعل الكسرة عوضا عن السكون في موضع تعذر بقايه
ولان الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن الثاني

وقد ثبت

وقد ثبت الكسر في اصل ذلك وهي الهمزة التي يتوصل
بها الى النطق بالساكن فليتامل وظاهر مذهب
سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل اي
معتدلة بين الضمة التي هي في غاية الثقل والفتحة التي
هي في غاية الخفة لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول
الكلمة فزيادتها ساكنة ليس بوجه قال الاستاذ
ابو علي من قال اجتلبت متحركة فانما هو فرار من نقض
الغرض ومن قال اجتلبت ساكنة فعلى اصل الحروف
ولا نقض للعلم انها لا تبقى كذلك واحتج هؤلا بانها
مكسورة ابدا ما لم يمنع مانع عن اصل التقا الساكنين
وكلام سيبويه لا يأباه فانه قال قدمت متحركة
فهل جلبت متحركة او ساكنة لم يتعرض له نعم قال
ابن خروف مذهبه ان لا يجتلب ساكن لساكن وهو
القياس وسميت هذه همزة وصل لانها يتوصل بها
الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك
وقيل سميت هذه وصل لانها تحذف اذا اتصل
ما بعدها بما قبلها كما سميت همزة نحو اكرم همزة قطع
لانها تقطع ما بعدها عما قبلها وما تقدم انسب لان اضافة
الشي الى حال او صفة تقتضي وجوده عند وجودها
وهذه ليست كذلك قوله مبني على السكون ان كان
صحيح الآخر اما البنا فلانه الاصل في الفعل وهذا

لم يشبه الاسم فلم يعرب واما السكون فلانه الاصل
في البنا ولا فرق في السكون بين اللفظي نحو اضرب والتقديري
نحو كف وعض واشدد واعتد واضرب الرجل ومحل
بنا الصحيح الاخر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا
وتقديرا فان باشرته كذلك بني على الفتح نحو اضربن قوله
وعلى حذف الاخر ان كان معتلا مقيد بما اذا لم يتصل به الف
اثنين او واو جمع او يا مخاطبة او نون نسوة او نون توكيد
مباشرة له لفظا وتقديرا فان اتصل به الف اثنين او واو
جمع او يا مخاطبة بني على حذف النون كما سياتي وان اتصل
به نون النسوة بني على السكون نحو فتعالين واغزون
واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد بني على
الفتح نحو اغزون واخشين وامين ومن الامر المبني على
السكون لفظا وعلى السكون تقديرا قول القائل

من ابا قاسم وام اباه ۞ ولزيدا ومن اباه الجهولا ۞

وذلك لان من في الموضعين امر من المين وابا قاسم مفعول
به اي كذب ابا قاسم يا فلان وان شيت نصبت ابا قاسم
على النداء اي كذب يا ابا قاسم وام فعل امر من ام يؤم
واباه مفعول به منصوب بام اي اقصد اباه ول فعل
امر من ولي يلي وزيدا مفعول به اي قاربه واباه الثاني
مفعول من الثاني اي كذب اباه والجهولا نعت اباه والفه
للاطلاق ومن المعتل الاخر قول الاخر

محمد

۞ محمد زيدا يا اخا الجود والفضل ۞ واهمال ما ارجوه منك من البسل ۞

وذلك لان محم منادى مرخم حذف منه حرف النداء اي يا محمد
ود فعل امر من ودي يدي وزيدا مفعول به منصوب
به والبسل الحرام في بعض الوجوه كما قال الشاعر
انشده ابو زيد في اول نوادره ۞

۞ بكرت تلومك بعد وهن في الندا ۞ بسل عليك ملامتي وعتابي ۞

اي حرام عليك ومنه ايضا

۞ اعامد لي ان خلت بيني وبينها ۞ والا فهبها ذمة تتضيع ۞

وذلك لان الهمزة للندا وعامر منادى مرخم عامر ودني
فعل امر من ودي يدي والنون للوقاية ويا المتكلم
مفعول به منصوب محلا به اي يا عامر دني اي اعطني الدية
قوله وعلى حذف النون انما حذفت النون لانها علامة
الاعراب وهذا مبني فتنافي البنا قوله لضمير تثنية
قد يستعمل ضمير التثنية لاجل تكرير الفعل مرتين كقوله
يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب قوله او ضمير جمع
قد يستعمل ضمير الجمع للواحد في موضع التفخيم نحو الا فارحموني
يا اله محمد ومثله رب ارجعون فان قلت هلا قال
وبناوه على ما يجزم به مضارعه لانه اخصر قلت لعله انما
لم يقل ذلك لانه لا يظهر في امر جمع المونث فانه مبني على
السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس بمجزوم بالبناية
وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المعتل

وملاحظته مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل كذا
افاده شيخنا رحمه الله تعالى قوله والمضارع ما كان في
اوله احدى الزوايد الاربع فان قيل دخول كان في التعريف
مفسد له بصدقه على الامر قلت قال السيد رحمه الله تعالى
ليس المراد بالافعال في التعاريف اقتران بزمان انتهى قال استاذ
شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها
الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرورة ولو اسقط
كلمة في لكان اخصر واظهر والزوايد جمع زايدة لا زايد بدليل احدى
الاربع وقد صرح المرادي بان الحروف تذكر وتؤنث هذا
واعلم ان زيادة التا للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان
المميز مذكور بعد اسم العدد واما اذا حذف او قدم وجعل
اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجرا هذه القاعدة
ويجوز تركها كما في غيرها تقول مسايل تسع ورجال تسعة
وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن النحاة
فاحفظها فانها عزيزة قوله المسماة باحرف المضارعة
اي المشابهة فالاضافة للملابسة اي الاحرف التي هي سبب
المشابهة او المعنى احرف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة
للاسم قوله يجمعها حروف قولك انيت ان قلت كما يجمعها
قولك انيت يجمعها ايضا غيره كنايت ونايي وايتي فما وجه
اختيار انيت قلت لعل وجهه ان انيت بمعنى ادركت
ففيه تفاول بادراك المطلوب ولاختياره على نايي وجه اخر

وهو

وهو ان الماضي قبل المضارع كما تقدم والمعنى يجمعها حروف
مقولك الذي هو انيت قوله وحروف انيت الى اخره جواب
عما قيل انه لا يصح تعريف المضارع بها لانها وجدت داخلة
في اول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست
الدوا اذا جعلت فيه نرجسا ويرنات الشيب اذا خضبته
باليرنا وحاصل الجواب ان هذه بهذه المعاني مختصة
بالمضارع ولا تدخل الماضي فان قلت لعل القايل اراد انها
اذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعا للتيسير لم تميز
المضارع عن الماضي لدخولها عليهما وكون الداخلة على المضارع
هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقا لا يفيد اذ لا تعرض لذلك
في العبارة قلت لا حاجة للتعرض لها في العباره لانها صارت
في الاصطلاح علما على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم
في الاصطلاح من احرف انيت الا ذات المعاني المخصوصة فان
قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الطالب ذلك وقد يغفل
قلت يمكن الجواب بان المقصود بالذات من وضع هذه
المقدمة المبتدي والمقصود بوضع الكتب بالنسبة
٢ اليه انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن
الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي في
اولها الاحرف المذكورة افعال مضارعة فيستفيد كثيرا من
الالفاظ المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه
ولا يضر انه قد يخطي باعتقاد بعض الالفاظ المذكورة لوجود

تلك الاحرف في اوله ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو
اخطا في غير ذلك فان المبتدي مظنة للخطا اذا استقل بالاخذ
على ان المبتدي قطعا لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال
بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له
ما يستفيد به عدم مضارعية تلك الكلمات التي وجد في اولها
تلك الاحرف مع عدم مضارعيتها فان قلت فهلا ذكرها
المصنف مقيدة بهذه المعاني قلت لانه يودي الى الطول
مع توقع الاشتباه على المبتدي المقصود بالذات بوضع هذه
المقدمة للاحتياج الى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه وما
قيل من ان التمييز بها اولى من التمييز بلم لانفصالها به
وعدم انفكاكها عنه وللتنصيص على جميع امثلته ففيه
كما قال شيخنا رحمه الله تعالى نظر قوله بشرط ان تكون
الهمزة للمتكلم وحده الى اخره فان قلت هذا يوجب صدق
حد الضمير بما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب على احرف المضارعة
فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع الانفراد وهكذا
قلت يمكن الجواب بحذف المضاف اي لتكلم المتكلم وحده
وهكذا فان قلت وحده منصوب على ماذا قلت
منصوب على الحال من المتكلم على تاويله بالنكرة عند سيبويه
اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظايره
للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا
يعامل معاملتها فلا يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي

انه منصوب

إنه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد
المتكلم بكون الهمزة له توحدا وعند الكوفيين نصب على الظرفية
بمعنى في حال وحدته لا مع غيره قوله بشرط ان تكون للمتكلم ومعه
غيره صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن مشروطا بمصاحبة
غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج عنه وكذا
المصاحب خارج والظاهر ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره
والمراد بغيره مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل المبدو
بالنون او من قدر انه مشارك له في التكلم كما قيل قوله
او المعظم نفسه اي المعظم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد
ان نمن او بحسب الادعا كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط
نقوم وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه وحدها حيث
ينزل نفسه منزلة الجماعة وعبارة بعضهم والتوجيه ان العظيم
يتكلم عن نفسه وعن غيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره
والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعده المعظم كالجماعة ولم يجي
مثله في الغايب والمخاطب المعظمين في الكلام القديم المعتد به
وانما هو من استعمال المولدين هذا وقد تستعمل
النون للدلالة على ان الفعل لفخامته عما يقصر الواحد
عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه قول العبد
اياك نعبد ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام
مقام التذلل والخضوع قوله نرجس يقال نرجست
الدوا اذا جعلت فيه نرجسا قوله بشرط ان يكون

للغايب اعترض بان اليا مستعمل في الله تعالي وليس بغايب تعالي
عن ذلك إمّا لان الغَيبة من صفات الممكن ومطلقة عليه
باعتبار كونه في حيّزٍ وَجِهةٍ لستر وحجاب كذا قيل وإمّا
لان الغايب ما خلا المكانُ والزمانُ عنه ذاتا وعلما والله ليس
كذلك لانه في كل مكان وزمان بعلمه فلا يتصور الغيبة وإمّا
لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيّز دون اخر فيستحيل علي من هو
في كل مكان فالاولي ان يقال واليا لما عدا المتكلم والمخاطب
قلت اجيب بان المراد اللفظ فاذا قلت الله يحكم فالله
لفظٌ مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد
بالغايب فاللفظ الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب يقال عليه غائب
قوله يرنا يقال يرنات الشيب اذا خضبته باليرنا بضم
اليآ وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل ويقال
ايضا اليُرَنّا بالضم والمد وهو الحنا قوله بشرط ان تكون
للمخاطب اي للشخص المخاطب مفردا نحو انت تنصر ومثني
نحو انتما تنصران وجمعًا نحو انتم تنصرون مذكرا كان المخاطب
في هذه الثلاثة او مونثا وتستعمل ايضا للغايبة المفردة
نحو هي تنصر ولمثناها نحو الهندان تنصران فان قلت
لِمَ زادوا هذه الحروف دون غيرها ولِمَ خصوا كلا منها بما
خصوا قلت قد سال ذلك المولي سعد الدين واجاب
بقوله لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الي حروف
تزاد لنصب العلامات فوجدوا اولي الحروف بذلك حروف

المد واللين

المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها او بابعاضها
اعني الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم
الابتدا بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها واعطوها
للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها مقدم علي مخرجهما
لكونها من اقصي الحلق ثم قلبوا الواو تا لانه يودي زيادته
الي الثقل لا سيما في مثل وَوَوْجَلُ بالعطف وقلبها تا
كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
فقلبوها هنا ايضا تا واعطوها المخاطب لانه موخر عنه
بمعني ان الكلام انما ينتهي اليه والواو منتهي مخرج الهمزة واتبعوا
الغايبة والغايبتين لئلا يلتبسا بالغايب والغايبين
وحينيذ وان التبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا
اسهل ويوجد الفرق بالواو والنون نحو تضربون ويضربن
ولم يجعل الجمع بالتا كما في الواحد بل باليا كما هو مناسب للغايب
لكون مخرج اليا متوسطا بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر
الغايب دايرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق
بين المتكلم وحده ومع غيره ارادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع
ايضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة
الخفا والغنة انتهي قوله المجرد من النونين اي نون الاناث
اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن ونون التوكيد
المباشرة له لفظا وتقديرا وذلك بان لا تصاحبه واحدة
منهما واما بان تصاحبه نون التوكيد لكنها تنفصل عنه لفظا

نحو قوله تعالى ولا تتبعان للفصل بالالف الملفوظ واصله قبل
النهي والتوكيد تتبعان بنون الرفع دخل الجازم وهو لا الناهية
فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقا ساكنان الالف
والنون المدغمة فان قلنا انه على حد التقا الساكنين الجايز لان
الالف حرف مد والثاني مدغم بنا على انه لا يشترط ان يكونا في كلمة
فلا اشكال وان قلنا انه ليس على حده بنا على اشتراط ما ذكر
فقد قيل انه اغتفر هنا لانه لو حذف الالف التبس بفعل
الواحد او النون فات المعنى المقصود بها وكسرت النون المدغم
فيها تشبيها لها بنون التثنية لانها واقعة بعد الالف مثل
نون التثنية وبما تقرر يعلم ان كسر هذه النون ليس لاجل
الساكنين كما يتوهم ونحو قوله تعالى لتبلون بالبنا للمجهول
مضارع بلي يبلو كنصر ينصر من البلا وهو الاختبار والتجربة
للفصل بالواو الملفوظ واصله لتبلوون حذفت ضمة الواو
للثقل ثم الواو لالتقا الساكنين او قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين فقيل
لتبلون فادخل عليه نون التوكيد ثم حذفت نون الرفع
لتوالي الامثال فالتقا ساكنان الواو والنون المدغمة ولا جايز
ان تحذف النون لفوات المقصود من الاتيان بها ولا الواو
لعدم ما يدل عليها فحركت بما يناسبها وهو الضم ولم تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لعروض تحركها ولم تحرك النون
محافظة على وهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع لا يقال

فلم حركت الواو لانا نقول الاسما اولى بالحركة من الحروف
ونحو قوله تعالى فاما ترين للفصل باليا الملفوظ اصله قبل
التوكيد والجازم ترايين بوزن تمنعين نقلت حركة الهمزة
الى الرا ثم حذفت الهمزة والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال
فقيل ترين ثم اما ان يقال حذفت كسرة اليا تخفيفا
ثم اليا لالتقا الساكنين واما ان يقال وهو الاولى قلبت اليا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين
فصار ترين ثم دخل الجازم وهو اما فحذفت النون علامة
للجزم ثم اكد بالنون ثم كسر اليا لالتقا الساكنين ولم تحذف هي
ولا النون ولا حركة النون لمثل ما تقدم فعلم ان حذف النون
ليس لاجل نون التوكيد خلافا لمن وهم فيه لان نون التوكيد
لا تلحق الفعل قبل دخول اما كما تقرر في مبحث نون التوكيد وان
المحذوف في هذا وما قبله لام الكلمة لا واو الضمير وياوه كما وقع
لبعضهم لان اللام اولى بالحذف من ضمير الفاعل كما هو ظاهر واما
بان تتصل به نون التوكيد لفظا وتنفصل عنه تقديرا نحو
قوله تعالى ولا يصدنك للفصل بالواو المقدر وذلك لان
اصله قبل دخول الجازم والتوكيد يصدونك فلما
دخل الجازم وهو لا الناهية حذف نون الرفع ثم اكد فالتقا
ساكنان الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد فحذفت الواو
لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وانما كان
التاكيد بعد دخول الجازم لانه لا يوكد الا ما فيه معنى الطلب

وما الحق به ويحتمل انه اراد به انه يرفع ولو محلا فلا
حاجة الي التقييد بذلك قوله مرفوع ابدا ابهم الرافع ليكون
كلامه جاريا علي كل الاقوال في رافعه والذي قاله الفرا واصحابه
واختاره بن مالك وقال بن هشام انه اصح الاقوال انه
تجرده من الناصب والجازم لدوران الرفع مع ذلك التجرد
وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية ولسلامته مما
اورد علي غيره واجيب عنه بما فيه تكلف وقد اعترض هذا
ايضا بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة
للوجودي فان قيل لا توجه لهذا الاعتراض لان التجرد ليس علة
حقيقية لان العوامل النحوية علامات لا موثرات قلت
قد صرح الرضي بان عوامل النحو عندهم بمنزلة الموثرات الحقيقية
ولذا منعوا من اجتماع عاملين علي معمول واحد فليتامل واجاب
البدر بن مالك بمنع انه عدمي لانه عبارة عن استعمال
المضارع علي اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال
الشي والمجي به علي اول احواله علي صفة ما ليس بعدمي قال
شيخنا رحمه الله تعالي ولقايل ان يقول في هذا الجواب
نظر لان الوجودي له معنيان الموجود وما ليس في مفهومه
سلب والعدمي يقابله فيهما كما صرحوا بذلك والتجرد
بالمعني الذي ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين للوجودي
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان في مفهومه سلبا لان
التخليص فيه معني النفي ولهذا قال المولي سعد الدين ان الخلوص

في تعريف

في تعريف فصاحة المفرد بقولهم خلوصه من كذا عدمي ومتي
عين واحد معني الخلوص في تفسير فصاحة الكلام بالنفي ولو سلم
انه وجودي بالمعني الثاني لكن الجواب حينيذ يتوقف علي صحة
تعليل الوجودي بالمعني الاول بالوجودي بالمعني الثاني فان الرفع
موجود لانه عبارة عن الضمة والنون وكل منهما امر موجود
قال ابو حيان بعد ذكر الخلاف في العامل ولا فايدة لهذا
الخلاف ولا ينشا عنه حكم نطقي فان قلت ما فايدة
قول المصنف ابدا قلت لعلها الاشارة الي انه مرفوع وان
اتصلت به احدي النونين لكن محلا قوله حتي يدخل عليه
ناصب فينصبه او جازم فيجزمه ان قلت ما فايدة قول
الشارح فينصبه فيجزمه قلت الاحتراز عن ناصب او جازم
اهمل كقوله تعالي لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراة
ونحو قول القايل
ان تقران علي اسما ويحكما ٭ مني السلام وان لا تشعرا احدا ٭
ونحو قول الاخر يوفون بالجار يوم الصليفا والمصنف استغني عن
ذلك لان الوصف حقيقة في الحال اي في الحدث المحقق الحاصل
بالفعل واما قول علي بن ابي طالب يخاطب النبي صلي الله عليه وسلم
٭ محمد تفد نفسك كل نفس ٭ اذا ما خفت من امر تبالا ٭
فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعا اي لتفد وقوله تبالا اصله
وبالا فابدلت الواو تا كما قالوا في وراث ووجاه تجاه وتراث
قوله يحصر اي يضبطه قوله علي ما ذكر هنا اي بنا علي

ما ذكر في هذه المقدمة قوله والمتفق عليها اربعة فيه نظر
فان اذن ليس النصب بها متفقا عليه وانما هو قول الجمهور
القائلين بانها ناصبة بنفسها لا انها تقلبه الي الاستقبال
وقال الزجاج والفارسي الناصب ان مضمرة بعدها وهو
احد قولي الخليل لانها غير مختصة لدخولها علي الجمل الابتدائية
نحو اذن عبد الله ياتيك بل اختلفوا فيما عدا أنْ فقد قال
ابو حيان تعليلا لقولهم أنْ المصدرية ام النواصب بدليل
الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي قوله تنصب
المضارع لفظا اي ان كان معربا فان كان مبنيا نصبته محلا
وانما عمل أنْ النصب لكونه مشابها لأنّ وهي تنصب
الاسما فهذه تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع والنصب
لانها فرع عنها فان قيل فلم لم تعمل الرفع دون
النصب مع انه عمل لاصلها قيل ليس في كلامهم حرف
يرفع ولا ينصب وايضا لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل
قوله والماضي محلا كذا في بعض النسخ وفيه نظر
فان ابن هشام في المغني لما قال بانّ أنْ المصدرية توصل
بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا وقال هذا
هو الصحيح وذكر انّ ابن طاهر خالف في كون الموصولة
بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع وذكر مما استدل به
ابن طاهر انها لو كانت الناصبة لحكم على موضع الماضي والامر
بالنصب كما حكم على الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به

واجاب

واجاب اي ابن هشام بانه انما حكم على موضع الماضي بالجزم
بعد انْ الشرطية لانها اثرت الاستقبال في معناه فاثرت
الجزم في محله كما انها لمّا اثرت التخليص الي الاستقبال في معني
المضارع اثرت النصب في لفظه انتهى فانت تراه لم يتعقب
ابن طاهر في قوله ولا قايل به بل اقره وفي بعضها تنصب
المضارع لفظا ومحلا قوله تسبك مع منصوبها بمصدر
الذي يظهر ان المنسبك بالمصدر صلتها فقط لا هي وصلتها
ثم رايت استاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف
المصدر ان تجعل ما بعدها في تاويل المصدر قوله فلذلك
تسمي مصدرية ولذلك ايضا تسلط عليها العوامل فتقع
مع مدخولها مبتدا نحو وأنْ تصوموا خير لكم وخبرا
لمبتدا نحو الراي ان تفعل كذا وفاعلا نحو بدا لي ان اقوم
ومعمولا لحرف ناسخ نحو ان عندي ان تسافر وان الراي
ان تسافر ولحرف جر نحو عجبت من ان تضرب ويطرد
حذف الجر معها نحو وترغبون ان تنكحوهن ومعمولا
مبتدا كان
لكان واخواتها نحو كان ان تجي خيرا لك من التخلف وكان
خبر كان — مفعول اول
الخير ان تجي ومفعولا به لفعل ناسخ نحو ظننت ان تجي خيرا لك
مفعول ثاني
من ان تتخلف وظننت الخير ان تجي اولغيره من افعال غير
الجزم نحو طلبت منك ان تقوم واردت ان تفعل بخلاف افعال
الجزم فلا يقال فعلت ان اقوم ولا اعطيتك ان تامن ومجرورا
بالمضاف اليها نحو اجيء بعد ان تقوم وقبل ان تخرج الي غير ذلك

قف

ولما كانت أنْ عند عند الاطلاق تنصرف الي المصدرية
استغنى المصنف والشارح عن التقييد بالمصدرية وخرج بالمصدرية
المفسرة والزايدة فانهما لا ينصبان خلافا للاخفش حيث جوّز
اعمال الزايدة حملا لها على المصدرية وقياسا على البا الزايدة حيث
تعمل الجر وفرق بان البا الزايدة تختص بالاسم بخلاف ان
الزايدة لا تختص بالفعل المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة
فيها معنى القول دون حروفه او فيها حروف القول والقول
مؤول بغيره المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار لا لفظا ولا
تقديرا فخرج نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم
تقدم الجملة قال في المغني فلذلك غلط من جعل منها واخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين انتهى وذلك لانه لم يقع
قبلها الا مفرد وهو مبتدا والجملة بعدها خبر ذلك المبتدا
فهو من تتمة السابق ومرتبط به لكونه خبرا عنه وما بعد
ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا
يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فلا تكون الاية
من هذا القبيل فان قلت ما معنى كون اخر دعايهم ما ذكر
مع ان اقوال اهل الجنة واحوالهم لا اخر لها فان الجنة دار البقا
قلت قال المفسرون معناه خاتمة تسبيحهم في كل مجلس ان
يقولوا الحمد لله رب العالمين فان اهل الجنة يسبحون الله تنعما
وتلذذا بلا تكلف عليهم واما الواو في قولهم واخر فهي للعطف
ونحو قلت له ان افعل لوجود حروف القول في الجملة السابقة

فلا يقال

فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان
فيه للتفسير لجواز ان تكون زايدة وفي شرح الجمل الصغير لابن
عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني
والخلاف في المسيلة ماثور ولم اقف على العلة المقتضية لاشتراط
عدم القول الصريح انتهى ونحو ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم
تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير ونحو
كتبت اليه بان افعل ونحو كتبت اليه ان يفعل اذا قدرت معها
الجار وهو البا فهي مصدرية في الموضعين لا تفسيرية لما تقرر من
ان حرف الجر لا يدخل الا على اسم او ما هو في تاويله وان افعل
وان يفعل بتقدير كون ان فيهما مصدرية في تاويل الاسم فيصح
دخول الجار عليهما وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تاويله
فيمتنع دخول حرف الجر عليه قال في المغني وعن الكوفي انكار
ان التفسيرية البتة وهو متجه لانه اذا قلت كتبت اليه
ان قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد
في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جيت باي مكان ان في المثال
لوجدت الطبع غير قابل له انتهى وهذا الكلام من ابن هشام
رحمه الله تعالي مبني على ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت
نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهمه انما التفسير
في ذلك لمتعلق كتبت وهو الشي المكتوب وقم نفس ذلك الشي
قاله الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول كقوله تعالي وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير

المفعول ناديناه للمقدر اي ناديناه بلفظ هو قوله يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا هو قم
فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت
وقد تفسير المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه الى هنا كلامه ∴ فقوله ان
اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا
وقوله ولهذا الى اخره ممنوع ولو سلم فلا مدخل
للطبع في الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضي
ولو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زايدة في مفعول
ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فمعنى امرته
ان قم قال له قم بتاويل امر بقال او بتقدير قال بعد
على الخلاف المعروف وان زايدة وهذا مطرد في جميع الامثلة
واما الزايدة فهي التالية لما نحو فلما ان جا البشير ∴
والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله
كان ظبية تعطوا الى وارق السلم في رواية جر الظبية
او بين القسم ولو نحوا قسم ان لو ياتيني زيد اكرمته او
بعد اذا كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد في لجة البحر غامر
وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع
كما تقدم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله
وما لنا ان لا نقاتل في سبيل وقال غيره هي في ذلك مصدرية

والاصل

والاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا ولا معنى للزايدة غير التاكيد
كساير الزوايد قال الرضي فيجب ان لا تكون زايدة اذا افادت
فايدة قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل
المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته
فكانها لم تفد شيا لما لم يتغاير فايدتها العارضة الفايدة
الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا انّ ولام الابتدا
والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا به الى هنا
كلامه وفرق بعضهم بينها وبين الحروف الموضوعة للتاكيد
الغير الزايدة كلام القسم ولام التوكيد ونحوها بان هذه
موضوعة لتاكيد هو جزء معنى التركيب كالجص الذي يوضع
بين اللبنتين والحرف الزايد وان كان موضوعا لمعنى التاكيد
الا انه لا دخل له في التركيب بل خارج عنه كما اذا وصل خشبة
بخشبة ووضع على مفصلها ضبة فتلك الضبة ما صارت جزا
من ذلك المركب بل لا تفيد الا توثيقا وزيادة متانة وكذا
القول في ساير الزيادات واعلم انه انما يجب النصب
بها اذا لم تسبق بلفظ اريد به العلم سوا فيه ما كان من
مادة لفظ العلم نحو علم ان سيكون منكم مرضى وغيره نحو افلا
يرون ان لا يرجع اليهم قولا ونحو علمت ان قد يقوم زيد او
ان لو يشا زيد لحضر فان سبقت بذلك وجب رفع الفعل
لانها حينئذ هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير شان
محذوف وليست هي الناصبة لانها تدخل على ما اليس بمستقر

ولا تابتٍ لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع
بعد افعال التحقيق بخلاف المؤكدة فانها تقتضي تاكيد الشي
وثبوته واستقراره ولا بلفظ اريد به الظن سوا اكان
من مادة لفظ الظن او لفظ العلم او غيرهما في احد الوجهين
فان سبقت بذلك وجهان جايزان في الفعل احدهما
رفعه بنا على تاويل الظن بالعلم واجرايه مجراه والثاني
نصبه لها بنا على عدم التاويل وهو الارجح في القياس لان
الاصل عدم التاويل والاكثر في كلامهم نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة قرا ابو عمرو وحمزة والكساي برفع تكون والباقون
بنصبه واتفقوا على النصب في احسب الناس ان يتركوا
ونحوا فلا يرون ان لا يرجع المشهور فيه الرفع وقرا بعضهم
بنصبه واجاز سيبويه ان تقول ما علمت الا ان
تقومَ بالنصب قال لانه كلام جرى مجرى الاشارة
فكانك قلت اشير اليك ان تفعل ولو اردت العلم
القاطع لوجب ان تقول ما علمت الا ان سيقوم قال
الشيخ ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك اي بعد
ما اريد منه الشك الا النصب وفي الواقعة بعد
فعل خوف تيقن مخوفه نحو خشيت ان لا تقوم وخفت
ان لا تكرمني قولان اصحهما جواز الرفع كما بعد الظن
والثاني تعين النصب وعليه المبرد وتجوز اهمال ان
حيث استحقت العمل حملا على اختها ما المصدرية

وعليه

وعليه قراة ان يتم ~~ان يتم~~ الرضاعة بالرفع فدل على
انها قد تهمل وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا
الى ضمير الغايبين عايدا على مَن رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها
فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما
تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس
المقرر في هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكم فيه من اشيا
خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه ولا يجوز الجزم بها عند الجمهور
وجوزه بعض الكوفيين ونقله اللحياني عن بعض بني صباح
وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ۞ تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب ۞

وقوله

احاذرُ ان تعلمْ بها ۞ فتردُّها ۞ فتتركها ثقلا علىّ كما هيا ۞

ونظر في الاستشهاد في البيت الثاني لان عطف المنصوب عليه
يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم قوله لن قال
في المغني وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله لن يحلَ للعينين
بعدك منظر وقوله

لن يخبِ الان من رجايك من ۞ حرك من دون بابك الحلقة ۞

والاول محتمل للاجتزا بالفتحة عن الالف للضرورة قوله
وهي حرف لنفي المستقبل اي حرف مفيد لانتفا الحدث في الزمان
المستقبل ولا تفيد توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه
ولا تابيده وهو نهاية التاكيد خلافا له في انموذجه قال

في الكشاف مفرقا فقولك لن اقيم موكد بخلاف لا اقيم كما في اني
مقيم وانا مقيم وقولك في شي لن افعله موكد على وجه التابيد
كقولك لا افعله ابدا والمعنى ان فعله ينافي حالي كقوله تعالى
لن يخلقوا ذبابا اي خلقه من الاصنام مستحيل مناف لحالهم انتهى
وقال في الانموذج فقولك لن افعله كقولك لا افعله ابدا
ومنه قوله تعالى لن تخلقوا ذبابا قال بن مالك وحمله على ذلك
اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل ورده غيره
بانها لو كانت للتابيد لم يصح التوقيت في نحو فلن اكلم اليوم
انسيا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى اي والحمل
على المجاز خلاف الاصل فلا يصح الا بدليل ولكان ذكر الابد
في قوله ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه واستفادة
التابيد في اية لن يخلقوا ذبابا من خارج وانتصر له بعضهم
بان مدلولات الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد احد وهو
عدل وقد نقله واجيب بانا نسلم ذلك لكنه نقله بحسب
ما فهمه من استعمال اللغة وغيره ايضا عدل وقد نقل خلافه
مع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز ان يكون استعمالهم لها
في التابيد لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق فليتامل
نعم وافقه على التاكيد جماعة قال بعضهم ان منعه مكابرة
قال بن هشام في شرح القطر ولا تقع لن للدعا خلافا لابن السراج
ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما انعمت
علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعيا ان معناه فاجعلني لا اكون

لامكان

لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه له
سبحانه وتعالى انه لا يظاهر مجرما جزا لتلك النعمة التي انعم
بها عليه انتهى واختار في المغني انها تاتي للدعا فقال وتاتي
للدعا كما ان لا كذلك وفاقا لجماعة منهم بن عصفور والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى
وهي عند الجمهور حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال خلافا
لقول الخليل انها مركبة من لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف
للساكنين ولقول الفرا اصلها لا فابدلت الالف نونا ورد
الاول بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب
مع امتناع تقديم معمول ان للصدرية عليها ونوقش بجواز
تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع
مستانف والثاني بان المعروف انما هو ابدال النون الفا
لا العكس نحو لنسفعا وليكونا قوله لن نبرح اي من قوله
تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى اي لن
نبرح عاكفين على العجل الى زمن رجوع موسى ونبرح من الافعال
الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وخبره
عاكفين وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى الى ويرجع
منصوب بان مضمرة بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى
فاعله وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر بحتى
والجار والمجرور متعلق بلن نبرح قوله اذن بكسر الهمزة
وفتح الذال المعجمة وسكون النون والصحيح ان نونها تبدل

في الوقف الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف
بالنون لانها كنون لن وان قال الدماميني وهو الظاهر لان النون
من سنخ الكلمة واي داع الي تشبيها بالنون الزايدة علي بنية الكلمة
اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة وروي
هذا القول عن المازني والمبرد وينبني علي الخلاف في الوقف عليها
خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف
بالالف والمازني والمبرد يكتبانها بالنون علي مقتضي قولهما
في الوقف وعن المبرد اشتهي ان نكوي يد من يكتب اذن بالالف
لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف لكن نقل
عن المازني كتبها بالالف فان صح هذا النقل عنه مع قوله انه
يوقف عليها بالنون فهو مشكل لان الاصل في الكلمة ان تكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها وخلاف ذلك
خارج عن الاصل فلا يرتكب الا لداع اليه وعن الفرا ان عملت
كتبت بالالف اذ لا تلتبس حينيذ باذا الظرفية لقيام المانع
من الالباس وهو العمل وان لم تعمل كتبت بالنون للفرق
بينها وبين اذا وتبعه علي ذلك ابن خروف ومما يونسك
به ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بلا خلاف
وقد فصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم تلتبس نحو لنسفعا
وبالنون اذا التبست نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت
بالالف في مثل هذا لالتبس بالف الاثنين وحكي عن بعضهم
انه ينظر فان وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت او لم تعمل كما

يفعل

يفعل في امثالها من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها
اذ ذاك مشبهة بالاسما المنقوصة مثل يد ودم قوله حرف
جواب وجزا ما ذكره من انها حرف قول الجمهور وقيل اسم
وعزي لبعض الكوفيين والاصل عند هذا القايل في اذن اكرمك
اذا جيتني اكرمك برفع اكرم ثم حذفت الجملة التي اضيفت اذا اليها
وهي جيتني وعوض التنوين عنها كما عوض عنها في نحو حينيذ ويوميذ
واضمرت ان فانتصب الفعل الواقع مصدرا للجملة قال
الدماميني فان قلت اضمارها يوجب تاويلها مع صلتها بمفرد
فيكون مبتدا والخبر محذوف فالجملة اسمية فتجب الفا
الرابطة كما لو قلت اذا جيتني فاكرامك حاصل ولا فا هنا
فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع كون ذلك المفرد مبتدا ويجعله
فاعلا اي اذا جيتني وقع اكرامك فالجملة حينيذ فعلية فلا اشكال
وعلي القول بالحرفية فالصحيح انه بسيطة لا مركبة من اذا وان
خلافا للخليل في احد اقواله لانها تعطي كلا منهما فتعطي الرابط كاذا
والنصب كان ثم حذفت همزة ان ثم الف اذا لالتقا الساكنين
وقيل مركبة من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت
حركة الهمزة الي الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل وعلي البساطة
فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للخليل واختار
الرضي غير هذه الارا كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب
في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها
التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد

ما كان مختصا بالماضي وذلك لانهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل
مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه
وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا
منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به
الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها
كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك
اي وقت زيارتك اي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه
وضع في الاصل لازم الاضافة نحو كل وبعض الا انهما معربان واذ مبني
ثم قال بعد كلام طويل فلما احتمل اذن الذي يليها المضارع معنى الجزا
في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
فيحمل اذا على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزا لاستحالة حمل المضارع
اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزا وذلك بحسب النصب الحاصل بان التي
هي علم للاستقبال هذا كلامه وحاصله ان اذن هي اذ وتنوين
العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان
مضمرة وهو حرف جواب وجزا عند سيبويه فقال الشلوبين هي كذلك
في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك
فقد اجبته وجعلت اكرامك جزا زيارته اي ان زرتني اكرمتك
وقد يتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا
اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما في المستقبل او في
الماضي ولا مدخل للجزا في الحال وتكلف الشلوبين في جعل هذا
مثالا للجزا ايضا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد

بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر
سوا وقعت في صدره او في حشوه او اخره ولا تقع في كلام
مقتضب ابتدا ليس جوابا عن شي فباعتبار ملابستها
للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد
بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون
كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزا لقول الرجل
انا اتيك فتقول انا اذن اكرمك فبهذا الكلام قد اجبته
وصيرت اكرامك جزا له على اتيانه قوله وشرط النصب
باذن الغا اذن مع استيفا الشروط لغة لبعض العرب حكاها
عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقه ثعلب
دون ساير الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع بعدها قال
ابو حيان رواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفرا على اتساع
حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل قوله ان تكون في صدر الجواب
اي في صدر جملتها الواقعة جوابا بحيث لا يسبق عليها شي
له ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخرت نحو اكرمك اذن
الغيت بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقدمه على ناصبه
وكذا ان توسطت بان افتقر ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا
نحو ان تزرني اذن اكرمك والقسم وجوابه كقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ٭ وامكنني منها اذن لا اقيلها
والخبر والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك وانا اذن اكرمك مع

خلاف في بعض هذه الصور واما قوله اني اذن اهلك او اطير
فضرورة او موول على حذف الخبر اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف
ما بعده فيه النصب لتحقق شرطه وذكر الرضي في تخريجه وجها
اخر وهو ان يكون الخبر مجموع قوله اذن اهلك لا اهلك وحده
قال الدماميني يعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها
منتف اذ المعتمد هنا هو المجموع لا ما بعدها فقط وفيه نظر
اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يفهم بالنصب على ان
تجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم
يا باه ولو وقعت بعد الواو والفا جاز اعمالها نظرا لكون
ما بعد العاطف جملة مستانفة والغاوها نظرا لتقدم حرف
العطف وصرح بعضهم بان الالغا اكثر لحصول الاعتماد وبه
جا القران نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن لا يوتون
الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه
اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت لان المعطوف عليه مجزوم وبطل
عمل اذن لوقوعها حشوا او على جملة الشرط وجملة الجزا
جاز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن لتقدم العاطف
فمن حيث ان اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب
الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب
ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فليس
بمتصدر في الظاهر وقيل يتعين النصب لان ما بعد اذن

مستانف

مستانف لا يطلبه شي مما قبله او لان المعطوف على الاول
اول لعدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشي
يطلبه فهو اول فما عطف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى او قريب
ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه او عطفت على الفعلية
رفعت قولا واحدا او على الاسمية فالمذهبان الاول جواز الرفع
والنصب والثاني تعين النصب وقد مر الكلام على ذلك
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا
ما بعدها على ما قبلها لانه اي لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها
قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها
مع بقا المعنى الاول فبقي كما كان عليه قبل مجيئها ايذانا ببقا المعنى
وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد
لن اكرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب
انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا قوله
والفعل بعدها مستقبل اي زمان حدثه مستقبل فلو
حدثك شخص بحديث فقلت له اذن تصدق رفعت لان
المراد به الحال ومن شان الناصب ان يخلص المضارع الى
الاستقبال والمشهور المستقبل بفتح البا اسم مفعول
والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل
كما يقال الماضي ولعل وجه الاول ان الزمان تستقبله
فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر

الناً فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة قال ابن الحاجب
في شرح المفصل وانما لم تعمل الا في المستقبل اجرالها مجري
النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب
لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسما فلا تعمل فيها عوامل
الافعال قوله متصل بها الي اخره ظاهر ان الشرط اتصالها
بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه يغتفر الفصل بينهما
بالقسم لان الشرط احدهما ومثل القسم كما في المغني لا وذلك
لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أنْ
فكذا في اذن فالمتصل نحو اذن اكرمك والمنفصل بالقسم
نحو اذن والله نرميهم بحرب والمنفصل بلا نحو اذن لا اهينك
ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذا يا عبد الله قلت
اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور الفصل
بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك بنصب الفعل ووجهه
ظاهر وبن باب شاذ الفصل بالندا كامر تمثيله والدعا
نحو اذن عافاك الله اكرمك بالنصب قال بعضهم ولم يسمع
شي من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرمه والارجح حينيذ عند الكسائي
النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل
وكان القياس بطلان العمل فلا اقل من ان يكون مرجوحا
قوله المصدرية خرج بالتقييد كي المختصر من كيف نحو
كي تجنحون الي سلم وما ثيرت ❊ قتلاكم ولظي الهيجا تضطرم ❊

وخرج

وخرج به ايضا كي التعليلية فانهما ليسا بناصبين للمضارع
قوله وهي الداخلة عليها لام التعليل انما تعينت المصدرية
عند سيبويه والجمهور اذا وقعت بعد اللام ليلا يدخل الجار على مثله
اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا اذا لم يقع بعدها ان فان
وقع بعدها ان كقولك جيت لكي ان تكرمني وكقوله ❊ اردت لكيما
ان تطير بقربتي ❊ ترجح كونها حرف جر موكدة للام واحتمل ان تكون
مصدرية مرادفة لأنْ وانما ترجح الاول لان أنْ ام الباب فلو
جعلت موكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيتقدم الفرع على الاصل
ولان ما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا لغيره ولان أنْ ولِيَتِ
الفعلَ فكانت احق بالاعمال لقربها ومجاورتها قوله فان لم
تتقدم كي لام التعليل الي اخره اعلم ان كي التعليلية اي الدالة
على ان ما قبلها سبب حصول ما بعدها تتعين اذا جات قبل اللام
أو أنْ فالاول نحو جيت كي لا قرا فكي حرف جر واللام تاكيد لها
وان مضمرة بعدها ويمتنع ان تكون كي ناصبة للفصل بينها
وبين الفعل باللام والفصل بينهما ممتنع بالجار وبغيره كما يمتنع
ان تكون زايدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى تحمل
عليه والثاني نحو جيت كي ان تكرمني وقوله ❊ كيما ان تغر وتخدعا ❊
فكي حرف جر ويمتنع ان تكون ناصبة ليلا يدخل الحرف المصدري
على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه ومجي كي قبل اللام نادر ومنه
قول الطرماح ❊ كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم ❊ قال ابو حيان
والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة بما كقوله ❊ كيما ان تغر وتخدعا ❊

ولا احفظ من كلامهم جيت كي ان تكرمني ويبح الامران كما علم مما تقدم
في نحو قوله تعالي كي لا يكون دولة فيصح ان تكون مصدرية واللام
مقدرة قبلها للتعليل وتعليلية فان مضمرة بعدها واذا قيل
جيت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون الضمير في
قال بن هشام في المغني والاول اولي لان ان امكن في عمل النصب
من غيرها فهي اقوي علي التجوز فيها بان تعمل مضمرة انتهى فعلم
ان كي قد تعمل مضمرة عند بعضهم وما تقدم من كون كي تكون مصدرية
وتكون حرف جر هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال
الاخفش لا تكون الا حرف جر وقال الكوفيون لا تكون
الا ناصبة للفعل وتاولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا
ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليها عند الجمهور خلافا للكسائي
حيث اجاز جيت النحو كي اتعلم ولو فصل بين الفعل وكي
لم يبطل عملها خلافا له ايضا فيصح جيت كي فيك ارغب
بالنصب ويجيز الرفع والصحيح ان الفصل بينهما لا يجوز في الاختيار
قوله منصوب بان مضمرة جوازا كذا في بعض النسخ وفي
بعضها منصوب بان مضمرة وجوبا والجواز مذهب الكوفيين
والوجوب مذهب البصريين فانهم لا يجوزون اظهار ان بعد كي
التعليلية الا في الضرورة كقوله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا :: لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وجوزه الكوفيون في السعة وانما اضمرت ان بعد كي لئلا يدخل حرف
الجر على الفعل قوله وهي لام كي التعليلية مثل التعليلية اللام

التي للعاقبة كقوله تعالي فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه بل ليكون
لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا والزايدة كقوله
تعالي انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ومنهم من ادخل هذين
اللامين في لام التعليل فلا يرد ان علي الشارح والاولي ما صنعه
بعضهم من افصاحه بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية
والجحودية والتي للعاقبة والزايدة ومحل جواز اضمار ان بعد
لام كي اذا لم تقترن الفعل بعدها بلا زايدة كانت نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب او نافية نحو لئلا يكون للناس فان اقترنتها
وجب اظهار ان ليقع الفصل بين المتماثلين لانهم لو قالوا جيت
للا تغضب كان في ذلك قلق في اللفظ ونبوة في النطق فتجنبوه
باظهار ان ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل الا بلا وانما ساغ
ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في
فصيح الكلام نحو غضبت من لا شي وجيت بلا زاد قوله
جوازا اي اضمارا جوازا اي جايزا او ذا جواز قوله وهي
الزايدة في خبر كان الي اخره قال المرادي قلت ما نقل عن البصريين
من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها ليست بزايدة وتقديرهم
مريدا يقتضي انها زايدة تقوية للعامل فليتامل ومعناها
توكيد النفي ووجه التوكيد فيها اما عند الكوفيين فلان اصل
ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي
كما دخلت البا في ما زيد بقايم لذلك فعندهم انها حرف زايد موكد

غير جائز ولكنه ناصب بنفسه لقيامه مقام ان ولو كان جائزا
لم تتعلق عندهم بشي لزيادتها فكيف وهو غير جائز واما عند
البصريين فلان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفيه ولهذا كان قولـــــه
∴ يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ∴ ان العواذل لسن لي بامير ∴
ابلغ من لا تلمنني لانه نهي عن السبب والحاصـــل انه اختلف
في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي الي انه خبر كان
واللام للتوكيد وجري عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول
بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول ثالث فانه صرح
بانها موكدة لنفي الخبر فظاهره موافقة الكوفي الا ان الناصب
عنده ان مضمرة قالــ الشيخ ابو حيان ليس بقول بصري ولا
كوفي ومقتضي قوله موكدة انها زايدة وصرح به ولده وقالــ
في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت موكدة لصحة الكلام
بدونها لا لانها زايدة اذ لو كانت زايدة لم يكن لنصب الفعل
بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت علي الفعـــل
لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما لان يفعل ان قلت اذا كانت
ان مقدرة بعد اللام يلزم الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز
قلت اجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة
جايز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته
علي الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضمار ان
فصار منخرطا في سلك الفعل وذهب البصري الي ان خبر
كان

كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل
ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها علي الاصح
في موضع جر والتقدير في نحو وما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا
تعذيبهم والدليل علي ذلك مجي الخبر مصرحا به في بعض كلام العرب قال الشاعر
∴ سموت ولم تكن اهلا لتسمو ∴ فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود
اللام والفعل بعدها ويظهر اثر الخلاف في نحو قولك ما كان محمد
طعامك لياكل بنصب طعامك مقدما علي لياكل فانه لا يجوز علي راي
البصريين لان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز علي راي
الكوفيين لان اللام لا تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها وعلي
راي الكوفيين جا قولــــه
∴ لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن ∴ مقالتها ما كنت حيا لا سمع ∴
واجاز بعض النحويين حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا
القران ان يفتري اي ليفتري واجيب بانه لا حجة في الاية
لان ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر
عن مصدر بمصدر ولعلـه بمعني المفتري والا فالقران هنا
بمعني المقرو ومقتضي تقييد الشارح بكان اختصاص لام الجحود
بالكون المنفي بما او لم لكن اجاز دخولها في اخواته بعض النحويين
قياسا عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم دخولها
في باب ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان
وهذا كله لم يسمع فوجب منعه واجاز بعضهم دخولها
في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جيتني لتكرمني قال ابو حيان

وهذا فاسد لان هذه لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع
ما كان زيد الا ليفعل وخرج بما ولم ولا ولن وان لانهن لا ينفين
الا المستقبل او الحال قال في المغني وزعم كثير من الناس
في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي
بكسر اللام الاولي وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر
لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول
والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله
جزاء مكرهم وهو مكر عظيم منه وان كان مكرهم لشدته معدا
لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها الجبال كما تقول انا اشجع
من فلان وان كان معدا للنوازل وقد يحذف كان قبل لام
الجحود كقولـــــــه

فما جمع ليغلب جمع قومي ٭ مقاومة ولا فردا لفـــرد ٭

اي فما كان جمع وقولـــ ابي الدردا رضي الله تعالى عنه في الركعتين
بعد العصر ما انا لادعهما انتهي قولـــه وجوبا اي اضمارا وجوبا
اي واجبا او ذا وجوب وعلل وجوب الاضمار بان اثبات ما كان
زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة
للسين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان
واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا قولـــه وسميت
هذه اللام الي اخره هذه التسمية من باب تسمية العام باسم
الخاص قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد
في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهي قولـــه حتى الجارة

خرج الابتدائية

خرج الابتدائية والعاطفة قولـــه المفيد للغاية او التعليل
اي لان ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل
حصول ما بعدها قالـــ استاذ شيخنا فحاصل الكلام ان معنى حتى
حينئذ ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله سوا
تحقق المسبب والمنتهي او منع مانع من حصولهما لا ان ما بعدها
حاصل بخلاف ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفل فان الموضع من
مزال الاقدام والاقلام انتهي قالـــ بعضهم ان حتى اذا استعملت
في معنى كي يكون مجازا اما قولـــ المتاخرين من النحاة انها تكون
بمعنى كي فتكون مشتركة فليس بحجة اذ لم يقل احد من المتقدمين
منهم انها تكون للتعليل بل قالوا انها للغاية واما نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة فتقديره اسلم اي اسلمت وابقى
على الاسلام حتى ادخلها فتكون بمعنى الي انما حذف اسلم للقرينة
الدالة عليه وهي ان غاية الشي اخره واخره جزء منه والمستقبل
ليس جزا من الماضي فلا يكون غايته فيقدر ما هو غايته والتقدير
اولي من الاشتراك فان الاصل عدم الاشتراك ورد بانه لا شك
ان التقدير اولي ان دل عليه الكلام ويكون مقصودا ظاهرا منه
لكن الامر ههنا ليس كذلك علي ما لا يخفي فالرجوع الي الاشتراك اولي
كما هو مذهب بعضهم فيكون معناه كي ادخل الجنة اي اسلمت
لاجل دخول الجنة قولـــه اسلم حتى تدخل الجنة التمثيل به
للتعليل صحيح لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول
الجنة والمراد من السبب ههنا ما يكون مفضيا الي المسبب المقصود

قف

في الجملة وان لم يكن مستلزما له قوله منصوبا بان مضمرة
وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين قال ابن هشام
الانصاري لانها قد عملت في الاسما الجر كقوله تعالى حتى مطلع
الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل
واحد يعمل تارة في الاسما وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية
انتهى واعترض بان له نظيرا وهو اي الشرطية نحو اي رجل تضرب
اضربه فانها عملت في الفعل الجزم وفي المضاف اليه الجر واللام
فانها تجر الاسما نحو لزيد وتجزم الافعال نحو لينفق ذو سعة
واجيب بان المراد لا نظير له مع اتحاد الجهة واتحاد المعنى
فلا ترد اي لاختلاف الجهة فيها لان عملها الجر في الاسما من جهة
اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط
فكانها بمنزلة شيئين ولا ترد اللام ايضا لان الجازمة طلبية
بخلاف الجارة فاختلفا معنى فكانهما شيئان فلينامل وانما لم
تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب
بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر
الاسما بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا
من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الاسم
والفعل بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال وانما
ينصب المضارع بعد حتى بان مضمرة وجوبا ان كان مستقبلا بالنسبة
لما قبلها سوا اكان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم ايضا نحو قوله
تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى

عليه الصلاة

عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا
او لا نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول
وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة
الى زلزالهم قال ابن هشام في المغني ثم ان كان استقباله بالنظر
الى زمن التكلم فالنصب واجب وان كان بالنسبة الى ما قبلها
خاصة فالوجهان اما لو كان للحال فانه يرفع الآن الحال تارة
تكون تحقيقا وتارة تكون تقديرا فالاول كقولك سرت حتى ادخلها
اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور
اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال
وعلى هذا جا الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول لان القول
والزلزال قد مضيا انتهى ومعنى حكاية الحال كما اشار اليه السيد
وضحه استاذ شيخنا رحمهم الله تعالى ان يكون الفعل واقعا
في الماضي ويخبر عنه بالفعل الحال نظرا الى انك لو اخبرت عنه
وقت حصوله لكان بهذه العبارة فانت تحكي ما تقول في ذلك
الوقت كقولك كنت سرت حتى ادخل البلد قاصدا دخول البلد
كانك تقول حتى قلنا ادخل البلد انتهى ومن الحال التقديري
ان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال
نحو سرت حتى ادخل المدينة اي فانا الان متمكن من دخول المدينة
لا امنع من ذلك قال في المغني ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن
التكلم فالرفع واجب وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت
محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية انتهى وعلامة كون

الفعل للحال حقيقة او تقديرا صلاحية جعل الفا مكان حتى وتجب
حينيذ ان يكون الفعل مسببًا عما قبلها لانه لما زال الاتصال في
اللفظ لحصول الاستيناف بالرفع جبروه بالاتصال المعنوي وهو
سببية ما قبلها لما بعدها ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى
ادخل البلد لان انتفا السير لا يكون سببا للدخول وفي قولك سرت
حتى تطلع الشمس لان السير لا يكون سببا لطلوعها وفي قولك هل سرت
حتى تدخلها لان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار
حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك
في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي
على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره
لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى
على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا
على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك وان يكون فضلة بان
يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى ادخلها
وفي كان سيري حتى ادخلها ان حملت كان على النقصان دون التمام
وانما اشترط هذا الشرط لانه لو رفع مع النقص لزم وجود المبتدا
في الاول وكان في الثاني بلا خبر لان الجملة مع الرفع مستانفة
فلا تصلح للخبرية ولو قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع
الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقرار محذوف **قوله**
والجواب بالفا والواو فيه قلب والاصل والفا والواو في الجواب
قوله المفيدة للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

لان العدول

لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل
تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى
الدلالة عليها وخرج بتقييد الفا بالسببية اي مع العطف
كما سيأتي الفا التي لمجرد العطف او مجرد السببية كما سياتي
قوله المفيدة للمعية الواو المفيدة للمعية هي التي قصد
مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وخرج بتقييد
الواو بالمعية العاطفة والاستينافية كما في لا تاكل السمك
وتشرب اللبن ان جزمت تشرب او رفعته ونوقش في
قوله المفيدة للمعية اي التي قصد بها المعية ان النصب
بعد الواو لنبين على معناه بعد الفا وقولهم تقع الواو
في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم ان النصب
بعدها على معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك المرادي
ولا يجوز في كلام المصنف ان رفع الواو **قوله** الواقعتين
الى اخره خرج به نحو زيد ياتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه واما **قوله**
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
فضرورة وقيل الاصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة
فابدلت في الوقف الفا كما تقف على لنسفعا بالالف وهذا
التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل في غير
الطلب والشرط والقسم ضرورة وانما اعتبر الوقوع بعد
ما ذكر ليبعد بتقدم ما ذكر المستدعي جوابا عن توهم ان ما
بعدهما جملة معطوفة على الجملة السابقة **قوله** بعد الامر

شرطه امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت
حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائي والثاني
ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز ان تقول صه فنكرمك بالنصب
هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائي فاجاز النصب مطلقا وفصل بن جني
وبن عصفور فاجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال
فنحدثك ومعناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك لانه لما كان
بحروف الفعل ومعناه اعطي حكمه قال بن هشام وما اجدر هذا
القول بان يكون صوابا ولنا ان فعل الامر لما صح وقوعه صلة
لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان بخلاف اسم الفعل
فانه لا يصح كذلك مشتقا كان اوغيره **قوله** نحو اقبل فاحسن اليك
او واحسن اليك مثالان للامر اولهما للفا وثانيهما للواو اي
ليكن منك اقبال فاحسان مني اليك او احسان مني اليك **قوله**
او بعد النهي مشروط بان لا ينتقض النهي بالا قبل الفا والواو
فان نقض بالا قبلهما امتنع النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب
فيجب في يغضب الرفع وان نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب
زيدا فيغضب عليك او ويغضب عليك الا تاديبا فالنصب
قوله لا تخاصم زيدا فيغضب او ويغضب مثالان للنهي اولهما
للفا وثانيهما للواو اي لا يكن منك خصام لزيد فغضب منه
او وغضب منه والحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله
صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما الدايم ثم يغتسل منه
وجوز بن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهي

عن الجمع

عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في
الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا **قوله**
نحو الا تنزل عندنا فتصيب علما او وتصيب علما مثالان للعرض
اولهما للفا وثانيهما للواو اي الا يكون منك نزول فاصابة علم
او واصابة علم **قوله** نحو هلا اكرمت زيدا فيشكرا او ويشكر
مثالان للتحضيض اولهما للفا اي هلا يكون منك اكرام لزيد فشكر
وثانيهما مثال للواو اي هلا تجمع بين اكرام زيد وشكره **قوله**
نحو ليت لي مالا فاتصدق به او واتصدق به مثالان للتمني اولهما
للفا وثانيهما للواو اي ليت لي ثبوت مال فتصدقا به او
وتصدقا به **قوله** لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني
مثالان للترجي اولهما للفا وثانيهما للواو **قوله** او بعد الدعا
شرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيروبك الله لم
يجز النصب **قوله** نحو رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل
صالحا مثالان للدعا اولهما للفا وثانيهما للواو اي يا رب
ليكن منك توفيق فعمل صالح او وعمل صالح **قوله** او بعد
الاستفهام شرطه كما في شرح الشذور ان لا يكون باداة
يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو
هل اخوك زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك قايم فنكرمه
اي وبخلاف افي الدار زيد فنكرمه لان الظرف ينوب مناب
الفعل ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعا
فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله

وتقدم من ذا الخ بتامل مع ما تقدم
من ان شرطه ان لا يكون لما

وَرضا حسنا فيضاعفه له يقرا برفع يضاعفه ونصبه وفي الحديث
حكاية عن الله سبحانه من يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر
له والاستفهام بالظرف نحو اين بيتك فازورك ومتى تسير
فارافقك وكيف تكون فاصحبك **فان قلت** فما بال الفعل لم
ينصب في جواب الاستفهام في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السما ما فتصبح الارض مخضرة **قلت** لوجهين احدهما ان
الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رايت ان الله انزل
من السما ما والثاني ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما
دخل عليه الاستفهام وهو روية المطر وانما يتسبب ذلك
عن نزول المطر فلو كانت العبارة انزل الله من السما ما فتصبح
الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب **فان قلت** يرد
هذا الوجه قوله تعالى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب
فاواري سوءة اخي فان مواراة السوءة لا يتسبب عما دخل عليه
حرف الاستفهام لان العجز عن الشي لا يكون سببا في حصوله **قلت**
ليس اواري منصوبا في جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف
على الفعل المنصوب وهو اكون **فان قلت** قد جعله الزمخشري
منصوبا في جواب الاستفهام **قلت** هو غالط في ذلك الى
هنا كلام شرح الشذور وشرط ابن مالك في الاستفهام
ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه امتنع النصب نحو لم ضربت
زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل
منه وهذا شرطه ابو علي خلافا للمغاربة **قوله** نحو هل زيد

في الدار

مثـ بعد النفي

في الدار فامضي اليه او وامضي اليه مثالان للاستفهام اولهما للفا وثانيهما
للواو اي هل يكون حصول لزيد في الدار فامضا مني اليه او وامضا
مني اليه **قوله** او بعد النفي المحض المراد بالمحض غير الواجع الى معنى
الاثبات وذكر الصفار ان الكوفيين اجازوا النصب بعد غير
لان معناه النفي نحو انا غير آت فاكرمك لان معناه ما انا آت
فاكرمك ثم قال وهذا لا يجوز ووجهه بما فيه نظر وقد
وافق الكوفيين في ذلك ابن مالك كما اشار اليه ولذا قال ابو حيان
والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو
قلما تاتينا فتحدثنا كما كان ذلك في مسيلة حتى نحو قلما سرت
حتى ادخلها وذكر ابن مالك لابن سيده انه ربما نفي بقد فنصب
الجواب بعدها كقول بعض الفصحا قد كنت في خير فتعرفه
وفي التسهيل انه يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك
وال علينا فتشتمنا اي ما انت وال علينا فتشتمنا وخرج
بتقييد النفي بالمحض النفي التالي لتقرير نحو الم تاتني فاحسن
اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي والنفي المتلو لنفي نحو
ما تزال تاتينا فتحدثنا لان النفي داخل على زال وزال للنفي
ونفي النفي ايجاب والنفي المنتقض بالا قبل الفعل نحو ما
تاتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيها بخلاف المنتقض بالا
بالا بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع
على ذلك ما لو قلت ما جاني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت
الهاء لاحد نصبت لتقدم النفي على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد

فقـ على النفي الغير المحـ

رفعت لتاخره عنه وما ذكر في النفي التالي لتقرير ممن صرح به
ابن هشام في اوضحه وبعضهم صرح فيه بجواز النصب بل والجزم
ايضا ويوافقه ان بعضهم نازعه بانهم ذكروا من الشواهد
قول القائل

الم اك جاركم ويكون بيني ٭ وبينكم المودة والاخاء ٭

ولا شك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله
تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها
انتهى قوله نحو لا يقضي على زيد فيموت او ويموت مثالان
للنفي المحض اولهما للفا وثانيهما للواو وقال ابن هشام في
شرح الشذور اما النفي فنحو ما تاتيني فاكرمك ولك في هذا
اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا لمجرد عطف لفظ الفعل
على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع
لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه
وكانك قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل
عليه وعلى ذلك قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يوذن
لهم فيعتذرون فالفا هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذي بعدها
داخل في سلك النفي السابق وكانه قيل لا يوذن لهم فلا يعتذرون
الثاني ان تقدر الفا لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها
مستانفا ومعنى استينافه ان يقدر مبنيا على مبتدا محذوف فيجب
الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم فتقول ما تاتيني
فاكرمك بمعنى فانا اكرمك لكونك لم تاتني وذلك اذا كنت

كارها

كارها لاتيانه ويوضح هذا منهم انك تقول ما زيد فاسيا فيعطف على
عبده فهو لا ننفا القسوة عنه نعيطف على عبده والفرق بين هذا
الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفي فيه ما قبل
الفا وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفا
خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفا لعطف
الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبلها فيكون شريكه في النفي
وانما اخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين
في قولك ما تاتينا فتحدثنا وهو سهو فان الوجه الثاني لا يمكن
في هذا المثال اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث
والصواب ما مثلت لك به الثالث ان يقدر الفا
لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر الموول مما قبلها
ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينيذ
النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرام
مني اي ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك
اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر ايضا الفا
لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر الموول مما قبلها
ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف
لانه مسبب عنه وقد انتفا ويكون معنى الكلام ما يكون
منك اتيان ولا يكون مني اكرام وهذان الوجهان سايغان
فيما تاتينا فتحدثنا اذ يصح ان يقال ما تاتينا محدثا بل تاتينا
غير محدث وان يقال ما تاتينا فكيف تحدثنا وقد تلخص

هذا الوهم يعلم ان الممنوع هو الوجه الثاني دون الاول فالاعتراض على النحويين على جميع الوجهين فتنا[مل]

ان لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين وقد شرحت ذلك
شرحا لا خفا معه والحمد لله فان قلت هل يجوز ان نقرا ولا يوذن
فيعتذروا بالنصب على احد الوجهين المذكورين للنصب قلت
نعم تجوز على الوجه الثاني وهو ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لا يوذن لهم
بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تاتينا
محدثا بل تاتينا غير محدث الا ترى ان المعنى حينيذ لا يوذن لهم
في حالة اعتذارهم بل يوذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى
مرادًا فان قلت فاذا كان النصب في الاية جايزا على الوجه الذي
ذكرته فما باله لم يقرا به احدٌ من القرا المشهورين قلت لوجهين
احدهما ان القراة سنة متبعة وليس كلما تجوزه العربية تجوزه
القراة به الثاني ان الرفع هنا بثبات النون فيحصل بذلك
تناسب روس الاي والنصب بحذفها فيزول معه التناسب
ومن مجي النصب بعد النفي قوله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا
والنصب هنا على معنى قولك ما تاتينا فكيف تحدثنا لا على معنى قولك
ما تاتينا محدثا بل غير محدث انتهى سقناه مع طوله لنفاسته
وكثرة فوايده مع الاحتياج اليه في ايضاح هذا المحل ومنه يظهر
انه لا يكفي كون الفا للسببية بل لا بد من كونها للعطف ايضا
كما اشار اليه في الشذور بقوله وبعد ثلاثة من حروف العطف
اي تضمر ان ثم عدمنها فا السببية وواو للمعية نعم ما ذكره
من سهو النحاة في ذكر الوجهين الاولين في قولك ما تاتينا
فتحدثنا فيه نظر قال شيخنا رحمه الله تعالى قوله

اذ يستحيل

اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث قلنا دعوى استحالة
ذلك ممنوعة لجواز ان يحقق الحديث على انتفا اتيان المخاطب فيترك
الاتيان لكن ياتي المتكلم اليه فان الحديث ممكن حينيذ ويصح ان يقال
ما تاتينا فانت تحدثنا الانتهى لكونك لم تاتنا وما ذكره في الوجه الرابع
من انتفا المعطوف لكونه مسببا عن المعطوف عليه وقد انتفى
ذكر الرضى ما يوافقه حيث قال ولا يجوز ولا يجوز ان ينتفي
الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون
الاتيان انتهى وفيه نظر ايضا لجواز ان يكون سبب المعطوف
احد الامرين من المعطوف عليه وشي اخر فاذا انتفى المعطوف
عليه انتفى ترتيب المعطوف عليه لكن ذلك لا يستلزم انتفا
المعطوف راسا لجواز ان يتحقق الامر الاخر فيترتب عليه المعطوف
اللهم الا ان يبنى هذا الكلام على ما اذا انحصر السبب في المعطوف عليه
او يراد انتفا المعطوف من حيث ترتبه على المعطوف عليه لا مطلقا
فليتامل الى هنا كلام شيخنا رحمه الله تعالى وما ذكره بقوله
ومعنى استينافه ان تقدر مبنيا على مبتدا محذوف قال
في المغني والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدا / كما قالوا في لا تشرب
اللبن في من رفع أنّ التقدير وانت تشرب اللبن وذلك اما
لقصد ايضاح الاستيناف اولانه لا يستاف الا على هذا
التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر قوله
ولو قال والفا والواو الى اخره لو قال بدلا وضح واصحا
لكان اولى ولم يبال المصنف بالتسمح في هذا الكلام لظهور

المراد من ان الناصب هو الفا والواو **قوله** التي بمعنى الا او الي خرج به او التي لا تكون بمعنى واحدة منهما فان الفعل بعدها ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة باسم خالص من التاويل بالفعل نحو قوله تعالي وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من ورا حجاب او يرسل رسولا بقرا في السبعة برفع يرسل ونصبه ومثل او في ذلك الواو والفا وثم مثال ذلك بعد الواو قول ميسون زوج معاوية رضي الله تعالي عنه

لبيت تخفق الارواح فيه ۞ احب الي من قصر منيف ۞
واكل كسيرة من كسر بيتي ۞ احب الي من اكل الرغيف ۞
واصوات الرياح بكل فج ۞ احب الي من نقر الدفوف ۞
وبكر يتبع الاضعان صعب ۞ احب الي من بغل زفوف ۞
وكلب ينبح الاضياف خلفي ۞ احب الي من قط الوف ۞
وخرق من بني عمي نحيف ۞ احب الي من علج عنيف ۞
ولبس عباة وتقر عيني ۞ احب الي من لبس الشفوف ۞

الرواية بنصب تقر بان مضمرة على انه معطوف على لبس فكانه قيل ولبس عباة وقرة عيني ومثال ذلك بعد الفا قوله

لولا توقع معتر فارضيه ۞ ما كنت اوثر اترابا على ترب ۞

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليكا ثم اعقله ۞ كالثور يضرب لما عافت البقر ۞

كانت العرب اذا رأت البقر عافت ورود الما تعمد الي الثور فتضربه فترد البقر حينئذ للما ولا تمتنع منه فزعا من الضرب

ان يصيبها

يتبع الظعائن دمي

الخرق الكريم

ان يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وخرج بالخالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطاير فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه موول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير **فان قلت** يرد على تقييد الشارح بقوله التي بمعنى الي او الا انه يخرج ايضا او التي للتعليل نحو لاطيعن الله او يغفر لي **قلت** المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد وقد ورد مواضع نصب الفعل فيها بان مضمرة وليس مما مر كقولهم خذ اللص قبل ياخذك وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بالنصب وقراه بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه **قوله** لالزمنك او تقضيني حقي المقصود به التمثيل والمثال يكفيه الاحتمال فلا يرد انه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء وما ذكره الشارح من ان او فيه بمعنى الا هو ما قاله سيبويه في لالزمنك او تعطيني حقي **قوله** واو ما ذكره من ان او حرف عطف اي لمصدر موول من ان والفعل على مصدر موول مما قبلها هو المشهور وقال الرضي او في الاصل لاحد الشيئين او الاشيا نحو زيد يقوم او يقعد اي يفعل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقب الاخر وان الاول ممتد

لان الاسم الواقع صلة لا موول بالفعل

الي حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره
بالي والمعنيان يرجعان الي شي واحد فان فسرته بالا
فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني فهو في محل نصب علي انه ظرف لما قبل او وعند
من فسره بالي ما بعده بتاويل مصدر مجرور باو التي بمعني الي
باب الجوازم قوله والجوازم ثمانية عشر الجوازم
جمع جازم لا جازمة لقوله ثمانية عشر قوله ما يجزم فعلا
واحدا اي بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف
اوغيره قوله وما يجزم فعلين اي وما قد يجزم فعلين
او الا فقد يجزم فعلا وجملة وقد يجزم فعلا واحدا ان اذا جي بها
في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر
له حينيذ جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي
جاها لييم فقد صرح كثير بان مثل هذا الشرط الواقع حالا
لا يحتاج الي الجزا والمعني زيد متصف بالبخل حال كون
كثرة ماله مفروضة وقس علي ذلك قوله فالذي يجزم
فعلا واحدا ستة فان قلت بقي مما يجزم فعلا واحدا
الطلب اي ما يفيد الطلب ولو كان اسم فعل او جملة خبرية
قصد بها الطلب فانه جازم للمضارع الواقع بعده اذا لم توجد
فيه الفا وقصد الجزا بان قدر مسببا عن ذلك المتقدم كما ان
جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط نحو قوله تعالي تعالوا
اتل ونحو لا تدن من الاسد تسلم ورب اغفر لي ادخل الجنة

وهل

وهل تكرمني اكرمك وليت لي مالا انفقه والا تنزل عندنا
تصب خيرا ولولا تاتينا تحدثنا وقوله
لعل التفاتا منك نحوي مبسر يمل بك من بعد القساوة لليسر
ونحو اين بيتك ازرك وحسبك ينم الناس اي حسبك الحديث
فحذف الخبر وقال قوم لا حاجة الي الخبر فانه في معني ما لا لانه
يحتاج الي الخبر وهو اكتف ومكانك اي اثبتي تحمدي
او تستريحي واتقي الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه لان معناه
ليتق وليفعل خيرا قلت اختلف في عامل الجزم في هذا الفعل
علي اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان الجازم
هو اداة الشرط المقدرة بعد الطلب فلعل المصنف يختار
هذا القول ورده ابن مالك بقوله تعالي قل للذين
امنوا يقيموا الصلاة ووجهه انه لو كان الجزم في جواب
شرط مقدر اي ان تقل لهم اقيموا الصلاة يقيموها لا يستلزم
ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن
التخلف واقع واجاب ولده بان الحكم مسند اليهم
علي سبيل الاجمال لا الي كل فرد فيحتمل ان يكون الاصل يقم
اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع
واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصون منهم وكل مومن مخلص قال
له الرسول اقم الصلاة اقامها واجاب غيره بانه
يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزا عليه وان كان متوقفا

على اشيا احفظ نحو ان توضأت صحت صلاتك وقيل الجزم
بما قبل الفعل من الامر والنهي وغيرهما على تضمن معنى الطلب
معنى إنْ كما في اسما الشرط نحو من ياتني اكرمه فاغنى ذلك
التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب ومشى عليه بن مالك
في شرح الكافيه ونقله عن الخليل وسيبويه ورد بان
تضمن هذه الاشيا معنى الشرط ضعيف لان التضمين زيادة
بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل وبان
تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او قليل وقيل
الجزم بهذه الاشيا لا على جهة التضمين بل على جهة انها نابت
مناب الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط وانيبت هذه
منابها في العمل فيكون جزمها لنيابتها مناب الجازم لا التضمين
الجازم ورد بان نايب الشي يودي معناه والطلب لا يودي
معنى الشرط وقيل الجازم لام مقدرة فاذا قيل الا تنزل
تصب خيرًا فمعناه لتصب خيرا قال ابو حيان وليس بشي
لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجوز كبير ويندفع الايراد
على هذا ايضا وفي الرضي وانجزام الجزا بهذه الاشيا لان إنْ
مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل
كلها فيها معنى إنْ فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره
ان إنْ مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر
ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد اسناد الجزم للفعل وليس
ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المضمن

معنى ان

معني إنْ تعلمي فما المانع من جزم الفعل المتضمن معنى إنْ فعلا
واحدا انتهى قال الحفيد فان قلت هذا مشكل لان
معنى الشرط لا بد له من فعل الشرط ولا يجوز ان يكون الطلب
نفسه فعل الشرط ولا متضمنا له مع حرف الشرط لما فيه
من التعسف ولا يجوز ان يكون فعل الشرط مقدرا بعينه
لقبح اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه قلت
انه متضمن له مع حرف الشرط وليس فيه تعسف كذا قيل
وفيه نظر فلينا مل على ان للمانع ان يمنع عدم جواز كونه
مقدرا بعينه لان اداة الشرط موجودة الى هنا كلام الحفيد
قوله فلم حرف يجزم المضارع اي غالبا قال في المغني وقد يرتفع
الفعل بعدها كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم ؞ يوم الصُّلَيفاء لم يُوفون بالجارِ
فقيل ضرورة وقال بن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب
ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرحَ بالنصب وقوله
في اي يومَيَّ من الموت افِرّ ؞ في يوم لم يُقدَرَ ام يوم قُدِرْ
وخرجتا على انه الاصل نشرحَنْ ويُقدَرَنْ ثم حذفت نون
التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان
توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال
ابو الفتح الاصل يقدرْ بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة
والرا الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك
مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطا للجار حكم مجاوره

وابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة
يعني ولزم حينيذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة
قال وعلى هذا قولهم المراه والكماه بالالف وعليه خرج
ابو علي قول عبد يغوث ٭ كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا ٭ فقال
اصله ترأا بهمزة بعدها الف كما قال سراقة البارقي
٭ اري عيني ما لم ترأياه ٭ ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت
الهمزة الفا لما ذكرنا واقيس من تخريجهما ان يقال في قوله
ايوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام الي را يقدر ثم ابدلت
الهمزة الساكنة الفا كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول
في المراه والكماه وقوله كان لم ترا ولم تحرك الالف فيهن
لعدم التقا الساكنين وابدلت ثم الالف همزة متحركة لالتقا
الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الرا وقد تفصل
من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله
٭ فاضحت مغانيها قفارا رسومها ٭ كأن لم سوى اهل من الوحش توهل ٭
وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله
٭ ظننت فقيرا ذا غنا ثم نلته ٭ فلم ذا رجاء الفه عنر واهب ٭
الي هنا كلام المغني قوله وينفي معناه اي يدل على انتفا معناه
التضمني الذي هو الحدث لا على ان الغير نفاه قوله
وتقلبه الي المضي اي معناه بمعني الزمان الي الزمان الماضي
ففي كلامه استخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
ثم بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر

قوله

قوله المرادفة للم فيما تقدم قيد به احترازا عن التي بمعنى
الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعن التي هي
حرف وجود لوجود نحو لما جا زيد اكرمته واذا تاملت
لم تجد موقعا للاحتراز فان لما لا تدخل على المضارع الا
جازمة ومرادفتها اي مشاركتها للم فيما تقدم من الحرفية
والجزم والنفي وقلب الزمان الي المضي لا ينافي مشاركتها لها
في غير ذلك كالاختصاص بالمضارع وجواز دخول همزة الاستفهام
على كل منهما وان كان دخولها على لم اكثر وتفارقها في امور
احدها ان المنفي بها مستمر الانتفا الي زمان الحال بخلاف المنفي بلم
فانه قد يكون مستمرا في مثل لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا
مثل هل اتي على الانسان حين من الدهر لم يكن شيا مذكورا لان المعنى
انه كان بعد ذلك شيا مذكورا ومن ثم امتنع لما يقم ثم قام
لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام ثانيها ان لما
تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا عذابي اي
الي الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه وقد لا تؤذن بذلك كقولهم
ندم ابليس ولما ينفعه الندم ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا
المعنى الزمخشري قال ابن هشام في شرح القطر والاستعمال
والذوق يشهدان به ثالثها ان منفي لما لا يكون الا
قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن
زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن قال ابن مالك
لا اشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصي ابليس ربه

ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم رابعها ان الفعل يحذف
بعدها يقال هل دخلت البلد فيقال قاربتها ولما تريد
ولما ادخلها ولا يجوز قاربتها ولم واما قوله
احفظ وديعتك التي استودعتها ❊ يوم الاعازب ان وصلت وان لم ❊
فضرورة خامسها انها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم
تقول ان لم قال تعالى فان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا
يجوز ان لما تقم قمت قال الرضي كانه لكونها فاصلة
قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله يريد بشبه
الحرف اسما الشرط كمن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول
من لما يكرمني قال الدماميني هذا من الرضي صريح بان حرف
الشرط هو الجازم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم يقم
وليس كذلك انتهى قوله وينفي معناه ويقلبه الى المضي
يجري فيه نظير ما تقدم قوله فالم حرف تقرير وجزم
فيه تسمح فان الجازم انما هو لم والمفيد للتقرير انما هو
الهمزة كما هو مصرح به في كلامهم والتقرير الاستفهام عن
امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم
منه ❊ واعلم ان الهمزة تدخل على منفي فتخرج عن
الاستفهام الى التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد
النفي نحو الم نشرح لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث
البخاري بينا ايوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب
فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن

اغنيتك

اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك
وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال الم افعل كذا الم
تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب بنعم او لا ومنه قوله
❊ الا اصطبار لسلمى ام لها جلد ❊ اذا الاقي الذي لاقاه امثالي ❊
فيجاب بمعين منهما وقد تجي لغير ذلك كالابطا نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو اولم نعمركم
قوله فالما حرف تقرير وجزم فيه تسمح كما تقدم قوله
ولام الامر اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سوا استعملت في الطلب
امرا كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعا نحو ليقض علينا
ربك او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت
في غيره كالتي يراد بها ويصحبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة
فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد او التهديد نحو ومن شا فليكفر
واضاف اللام الى الامر والدعا لانه نكرة قابلة للاضافة ولم
يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وانما عملت
لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله لام الامر شابه امر المخاطب
وهو مبني ولم يمكن بنا ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم
تحذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البنا وهو السكون
لانه الاصل في البنا فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل
الجزم قال ابن مالك ولام الطلب الاصالة في السكون من
وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون متقدما على
الحركة اذ هي زيادة والاصل عدمها والثاني مختص وهو ان

يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر لكن منع من
سكونها الابتداء فكسرت انتهى ووجه الكسر انها
حملت على لام الجر لانها اختها في الاختصاص بقبيل من الكلم
وسليم تفتحها طلبا للخفة واسكانها بعد الواو والفا اكثر من
تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليومنوا بي وقد تسكن بعد ثم
نحو ثم ليقضوا تفثهم في قراة الكوفيين وقالون والبزي
وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ويجوز حذفها
في الشعر دون غيره كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس ⁂ اذا ما خفت من امر تبالا

واجاز الفرا حذفها في النثر كقوله قل له يفعل وقال ابن مالك
في شرح الكافية حذف لام الامر وابقا عملها مطرد بعد امر بقول
ومثل بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة
وجايز في الاختيار بعد قول غير امر نحو

قلت لبواب لديه دارها ⁂ تيذن فاني حموها وجارها

اي لتيذن ومختص بالضرورة فيما سواهما انتهى والصحيح
الاطلاق السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل وبه جزم
ابن الحاجب وقال الافصح رفع الفعل حينيذ فيقال تضرب
زيدا مرادا به لتضرب فقد صح في الماضي نحو غفر الله له
والمضارع اولي لانه اشبه بما فيه لام الامر قال فالمراد
من قوله تعالى تومنون بالله لتومنوا بدليل قوله بعد
يغفر لكم مجزوما هذا وقول الشاعر محمد منادي حذف منه

حرف الندا

حرف الندا والتبال قيل الوبال ابدلت واوه تا مثل تقوي
وفي الصحاح في فصل التا تبله الحب واتبله اي اسقمه وافسده انتهى
قوله المستعملة في النهي والدعا اي الموضوعة لتستعمل في النهي والدعا
بان وضعت لطلب ترك الفعل سوا استعملت في النهي نحو لا تخف
او في الدعا نحو لا تواخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك غير
مستعل عليه لا تفعل كذا او في غير ذلك لولدك او عبدك
لا تطعني واشار بتقدير المستعملة الي ان قوله في النهي والدعا
صفة للا بتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور
تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا قدر المتعلق نكرة
فيوافق المشهور وخرج لا النافية والزايدة وقد سمع عن العرب
الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جيته لا يكن له علي حجة
ولقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم
لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضتها
من جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا
النافية اذ لا طلب فيها قوله بلا الناهية اسناد النهي
اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها قوله والذي
تجزم فعلين الي اخره دخل في قوله فعلين المضارعان نحو وان تعودوا
نعد والماضيان نحو وان عدتم عدنا والماضي والمضارع نحو
من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والعكس وهو قليل
بل خصه سيبويه والجمهور بالضرورة لكن اجازه الفرا في
الاختيار وتبعه ابن مالك ورد علي الجمهور بقوله عليه الصلاة

كقولك لحكم

والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى
ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لان المعطوف
علي الجواب جواب ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم
قوي لان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط مع قربه فلا تعمل في
الجواب مع بعده وقضية التعليل ثبوت الحكم اذا كان الشرط
مضارعا مثبتا وقضية المثل خلافه كقوله

وان اتاه خليل يوم مسغبة ۞ يقول لا غايب مالي ولا حرم ۞

اي ولا حرمان عندي وكقوله ان لم تقم اقوم والرفع عند
سيبويه علي تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وعند
ابي العباس علي تقدير الفا بخلاف رفعه في غير ذلك فانه
ضعيف لان الاداة قد عملت في الشرط والقياس عملها في الجواب
كقوله ۞ فقلت تحمل فوق طوقك انها ۞ مطبقة من ياتها لا يضيرها ۞
وعليه قراة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت برفع
يدرككم ولا يكون الشرط ماضي المعني فلا يجوز ان قام زيد امس
قمت نحو اما قوله تعالي ان كنت قلته فقد علمته فمعناه ان تبين
اني كنت قلته ولا يكون انشا ولا دعا ولا جامدا كعسي وليس
ولا مقرونا بتنفيس كالسين ولا بقد ولا بناف غير لا ولم
فلا يجوز ان قم ولا ان رحمه او يرحمه ولا ان عسي ولا ان سيقوم
ولا ان قد قام ولا ان ما قام ولا ان لما يقم بخلاف ان لا تفعلوه
تكن فتنة وان لم تفعل فما بلغت رسالته قوله ان الشرطية
قال في المغني وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له

انها الا

انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا
تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين
والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن وقد بلغني ان بعض
من يدعي الفضل سال في الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثنا
امتصل ام منقطع انتهي وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا
الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل واحترز
بالشرطية عن النافية وعن المخففة من الثقيلة وعن الزايدة
فانها لا تجزم فالنافية تدخل علي الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الا في غرور ان امهاتهم الا اللاي ولدنهم ومن ذلك وان من
اهل الكتاب الا ليومنن به اي ما احد من اهل الكتاب الا
ليومنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته ومثله وان منكم
الا واردها وعلي الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسني ان
يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا ان
يقولون الا كذبا واذا دخلت علي الجملة الاسمية لم تعمل عند
سيبويه والفرا واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس
وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج علي الاهمال الذي
هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قايما اصله ان انا قايم
فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها
وحذفت الف انا في الوصل وسمع ان قايما علي الاعمال وقول
بعضهم نقلت حركة الهمزة الي النون ثم اسقطت علي القياس

في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان
لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاضٍ
بالكسر لا بالرفع لان حذف اليا لالتقا الساكنين فهي مقدرة
الثبوت وحينيذ فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير
ومثل هذا البحث في قوله تعالى لاكنا هو الله ربي واما
المخففة من الثقيلة فتدخل علي الجملتين فان دخلت علي
الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين بدليل قراة الحرميين
وابي بكر وإنْ كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه إنْ عمرًا
لمنطلق ويكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا
وان كل لما جميع لدينا محضرون وان دخلت علي الفعلية
وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت
لكبيرة ودونه أن يكون مضارعا ناسخا نحو وان نظن لمن الكاذبين
ويقاس علي النوعين اتفاقا ودون هذا ان يكون ماضيا غير
ناسخ نحو قوله ۞ شلت يمينك ان قتلت لمسلما ۞ ولا يقاس
خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد لانت ودونه ان
يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه ۞ ولا يقاس عليه اجماعا واما الزايدة فاكثر ما زيدت بعد
ما النافية داخلة على جملة فعلية كقوله ۞ ما ان اتيت بشي انت تكرهه ۞
اواسمية كقوله ۞ فما إنْ طبنا جبن ولكن ۞ منايانا ودولة اخرينا ۞
وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد
بعد ما الموصولة الاسمية كقوله

يرجي

۞ يُرجّي المرء ما ان لا يراه ۞ وتعرض دون ادناه الخطوب ۞
وبعد ما المصدرية كقوله
۞ ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته ۞ على السن خيرًا لا يزال يزيدُ ۞
وبعد ألا الاستفتاحية كقوله
۞ ألا إنْ سرى ليلي فبت كئيبا ۞ احاذر ان تناى النوى بغضوبا ۞
وقبل مدة الانكار وهي مدة تلحق اخر المذكور في الاستفهام
بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور
على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاني زيد
فيقول من يقصد انكار مجيئه لك ازيدنيه اي كيف يجيبك
فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه جاك او يقول
ذلك من لا يشك في ان زيدا جاك ويستنكر ان لا يجيك
فكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيبك سمع
سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال
انا انيه منكرا ان رايه على خلاف ذلك قال في المغني
وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو
وانما ذلك في أنْ المفتوحة انتهى قال الدماميني وجزم
المصنف يعني ابن هشام بالسهو من غير ثبت يستند اليه غير
مناسب فابن الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل
ولا يدفع بمجرد السهو ولم ار احدا من شارحي كلامه انتقد ذلك
عليه وفيهم الايمة النقاد بل اقروا ذلك ولم يتعقبوه
وقال الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة نقول

لمّا أن جلست جلستُ فتحا وكسرا والفتح اشهر **قوله**
تجزم المضارع لفظا مشروطٌ بان يكون معربا والا فالجزم لمحله
كالماضي **قوله** الي الاستقبال اي المستقبل وقد تحمل إن
حملا علي لو ومتى حملا على اذا كحديث فانك ان لا تراه فانه
يراك وحديث وانه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس قاله
ابن مالك ونازعه ابو حيان قال الرضي وشرطها في الاغلب
مستقبل المعني فاذا اردت معني الماضي جعلت الشرط لفظ كان
كقوله تعالي ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قدّ
وانما اختص ذلك بكان لان الفايدة التي تستفاد منه في الكلام
الذي هو فيه الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن افادة
الاستقبال وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة
قال الدماميني وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشي عليه التفتازاني
في مواضع من حاشية الكشاف **قلت** والقول بان إن الشرطية
لا تنقل كان بخصوصها عن معني المضي بل هو باق معها هو
مذهب المبرد نقله عن جدي من قول الامام قاضي القضاه ناصر
الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها
يعني كان الواقعة بعد إن الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال
الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي
بالوضع له قراين تصرف معناه الي الاستقبال دون لفظه وهي ادوات
الشرط الا لو ولمّا انتهى وقال اي البعض المتقدم ولو كانت
لا تقلب معني كان الي الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز أن

تاتي

تاتي بعد ان والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع ولتبين الامر
كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالي وان
كنتم جُنبا فاطهروا وقال بن الحاجب في شرح منظومته
وقد يراد به يعني بالفعل الواقع شرطا لإن الماضي مع المستقبل
جميعا لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالي وان
تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل
جميعا وكذلك قوله تعالي ان الذين فتنوا المومنين والمومنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد
به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم **قلت** ليس
ما في هذه الاية من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده
هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره
هنا جاريا في مشابه الشرط اورد هذا المثال ايضا تنبيها
على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يومن
بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من آمن
ومن يومن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالعموم
في مثل ان جاءك رجل عالم فاكرمه وبالتكرير في المطلق لان
السياق باعتبار المعني يقتضي ذلك اذ العرف في مثله قصد
التكرير كقوله تعالي وان كنتم مرضى او علي سفر او جا احد
منكم من الغايط او لامستم النسا فلم تجدوا ما فتيمموا وكقوله
تعالي اذا قمتم الي الصلاة فاغسلوا ولا اشكال في ذلك
فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط

ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت
مرة طلقت ثم لو ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف
اقتضى التكرار وقد علم من عرف الشارع ان هذه الشروط في التعليم
والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد
تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود التعليم مستمرا
والترغيب مستمرا والترهيب مستمرا والعرف في مثله
قصد التكرير ومن ثم قال مالك رحمه الله تعالى ما معناه
ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون العرف
في مثله قصد التكرير كقول القايل ان تركت صلاة الوتر
فعلي كذا فانه يتكرر عليه بتكرر الشرط حتى كانه قال كلما
تركت صلاة الوتر فعلي كذا لا نقصد فيه المرة الواحدة وانما
المراد المحافظة علي ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرار المشروط
عند تكرار الشرط الي هنا كلامه قلت والحاصل انه اخرج
الواقع شرطا في مثل ذلك عن دلالته علي الزمن الخاص الذي وضع له
واستعمل في مطلق الزمان مجازا للقرينة من باب استعمال
المقيد في المطلق فصدق علي الماضي كما صدق علي المستقبل الي هنا
كلام البدر الدماميني قوله وما تفعلوا من خير يعلمه
الله فان قيل الله عالم بكل شي سوا كان خيرا او شرا فما
الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده قيل المراد منه الحث
عقيب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل مكانه وقيل
المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفا اظهارا لشرفه

فان قلت

فان قلت ما الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى
متعلق بكل شي قلت قيل الترغيب في فعل الحسنات
والترهيب عن اكتساب السيات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة
على ان المشروط ثابت مستقر في كل حال وهذا من ذلك القبيل
وقد عرفت ان المراد من التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط
سوا كان علي سبيل التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط
منصوب المحل علي انه مفعول تفعل مثل ايا ما تدعوا وقال
السمين في اعرابه كلما قلنا في اعراب ما ننسخ يأتي هنا والذي
قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو الظاهر انها
مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة والتقدير اي شي ننسخ
مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا والثاني انها شرطية ايضا جازمة
لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو المفعول به
والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا مجي ما
مصدرا جايز انتهى ونقل عن ابي البقا انه يزاد في وما
تفعلوا وجه اخر وهو ان يكون من خير في محل نصب نعتا
لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كاينا في خير ويعلمه
جزم علي جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما ان يكون
عبر بالعلم عن المجازاة علي فعل الخير كانه قيل يجازكم واما ان
تقدر المجازاه بعد العلم اي فيثيبه عليه قوله فمن اسم شرط
وجزم فان قلت ما محله قلت محله رفع بالابتدا وفي
خبره خلاف قال في المغني واذا وقع اسم الشرط مبتدا

فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل
على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك
كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفايدة به تمت ولا لتزامهم
عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي ياتيني
فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل
من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفايدة
على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية انتهى **قوله**
نحو قوله تعالى اى قول الله تعالى وجملة تعالى معترضة او حالية
للتعظيم والتمييز اي عما لا يليق به علوا كبيرا وجاز الاضمار
بنا على شهرة الكلام المحكي **فان قيل** قد اشتهر في جميع الكتب
مثل هذه العبارة كقوله وقولها اى الشاعر والشاعرة وانه لم
يشتهر بل جهل القايل بيقين **فالجواب** هذا الايدفع جواز
الاضمار نظرا الى شهرة كما ظنه المولى سعد الدين التفتازاني
في شرح المفتاح والحاصل ان القايل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا
ويعود الضمير الى القايل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون
المحكي مشهورا النسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول
الى معرفة قايله فيجوز الاضمار بنا على هذا ومدخول نحو هو
جزئي لما قبلها نقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح
ان تراد به حقيقته وهي التلفظ اذ ليست من جزئيات مهما
والفعل المجزوم بها فوجب حمله على المقول ومهما تاتنا به
الى اخره عطف بيان اي نحو مقوله الذي هو مهما الى اخره

قال معناه

قال معناه السيد الجرجاني في بعض حواشيه **قوله**
فمهما اسم شرط وجزم الدليل على انها اسم عود الضمير عليها
في نحو مهما تاتنا به الاية والضمير بالاستقرا انما يعود على الاسما
قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على
اللفظ وحملا على المعنى انتهى وقال في المغني والاولى ان يعود
ضمير بها على الاية انتهى وقال في شرح القطر وزعم السهيلي
وابن يسعون انها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير
ومهما يكن عند امرء من خليقة ؞ وان خالها تخفى على الناس تعلم
وتقرير الدليل منه انهما اعربا خليفة اسما لتكن ومن زايدة فتعين
خلو الفعل من ضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب اذ لا يليق
بها هاهنا لو كان لها محل ان تكون الا مبتدا والابتدا هنا
متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له واذا ثبت
انها لا موضع لها تعين كونها حرفا والتحقيق ان اسم تكن
مستتر ومن خليقة تفسير لها كما ان من اية تفسير لما في
قوله ما ننسخ من اية ومهما مبتدا والجملة خبر انتهى
فان قلت لا يلزم من كون الشي لا محل له ان يكون حرفا
بدليل الجمل التي لا محل لها واسما الافعال على الصحيح فاستدلالهما
بما ذكر غير تام بنا على اعرابهما المذكور ايضا **قلت** قد
سال ذلك شيخنا رحمه الله تعالى واجاب بقوله لعل
مرادهما ان انتفا المحلية يستلزم الحرفية ما لم يدل الدليل
على نفيها فليتامل وظاهره ان السهيلي ومن وافقه يزعم

ملازمتها للحرفية لكن قال بعضهم الزاعم ان مهما قد تكون حرفا
لم يدع ملازمتها للحرفية دايما حتى يرد عليه عود الضمير عليها
في بعض الصور وانما ادعى انها قد تاتي في بعض المواضع حرفا ومعناها
اية ومحلها نصب او رفع فالرفع على الابتدا وما بعدها الخبر
وفيه الخلاف المشهور والنصب من وجهين اظهرهما
على الاشتغال ويقدر الفعل متاخرا عن اسم الشرط والتقدير
مهما تحضر باية فتاتنا مفسر لتحضر لانه من معناه والثاني
النصب على الظرفية عند من يرى ذلك وقد بالغ الناس في رده
وهل هي بسيطة او مركبة خلاف واختار الشيخ ابو حيان البساطة
لانه لم يقم على التركيب دليل وعليها فهل الفها للتانيث
او الالحاق خلاف وعلى التركيب فقيل مركبة من ما الشرطية
وما الزايدة ثم ابدلت الها من الالف الاول دفعا للتكرار
لتقاربهما في المعنى وقيل غير ذلك قوله في موضع نصب
على الحال من به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير
في به يكون العامل فيه تاتنا لان العامل في الحال هو العامل
في صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا
صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة
من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء او اسم المتعلق على المتعلِّق
لان الحال في الحقيقة متعلقه معه او متعلقه فقط قوله
والفاعل مستتر فيه جوازا كذا في بعض النسخ والصواب وجوبا
كما في بعض اخر قوله ونحن اسمها ان قدرت حجازية هو الظاهر

وفي المغني

وفي المغني في الباب الخامس في الجهة السابعة من الجهات التي
يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها قولهم في نحو وما ربك بظلام
وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية
او التميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا
من البا الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا
قوله بمؤمنين خبر ما ظاهره ان البا اصلية مع
انها زايدة على كلا التقديرين ففي عبارته تسمح قوله
وجملة فما نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط
ان قلت لم كان محل الجملة المقرونة الجزم وغير المقرونة
المصدرة بماض نحو ان قام زيد قام عمرو المحل للفعل الماضي وحده
قلت لان المقرونة لا تسلط للاداة على الفعل والفا تهيئ الجملة
لربطها بالاداة وكان المحل في الثانية للجملة واما غير
المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوبها
بالذات فجزمته فليتامل قوله وانك اذ ما تات الخ
تات وآتيا من الاتيان وروي بدلهما تاب وابيا بالبا
الموحدة قوله فاذ ما حرف شرط على الاصح هو مذهب سيبويه
وصححه ابن مالك وغيره وقيل انها ظرف زمان بمنزلة متى
لانها قبل دخول ما عليها كانت اسما والاصل عدم التغيير
واجيب عن الاحتجاج المذكور بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل
انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك
المعنى البتة وانها بالتركيب مع ما صارت حرفا ونظير ذلك

انهم لما ركبوا حبّ مع ذا فقالوا حبذا زيد نقل حب من الفعلية
وصارت مع ذا جزء كلمة وصار حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت
عن اصل وضعها بالكلية قال ابن هشام في شرح القطر وفي
هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر فان قلت ما وجه النظر
قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى يحتمل ان وجهه انه لا يلزم
من تغيير الكلمة عن احد الزمانين الي الاخر خروجها عن معناها
بالكلية بدليل ان الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي واذا دخل
عليه ان نحو ان قام صار للمستقبل ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا
ماضيا وان الفعل المضارع موضوع للحال والاستقبال واذا
دخل عليه لم صار للزمان الماضي ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا
مضارعا وقد يفهم من الجواب ان الزمان مدلول لاذما
والظاهر انه غير مرادٍ إذِ الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ
بنفسه فلا يكون معنى الحرف وان المراد انها للشرط في الزمان
المستقبل كما ان لو للشرط في الماضي مع عدم دلالتها على الزمان قطعا
قوله وأيّ هي بفتح الهمزة وتشديد اليا بحسب ما يضاف
اليه منها قل وغيره فان اضيفت لمكان اوزمان فظرف مكان
اوزمان اولمفعول اومصدر فكذلك وهي للعموم قوله أيًّا
ما تدعوا أيْ ايَّ اسم تسموا قوله متي هي للعموم في الزمان
قوله متي اضع العمامة تعرفوني عجز بيت لسحيم ابن وثيل
صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا والثنايا جمع ثنية وهي
العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي ابن

رجل جلا

رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
وقيل جلا ههنا علم وحذف منه التنوين لانه يحكي ليزيد في قوله
نبيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لانه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن
ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الي العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله
وجعل الجملة علما فهو يحكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه قوله اينما تكونوا يدرككم الموت قري برفع يدرككم
على حذف الفا كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او على
انه كلام مبتدا واينما متصل بلا تظلمون قوله حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا الي اخره النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين
المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا
قوله وكيفما ما ذكره من ان كيف تجزم هو مذهب
الكوفيين وقطرب ومذهب ساير البصريين المجازاة بها
معنًى لا عملا وذلك لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة
جوابها لشرطها قال في المغني وتستعمل اي كيف على وجهين
احدهما ان تكون شرطا فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى
غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب
باتفاق ولا كيف تجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها
لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها كما مر وقيل
يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط

اقترانها بما قالوا ومن ورودها قوله تعالى يتفق كيف يشا
يصوركم في الارحام كيف يشا وجوابها في ذلك محذوف لدلالة
ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها مما يجب مماثلته
لشرطها انتهى قوله واذا في الشعر معطوف على ثمانية عشر
وقد اشار الي ذلك الشارح بقوله زيادة علي الثمانية عشر وخرج
بالشعر النثر فلا تجزم فيه لانها موضوعة لزمن معين واجب
الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه
وذهب الصيمري الي الجواز مطلقا اذا كان زيا كقوله
وكان اذا ما يسلل السيف يضرب * واجيب بان الرواية
الصحيحة متي ما وعلي تقدير تسليم تلك يكون ضرورة
قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل عجز بيت صدره استغن
ما اغناك ربك بالغني ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر
والحاجة وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف او كل
الجميل اي الشحم المذاب واما بالحا المهملة اي تكلف المشقة
والبيت المذكور قايله عبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة
يوصي جبيلا ابنه بقصيدة فيها ادب ومصالح اولها
اجبيل ان اباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل
اوصيك ايصا امري لك ناصح * طن بريب الدهر غير مغفل
الله فاتقه واوف بنذره * واذا حلفت ممارياً فتحلل
والضيف اكرمه فان مبيته * حق ولا تك لعنة للنزل
واعلم بان الضيف مخبر اهله * بمبيت ليلته وان لم يسأل

ودع

ودع القوارض للصديق وغيره * كي لا يروك من اللئام العزل
وصل المواصل ما صفا لك وده * واحذر حبال الخائن المتبذل
واترك محل السوء لا تحلل به * واذا نبا بك منزل فتحول
دار الهوان لمن راها دارة * افراحل عنها كمن لم يرحل
واستان حلمك في امورك كلها * واذا عزمت على الهوى فتوكل
واستغن ما اغناك ربك بالغني * واذا تصبك خصاصة فتجمل
واذا هممت بامر شر فاتئد * واذا عزمت بامر خير فاعجل
واذا اتتك من العدو قوارض * فاقرض لذاك ولا تقل لم افعل
واذا افتقرت فلا تكن متخشعا * ترجوا الفواضل عند غير المفضل
واذا تشاجر في فوادك مرة * امران فاعمد للاعز الاجمل
واذا لقيت القوم فاضرب فيهم * حتى يروك طلا اجرب مهمل
خ رايت
واذا لقيت الباهشين الي الندي * غبرا اكفهم بقاع ممحل
فاعنهم وايسر بما يسروا به * واذا هم نزلوا بضنك فانزل
وقد استعمل الشاعر اذا فيها للشرط في ثلاثة عشر موضعا ومعقل
من عقلت الناقة بالعقل يريد عقلي بريب الدهر غير ممنوع
قوله وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب
الشرط والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم
محكوم به لمجموع الفا وما بعده وقد صرح الشارح به قبل
هذا حيث قال وجملة فانا نحن لك مومنين في موضع جزم جواب
الشرط ويمكن حمل كلامه هنا على ما صرح به فيما سبق قوله
اسيف فعيل بمعني فاعل من الاسف وهو شدة الحزن والبكا

والمراد دقيق القلب ولابن جبل عن عاصم احد رواته والاكيف
الرقيق الرحيم واعلم ان الادوات التي تجزم فعلين تسمى
ادوات الشرط وهي ما يدخل على شيئين تجعل اولهما سببا
لثانيهما قال الفاضل الجامي المراد بجعلها الشي سببا
ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي اخر بل ملزومية شي وجعلها
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل اللازم والملزوم
كقولك ان شتمتني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو
سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده **خاتمة**
ونسال الله حسن الخاتمة قال في المغني اعراب اسما
الشروط والاستفهام ونحوها اعلم انه ان دخل
عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتسالون ونحو صبيحة
اي يوم سفرك وغلام من جاك والا فان وقعت على زمان
نحو ايان يبعثون او مكان نحو قوله تعالى فاين تذهبون او حدث
نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا
والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي اسم مبتدا
او اسم معرفة نحو من زيد فهي مبتدا او خبر على الخلاف السابق
ولا يقع هذان النوعان في اسم الشرط والا فان وقع بعدها فعل

قاصر فهي مبتدا نحو من قام ومن يقرا قم معه والاصح ان
الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد
فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي ايات الله تنكرون
ونحو ايا ما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان
واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقه نحو من رايت
اخاه فهي مبتداة او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره
المذكور انتهى **باب مرفوعات الاسما** **قوله**
المرفوعات سبعة المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي
لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام الخاليا في الجبال
الراسيات وليس جمعا لمرفوعة لقوله سبعة ولا يخفى
ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها اسم افعال المقاربة
واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية
للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر وهو قوله سبعة
لم يقصد به حقيقة الحصر بل التسهيل على المبتدي بمنعه
عن التوجه لغيرها الموقع في المشقة الناشية عن الاشارة
للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها **فان قلت** فما
الحكمة في اقتصاره على ما ذكره **قلت** لعل ذلك لشهرتها
وكثرتها هذا ولقايل ان يقول لا نسلم ان هذه المذكورات
خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات
التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخل في اسم كان واخواتها

اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس
ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي كان وامسي الي اخره لانه اقتصار
علي المشهور والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع
الخبر فيدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافية للجنس مع ان
المصنف ذكره في المنصوبات كما سياتي وبدا المصنف بالمرفوعات
لانها العمدة ثم ثني بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث
بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا
قوله الفاعل انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل في الاخبار
اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له ولان التركيب
فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولان
عامله اقوي من عامل المبتدا لانه لفظي كالفاعل ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله فان قيل كون عامل
الفاعل اقوي من عامل المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة
الي المرفوعات قلت اجيب بان المراد انه اقوي من المبتدا
مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا وخبره اصل بالنسبة
الي ساير المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الي ساير المرفوعات
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق غالبا علي ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقدم فان قلت لا يلزم من
الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الي الفاعل والمدعي ان المبتدا
اصل المرفوعات قلت اجيب بان اصالة المسند اليه

بالنسبة

بالنسبة الي المسند واصالة المبتدا بالنسبة الي اسم ما ولا امران محققان
ظاهران واعتمد عليه في ثبوت المدعي ولان المبتدا يحكم عليه بكل حكم
جامد ومشتق فكان اقوي بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وقيل هما اصلان وليس احدهما محمولا علي الاخر ولا فرعا عنه واختاره
الرضي ونقله عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز
والمشتق اصول في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما
هو مذهب النحاة انتهي قال ابو حيان وهذا الخلاف
لا يجدي فايدة قوله الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله
الاصطلاحي بان ترك ولم يقصد وانما اضيف الفاعل الي المفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به ويحتمل انه علي حذف مضاف
اي فاعل فعله قوله واخواتها اي واحدي اخواتها اي امثالها
واشباهها قوله وهو اربعة اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع
باب الفاعل قوله ورسمه ببعض خواصه انما كان
ما ذكره المصنف رسما لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله
خارجا عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظر
فان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله غير داخلين في حقيقته
بل الرفع حكم من احكامه استفيد من دليل خارج عنه قلت
لا يخفي علي عاقل فضلا عن فاضل ان كون ما ذكر خارجا عن حقيقة
الفاعل لا ينافي وقوعه في رسمه بل يقتضيه فان الرسم هو
التعريف بالامر الخارج فلا يصح توجيه النظر بخروجه عن
حقيقته بل الوجه في الاعتراض علي هذا الرسم ان يقال

الرسم بالحكم يوجب الدور لان تصور الحكم متاخر عن تصور المحكوم
عليه فيتوقف تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك دور واجاب
بان المتاخر تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل وهذا ليس
ماخوذا في التعريف بل الرفع مطلقا او الرفع بالفعل او شبهه
لانه لا ينحصر في الفاعل لتحققه في غيره كنائب الفاعل واسم كان
فان قلت يشكل تعبيره بالخاصة بانها توجد في غيره
كاسم كان واخواتها قلت لا اشكال مع ملاحظة ما قرروه من
انقسام الخاصة الى مطلقة وهي ما يختص بالشي بالقياس الى جميع
ماعداه كالضاحك للانسان والى اضافية وهي ما يختص بالشي
بالقياس الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت فاذا
كانت الخاصة هنا اضافية لانها تخص الفاعل بالنسبة الى بعض
اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها
قلت نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر
في المعرف كونه موصلا الى تصور الشي اما بالكنه او بوجه ما
سوا كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه او عن
بعض ما عداه انتهى قوله الفاعل هو الاسم الى اخره فان
قلت الجمع بين لام الفاعل وتعريفه مستلزم تعريف المعرف
واللازم باطل فكذا الملزوم فالجواب ان اللام تدل على تعيينه
في ذهن المتكلم والتعريف تصور ماهيته في ذهن السامع
فاين احدهما من الاخر فان قلت لا نسلم ان ايراد اللام لذلك
بل للدلالة على تعينها الحاصل في ذهن السامع معناه ان اللام

لا يجوز

قوله عم المراد هنا الاضافية

لا يجوز ادخالها الا على لفظ حصل معناه في ذهن السامع
عندنا قلت اجيب بان اللام اما للاول وحينئذ لا يلزم
المحذور واما للثاني وحينئذ لا يلزم ايضا لجواز كونه معلوما
له من وجه مجهولا من وجه اخر فالاتيان باللام
للاول والتعريف للثاني على ان ذلك في لام العهد
لا الجنس سلمناه لكن لا نسلم ان ادخالها لا يجوز الا
على الحاصل في ذهن السامع لجواز ادخالها على المظنون
حصول معناه في ذهنه ولا يكون ذلك الظن مطابقا
للواقع سلمناه لم لا يجوز ان يكون دخول اللام عليه لتعيين
اللفظ فقط ويكون معناه هذا اللفظ معناه ذلك الشي والمراد
هنا الاسم حقيقة او حكما ليشمل نحو انا انزلنا من قوله تعالى اولم يكفهم
انا انزلنا فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته
ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل
لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت
هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان
اطلاق الاسم على الحكمي حقيقة لا مجاز قال في المغني واختلف
في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا
واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفرا
وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد
معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا
لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد

واجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله ، وما راعني الا يسير بشرطة ،
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير
البدا ويسير علي اضمار ان واما قوله تعالي واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض فليس من باب اسناد الجمل لما بيناه في غير هذا الموضع انتهي
ما اردناه منه وابهم المصنف رافع الفاعل ليكون قوله جاريا على
القولين في رافعه والصحيح ان رافعه ما اسند اليه من فعل او
شبهه خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد والمراد بشبهه ما
يشبهه في العمل والدلالة علي المعني المصدري وهو اسم الفاعل نحو
مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب
او ضريب او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم
التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر
نحو قولك الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطا
الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله
المعتمدين عند جماعة كثيرين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك
قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيد
ان تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل
المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر وما يجري
مجري اسم الفاعل كالصفات والجوامد الملاحظ فيها معني الاشتقاق
واعلم ان الفاعل قد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس
او اسمه نحو قول عايشة رضي الله تعالي عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء
او بمن او الباء واللام الزوايد نحو ان تقولوا ما جانا من بشير اي ما جانا

بشير

بشير ونحو كفي بالله شهيدا اي كفي الله ونحو هيهات هيهات
لما توعدون اي هيهات ما توعدون وجا نصب الفاعل ورفع المفعول
كقولهم كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار ورفعهما كقوله
، ان من صاد عقعقا لمشوم ، كيف من صاد عقعقان وبوم ،
ونصبهما قال الراجز يصف افعي
، قد سالم الحيات منه القدما ، الافعوان والشجاع الشجعما ،
، وذات قرنين ضموزا ضوزما ، يروي برفع الحيات فالافعوان
اما بتقدير فعل محذوف اي وسالمت القدمان الافعوان واما
بدل من الحيات وان كان مرفوعا لفظا لانه منصوب معني ويروي
بنصب الحيات فلا اشكال في ابدال الافعوان منه وقيل القدم
فاعل مثني حذفت نونه للضرورة وقيل انه جا علي نصب الفاعل
والمفعول معا لامن الالباس وتلخص علي هذا انه سمع في اعرابي
الفاعل والمفعول اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل
ورفع المفعول وعكسه وهو الوجه وما عداه لا يقع الا في الشعر
او في شاذ من الكلام بشرط امن الالباس وكل ذلك مما لا يعتد به
نقضا لانه من الشواذ وقول الشارح بفعله دعاه اليه محاكاة
المتن والا فقد علمت ان الرافع له لا ينحصر في الفعل ولعل اقتصار
المصنف علي الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير مضاف اي المذكور
قبله مفيد فعله اللغوي وهو الحدث ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحدث
وقول المصنف المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد او حكما
كما في الفاعل المستتر فان القبلية فيه حكمية كوجوده او هو علي
اي كان وجوده حكما

في قبل ان يخرج ما في الشعر ان بدأه الى اخر

اي يكون الصادر الذي هو مدلول الفعل

الاصل لمانع الاستتار قوله الصادر منه لم يقصد به بيان الفعل الواقع بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل قوله فعلم منه اي من تعريف الفاعل فان قيل لا فايدة في قوله فقد علم الي اخره لان الاخبار بالامر المعلوم لا فايدة فيه قلت فايدة ذكره دفع التوهم والغفلة وايضا فجميع الافهام لا تهتدي الي ذلك مما سبق فنبه الشارح شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي وانما اختار علم دون عرف لان المعرفة كما تقدم ادراك الجزيي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي قوله لا يكون الا اسما وذلك لان الفاعل مسند اليه فلا بد من ان يكون اسما او في تاويل الاسم وقد مضي خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا او نايبا عنه فلا تغفل قوله ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا وذلك لان الرفع علامة الفاعلية كما تقدم وعبر الفعل كالفعل ويحتمل ان في الكلام مضافا محذوفا اي مع مفيد الفعل اللغوي وهو الحدث قوله ولا يكون الا موخرا عن الفعل اي يكون بعده حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده او هو على خلاف الاصل لمانع الاستتار وذلك لان الفاعل معمول للفعل ولبس عاملا فيه ولم يعتنوا بحال المفاعيل فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن الفعل هو مذهب البصري وعند الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكا بنحو قول الزباء

ما للجمال مشيها وييدا ... اجندلا يحملن ام حديدا

وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جايز ان يكون مبتدا

اذا خبرله

اذ لا خبر له في اللفظ الا وييدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوييدا مقدما عليه فقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ووييدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة التودة قاله الجوهري وفي القاموس الوييد الرزانة والثاني وهو عند البصريين ضرورة كذا في الاوضح وفي المغني عن ابن السيد ان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في نثر ولا شعر ذكره في بحث ما الزايدة او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وييدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدا حذف خبره اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع بالابتدا وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه التخريجات ضعيفة وقد بين ضعفها الشارح في شرح التوضيح ثم قال فان قلت ما فايدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فايدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام قوله وهو على قسمين ظاهر ومضمر اي صادق عليهما ومجموع لفظي ظاهر ومضمر بدل من القسمين او بيان لهما اجري الاعراب على كل منهما لتعدد متبوعهما معنى ويجوز رفعهما خبر مبتدا محذوف اي هما ظاهر ومضمر ونصبهما بفعل محذوف تقديره اعني قوله برفعه الماضي يستثنى منه افعل في التعجب كما احسن الزيدين وافعال

الاستثنا نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون
زيدا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وتجوز الشارح في قوله يرفعه
الماضي الي اخره اي يرفع الفاعل الظاهر ومراده يرفع الاسم الظاهر
الذي يعد علي انه فاعل قوله اذا اسند الي غايب اي شخص غايب
مذكرا كان او مونثا مفردا او مثني او جمعا واحترز به عما اذا اسند
الي متكلم او مخاطب فانه لا يرفع الا ضميرا قوله والتاسع الي اخره
لا يقال التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكر والمفرد المونث
فتكون الاقسام متداخلة لانا نقول ان تداخل الاقسام لا يضر
في التقسيم الاعتباري ولا يقدح في صحته لتباينها بالاعتبار
وهو كاف في صحته كما هو مقرر قوله وهو ما كني به عن
الظاهر اختصارا اشارة الي تعريف مطلق المضمر لانه لما
ذكر الفاعل المضمر فقد ذكر امران احدهما المضمر المطلق لان
المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة ثانيهما
المضمر الفاعل فذلك الضمير اما ان يعود الي مطلق المضمر او الي
الفاعل المضمر لا جايز ان يعود الي الفاعل المضمر لصدق ما كني
به عن الظاهر اختصارا علي المضمر الذي ليس بفاعل فلو كان
تعريفا للفاعل المضمر لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين
ان يعود الضمير الي مطلق المضمر فيكون ما كني به عن الظاهر
اختصارا تعريفا له قوله متصل ومنفصل اي متصل بعامله
ومنفصل عن عامله وبدا بالمتصل لانه اخصر من المنفصل
قال الرضي ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر

ثم المنفصل

ثم المنفصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر
من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال انتهى قوله
او ومعه غيره فيه انه صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده
لكن مشروطا بمصاحبة غيره فالكون معه غيره شرط
للموضوع له خارج وكذا المصاحب خارج والظاهر ان
المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره فليتامل والمراد
بالغير مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل او قدر انه
مشارك له في التكلم كما قيل واو هنا وفيما ياتي لمنع الخلو فلا
يخرج ما وضع لكل من المتكلم والمخاطب والغايب قوله ومجموعها
اربعة وعشرون اي مجموع انواعها اربعة وعشرون قوله
حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر الاثنان المتصل والمنفصل
والاثني عشر ما للمتكلم وحده الي اخره قوله فالمتصل هو الذي
لا يبدا به ولا يلي الا في الاختيار اي هو الذي لا يصح عند الفصحا
التلفظ به غير متصل بكلمة اخري ولا يقع بعد الا في الاختيار
واما قوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم ۞ الا يزيدهم حبا الي هم ۞

وقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ۞ اياهم الارض في دهر الدهارير ۞

فضرورة قال ناصر الملة والدين اللقاني المالكي وهذا الحد
يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانهم قدروه
في استقم بانت وحكموا بانه يبرز في نحو زيد هند ضاربها هو

حتى صرح بن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغايب
المثنى والمجموع كضربتها وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن افتتاح
النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان
التقدير بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال
ابن الناظم بل تاكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغايب فيما ذكر
هو الهاء فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه بل دوال على التثنية
والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا من العامل
منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتاخره بخلاف المنفصل فانه
لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم الهاء فقط
وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرنا نص عليه الرضى وغيره انتهى
فان قيل لا فايدة في الجمع بين لا يبدا به ولا يلي الا في الاختيار
الا زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر قلت بل له
فايدة هي بيان حكم المتصل اذ لو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر
فتامل قوله ويرفعه الماضى والمضارع والامر لا ينافي انه
يرفعه ايضا الصفات المحضة واسم الفعل قوله محله رفع
على الفاعلية فان قلت كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله رفع
قلت لانه على حذف مضاف اما من المبتدا اي اعراب محله رفع
واما من الخبر اي محله محل رفع او ذو رفع ويمكن ان يحمل الكلام
على المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه للمحل منزلة المحل وهذا
امر سهل وان استصعبه بعض من يدعي الفضل من ضعفة
الطلبة وسياتي في اخر باب المفعول الذي لم يسم فاعله مناسبة كل

عما اختص به

عما اختص به قوله وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة وكذا اذا سكن
ما قبلها اي من اخر الفعل وكان الفا نحو دعانا ورمانا وغزانا وقد
يقال ان كلام الشارح شامل لذلك بان يراد بقوله وان انفتح ما قبلها
ما يشمل التقدير وهذا كله مع الماضي اما مع المضارع والامر فهي
مفعولة مطلقا قوله فهي في موضع رفع على الفاعلية اي في موضع
اسم لو كان معربا لكان مرفوعا قوله والميم والالف حرفان
دالان على التثنية قال الرضى شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث
وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس بالمخاطب
والمتكلم اذا اشبعت حركة التا وحذف واو الجمع مع اسكان الميم انلم
يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وزيدت للمونث
نون مشددة ليكون بازا الميم والواو في المذكر انتهى باختصار الفاظ قال
التفتازاني وشددوا النون لانهم قالوا نصرتمن فادغمت الميم في النون
ادغاما واجبا انتهى واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقياس تغليب المخاطب
نحو ضربتما اي انت وزيد وضربتم اي انت وزيد وعمرو او انتما وزيد
قال ابو علي وقد تلحق اليا تا المونث مع الها نحو اكرمتيه قوله
وما ذكرناه من ان التا في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف الي اخره
لم اقف الي الان على خلاف في ذلك ثم رايت في المغنى والمحركة اي التا المحركة
في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت وقمت ووهم بن خروف
فقال في قولهم في النسب كنتي ان التا هنا علامة كالواو في اكلوني
البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه التا تكون علامة ثم رايت
الجلال السيوطي قال في الهمع ان الجميع على كونه ضميرا ستة الفاظ

التا والكاف والها ويا المتكلم وان ونحن قوله ولا تقع
هذه التا الا فاعلة اي لا مفعولة فالحصر اضافي فلا يرد انها قد تقع
نايبة عن الفاعل كما ياتي قوله جوازا وصف مصدر محذوف
اي استتارا جايزا او ذا جواز ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان
محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتامل
قوله تقديره هو لم يريدوا به ان المستتر لفظ هو بل المراد انه
اذا اريد تفسير معناه فسر بهو فان المستتر له صورة في العقل
لا في اللفظ قال شيخنا رحمه الله تعالى فان قلت اي فرق
بين المحذوف والمستتر قلت اجاب شيخنا المالكي بان المستتر
اللفظ القايم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف اقول
فيه نظر فان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتدا
على ان بعضهم قال ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتاخرين
ليس لفظا والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف الا لفظ لم يتلفظ
به مع كونه مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف
في المستتر بل هو المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظ الا انه جعل
في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا عليه وموكدا ومبدلا منه انتهى
ويكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف
المستتر فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر والامر
بخلافه قلت اجاب شيخنا ايضا بان المستتر يتصف
بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ
ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من دلالتيهما

انتهى

انتهى الى هنا كلام شيخنا وقس على ذلك نظايره قوله نحو ضربت
ضمير مستتر جوازا تقديره هي قال الرضي ويجب ان يكون المقدر
في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي وقال ايضا
واستتر لانه مفسر بمتقدم لفظا في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب
فكان احق بخفف الغاية قوله والتا الساكنة المتصلة بالفعل
حرف دال على تانيث الفاعل قال الرضي اعلم انه انما جاز الحاق
علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه لا المسند
للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك
الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزا الفعل
حتى سكن اللام فيه نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو
يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث الفاعل
مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقوله
للحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله رب
ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني انتهى وما ذكره من ان
التا حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور وقول الجمهور
قال في المغني وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم
وعليه فياتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله
خبر ويرده ان البدل صالح للاستغنا عن المبدل منه وان عود
الضمير على ما هو مبدل منه نحو اللهم صل عليه الروف الرحيم
قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله

قوله ٢١ فقف فقف

الي مَلِكٍ مَا امُّه مِن محاربٍ أَبُوهُ وَلا كانت كُلَيبٌ تُصَاهِرُهُ

ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت اجيب بان تانيث الفاعل قد يكون معنويا ولا علامة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تانيث المعني كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد علي الفاعل لخفا دلالته في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد علي علامة ظاهرة تختص بالمونث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها قوله ضربتا فان قيل ما ذكروه من ان توالي اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا قلت اجيب عنه بانا لا نسلم ان توالي اربع حركات وجد في ضربتا لان التا في ضربتا وان كان متحركا لفظا الا انه في حكم الساكن فلم يوجد فيه توالي اربع حركات ومن اجل ان التا في ضربتا في حكم الساكن سقط الالف في رمتا لالتقا الساكنين حكما لان حركته عارضة والعارض كالعدم لا اعتداد به الا في لغة ردية فانه يقول اهل تلك اللغة الردية رماتا باثبات الالف قوله والالف زايدة اي في الخط قال الجاربردي واما الزيادة فانهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو اكلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو اكلوا وشربوا لان واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة لكن قد يجي من الافعال ما لا يتصل به الواو

صورة

صورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حينيذ فجعلوا الباب كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا يلتبس وإن قدر الانفصال لان المفرد ليس يدعُ ويغزُ ودو ون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت الفا لان الواو حينيذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المنفصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره وزواله بالقراين قوله ضربن قال الرضي واقتصروا علي نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة قوله فهو ما يقع بعد الا او ما هو في معناها اي هو الذي يصح عند الفصحا ان يقع بعد الا او ما هو في معناها في الاختيار اي كان الفاعل المضمر بعد ملاحظة معني الا وارادة دخوله عليه بمعني انه اذا اريد التعبير عن المراد بكون الفاعل بعد الا لا ان انما بمعني ما والا قوله الي اخره اي وانته الي اخره او قولا منتهيا الي اخره

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

قوله الذي لم يسم فاعله المراد فاعل فعله واضافة الفاعل الي المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به قوله اي لم يذكر معه فاعله اي ترك ولم يقصد فلم يحتج الي ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا

قوله الذي صدر منه الفعل فيه حمل للفاعل على الحقيقي ويجوز
حمله على الاصطلاحي وهو الاولى قوله ورسمه بذكر بعض خواصه
تجري فيه جميع ما تقدم في باب الفاعل فلا تغفل قوله وهو الاسم
المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد عليه الجار والمجرور اللهم الا
ان يقال انه في حكم الاسم فان قيل هذا التعريف صادق على
الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فانه اسم حذف فاعله اي
انبت الله البقل في وقت الربيع قلت المراد بفاعله فاعله الاصطلاحي
فلا يرد نحو انبت الربيع البقل قوله لقيامه مقامه في رفعه
الى اخره لو قال لقيامه مقامه في جميع احكامه لكان اخصر
واشمل ولو قال في وجوب الرفع والعمدية والتاخر لكان
احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع
والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته قوله وتانيث الفعل
لتانيثه لم يستتر المجرور نحو مُرَّ بهند لان القائم مقام الفاعل
لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمونث فلا وجه لتانيث
العامل قوله والاصل ضرب عمرو زيدا بمعنى ان الاولى والاليق
اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكره من ان المبني للفاعل اصل للمبني
للمفعول هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان المبني للمفعول اصل براسه ونسب الى سيبويه ايضا
اذ لنا افعال لم تبن قط لفاعل نحو جُنَّ وحُمَّ والدليل على انه مغير
عن اصل صحة الواو في بويع زيد وسوير مع وجود المقتضي لانقلابه
يا وادغامه فانه انما صح ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في الياء وهو الالف

بايع

بايع وسايو ومراعاة للاصل اذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة
عاور المشتق من عور قوله لغرض من الاغراض اعلم ان الاغراض
التي يحذف لاجلها الفاعل منها تعظيمه فتصونه عن لسانك ويجوز
ان يكون الغرض ان يصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول ومنه يقال
في التحقير وذلك نحو قوله تعالى قتل الخراصون وقولك ضرب الامير
اذا احتقرت ضاربه لخسته ومنها تحقيره فتصون لسانك عنه
ومنها قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان اذ لا غرض في الفاعل
نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله ومنها الايجاز كقوله
تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون الا حيث يعلم الفاعل لاشتراط العلم
بالمحذوف في باب الايجاز مطلقا بطريق تام من العقل او العادة او
الاقتران او غيرها كما هو مبسوط في محله ومنها الابهام لغرض
كالخوف منه او عليه او ليلا يعلمه غير مخاطبك لقرينة عنده ومنها
التوافق اما في فواصل الاي كقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى
بني للمفعول لتنقلب لامه الفا للفتحة قبلها فتوافق ساير الالفات واما في
قوافي الشعر كقوله

وما المال والاولاد الا ودايع ... ولابد يوما ان تُرَدَّ الودايعُ

فلو بني للفاعل لانتصب حرف الروي وهو في باقي القوافي مرفوع بيانا
وذلك عيب يسمى الاصراف واما في التسجيع نحو كثر الطعام وحدلت
الفرسان فلو سمي الفاعل لزادت كلمة السجعة الثانية ومنها
استقامة الوزن كقوله ولو نسام بها في الامن اغلينا
ومنها غير ذلك مما تقرر في علم المعاني قال استاذ شيخنا

قال في التلخيص فيما واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه انتهى منه

لعله المجهول الفاعلي

والتحقيق ان الفعل المجهول وضع بحيث لا يقتضي الا ذكر المفعول والاسناد اليه فلا تغفل **قوله** في الاسناد اليه تفاوت الاسنادين لا يضر **قوله** فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره اي ان لم يكن مكسورا اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل الاخر مكسورا قال المولى سعد الدين والسر في ضم الاول وكسر الثاني انه لا بد من تغيير ليفصل عن المبني للفاعل والاصل فَعَلَ فغيروه الى فُعِلَ بضم الاول وكسر الثاني دون ساير الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشي لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كاف وجا فزْد بسكون الزاي والاصل فصد اسكن الصاد وابدل زايا وحكى قطرب ضِرْب بنقل حركة الرا الى الضاد وجا عصْر بسكون ما قبل الاخر وقرى قوله سبحانه وتعالى رِدّت الينا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا انتهى واعلم انه يشرك الاول في الضم ثاني الماضي المبدو بتا زايدة معتادة سوا كانت للمطاوعة ام لا نحو تُعُلِّمَ وتُدُحرِجَ وتُضورِبَ وخرج بالمعتادة نحو قولهم ترمس الشي بمعنى رمسه فانها زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي وثالث المبدو بهمزة تسقط عند الوصل كانطلق واستخرج واستحلي وانما ضم الثاني والثالث خوف التباس ذلك الفعل بغيره ان لم يضم الثالث فانه ان لم

يضم

يضم الثالث يلتبس بفعل الامر عند سقوط الهمزة في الوصل نحو استخرج وان لم ينضم الثاني مع التا يلتبس بمضارع باب التفعيل في نعلم **فان قيل** اخر المضارع مضموم واخر الامر ساكن واخر هذا الفعل مفتوح فلا لبس **فالجواب** ان اللبس عند الوقف على اخر الكلمة وما ذكره المصنف هو المشهور ولغة الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل اخر الماضي كقوله لو عصْر بها البان والمسك انعصر واختاره قطرب قال الحضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فيقول في رمي ودعي مبنيين للمفعول رُمَى ودُعَى وهي لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بَقَى والاصل كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة واللام الفا تخفيفا فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه **قوله** كقيل وبيع الاصل قُوِل وبُيِعَ نقلت حركة العين للتقل الى ما قبله بعد سلب حركته فان كان العين واوا قلبت يا لسكونها وانكسار ما قبلها فتقول قيل في قول وبيع في بُيِع وجا ايضا الاشمام بعد الاعلال السابق قال الشيخ الرضي المراد بالاشمام عند النحاة ان تميل كسرة الفا الى الضمة واليا بعدها الى الواو والحاصل ان تاتي بحركة بين الكسرة والضمة وبحرف بين الواو والياء وفسر السيد الاشمام بما تقرر عند القرا وهو ان تضم الشفتين كما تضم عند الضمة ثم لا تتلفظ بالضمة بل بالكسرة الخالصة وجا الواو ايضا بان تحذف حركة العين ثم ان كانت العين يا

تقلب واوا فتقول قول وبوع ومثل الثلاثي المجرد المعل العين
في اللغات الثلاث الثلاثي المزيد المعتل من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد دون باب الاستفعال والافعال نحو استخير
واقيم فلا يصح فيهما الا الذي كان افصح وخرج بالمعل العين ما عينه
حرف علة ولم يعل نحو عور في المكان وصيد فيه فان حكمه حكم
الصحيح وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت
او ضم كعقت واصل المسئلة خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني
عن كذا ثم بنيتهن للمفعول فلو قلت خفت وبعت بالكسر
وعقت بالضم لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد
فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت
والكسر في عقت وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وجعلته
المغاربة مرجوحا لا ممنوعا ولم يلتفت سيبويه للالباس
بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفا بالفرق التقديري لان
الالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل نحو مختار وتضار
نعم الاجتناب اولي وارجح وقد يفرق بين هذين ومحل
النزاع بان الكسر والضم فيه ظاهر في البنا للفاعل فهو الباس
والقلب في مختار والادغام في تضار يوجب الاحتمال وعدم
الظهور فهو اجمال وهو اخف **قوله** وشد قال في الاوضح
واوجب الجمهور ضم فا الثلاثي المضعف نحو شد ومد والحق
قول بعض الكوفيين ان الكسر جايز وهو لغة بني ضبة
وبعض تميم وقرا علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر

والافصح الضم

السادس

والافصح الضم وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهابادي
من اشم في قيل وبيع اشم هنا انتهي قال الشارح يعني
في المضاعف فيتحصل في فا المضاعف ما في فا المعتل من الكسر
الخالص والاشمام والضم الخالص وعلى الكسر يلغز فيقال
لغز
إن الماء بكسر الهمزة ورفع الماء **وجوابه** أن اصله
أن زيد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب
عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الرا انتهي
ومراده بالمعتل المعل لما تقدم **قوله** ضم اوله وفتح
ما قبل اخره اي ان لم يكونا كذلك يعني انه يجب ان يكون حرف
المضارعة مضموما وما قبل الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل الاخر
ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي **قوله**
نحو يقال ويباع الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من
الواو واليا الى ما قبلها وقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
عرقف
ما قبلها الان وكذلك الحال في ينقاد ويختار والاصل يختير
وينقود قلبت الواو واليا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قوله ويشد الاصل يشدد اسكن الحرف الاول وادغم
في الثاني وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام
قوله وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول
قال بعضهم لفساد الصيغة وهو بيان لسبب سكوت
المصنف عن فعل الامر **قوله** على قسمين اي صادق عليهما
قوله فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد

لمفعولٍ لم يسم فاعله والمراد فاعل فعله واذا قلت
فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن المفعول
واذا قلت مفعول ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة
عبارة عن العامل اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت
ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصوله تحتمل هذين المعنيين
قال ابن هشام في القواعد ينبغي ان تقول في نحو ضُرب من ضُرب
زيد فعل ماض لم يسم فاعله او مبني للمفعول ولا تقل مبني
لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل والخفا انتهى اما التطويل
فلان هذه العبارة سبع كلمات والعبارتان السابقتان دون ذلك
واما الخفا فلابهام ما وقعت عليه ما فانه يحتمل المفعول لانه
شي لم يسم فاعله والحدث كذلك واما احتماله الفعل الاصطلاحي
فبعيد ويحتمل مطلقا اي لان الفعل غير ذلك مع انه يكفي
في ابهامه عدم دلالته على شي معين وان انحصر في الواقع في معين
فليتامل قال الشارح وفي تلك العبارتين السابقتين نظر
اما الاولى فلانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له نحو قلما انه
فعل ماض لم يسم فاعله مع انه ليس مرادا انتهى قال شيخنا
رحمه الله تعالى يجاب عنه بان المقصود تمييز ضُرِب المبني
للمفعول عن ضرب المبني للفاعل لانه الذي يمكن ان يشتبه به
لا عن غيره مطلقا بذاته فان ضرب لا يشتبه باكل ولا بقلما
ولا بغير ذلك وهذا المقصود حاصل بهذه العبارة فلا يضر
كونها صادقة على نحو قلما مما لم يقصد التمييز عنه ولم يحتج

الي التمييز

الي التمييز عنه بالذات وليس المقصود تعريف ضرب بهذه
العبارة حتى يعترض بصدقها على غيره بل المقصود بيان صفته
ليتميز عن المعلوم فهو كما لو قلت في تمييز الانسان عن الحجر
الانسان حيوان فلا يعترض بان الحمار حيوان وقال الشارح
ايضا واما الثانية فان المفعول حيث اطلق انصرف الى
المفعول به لانه اكثر المفاعيل دورا في الكلام كما قال المصنف
اي ابن هشام في المغني فلا يشمل المسند الي المجرور والظرف
والمصدر انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى يجاب عنه
بان هنا قرينة على غير المفعول به وهو كون الكلام في بيان
حال الفعل المسند الي غيره لانك اذا اردت اعراب ضُرِب
ضربٌ شديد مثلا فقلت ضُرِب فعل ماض مبني للمفعول
فيكون كلامك على ضُرب المسند للمصدر قرينة قطعية
على انك لم ترد المفعول به بل الاعم ولو سلم فهذا لا
يضر في المقصود وهو تمييز ضُرب المجهول عن ضرب المعلوم
فان هذا التمييز حاصل مع الابهام في المفعول وتبادر خلاف
المراد فيه فتامله فانه دقيق واذا علمت اندفاع
نظر اي الشارح عن العبارتين فيمكن ان يدعى ان الثانية
اولى لانها اخصر انتهى قوله ويسمى ايضا نائب الفاعل
قال ابن هشام في شرح الشذور ان عبارة النائب اولى من
قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لوجهين احدهما انه
لا يشمل غير المفعول به الثاني انه صادق على المفعول الثاني

من باب اعطي نحو اعطى زيد درهما لانه مفعول ما لم يسم فاعله
وقال في المغني ان عبارة النايب عن الفاعل اولى لوجهين
احدهما انها اخصر وثانيهما انها اوضح في المراد والمعرب
ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر قال الحفيد ويمكن ان
يجاب عما ذكره المتقدمون من مفعول ما لم يسم فاعله
بانهم انما قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لانهم يرون ان الفعل اذا
بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقيا اذا اسند للمفعول به
اما اذا اسند الي غيره فلا يكون حقيقة وبه صرح اهل المعاني
وعلى هذا فعبارتهم اولى لانها لا تشمل غير المقصود واما صدقها
على المفعول الثاني من باب اعطى فهو ممنوع بان كلامهم في المرفوعات
لا في المنصوبات واما الاخصرية فموجودة في كلامهم لانه لا
عبارة اخصر مما ذكروا في تادية ما قصدوا واما الاوضحية
فموجودة قوله او للمجهول اي للمجهول فاعله وفيه
انه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية
اللهم الا ان يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان
وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه بني للمفعول
يمكن ان يجهل فاعله قوله او مزيد اعلم ان الزيادة
جات متعديه وغيرها يقال زاد الشي وزاده غيره
وما وقع في الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون للحرف الزايد
دون المزيد فالمزيد عندهم ان كان مع في فهو اسم مفعول
والا فيحتمل ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر

اي المزيد فيه

اي المزيد فيه ويحتمل ان يكون اسم مكان على معني موضع
الزيادة كذا قاله المولي سعد الدين وظاهر عبارته ان تعديته
الي واحد فقط واطلاق المعربين على ان ايمانا في زادهم ايمانا
مفعول يخالفه قوله على وزان ما مر اي كاين على موازنته
ومشاكلته ما مر اوموازنة ما مر اياه اضافة المصدر
الي فاعله او مفعوله فيجرى هنا نظير ما قيل هناك قوله
ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات اعلم
انهم زادوا تا في ضربت للدلالة على التانيث كما في الاسم نحو
ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا
بينهما اذ الفعل اثقل من الاسم كما تقدم وحركوها في التثنية
لالتقا الساكنين وزادوا الفا وواوا علامة للفاعل الاثنين
والجماعة وقد تحذف الواو في الندرة كقوله
فلو ان الاطبا كان حولي ٭ وزادوا تا للمخاطب وتا
للمخاطبة وتا للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتا
التانيث ولم يعكسوا لانتقاض الغرض السابق ولان تا التانيث
حرف وهو اولي بالسكون ولان تا الضمير مشترك بين
معان ثلاثة فلو لزم طريقة واحدة وقع اللبس وضموها للمتكلم
لان الضم اقوي والمتكلم مقدم فاخذه وانما كان المتكلم مقدما
لانه مصدر الافادة ولا يخفى ان جهتها اشرف من جهة الاستفادة
ويقرب منه قول بعضهم معللا ضم تايه ان المتكلم في رتبة
الفاعل والمخاطب في رتبة المفعول وهو اولي من تعليل

بعضهم اياه بان محلها الرفع لانها فاعل تحركت بحركته انتهى
وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم لالتباسه بالمتكلم والفتح
راجح على الكسر لخفته لان اثقل الحركات الضمة فانها بعمل العضلتين
الواصلتين الي طرف الشفة ثم الكسرة اذ يكفي فيها العضلة
الواحدة الجاذبة ثم الفتحة اذ يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة
وللامزجة تاثير في ذلك والمذكر مقدم فاخذه وانما قدم المذكر
لانه الاصل وذلك لامرين احدهما ان شيأ اسم مذكر يندرج
تحته كل موجود مذكرا كان او مونثا فهو اعم من المونث مطلقا
والعام اصل للخاص لانه اعرف منه في الوجود والثاني ان الذكر
لا يفتقر الي علامة تدرك معناه بها لا لفظا ولا تقديرا بخلاف
المونث فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان اليا تقع ضميرها
في نحو اضربي والكسرة اخت اليا فناسب اعطاوها المخاطبة ولم
يفرقوا بين المخاطب والمخاطبة في المثني قيل لان الاصل
في الضماير المرفوع وهو ظاهر والاصل منه المتصل الغايب
لانه اكثر وقوعا وقد اتحد لفظ تثنيته اذ لا ليس لوجود التا
نحو ضربا وضربتا فحمل البواقي عليه ليجري الباب علي سنن واحد
وقال ابن الحاجب الاختصار مطلوب فاغتفر اللبس فيما هو قليل
الوقوع وهو التثنية لا فيما كثر وقوعه وهو المفرد والمجموع انتهى
لكن زادوا ميما فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغايبين
والغايبتين وضموا ما قبل الميم لانها شفوية كالواو فناسبه
الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا اخر كما في المنفصلات

نحو نحن

نحو نحن فقالوا فعلنا وفرقوا بين الجمع المذكر الغايب وبين الجمع
المونث الغايب باختصاص المذكر بالواو والمونث بالنون
دون العكس لان الواو هنا اقعد من النون لانها من حروف
المد واللين والمذكر مقدم لما تقدم وكذا فرقوا بين جمع
المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها
الواو وانما لم يزيدوا الواو بدل الميم كما في الغيبة لان الواو
حينئذ قد تسقط لالتقا الساكنين فيلتبس الجمع بالمفرد المتكلم
التي هي علامة له في الغيبة واختصاص المونث بالنون كما في جمع
الغايبة وشددوا النون لانهم قالوا اصل نصرتن نصرتمن
فادغمت الميم في النون ادغاما واجبا ولذا ضموا ما قبل النون
اعني التا لمناسبة الضم الميم وهذه مناسبات ذكروها والا
فالحاكم بذلك الواضع لا غير وانما ذكرناها نحن لان التنبيه
عليها يوجب للنفس تشوقا اليها فاذا لم تذكر كان في النفس شي
من التحسر على فوات ذلك قال في المغني ومن غريب امر التنا
الاسمية انها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير
والافراد في اريتكما واريتكم واريتك واريتكن اذ لو قالوا
اريتما لجمعوا بين خطابين واذا امتنعوا من اجتماعهما
في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع ان
الغلام طاري عليه الخطاب بسبب الندا وانه خطاب لاثنين
لا لواحد فهذا اجدر وانما جاز واغلاماكيه لان المندوب
ليس بمخاطب في الحقيقة ويأتي تمام القول في ارايتك في حرف الكاف

قف

ان شاء الله تعالي وقال فيه ان الكاف اللاحقة لا رايت بمعني
اخبرني حرف معناه الخطاب نحو قوله تعالي ارايتك هذا الذي كرمت
علي فالتا فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول
سيبويه وعكس ذلك الفرا فقال التا حرف خطاب والكاف فاعل
وسنذكر تتمته في باب المفعول قوله زايد مشتق من زاد اللازم
كما تقدم قوله الي اخرها اي وانته في ذكر ما بقي من الامثلة الي
اخرها او قولا منتهيا الي اخرها باب المبتدا والخبر
جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدا
والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه
والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول قوله وهو الثالث
والرابع اي ما ذكر من المبتدا والخبر قوله هو الاسم الصريح
او المؤول الي اخره لا يخفي عليك ان المراد من الاسم الصريح ههنا
اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الي تاويل وتامل كما ان المراد
من المؤول ههنا خلافه فلا يرد الاعتراض بان مقابل الصريح
هو الكناية لا المؤول كما ان مقابل المؤول هو الظاهر لا الصريح
ذهابا الي مصطلح اهل الاصول وقول الشارح الصريح او المؤول
بين به ان الاسم في كلام المصنف شامل لهما فان قلت
فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معني شامل لهما بعموم
المجاز وعلي التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز
مشهور ومثله يجوز في التعريف علي انه يمكن ان يدعي ان اطلاق

الاسم

الاسم علي المؤول حقيقة لا مجاز فان قلت يرد علي هذا الحد
اسم ان فانه مبتدا ولهذا يجوز العطف علي محله بالرفع
مع انه ليس مجردا عن العوامل المذكورة قلت اجاب الرضي
بان ان لما لم تغير المعني وهي مقوية كانت بمنزلة الزايدة ثم
اورد علي هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافية للجنس فان اسمها
يجوز رفع صفته علي المحل ولا يمكن ان يقال ان لا بمنزلة الزايد
لتغيير المعني قطعا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة
علي الاسم وحده بل علي محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب
مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب
عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم وليس هذا المركب باسم بل هو
حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن
الاعتراض وارد علي كل حال علي مذهب من اجاز رفع صفة
اسم لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار
لانه لا يصح فيه دعوي التركيب وصيرورتهما كاسم واحد انتهي
وابطل بعضهم ايضا اعتبار كون المحل لمجموع لا مع اسمها لان القضية
سالبة لا معدولة الموضوع وقد صرح ابن مالك بان اسم لا المضاف
وحده في محل رفع بالابتدا حيث رد قول ابن برهان ان اسم لا
اذا كان مضافا لا ترفع صفته لان العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه فلا عمل له في صفته
بان قوله لا عمل للابتدا في الاسم المنصوب غير مسلم بل له عمل في موضعه
كما له عمل بالاجماع في موضع المجرور بمن في نحو هل من رجل في الدار انتهي

قال شيخنا رحمه الله تعالي والوجه حيث صرحوا بشمول العوامل
المذكورة لنواسخ الابتدا التي منها انّ ولا ان يجاب بان كلا
من اسم انّ ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحرف كالعدم باعتباره وانما
يعتد به اذا اعتبر النصب وقد صرح الرضي بذلك في الكلام على جواز
رفع المعطوف على اسم انّ فانه نقل عبارتين في ان العطف على موضع
اسم انّ وحده او على موضعه مع انّ ثم قال وكان الاول نظر
الي انّ الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول انّ ودخولها كلا دخول
اي لانها لا تغير للمعني كما تقدم فبقي على كونه مرفوعا لاكن محلا لاشتغال
لفظه بالنصب ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الي انّ اسمها
لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن
العوامل اللفظية عندهم واسمها ليس مجرد والجواب انه
باعتبار الرفع مجرد لان ان كان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها
اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه اي على ذلك القايل أنّ انّ
مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا
هو الاسم المجرد وهي مع اسمها ليست اسما فالاولي ان الرفع
بالعطف على اسمها وحده انتهي وحاصله ان المراد
ان المبتدا هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل المذكورة من حيث
رفعه بان لا يستند رفعه الي عامل لفظي وان لم يتجرد عن العوامل
من جهة اخري فان قلت اذا ثبت محل الرفع للاسم وحده
فيما ذكر لانه كان له فهلا اثبت لمفعولي نحو علمت قلت
لا يلزم من عدم الاعتداد بالحروف في خروج الشي عما كان عليه مطلقا

عدم

عدم الاعتداد بالافعال لذلك لان الحروف اضعف شانا واعلم
ان المبتدا علي قسمين الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه وهو القسم الاول والمبتدا بهذا المعني مشهور ومسند
اليه ولا بد له من خبر مذكورا او محذوف او الوصف الواقع
بعد نفي او استفهام الرافع لما يغني عن الخبر نحو اقايم الزيدان
وما مضروب العمران قال الدماميني في شرح التسهيل
وهو منتقد بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص من خبر اصلا
حتي يحذف ويغني عنه غيره او يسد مسده ولو تكلفت له
تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعني كالفعل والفعل لا خبر له
ومن ثمة تم بفاعله كلاما انتهي قال شيخنا رحمه
الله تعالي واقول انتقاده منتقد اذ الاغنا لا يستلزم
ان يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه ان بواسطته وحصول
التمام به استغني المبتدا عن ان يكون له خبر والاستغنا بهذا
المعني صادق مع عدم الامكان قال السيوطي وزعم بعضهم
ان خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة اليه
لتمام الكلام بدونه وزعم اخرا انه الذي يليه قوله
عن الزايدة وما اشبهها قيد لادخال المجرور بحرف زايد
او ما يشبهه فمن المجرور بحرف زايد حسبك من قولك بحسبك
زيد فان حسب مبتدا والبا فيه زايدة قال المرادي وذكر
في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا
لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة

نحو بحسبك درهم انتهى قيل ويرد ما قاله قوله تعالى
يا ايها النبي حسبك الله. فحسبك مبتدا مضاف والله فاعله
وهو اعرف المعارف ويدل على كون حسبك مبتدا وقوعه اسما
لانّ في قوله تعالى فان حسبك الله بعد وان يريدوا ان يخدعوك
واسم انّ هو مبتدا في الاصل قال شيخنا رحمه الله تعالى
واقول لعل وجه ما ذكر عن شرح الكافية انه لا يجوز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة الا في نحو كم مالك ونحو خير منك زيد
عند سيبويه كما استثنى ذلك في التسهيل لكن قد يشكل
الاقتصار عليهما بنحو وما من اله الا الله واما الايراد المذكور
فيجاب عنه بمنع ان حسبك مبتدا ومنع استدلاله عليه
بما ذكر لان مذهب للمصنف اي ابن مالك جواز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة في النسخ دون غيره قال السيوطي وما قالوه
في بحسبك درهم غير مرضي ايضا فان شيخنا الكافيجي اختار
ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى
فانه محط الفايدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه
وما قاله شيخنا هو الصواب انتهى قال شيخنا رحمه الله
تعالى ان اراد ان القصد ما ذكره دايما فليس بصحيح للقطع بانه
قد ينعكس الحال بان يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم
بان يتصور من يريد اخذ كفايته مع جهله بقدرها معنى الكافي
ويسال عن القدر فيقال له بحسبك درهم اذ ليس القصد هنا
الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه قد يكون القصد

وقف

ما ذكر

ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي
وان اراد الاطلاق فهو غير مرضي ففيه انه مع كونه لا يلايم كلامه
ودليله ويرد عليه مثله فتدبر واعجب لتصويبه
المذكور مع هذا ومنه ايضا قول العرب ناهيك بزيد
فان بعض النحاة اعرب ناهيك خبرا وزيدا مبتدا وزيدت فيه
البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن تطلب غيره
لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه وهو ان يكون ناهيك
مبتدا وزيد خبره والبا زايدة ويحتمل ان البا متعلقة بمحذوف
وهي مع مدخولها خبر ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد
قال الجوهري وغيره يقال ناهيك من رجل ونهيك منه
ونهاك منه وتاويله انه بجده وغنايه ينهاك عن تطلب
غيره انتهى ومن المجرور بما يشبه الزايد ابي المغوار من قول
القايل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه ايضا الضمير
الواقع بعد لولا قال في المغني في ابحاث لولا واذا ولي
لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين
وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال
سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها
رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا
ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع
كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد

اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لتشبيهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر **قوله** العاري اي المجرد عن العوامل اللفظية **فان قيل** التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدا عامل قط **قيل** سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير ووسع اسفلها وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما اردت الانشا على تلك الصفة **والسبب** في صحته ان الصغر والكبر جايزان على المصنوع الواحد من غير ترجح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماتة وما ههنا من هذا القبيل **قوله** فخرج بالاسم الفعل والحرف **فان قلت** قال المولى سعد الدين في حواشي الكشاف وتبعه السيد ايضا عند قوله تعالى ومن الناس من يقول الى اخره واللفظ للسعد ان الوجه

ان يجعل

ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا بمعنى وبعض الناس او وبعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الصفات وفي قول الحماسي

فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم ... مما قمشت وضم حبل الحاطب

تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبر ووقوع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جميع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازاني اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة لك وهذا ربما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدا في الاصل لكن مجي مثل ان من ذريتنا امة بالنصب يدفع ذلك **قلت** المراد ان الجار والمجرور في موضع المبتدا وساد مسده **فان قلت** قد وقع الفعل مبتدا في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قلت** الحق انه موول بالمصدر اي سماعك **فان قلت** فما بالهم اطبقوا على التاويل مع صدوره

ممن يوثق به قلت قال استاذ شيخنا للعلم اليقيني
بان المعني الفعلي غير مراد اي الحدث المسند بالاسناد التام
فان قلت قد وقع الفعل مبتدا في نحو ضرب فعل ماض
والحرف مبتدا في نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف
لا على الاسم والا لكذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا
قلت المشهور عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر
اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف المستعملة في معناها
وفيما مر انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما
اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قايم لفظ زيد والقيام
حقيقة مدلوله قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور
الى اخره خرج به ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفعل
على القول بان اسم الفعل لا محل له من الاعراب قوله
وبالعاري عن العوامل اللفظية الى اخره ان قلت بقي عليه
نايب الفاعل وخبر ان واخواتها قلت يمكن ان يجاب
بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود التنصيص
على كل ما خرج بل يكفي التنبيه على ذلك بالتنصيص على البعض
وليس في كلامه ما يقتضي التخصيص المذكور قوله
والابتدا اي لفظه لقوله عبارة الى اخره العبارة مصدر
عبر كنصر اي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول اي معبر به
وهذا التعريف لا يتناول الابتدا في نحو اقايم الزيدان فالاولى
ان يقال عبارة عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية

للاسناد اي اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره وقد
يقال اراد بقوله خبرا عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك
ان المرفوع في نحو اقايم الزيدان في حكم الخبر من جهة ان
الفايدة تمت به بقي انه يقال سلمنا ما ذكر لكنه
لا يتناول الابتدا في نحو اقل رجل يقول ذلك فان اقل
مبتدا لا خبر له لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول
ذلك ويقول ذلك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه
على رجل في تثنيته وجمعه فالمبتدا فيه لا خبر له اصلا
لا حقيقة ولا حكما لكن صرح في التسهيل بان صفة النكرة
بعده مغنية عن خبره واشار لقول اخر انها تجعل خبرا
فقال فصل قد يقوم مقام ما يفعل احد اقل ملازما
للابتدا والاضافة الى نكرة موصوفة بصفة مغنية
عن الخبر لازم كونها فعلا او ظرفا وقد تجعل خبرا فلابد
من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف اليها ومن الاسم الاعلام
المنقولة كشمر قايم وزيد قايم قام وعبد الله قايم
ومنه لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا اله
الا الله كلمة الشهادة وزعموا مطية الكذب قوله
الاصلي جواب عما يقال تعريفه للخبر لا يتناول الخبر
اذا كان جملة او جارا ومجرورا لانه ليس باسم وانما كان الاصل
في الخبر ان يكون مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن
نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا

كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران
او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك
لغلام ضارب ومنع الشيخ الرضي كون الاصل ذلك واجاب
عن هذا الدليل بانا سلمنا ان المنسوب يكون شيا واحدا لكنه
ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد
في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة قال
واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم
تكن لا يدل علي كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات
محل وقوعها موقع المفرد هذا وقد يجاب بان الجملة
الواقعة خبرا اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد لان
الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد والجار
والمجرور اذا وقع خبرا فالخبر متعلقه وهو اما اسم حقيقة
او تاويلا ويرد على ما تقدم الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
فانها ليست واقعة موقع المفرد لان ضمير الشان لا يخبر
عنه بمفرد وقد اجيب بان المراد من قولهم ان الجملة
التي لها محل واقعة موقع المفرد انها واقعة موقعا يكون
الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة بتاويل المفرد
وبانها من حيث كونها خبرا حالة محل المفرد لان الاصل في الخبر
الافراد لا من حيث كونها خبرا عن ضمير الشان لان ضمير الشان
لا يخبر عنه بمفرد ويمكن الجواب ايضا بان خبر ضمير الشان
٢ مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما ياتي

وان كان

وان كان جملة صورة قوله وقائم خبره قد يقال قف
في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو قائم لم
يسند الي المبتدا بل اسند الي ضمير مستتر فيه وهو ضمير
مسند الي زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد
فتوهم انه مسند الي المبتدا لان هذه دلالة عقلية
والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللغوية قوله الزيود
قيام يجوز ايضا الزيود قايمون او قايمة على التاويل بجماعة
قال تعالي واذا الرسل اقتت قال الزمخشري في قوله تعالي
ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت فهلا جاءت الصفة
مجموعة كالموصوف قلت هما لغتان فصيحتان يقال
النسا فعلن وهن فاعلات وفواعل والنسا فعلت
وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة
واذا العذارى بالدخان تقنعت ۞ واستعجلت نصب القدور فملت ۞
والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى قوله الهنود قيام
يجوز قايمة كما علم مما تقدم قوله من حيث هو اعلم
ان قولنا من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه
لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان
جسم والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به
التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويزول عن الصحة
موضوع الطب وقد يراد به التعليل كما في قولك النار
من حيث انها حارة تسخن فقول الشارح من حيث هو

من قبيل الاول وهو اشارة الي الجواب عما يقال هذا الذي
ذكره المصنف من تقسيم المبتدا الي الظاهر والي المضمر من ما
صدقات تقسيم الشي الي نفسه والي غيره لان مورد
القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر فمورد
القسمة ايضا احدهما وايا ما كان يكون تقسيمه الي الظاهر
والمضمر تقسيما للشي الي نفسه والي غيره وحاصل الجواب
ان المبتدا الذي هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر
فان المراد به المبتدا من حيث هو من غير نظر الي كونه
ظاهرا او مضمرا وهكذا ساير التقسيمات وتحقيق ذلك
ان مورد القسمة مفهوم المبتدا لا ما صدق عليه مفهوم
المبتدا والمحكوم عليه في قولنا كل مبتدا اما ظاهر واما
مضمر ما صدق عليه مفهوم المبتدا لا نفس مفهومه فلا
تلزم النتيجة لعدم اتحاد الاوسط قوله منفصلا قيد
بذلك لان المتصل لا يقع مبتدا وقد تقدم الكلام في الضمير
الواقع بعد لولا قوله انا قال الرضي للمتكلم المذكر
والمونث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته
نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوتي بها بعد النون في الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة في الوقف
فكان تلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا تكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها

ساكنة

السابع عشر

قف

ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم
هذا فردي أَنَهْ وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة ومذهب
الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه
في الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة
ها السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان
الحركة وقفا انتهي واختار ابن مالك ما ذهب اليه
الكوفيون من ان الضمير مجموع الاحرف الثلاثة قوله
ونحن الي اخره قال الرضي ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا
في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثني والمجموع وتحريكه
للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة
على المجموع الذي حقه الواو انتهي وعبارة غيره واختلف
في علة بنايه على الضم فقال الفرا وثعلب لما تضمن معني
التثنية والجمع قوي باقوي الحركات وقال الزجاج نحن
لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال
الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للرفع وقال
المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشي وهو الاخبار
عن اثنين فاكثر وقال هشام الاصل نَحُنْ بضم الحا وسكون
النون فقلبت حركة الحا على النون واسكنت الحا قوله
وانت الي اخره قال الرضي واما انت الي انتن فالضمير
عند البصريين أَنْ واصله انا فكان انا عندهم

ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس
ان يبينوه بالتا المضمومة نحو انتُ الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطب بتا حرفية
بعدان كالاسمية كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب
الفرا ان انت بكماله اسم والتا من نفس الكلمة وقال بعضهم تقف
الضمير هو التا المتصلة المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما
ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب
بعض الكوفيين وبن كيسان في اياك واخوانه وهو ان الكاف
هي الضمير انتهي قوله وهو وهي الي اخره قال الرضي
فالواو واليا في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة
وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل
التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان
حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو واليا لتصير
الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا
الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك
اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو واليا نحو وانه هوْ
وبه هيْ وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما
وهيما وهومَ وهينَ فخفف بحذف الواو واليا والكلام
في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزياده النونين
في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سوا وتسكين ها هو وهي
بعد الواو والفا ولام الابتدا جايز وقد تسكن بعد كاف

الجر ايضا

الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو واليا اضطرارا كقوله
فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب
وقوله دار لسعدي اذه من هواكا ونسكنها قيس
واسد وتشدد دهما همدان قال
وان لساني شهدة يشتفي بها وهوّ على من صبه الله علقم
قوله والصحيح في انا وانت الي اخره تقدم ما يعلم منه مقابل
الصحيح قوله من حيث هو تقدم ما يعلم منه سر ذلك
فربما فلا تغفل قوله والمراد بالمفرد هنا الي اخره
هو ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان او غيره وهو
قسمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا
من مصدر كضارب ومضروب وحسن واحسن منه
والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى
شجاع وزعم الكسائي انه يتحمله ونسب الي الكوفيين والرماني
قال بن مالك هو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد
رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه موكدا فيقال هذا
اخوك هو وزيد كما تقول زيد قايم هو وعمرو والمشتق
يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قايم بخلاف ما اذا رفعه
لفظا نحو الزيدان قايم ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به
ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف
استتر فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر للموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال ففيه ثلاثة ضماير

للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولا لُ فاذا اكد قيل فيه
زيد القايم نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع
في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه اقوال قال الفارسي
ليس فيه الا ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني
منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر
في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلو فيه حموضة وقال ابو حيان الذي اختاره
ان كلا منهما تحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون
كل واحد منهما خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين
والمعنى فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب البديع
الضمير يعود على معنى المبتدا من معنى الكلام كانك قلت هذا مُزٌّ
لانه لا يجوز خلوُّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق
ولا انفرادُ احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا ان يكون
فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان
يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض
وليس هذا الغرض منه قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف
اذا جا بعدهما ظاهر نحو هذا البستان حلوٌ حامضٌ رمانه فان قلنا
لا يتحمل الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا
يتحمل كان من باب التنازع قوله لانه ليس جملة ولا شبهها
قد يقال هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد قوله وغير
المفرد اربعة اشيا ان قيل بقي الفعل مع نايب الفاعل نحو

زيد ضرب عبده

زيد ضُرِبَ عبده فالجواب لعل المصنف جرى هنا على قول
عبد القاهر والزمخشري ان نايب الفاعل فاعل اصطلاحًا
وقد يقال انه كنى بالفاعل عن المرفوع وبقي ايضا كان
واخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد كان ابوه قايما وان واخواتها
مع اسمها وخبرها نحو زيد انه منطلق قوله التامات
خرج به الناقصات والناقص هو الذي لا يُفهم بمجرد ذكره وذكر
معموله ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك او عنك اي واثق
بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فايدة
فيه والتام هو الذي تتم به الفايدة اي بدون ملاحظة
متعلقه والا فنحو ما مر تتم به الفايدة اذا لوحظ ان التقدير
ما مر قوله والشبهان في الجملة الفعل مع فاعله والمبتدا
مع خبره الظاهرُ ان الخبر في نحو زيد اكرمته بمجموع الفعل والفاعل
والمفعول ثم رايت شيخ الاسلام في حاشيته على المحلى قال
والمختار ان المفعول من جملة الخبر لان المقصود الاخبار بالمجموع
لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو
الجملة وحدها وتندرج في الجملة الاسمية المصدرةُ بحرف
عامل نحو زيد إنّ اباه قايم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة
بإنّ المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدا والمصدرة باسم شرط
غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمني اكرمه وتندرج فيها
ايضا الفعلية المصدرة بحرف شرط وباسم شرط معمول لفعله
نحو زيد ان يقم اقم معه وزيد ايّهم يضرب اضربه

والمصدرة بمجهول فعلها نحو زيد عمرًا ضرب او يضرب او بحرف تنفيس
وخالف في الاخيرين بعض المتاخرين وقضية اطلاقه انه لا فرق
بين ان تكون الجملة خبرية او انشائية حتى يصح نحو زيدٌ اضربه على
ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند
ابن مالك وغيره قال في التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا
لابن الانباري ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير
قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج وفي الرضي وانما
جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من
قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس خبرًا لمبتدا عند النحاة ما يحتمل
الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيا ففي
قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو اما زيدٌ فاضربه
وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيدٌ والله لاضربنه
والاولى الجواز اذ لا منع انتهى ويفرق بين ما هنا وقول
ابن مالك في النعت ؞ وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ؞
وان اتت فالقول اضمر تصب ؞ لان الغرض من النعت تمييز
المنعوت للمخاطب ولا يميز الا ما هو معلوم له قبل والطلبية
لا تكون معلومة قبله ولا يجوز الاخبار بجملة ندائية نحو زيدٌ

يا اخاه

يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى وفي بعض الحواشي
فان كانت فعلية فهل يصح ان يكون فاعلها بعض المبتدا او
مفعولها الاخر فيقال زيد وهند يضربها ووجه المنع انه
لا يجعل الي وصف يكون خبرا عنهما لو قلت زيد وهند
ضاربها كان الخبر مفرد والمخبر عنه متعددا واختلف
في زيد والريح يباريها فقيل يمتنع لهذا وقيل يجوز
حملا على معنى يتباريان فان حذفت العاطف صحت المسئلة
باجماع لان المخبر عن واحد فقط انتهى ما في بعض الحواشي
قال شيخنا رحمه الله تعالي وقوله ووجه المنع الى اخره يمكن
دفعه بتقدير زيد وهند مضروبٌ احدهما للاخر او ضاربٌ
احدهما الاخر اذ لو صرح بذلك صح التركيب وعبارة جمع الجوامع
وان ولي معطوف بالوا و على مبتدا فعل احدهما واقع على الاخر
جاز انتهى وعزي في شرحه اختيار الجواز لابن مالك ثم بسط
توجيه ذلك ثم قال ولو كان العطف بالفا او بثم لم تصح
للمسئلة اجماعا واما زيد قايم ابوه فيحتمل خبر زيد الافراد
والجملة واما نطق الله حسبي فقيل الخبر فيه جملة
وقال المرادي والذي يظهر في هذا ونحوه انه ليس من
الاخبار بالجملة بل بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك انما قصد
لفظها كما قصد حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة وما قاله ظاهر وللاول ايضا وجه وهو
انه وان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار

انه مركب اسنادي اذ غايته التجوز وهو جايز قوله نحو
قولك زيد في الدار وزيد عندك اي نحو عندك وفي الدار
من قولك زيد في الدار وزيد عندك قوله والصحيح ان الخبر
متعلق الجار والمجرور والظرف الي اخره هو ما قاله ابنا مالك
وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرا مجاز
وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وهو نفس الظرف
او الجار والمجرور والعامل صار نسيا منسيا وقال اخرون الصحيح
انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشي في الظرف
الا انهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا
قال شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالي وقد يقال الخلف لفظي
لان القايل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو
معتبر بقيد لا بد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظر
الي الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره
والقايل بانه مجموعهما نظر الي المقصود وكان شيخنا
ابن الهمام يختاره تبعا للرضي فان قلت ان كان متعلقهما
فعلا يكون الخبر جملة فقد اندرج حكمهما في حكم الجملة فلا فايدة
في ذكرهما علي حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كسا ير
المفردات فليس في افرادهما عنه زيادة فايدة قلت يكفي
ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهرهما مع قطع النظر عن متعلقهما
وهما بهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا يفهمان من ذكر المفردات
ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق

سوا

سوا تقدم او تاخر ومذهب الفرا انه ان تاخر تحمل الضمير
او تقدم فلا والا لجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه
كما يفعل ذلك مع التاخر ومن تاكيده مع التاخر قوله
فان فوادي عندك الدهر اجمع ولتحمله الضمير يسمي
ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا علل بعضهم وقضيته
انه لا يسمي بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او
عنده اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه وان كان
متعلقا يكون عام محذوف وجوبا على انه لا يتاتي على من يقول
بحذف الضمير مع المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه
الضمير بان يستقر فيه علي فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني
انه اذا قدر للمتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا ينتقل
ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور وقضيته
انه لا يسمي مستقرا وسبيل المحققين علل التسمية بالمستقر
بانه استقر فيه معنى عامله وحاول صحة التسمية بالاستقرار
ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي الكشاف قوله
وان تقديره كاين او مستقرا الي اخره الخلاف في الراجح
لا في الجواز كما هو مقتضي صنيعه فقيل تقدير اسم الفاعل
ورجحه بن مالك لان الاصل في الخبر الافراد وتقدم نزاع
الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق اذ المفهوم من زيد
عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد
المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر ومن ثم

قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد في
الدار ثابت فيه امستقر لا ثبت او استقر انتهى وللتصريح
به في قوله فانت لدى بحبوحة الهون كاين قال شيخنا رحمه
الله تعالى ولك ان تمنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة
على مجرد الجواز ولتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل
نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا
الفجائية لا يليهما فعل ولك ان تقول تعينه لمانع من الفعل
لا يدل على اولويته مطلقا وقيل تقدير الفعل ورجحه
ابن الحاجب تبعا للزمخشري وغيره لانه اصل في العمل
ولتعينه في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة
واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد فقوله وان
تقديره كاين او مستقر اي على احد المذهبين فانه يقدر
المحذوف اسما كما تقدم وقوله لا كان او استقر اي على
المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا وتعبيره بكاين
او مستقر او كان او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح
تقدير ما كان بمعناها نحو حاصل وثابت في الاول
وحصل وثبت في الثاني قال في المغني ان اريد المضي
قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال
نحو الصوم في اليوم والجزا في غد قدر مضارعهما هذا هو
الصواب وقد اغفلوه انتهى قال التفتازاني
في حواشي الكشاف ومما يجب التنبه له انه اذا قدر

في الظرف

في الظرف المستقر كان او كاين فهو من التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف
في موضع الخبر فتقدر كان اخرى وتتسلسل التقديرات
وقال في المغني الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
كساير العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح
تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد
لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني
نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من
قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان
الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى قوله
والرابط بينهما الها من ابوه ضابط روابط الجملة بما هي
خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل ولهذا يربط
به مذكورا ومحذوفا الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى
ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة
الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاني ابو عبد الله اذا
كان ابو عبد الله كنية له الخامس عموم يشمل المبتدا نحو
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر
المصلحين السادس ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير
على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من
السما ما فتصبح الارض مخضرة وقوله
وانسان عيني يحسر الما تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

السابع العطف بالواو وعند هشام وحده نحو زيد قامت هند
واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند الثامن شرط يشتمل على
ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع
ال النائبة عن الضمير في قول الكوفيين وطائفة من البصريين
نحو فان الجنة هي الماوي اي ماواه العاشر كون الجملة نفس المبتدا
في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار
ضمير الشان نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا والمراد بكون الجملة نفس المبتدا في المعنى
ان تكون الجملة محبرا بها عن مفرد مدلوله جملة وبه
يندفع ما يورد عليه من انه ان اريد النفسية باعتبار
الماصدق فكل جملة وقعت خبرا كذلك او باعتبار المفهوم
فكل جملة وقعت خبرا مغايرة في المفهوم قال الشارح في شرح
التوضيح والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة
فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اوليك واما
اعادة المبتدا بمعناه اي الذي اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر
المصلحين فقد تقدم رده اي بمنع كون الذين مبتدا بل هو
مجرور بالعطف على الذين يتقون ولو سلم فالرابط العموم
لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر
محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون كما قاله
في المغني واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه

على ضعفه

على ضعفه وهو مختص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد
وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة
قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا واما فاما الصبر عنها
فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا
بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر
له عنها لانه لا صبر له عن شي قاله في المغني انتهى

باب العوامل الداخله على المبتدا والخبر

قوله وتسمى النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة
من النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا
ازالته ورفعته بانبساطها وسميت نواسخ لازالتها
حكم المبتدا والخبر قوله الاول كان واخواتها اي نظايرها
التصريح بها في الترجمة وعطف اخواتها مع عدم تعيينها
اشارة الى انها ام الباب قال بن باب شاد كان ام الافعال
لان كل شي داخل تحت الكون لا ينفك شي عن معناها ومن ثم
صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما ظرفا
لزمان وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار وصار وبات اختان
لاعتلال عينهما وزال وفتي وانفك وبرح ودام اخوات للزوم
اولها ما وليس منفردة لانها لا تتصرف قال بن هشام
في تذكرته الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات
لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما دام اختان

لعدم تصرفهما والا فما غير لازمة في الاربعة انما يلزم فيها
نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر
انها قد تنفي بها فلتعد كان وامسي ونحو ذلك ثمران ما
الداخلة علي دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله
خطا والذي قلناه هو الصواب وقال ابو البقا في
اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه
احدها سعة اقسامها والثاني ان كان التامة دالة علي الكون
وكل شي داخل تحت الكون والثالث ان كان دالة علي
مطلق الزمان الماضي ويكون دالة علي مطلق الزمان المستقبل
بخلاف غيرها فانها تدل علي زمان مخصوص كالصباح والمسا
والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم
لم يك والخامس ان بقية اخواتها يصح ان تقع اخبارا لها
كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يجوز اصبح زيد كان منطلقا
واعلم ان دخول كان واخواتها علي المبتدا والخبر مشروط
بان لا يكون المبتدا مخبرا عنه بجملة طلبية ولا انشائية فان
اخبر عنه بجملة طلبية او انشائية لم تدخل عليه فلا يقال
كان زيد اضربه او لا تهنه او غفر الله له او ليته قايم او هل
قام ولا كان زيد بعتكه قاصدا به انشا البيع لمنافاة الجملة
المذكورة لهذه الافعال لما عرف من معانيها وان لا يلزم التصدير
فان لزم التصدير كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليها
وللمقرون بلام الابتدا وكم الخبرية خلافا للاخفش في كم الخبرية

فانه اجاز ان يكون اسما لكان لم تدخل عليه فلا يقال كان
متي تقم اقم ولا كان متي تقوم ولا كان غلام ايهم تضرب اضرب
لما يلزم من فوات التصدير الواجب لها وان لا يلزم الحذف
فان لزم الحذف لم تدخل عليه كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو
الحمد لله اهلُ الحمد برفع الاهل وان لا يكون عادما للتصرف
والمراد بالتصرف عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر
ويثني ويجمع لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو
عدم ملازمة وجه واحد من اوجه الاعراب كما توهم
ابو حيان واتباعه لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط
وذلك لان الاصل في الاسما التصرف بالمعني الذي ذكر وكذا الاصل
في الافعال التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يستعمل
بالاوجه الثلاثة الدالة علي خصوصيات الازمنة والحروف
كلها بخلاف ذلك فمتي كان الاسم جامدا اشبه الحرف والناسخ
لا يدخل علي الحرف فكذلك لا يدخل علي ما اشبهه وان لا يلزم
الابتدائية سواء كانت لنفسه نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك
الا زيدا اقاموه مقام ما يقول ذلك رجل لم يدخل عليه النواسخ
كما لا تدخل علي ما اقاموه مقامه كذا مثل ابن قاسم وغيره وفيه
نظر والظاهر ان هذا الذي يقال فيه امتنع لمانع معنوي
كما ياتي فينبغي ان يفكر في مثال لهذا القسم او لمصحوب لفظي
نحو لولا زيد لاتيتك وخرجت فاذا زيد قايم او لمصحوب معنوي
نحو ما احسن زيدا والكلاب علي البقر مما جري مثلا لم يدخل عليه

او لمصحوب لفظي ام معنوي فان
لزم الابتدا ابه لنفسه صح

مثل به ابن مالك لهذا القسم وهو ما لزم الابتدائية لمصحوب
معنوي وقد يعترض بقولهم الكلاب على البقر بالنصب
بتقدير ارسل الكلاب على البقر فاين لزوم الابتدائية
واما تمثيل ما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي بالمبتدا بعد
لولا الامتناعية واذا الفجائية ففيه نظر اذ لا يمتنع في لولا
زيد مسالم لهلك ان يقال لولا كون زيد لاكرمتك فلم يمتنع
دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعل والتمثيل المذكور لابن قاسم
قوله فانها ترفع الاسم الى اخره اعلم ان دخول هذه
الافعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها
ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف
نحو هل جا زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل
فرفعوا بها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها
بالمفعول وما ذكره من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو
مذهب البصريين وقال الكوفيون انه لا عمل لها الا في
الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل
اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير
بالاستقرا انما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين ان تكون
هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الكلام وما
ذكر من تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية
خالية عن المعنى لان المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم
المعنى الذي وضع له وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة

وانما هو

وانما هو خبر اسمها واذا كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة
الى تقدير مضاف اي خبر اسمها ولا وُرُود للاعتراض بان المرفوع
ليس اسمها والمنصوب ليس خبرها وقد يقع بعدها المبتدا
والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شان مستترا فيها والجملة
بعدها خبرا نحو كان زيد عالم اي الشان زيد عالم وقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامتٌ ٥ واخر مثن بالذي كنت اصنعُ ٥
واعلم ان ابن هشام الخضراوي جوز في قولهم كان نولك ان تفعل
ان يكون نولك اسم كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها
كما يسد مسد خبر المبتدا وهي مسئلة لطيفة قوله
وانما لم يسم الاسم الى اخره اي حقيقة فلا ينافي ان المرفوع يسمى
فاعلا مجازا والمنصوب يسمى مفعولا مجازا قوله لان هذه
الافعال في حال نقصانها الى اخره ان اراد كما هو ظاهر كلامه
انها تجردت عن الحدث المخصوص الذي من شانه ان يصدر عن
الفاعل ويقع على المفعول فلا اشكال وان اراد انها تجردت
عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث
قال الرضي انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما
بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم
كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها
سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشي
لان كان في نحو كان زيد قايما تدل على الكون الذي هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام

قف

اي حصوله فجي اولًا بلفظ دال على حصولٍ مّا ثم عيّن بالخبر
ذلك الحصول بتعيين الحاصل فكانك قلت حصل شي
ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولًا
ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان على ما مر في بابه
مع فايدة اخري ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك
الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفايدتان
معًا فكان تدل على حصول حدثٍ مطلقٍ تقييده في خبرها
وخبرهُ يدل على حدث معين واقع في زمانٍ مطلق تقييده
في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال
الناقصة نحو صار الدالة على الانتقال واصبح الدالة على الكون
في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال
على الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفا فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر
في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه
انتهي وقد ابطل ابن مالك مذهب الاكثرين القايلين
بعدم دلالتها على الحدث بعشرة امور مذكورة في شرحه
على التسهيل وفي الارتشاف ومن زعم انها لا تدل على
على الحدث منع من تعلق الظرف والجار والمجرور بها ومن
قال بدلالتها على الحدث اجاز تعلقهما بها قوليه ومن ثم
سماها الزجاجي حروفا قد استعمل الشارح كغيره ثم للمكان

المجاري

المجاري وتبيّن في كل محل بما يناسبه فقوله هنا
ومن ثم اي من هنا وهو انها تجردت عن الحدث وصارت
كالروابط وفي شرح التسهيل للدماميني ما نصه فانظر
ثمّ في قول العلما ومن ثمّ كان كذا هل معناه معنى هنالك
اي التي للبعد او معنى هنا التي للقرب والظاهر هو الثاني
انتهي فان قلت ما علاقة هذا المجاز وما قرينته
قلت ذكر بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثمّ اختلف
في رحمن ما نصه قوله ومن ثمّ للاشارة الى المكان الاعتباري
كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط تاثير الالف والنون
انه انتفا فعلانة او وجود فعلي بالمكان في ان كلا منهما
منشا امرٍ اذ المكان منشا النباتات والاختلاف المذكور
منشا اختلافٍ اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل
الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعا ثم شبه المكان
الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ
الموضوع للمكان انتهي وعلى قياسه يقال هنا شبه ما ذكر
من تجردها عن الحدث لكونه منشا للتسمية المذكورة بالمكان
الى اخره فليتامل واما من فالاظهر الارجح انها
للتعليل اي من اجل ما ذكر فقد اطبق شراح كافية ابن
الحاجب الرضي وغيره على حملها على معنى التعليل في نحو
قول الكافية في بحث ما لا ينصرف ومن ثمّ اختلف في رحمن
ويصح كونها لابتدا الغاية وممن صرح بان الافعال الناقصة

[illegible]

لاتدل على معنى مستقل اي الحدث السيد وغيره من المحققين
ولذا عدها المنطقيون اداة قوله على ما ذكرها هنا اي
في هذه المقدمة والا فهي اكثر من ذلك واقتصاره من
اخوات كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على عده
من هذه الافعال والحق قوم منهم ابن مالك بصار
ما كان بمعناها وذلك عشرة افعال آض كقوله وآض نهدا
وعاد كقوله عاد بالرشد امرا ورجع كقوله في الحديث
لاترجعوا بعدي كفارا وحار بالمهملة كقوله تحور رمادا
واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة وفي الحديث
فاستحالت غربا وتحول كقوله تحولن ابوسا وارتد
كقوله فارتد بصيرا وجا في نحو ما جات حاجتك اي ما جا
الامر السابق على قدر حاجتك فما نافية او استفهامية
وفاعل جات ضمير الى ما والتانيث باعتبار تانيث
الخبر او ان ما عبارة عن المونث اي اي حاجة جات حاجتك
اي صارت وقعد في نحو قعدت كانها حربة اي صارت
كانها حربة وراح نحو راح عبد الله منطلقا اي صار وال
كقوله ثم آلت لاتكلمنا كل حي معقب عقبا والحق
قوم منهم الزمخشري بافعال هذا الباب غدا وراح
بمعنى صار او بمعنى وقع فعله في وقت الغدو والرواح
وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث تغدو خماصا
وتعود بطانا وتقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا

اول البيت
وما المرء الا كالشهاب وضوئه
يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

اي صار

الثامن عشر

اي صار في حال ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجمهور منهم
ابن مالك وقالوا المنصوب بعدها حال اذ لا يوجد الا نكرة
والحق الفرا بها اسحر وافجر واظهر ذكرها في كتاب الحدود
قال ابو حيان ولم يذكر لها شاهدا على ذلك وبها تمت
افعال الباب ثلاثين وذهب الكوفيون الى ان هذا وهذه
اذا اريد بهما التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما
الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف اخاف الظلم وهذا
الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة
وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسما الاشارة
لا ثاني له في الوجود نحو هذا ابن الصياد اشقى الناس فيعربون
هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر
التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم
وعن الشمس بالطلوع واتى باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع
الا ترى الى انك لم تشر اليهما وهما حاضران وايضا فالخليفة
والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبيينهما بالاشارة اليهما
وتبين ان المرفوع بعد اسم الاشارة مخبر عنه بالمنصوب
لانك لو اسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو اسقطت
كان من زيد قايما قال بعض النحويين يدخل في هذا الباب
كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريما
وذهب زيد محدثا فان جعلته تاما نصبت على الحال والمصنف
والشارح تركا ذلك اختصارا وانما ذكرناه نحن لان التنبيه عليه

يوجب للنفس تشوقا اليه فاذا لم يذكر كان في النفس شي
من التحسر على فوات ذلك قوله وهي لاتصاف المخبر عنه
بالخبر في الماضي تكون ايضا ناقصة بمعني صار نحو كانت فراخا
بيوضها اي صارت بيوضها فراخا وقوله تعالي فكانت هبا
وتكون تامة بمعني وجد وحدث وثبت فلا تقتضي الا فاعلا
وهي معه كلام تام كقوله تعالي وان كان ذو عسرة وقوله
تعالي كن فيكون اي احدث فيحدث وكان الله
ولا شي معه وكان في قوله تعالي ان في ذلك لذكرى لمن كان
له قلب تحتمل ان تكون تامة او ناقصة او زايدة
قاله بن الحاجب فان قلت كان مشتقة من الكون
وهو بمعني الوجود ومعناهما واحد فما السر في تسمية
احدهما ناقصا والاخر تاما قلت اذا استعمل لتقرير
ثبوت الوصف لامر اقتضي بالضرورة شيين غيره ولا يتم
تعقل معناه باحدهما فسمي ناقصا واما اذا استعمل
لافادة معني الوجود المنسوب الي شي ما من غير اعتبار
التقرير يتم تعقله بتعقل المسند اليه فسمي تاما
فان قلت وجود كل شي عينه فلا تصح نسبة الوجود
الي شي باقتضايها التغاير قلت سلمناه لكن العينية في الخارج
لا تنفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل ههنا بلا اشتباه
فيكفي في الاسناد علي ان الكون ههنا هو الكون الاعتباري
في التحقيق لا العين فان قلت زيد موصوف بالكون

والوجود

والوجود في قولك كان زيد كما انه موصوف بالقيام في قولك
كان زيد قايما فاتحدا فانتفي الفرق قلت ان كان اذا
كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم يقتضي ان المسند هو الخبر
والمسند اليه هو الاسم فيكون خارجا عنهما غير مقصود
بالنظر فلا يتم تعقله الا بتعقل الاسم والخبر كما ان النسبة
لا يتم تعقلها الا بتعقل المنتسبين فيكون رابطة فسمي
ناقصا واما اذا افاد الوجود المنسوب الى شي ما بدون
اعتبار التقرير فكان نفسه هو المسند المقصود فلا يكون
خارجا عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعقله بالمسند اليه
فقط حتى اذا قصدنا تقرير نسبته تقول كان زيد موجودا
فان قلت لا يتم تعقل المسند الا بتعقل المسند اليه
والاسناد بينهما فلا يتم بتعقل المسند اليه وحده
قلت الاسناد داخل في مفهوم الفعل في التحقيق
لكونه امرا نسبيا فيتم بتعقل المسند اليه وحده فصح تسميته
تاما كذا افاده بعض المتاخرين وتجي ايضا صلة فلا
تعمل عملا ولا تفيد معنى جديدا بل ذكر لتحسين اللفظ
ومحض التاكيد كقوله تعالي كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيا فصبيا منصوب
علي الحال وقد تكون زايدة لفظا لا معني بان لا تعمل عملا ظاهرا
لكن تفيد الثبوت في الماضي نحو ما كان احسن زيدا وما كان
اصح علم من تقدما اي ما احسن زيدا وما اصح علم من تقدما

فكان رايته بحسب اللفظ لكن تدل بحسب المعنى على ان التعجب
كان من حسن زيد ومن صحة علم من تقدم كان في الزمان الماضي كما من ذلك
في زمان الحال قوله والاستمرار اي في الازمنة تفسير
للدوام وقيل المراد بالدوام عدم افادة انقطاع سابق
او لاحق فيشمل ما اذا اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا
للدوام نحو كان زيد قايما وما اذا اريد افادة الدوام كما في
المثال الذي ذكره الشارح وهذا وان كان فيه تكلف تام الا انه
احسن معنى اذ يلزم على التفسير الاول عدم ذكر بعض معانيه
قوله امسى زيد غنيا اي ثبت الغنى لزيد وقت المسا
وتجي امسى ايضا بمعنى صار اي التقرير على وجه الانتقال من غير
ملاحظة الوقت المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا اي صار
وتجي تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيد اي دخل
في وقت المسا قوله نحو اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة
للبرد وقت الصباح وتجي ايضا بمعنى صار تقول اصبح زيد فقيرا
اي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها نحو اصبح زيد اي
دخل في وقت الصباح قوله اضحى الفقيه ورعا اي ثبت الورع
للفقيه وقت الضحى وتجي ايضا بمعنى صار تقول اضحى زيد فقيها
اي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها نحو اضحى زيد اي
دخل في وقت الضحى قوله ظل زيد صايما اي ثبت له ذلك
جميع نهاره وتجي بمعنى صار اي بمعنى الانتقال من غير ملاحظة
الوقت كقوله تعالى ظل وجهه مسودا اي صار وتامة

نحو ظلت

نحو ظلت بالمسجد على قلة قوله بات زيد مفطرا اي ثبت
له ذلك جميع ليله وتجي بمعنى صار نحو بات وجهه
مسودا اي صار وتامة نحو بت بالمسجد على قلة قوله
وهي للتحويل والانتقال اي من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا
او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الما حجرا والحق بصار
افعال في معناها وهي اض ورجع وعاد وقعد واستحال
وحار وارتد وتحول وغدا وراح ذكرها ابن مالك في الكافيه
ولعل المصنف انما تركها اشعارا بانها من الملحقات
قوله وهي اي ليس لنفي الحال عند الاطلاق اي عما يدل على خصوص
نفي الحال او غيره والتجرد عن القرينة اي لنفي مضمون الجملة
في زمان الحال اي التكلم تقول ليس زيد قايما اي الان
ولو قيد بالزمان الحاضر كان تاكيدا او زيادة تعيين
وظاهر الكلام ان قوله والتجرد عن القرينة من عطف
التفسير على الاطلاق ويحتمل انه من عطف الاخص بنا
على تفسير بعضهم القرينة بما يدل لا بالوضع او على تفسير بعض
اخر لها بما يدل على الشي من غير استعمال فيه فيكون الاطلاق
اعم من التجرد عن القرينة لشموله التجرد عما يدل على الشي
بالوضع وعما يدل عليه مع الاستعمال فيه وعن غيرها بخلاف
التجرد ونكتة العطف حينئذ دفع توهم اعتبار الدلالة بالوضع
او مع الاستعمال في الحمل على نفي الحال وما ذكره الشارح مذهب
الجمهور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان فيحتمل الحال

وغيره ولذا تفيد تارة بالمستقبل وتارة بالحال وتارة بالماضي
وهذا مذهب سيبويه قال الاندلسي واحسب ليس بين
القولين تناقضا لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل علي الحال
كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من
الازمنة فهو علي ما يقيد به انتهي واحترز بقوله عند
الاطلاق والتجرد عن القرينة عما اذا كان معه قرينة تدل
علي نفي غير الحال كقول حسان رضي الله تعالي عنه يمدح به
الزبير بن العوام رضي الله تعالي عنه يذبل
وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام
وضمير فيهم للصحابة رضي الله تعالي عنهم اجمعين والشاهد
في عجزه حيث نفي ليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال واسمها
ضمير شان او ضمير يعود علي مثله وخبرها يكون اي يوجد
والدهر منصوب علي الظرفية وما بعده بدل ويذبل بالمعجمة
وضم الموحدة اسم جبل معروف يقال له يذبل الجوع لانه مجذب
دايما قوله مقرونة بما النافيه او شبهها كالنهي والدعا
انما اعتبر اقترانها بالنافي لتوقف استفادة الاستمرار
منها علي دخول النافي عليها كما سياتي ومن امثلة النهي قوله
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين
ومن امثلة الدعا لا يزال الله محسنا اليك وقوله
الا يا اسلمي يا دارمي علي البلا ولا زال منهلا بجرعايك القطر
ولا هذه دعايية قوله لملازمة الخبر المخبر عنه علي حسب

مايقتضيه

مايقتضيه الحال اي لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم
قابلية الاتصاف بالخبر عرفا فمعني ما زال زيد عالما زيد عالم
دايما من زمان له قابلية العلم وصلاحيته والعلة في دلالتها
علي هذا الاستمرار ان هذه الافعال بمعني النفي كما هو ظاهر
فاذا دخل عليها النافي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار
الثبوت وما اعتبار القابلية والصلاحية فهو معلوم
عقلا والحسب بفتح السين وقد تسكن اي قدر ما يقتضيه
الحال قوله لنيابتها عن الظرف اي لا لدلالتها علي
الزمان بذاتها اذ لو كانت دالة علي الزمان بذاتها
لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية والاصل
مدة دوام زيد مترددا اليك فحذف الظرف وجعل
الموصول مع صلته مقامه كما في قولك جيتك صلاة العصر
واتيتك قدوم الحاج وهو منصوب المحل علي انه مفعول فيه
قوله لنا ولما مع صلتها بمصدرية تسمح والتحقيق
ان الموول بالمصدر صلتها وعبارة السيد في شرح الكافية وتحقيق
هذه الكلمة ان لفظة ما مصدرية والفعل بعدها بتاويل
المصدر قوله وما تصرف منها اعلم ان التصرف
والتصريف هنا وفي قولهم المصدر ما يجي ثالثا في تصريف الفعل
عبارة عن تحول الفعل او تحويله الي امثلة اخري من المصدر
وغيره اما علي طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين
ذلك وبين تحويل المصدر الي امثلة اخري وعلي هذا

فيشمل ما تصرف المضارع والامر والوصف والمصدر مثال
المصدر قول القايل

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ۞ وكونك اياه عليك يسير ۞

ومثال اسم الفاعل قول القايل

وما كل من يبدي البشاشة كاينا ۞ اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ۞

واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بناء كان واخواتها
للمفعول وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه
مسند الى اسمها فلو اُنيب لبقي المسند بغير المسند اليه
وهو ممتنع خلافا للفرا بل على القول بانها تعمل في الظرف
وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلى مقابله يتعين نيابة
المصدر قوله عمل ماضيها اضافة ماضي الى كان
واخواتها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من
الاضافة البيانية اي ما هو كان واخواتها او من الاضافة
الحقيقية بناء على ان ماهية كان واخواتها الذهنية اعم من   ماضي
كان واخواتها وان كانت اياه بحسب الخارج وبذلك يسقط
ما يقال ان كان واخواتها هي عين الماضي فما وجه اضافة
الماضي اليها والمراد بالاضافة الحقيقية ما يقابل
اضافة الاعم الى الاخص والموصوف الى الصفة ايضا لان
المتضايفين فيهما لم يتغايرا حقيقة بحسب المراد
قوله فالمتصرف نحو كان الى اخره فيه تغليب لان كان
ليس من المتصرف من كان وقد يقال المراد بالمتصرف من كان

واخواتها

واخواتها المخرج من مادة هذه الافعال فليتامل والمتصرف
بكسر الرا وفتحها لحن لان فعلها لازم قوله على وزان
ما تقدم اي كاين على موازنته ومشاكلته ما تقدم او موازنة
ما تقدم اياه اضافة للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجري
هنا نظير ما قيل هناك وقد يتوقف في جواز كونها من اضافة
المصدر الى مفعوله لانها تفيد خلاف المقصود لان المقصود لعبارة
بما تقدم ببيان انه موازن ومشاكل له لا العكس
اي اعتبار ما تقدم به ولان المفهوم من قولنا الشي الفلاني على كذا
ان يكون كذا وصفا له وموازنة ما تقدم له ليس وصفا له
الا بتكلف كبير فليتامل قوله واما ان واخواتها
فانها تنصب الاسم وترفع الخبر ما ذكره من ان ان
واخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر هو المشهور وقول
الجمهور قيل وقد تنصب ان المبتدا والخبر في
لغة كقوله

اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن ۞ خطاك خفافا ان حراسنا اسدا ۞

وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية
وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر
مصدر قعرت البير اذا بلغت قعرها اي بلوغ قعرها يكون في
سبعين عاما وقد يرفع بعدها المبتدا فيكون اسمها
ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد
الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان.

واما ان واخواتها

والوزان مصدر قولك وازن الشي الشي اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشي اذا كان مساويا لمرتبة شي اخر في امر من الامور وهو المراد هنا

كما قال

إنّ مَن يدخل الكنيسة يومًا ∴ يلقَ فيها جآذِرًا وظِبآءَ ∴
وانما لم يجعل مَن اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين
والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث
على زيادة مِن في اسم انّ يا باه غير الاخفش من البصريين لان
الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يا باه لانهم
ليسوا اشد عذابا من ساير الناس كذا في المغني وزعم قوم انّ
كأنّ تنصب الجزئين وانشدوا
كأنّ اذنيه اذا تشوفا ∴ قادمةً او قلما محرّفا ∴
فقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادمتا او قلما
محرفا بالفين من غير تنوين على ان الاسما مثناة وحذفت النون
للضرورة وقيل اخطا قايله وهو ابو نخيلة وقد انشده ∴
بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو الاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو
توفي قبل الرشيد وقال الفرا وبعض اصحابه وقد تنصب
ليت الجزئين كقوله ∴ يا ليت ايام الصبا رواجعا ∴ وبني على ذلك
ابن المعتز قوله
∴ مرّت بنا سحرا طير فقلت لها ∴ طوباك يا ليتني اياك طوباك ∴
قال في المغني والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره
اقبلت لا تكونَ خلافا للكسائي لعدم تقدم إنْ وَلَو الشرطيتين
ويصح بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن الرفع انتهى
وقال بعض اصحاب الفرا وقد تنصب لعل الجزئين وزعم

يونس

يونس انّ ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا
قال في المغني وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي
على اضمار يكون انتهى وتسمية المنصوب باسمها والمرفوع
بخبرها تسمية اصطلاحية وقد تقدم نظير ذلك
قوله بكسر الهمزة وتشديد النون قال في المغني وتخفف
فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه
اذا قيل ان زيدا لمنطلق فإنْ نافية واللام بمعنى الا ويرده
انّ منهم مَن يعملها مع التخفيف حكى سيبويه إنْ عمرًا لمنطلق
وقرا الحرميان وابو بكر وانْ كلا لما ليوفينهم ثم قال
تنبيه ثاني انّ فعلا ماضيا مسندا لجماعة المونث
من الاين وهو التعب تقول النسا إنّ اي تعبن او من أنّ
بمعنى قرب او مسندا لغيرهن على انه من الانين ويكون
مبنيًّا للمفعول على لغة مَن قال في رَدّ وحَبّ رِدّ وحِبّ
بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل مثلا أنّ زيد
يومَ الخميس ثم قيل إنّ يومُ الخميس او فعل امر للواحد
من الانين او لجماعة الاناث من أنّ بمعنى قرب او من الاين
او للواحدة موكدا بالنون من وَأَى بمعنى وعد كقوله
∴ انّ هندُ المليحةُ الحسناءْ ∴ وقد مرّ ومركبة من ان النافية
وانا كقول بعضهم إنّ قايم والاصل إنْ انا قايم ففعل
فيه ما مضى شرحه فالاقسام اذن عشرة
هذه الثمانية والجوابية تنبيه في الصحاح الاين الاعيا

قال ابو زيد لا يبني منه فعل وقد خولف فيه انتهي
فعلي قول ابي زيد تسقط بعض الاقسام انتهي ما في المغني
قوله بفتح الهمزة وتشديد النون قال في المغني وتخفف
أنّ بالاتفاق فيبقي عملها علي الوجه الذي تقدم شرحه
في إنْ الخفيفة قوله وهي ام الباب الام الوالدة واصل
كل شي امه ومكة ام القري لان الارض دحيت من تحتها
وذكر في الصحاح ان أُمَّهَةَ اصل ام فالها اصلية ومثله
ما في كتاب العين للخليل بن احمد من قولهم تأمّهتُ
بمعني اتخذت أمّاً قال الجاربردي هذا يعني كلام الخليل
يدل علي اصالة الها فيكون أُمَّهَة فُعَّلَة كأُبَّهَة وهي العظمة
ثم حذفت الها والتا فوزن أُمّ فُعّ والامومة فعولة
قال وجوز بعضهم ان يكون ام وامهة اصلين
مستقلين وزن الاول فعل والثاني فُعّلة كدمث ودمير
بمعني للمكان اللين فان الها لا يمكن دعوي زيادتها لانها
ليست من احرف الزيادة وقيل الاصل ام والها زايدة
قال في شرح الهادي وهو اصح لقولهم ام بينة الامومة
واما تامهت فشاذ متروك قال وفي كتاب العين من
الاضطراب والتحريف الفاسد شي كثير واعتقاد زيادة الها
في امهات اولي من اعتقاد حذفها من امات لان ما زيد في الكلام
اضعاف ما حذف منه واما نحو دمث ودمير فقليل
لا يعبا به انتهي وذكر بعض المفسرين ان الام في القران

علي خمسة

علي خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل وانه في ام
الكتاب لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله عز وجل
في سورة النسا فلامه الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله
تعالي في سورة النسا وامهاتكم اللاتي ارضعنكم اراد حرمت عليكم
المرضعات لان المرضعة بالرضاع تسمي اما والرابع مشابهة
الام في الحرمة والتعظيم ومنه قوله تعالي في الاحزاب
وازواجه امهاتهم والخامس المرجع والمصير ومنه
قوله تعالي فامه هاوية وقيل اراد ام راسه
وقال ابن قتيبة فامه هاوية يعني النار له كالام
ياوي اليها قوله وتمتاز المفتوحة بكونها لا بد ان
يطلبها عامل وذلك لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد وفي حكمه في الاحتياج الي مسند او مسند اليه
وفي صلاحية الحكم عليه فلا بد من التعلق بشي اخر ليتم الكلام
قال في المغني والاصح ايضا انها اي المفتوحة المشددة
موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق
او انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار
التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو
بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر
جامد يصح نسبته الي المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا

قف ٣

زيد وان شيت قلت هذا كاين زيدا ومعناهما واحد
وزعم السهيلي ان الذي يوول بالمصدر وانما هو ان الناصبة
للفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال
وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا
نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى
قوله بخلاف المكسورة فانه قد يطلبها عامل نحو قال اني
عبد الله وقد لا يطلبها عامل نحو انا انزلناه الا ان اوليا الله
لا خوف عليهم قوله على وزان ما تقدم اي كاين على موازنته
ومشاكلته ما تقدم او موازنة ما تقدم اياه اضافة للمصدر
الى فاعله او مفعوله فيجري هنا نظير ما قيل هناك قوله
لاختلاف الفاظها اللام للوقت اي وقت اختلاف الفاظها
ولا ينبغي ان تكون للتعليل لان اختلاف الالفاظ لا يستلزم
اختلاف المعاني كما في الالفاظ المترادفة قوله ومعنى إنّ وأنّ
للتوكيد للنسبة اي ايجابا كانت او سلبا قال في المطول
وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر
فايدة انّ في تاكيد الحكم نفيا لشك او ردا لانكار ولا يجب
في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق
او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد
تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون كقولك للشي وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما نري واحسنت الي فلان ثم انه فعل

مانرى

ما نري وعليه رب اني وضعتها انثي ورب ان قومي كذبوني
والظاهر ان اللام زايدة اي ومعنى إنّ وأنّ التوكيد
ويحتمل انها دخلت على توهم ان ما قبلها وان ان
وما ذكره المصنف من افادة أنّ المفتوحة للتوكيد هو الذي
نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو
صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم
وليس هذا الاستشكال بشي وقد سلف ان المفتوحة
تؤول مع صلتها بمصدر وهذا التاويل قد يلزم في بعض
المواضع وقد يجوز وقد يمتنع فحيث يلزم التاويل يجب
الفتح كما اذا وقعت مع معموليها في موضع مرفوع بالابتدا
نحو عندي انك قايم ونحو فلولا كان من المسبحين او
بالفعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا ونحو قل اوحي الي انه استمع
ونحو لا اتيك ما ان في السما نجما او في موضع منصوب
بالفعل نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله وخرج نحو
ظننت زيدا انه قايم ونحو قال اني عبد الله او في موضع
مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون
وحيث يجوز التاويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح
والكسر نحو اول قولي اني احمد الله تعالى فالفتح على ان
المعني اول اقوالي حمد الله تعالى من حيث هو باي عبارة
كان والكسر على ان المعنى اول اقوالي هذا اللفظ المعين
وكذا نحو اذا انه عبد القفا اي اذا هو عبد القفا او اذا

عبود يته وكذا نحو من عمل سوا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم اي فهو كذلك او فغفرانه له ورحمته
اياه حاصلان وحيث يمتنع التاويل يمتنع الفتح فلهذا
كسرت واقعة في ابتدا الكلام نحو انا اعطيناك الكوثر
او جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم او محكية بالقول نحو قال
اني عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما تقدم او في موضع
الحال نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون
الطعام او خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل او قبل لام معلقة
نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع
التي يجب فيها الفتح وللمواضع التي يجوز فيها الامران والمواضع
التي يجب فيها الكسر والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما
تعرضنا لذكر ذلك لان المصنف والشارح اغفلاه ولم يتعرضا
اليه في شي من هذا الكتاب فاردنا اتمام الفايدة بذكره قوله
ومعنى لكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
ثبوته او نفيه الظاهر ان الاستدراك الذي تدل عليه
الاستدراك بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متامل
ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا اولي الابصار
قال في المغني وفي معناها اي لكن ثلاثة اقوال احدها
وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان تنسب
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها
كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له

نحو ما هذا ابيض

نحو ما هذا ابيض لكنه اسود قيل او خلاف نحو ما زيد
قايما لكنه شارب والثاني انها تارة ترد للاستدراك
وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا
الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم
لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم
انتفا الاخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين
الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو
لو جاني اكرمته لكنه لم يجي فاكدت ما افادته لو من الامتناع
والثالث انها للتوكيد دايما مثل ان ويصحب التوكيد
معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال في المقرب
ان وان ولكن معناها التوكيد لم يزد على ذلك وقال
في الشرح معنى لكن التوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك
انتهى والبصريون على انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن ان
فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله
ولك اسقني ان كان ماوك ذا فضل وقال باقي الكوفيين
مركبة من لا وان والكاف زايدة لا التشبيهية وحذفت
الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
اي ولكنك وعليه بيت المتنبي
وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق
وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل

ولا يكون الاسم فيهما مَن لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل
اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ٭ ولكنني من حبها لعميد ٭
ولا يعرف له قايل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة
اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونون لكن للساكنين الي هنا كلام المغني قوله وكأنّ
للتشبيه اي لانشا تشبيه اسمها بخبرها قوله
وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معني اعلم ان الامر
الاول هو المشبّه والثاني هو المشبّه به والمعنى هو وجه
التشبيه وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو في زيد كالاسد الجراة لا الشجاعة لانتفايها في الاسد
اذ هي الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة وانما
اعتبرنا في وجه التشبيه القصد لان زيدا والاسد يشتركان
في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود
وغير ذلك مع ان شيا منها ليس وجه التشبيه وما ذكره
تفسير للتشبيه اللغوي وهو شامل لمثل قولنا قاتل
زيد عمرا وجاني زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي تدل
عليه كأنّ او الكاف التشبيه بمعني المشابهة والمشاركة ٭
لا التشبيه بالمعنى الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل
المتكلم والدلالة صفة اللفظ فكيف تحمل عليه وتجعل تفسيرا
له قلت الدلالة مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا
اهديته له بمعني ان يدل متكلم وهو بهذا المعني فعل المتكلم

فليتامل قال في المغني وذكروا لكأنّ اربعة معان احدها
وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه
الجمهور لكأنّ وزعم جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون
الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأنّ زيدا اسد بخلاف
كأنّ زيدا قايم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك
كله للظن الثاني الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن
الانباري عليه كأنك بالشتا مقبل اي اظنك مقبلا والثالث
التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي وانشدوا عليه
٭ فاصبح بطن مكة مقشعرا ٭ كأنّ الارض ليس بها هشام ٭
اي لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة
فان قيل فاذا كانت للتحقيق فمن اين جا معني التعليل قلت
من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سوال عن العلة
مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شي عظيم
واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون
في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر
بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثاني
انها تحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه
لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما
كلمتان لا كلمة ونظيره ويكأنه لا يفلح الكافرون اي
اعجب لعدم فلاح الكافرين والرابع التقريب قاله
الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتا مقبل وكانك بالفرج ات

وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول الحريري
كاني بك تنحط وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي
الكاف حرف خطاب والبا زايدة في اسم كان وقال بعضهم
الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك
مقبل بالشتا ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة
الفعلية خبر والبا بمعني في وهي متعلقة بيبطن وفاعل تكن
ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والبا في كانك
وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والبا زايدة في المبتدا
وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها
والجملة بعده حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت
بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه
الحال متممة لمعني الكلام كالحال في قوله تعالي فما لهم عن التذكرة
معرضين وكحتي وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتي فعل
وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا
لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت البا قوله وهو طلب
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر الاول نحو ليت الشباب يعود
والثاني نحو قول منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه
ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع
الرجا في الحج قلت اجيب بان المراد بما لا طمع فيه ما شانه
ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف ما لحج به فان
الاطماع تتعلق به غالبا وفي المطول هو اي التمني طلب

حصول شي

التاسع عشر

حصول شي علي سبيل المحبة انتهي قيل ينبغي ان تقيد
المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداات
التي قد وجدت فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفي
في اندفاع النقض بها وفي الرضي ماهية التمني تميز ماهية الترجي
الا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني
يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك
ان ماهية التمني محبة حصول الشي سوا كنت تنتظره وترتقب
حصوله اولا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلك تموت الساعة انتهي وظاهر ان
المحبة غير الطلب فلم يجعل التمني طلبا ولو افقه قول
استاذ شيخنا في موضع والتمني ميل القلب الي شي سوا
كان يرتقب حصوله او يجزم بانه لا يحصل نحو ليت الشباب
يعود وذكر في موضع اخر ان العلما اختلفوا في التمني والندا
والاستفهام فمنهم من قال ان التمني لطلب المتمني
والندا لطلب الاقبال والاستفهام لطلب الفهم ومنهم
من جعلها لحالة نفسانية يلزمها الطلب المذكور انتهي
بمعناه وقال بعضهم المراد بالطلب هنا ميلان الطبع
الي حصول المقصود سوا كان الامتثال مقصودا اولا وسوا
امكن الحصول اولا فلا يرد ان المتمني قد يكون محالا

معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته والتحقيق
ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع لانشا
حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول المتمنى والاظهارها
وهي محبة حصول المتمني المخصوص اعني محبة مخصوصة على وجه
يكون الة لتعرف حال المتمني والمتمني كما هو شان معاني
ساير الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشا حالة
مخصوصة واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجي وهو
الطماعية المخصوصة في حصول المترجي على قياس ما عرف في
معنى التمني انتهي **قوله** ولعل للترجي الى اخره قال السعد
التفتازاني في حواشي الكشاف ان لعل موضوع لتوقع محبوب
وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما في قوله تعالى ولعل الساعة قريب والتشبهه
به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القران للاطماع اي
الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه
وجزمه بحصول المطموع فيه او لانه كلام العظيم الذي لا يناسبه
الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بكلمة لعل
وعسى كما هو داب الملوك والعظما او لان فيه الايما الا انه
لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة والحاصل
ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير
عن التحقيق بطريق الاطماع اما لان يدل على انه لا خلف

في اطماع

في اطماع الكرما او ليكون على داب كلام العظما او ليتنبه العباد
على ان لا يتكلوا وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي
الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذكر الحصول بحيث
يكون اعني ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن
الانباري وجماعة من ايمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي
حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواكان اطماعا مثل
لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورده المصنف يعني الزمخشري بان جمهور ايمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها على الترجي والاشفاق وبان عدم صلوحها
لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه اتفاق الاقوال
تقول دخلت على المريض كي اعوده واحدت الما لكي اشربه
ولا يصح لعل انتهي **قوله** حيث لا مانع احترز به عما اذا كان
مانع كالالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل
بتوسطه نحو زيد ظننت قايم او تاخره نحو زيد قايم ظننت
وقد يجب الالغا كما اذا توسط بين الفعل وفاعله وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جا زيد واحسب عمرو **ولقايل** ان
يقول لما ذا ضعفت هذه الافعال بما ذكر حتى بطل عملها
بخلاف كان واخواتها فما الفرق **وقد يفرق** بانها افعال
جارحة ضعيفة وانضم الى ذلك تاخرها عن معمولها وتاخر
العامل يضعفه وكان فعل جارحة قوية وكالتعليق وهو
ابطال العمل لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام كان ولا ولم

النافيات كقولك علمت ما زيد قايم وقال الله تعالى لقد علمت
ما هؤلا ينطقون فهؤلا مبتدا وينطقون خبره وليسا مفعولا
اولا وثانيا ونحو قولك علمت لا زيد قايم ولا عمرو ونحو قوله
تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا اي ما لبثتم الا قليلا وكلام الابتدا
نحو علمت لزيد منطلق وكالاستفهام نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو فلما اقتضت هذه المذكورات الصدارة بطل عملها هذه
الافعال لفظا وابقي معنى رعاية لحقها اذ المعنى علمت احد
هذين الامرين وعلمت زيد ليس بقايم وعلمت زيدا منطلقا
كما كان عند اعمالها لفظا قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول
الثاني اي تدل على ترجح وقوع المفعول الثاني غالبا قوله
ظننت اي لا بمعنى اتهمت فانها حينيذ تتعدى الى واحد
فقط كقولك عُدِم لي مال فظننت زيدا ومنه وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وقد ترد لليقين يظنون
انهم ملاقوا ربهم قوله حسبت اي لا بمعنى صرت احسب
وقد ترد لليقين كقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
قوله وخلت اي لا بمعنى صرت ذا خال وقد ترد
لليقين كقوله
ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم
قوله زعمت اي لا بمعنى كفلت قوله تفيد تحقيق وقوع
المفعول الثاني اي تدل على تحقق وقوعه غالبا فلا ينافي

ماسياتي

ما سياتي قوله وهي رايت اي لا من الراي فانها حينيذ
تتعدى الى مفعول واحد تارة نحو راي ابو حنيفة حل كذا
وراي الشافعي حرمته والى اثنين اخرى نحو راي ابو حنيفة
الوتر واجبا وراه الشافعي سنة ولا بمعنى ابصرت فانها
حينيذ تتعدى الى واحد لانها من افعال الحواس وقد
يجي راي بمعنى ظن ومما اجتمع فيه راى بمعنى ظن وراي بمعنى
علم قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا
اي يظنونه ونعلمه قوله وعلمت اي لا بمعنى عرفت
اي معرفة نفس الشي من غير حكم عليه فتقول علمت
زيدا واعلم ان عرفت قد تستعمل بمعنى معرفة
الشي في ذاته فتقتضي مفعولا واحدا الا ان الغالب والمشهور
استعمال المعرفة في ادراك الشي على صفة فلذا حكم بان
علم تقتضي مفعولين وعرف يقتضي مفعولا واحدا هكذا
حققه سيد المحققين وهو بالتحقيق اقرب مما ذكره
الشيخ الرضي بقوله لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت
ان زيدا قايم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية
كما ينصبهما علم لا بفرق معنوي بينهما بل هو موكول
الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى
بحكم لفظي دون الاخر انتهى وما قاله الشيخ الرضي
مبني على ان العلم والمعرفة بمعنى واحد وهو قول

الفرق بين علمت
وعرفت

بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول احز وهو ان
العلم يتعلق بالكليات او المركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات
او البسايط قال في شرح المطالع ومن هنا اسمع النحويين
يقولون علم يتعدي الي مفعولين وعرف يتعدي الي مفعول
واحد فتامله وقد يجي علم بمعني ظن نحو فان علمتموهن مؤمنات
قوله ووجدت اي لا بمعني اصبت فانها حينيذ تتعدي الي
واحد ولا بمعني حزنت او حقدت فانها حينيذ لا تتعدي بنفسها
نحو وجدت علي الميت اي حزنت عليه ووجدت علي المسي اي
حقدت عليه والحاصل انك اذا اردت وجدان الشي
علي صفة اقتضي مفعولين وان اردت وجدانك الشي في نفسه
فواحد قوله واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال
قيل فيه بحث اذ معمولا افعال التصيير متغايران مفهوما
وخارجا فلا يصح ان يدعي كونهما مبتدا وخبرا لوجوب اتحادهما
خارجا ويتبين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم
موجودا ولا يخفي ان صدق احدهما علي الاخر ممتنع انتهي ولك
ان تقول ان اريد انهما متغايران دايما فهو ممنوع لان من
الامثلة التي اوردها الايمة نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا
وتركنا بعضهم يوميذ يموج في بعض ولا شك ان المعمولين فيه
غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونان متغايرين لم يضر
لان المصنف لم يدع انهما لا ينصبان الا المبتدا والخبر فتامل
قوله وجعلت يجي ايضا بمعني اعتقدت نحو وجعلوا الملايكة

الذين

الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعني اوجد او اوجب
تعدت الي واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت
للعامل كذا اي اوجبت له كذا قوله ان سمعت اذا دخلت
علي ما لا يسمع تعدت لاثنين بينا يسمع للمفعول وذلك بان تكون
معلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فان علقت بمسموع
فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة قال الشيخ
الرضي ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغير
مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا
ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير
الجملة بان نحو سمعت بانك تقول قالوا واذا عمل في المبتدا والخبر
لم يكن الخبر الا فعلا دالا علي النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
او تتكلم واما لا اراي منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت
انك تمشي اتفاقا قال
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
بنصب الناس وقد روي برفعه علي حكاية الجملة انتهي
قوله في موضع نصب علي الحال جوز السعد التفتازاني في الجملة
ان تكون بيانا او بدلا بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد
قايلا كذا او قوله كذا ويلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع
الفعل بعد الحذف او جعله بمعني المصدر من غير سابك
فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند
المحققين والجملة مبينة للمحذوف الذي قدره واني بالفعل

بعد سمع الماضي مضارعا اما حكاية لحالة وقت السماع او لاحضار
ذلك في ذهن السامع **قوله** لان افعال الحواس لا تتعدى الا الى
واحد قال في المغني راي البصرية وسائر افعال الحواس لا تتعدى
انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت
زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد
والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم
يسمعون الصيحة انتهى والذي عليه المحققون هو القول الثاني
وهو انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حال
خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة قال الرضي ومما
يدخل على المبتدا والخبر القول وما تصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت
زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم
فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا
به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم تكن حكاية او الذي يقع بعد
نحو اقول غدا زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما جملة
والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ
المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث
مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا
نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة
المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفا اللفظ المغير اليه
بالمعنى المفهوم من الاصل فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال

زيد قايم

زيد قايم قال فلان قام زيد وتقول قال زيد انا قايم وقلت
لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قايم وقلت
لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا
وعمرا فيه غايبان **وقد يقع** المفرد بعد القول على احد
خمسة اوجه **احدها** ان يكون مودّيا معنى الجملة فقط
كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا وحسنا اذا قلت
زيد قايم **وثانيها** ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت
كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد **وثالثها** ان يكون لفظا
يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا تنتصب
هذه الثلاثة لانها ليست اعيان اللفظ المحكي حتى يراعا **ورابعها**
مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به
نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال
فلان زيدٌ اذا تكلم بزيد مرفوعا **وخامسها** مفرد غير
معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ
فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال
سلام قوم منكرون اي عليكم سلام انتهى باختصار

باب النعت **قوله** النعت الوصف والنعت
والصفة الفاظ مترادفة خلافا لبعضهم فانه قال ان النعت
خاص بما يتغير والوصف لا يختص به **قوله** رسمه ببعض
خواصه الى اخره فيه نظر لان الظاهر ان قوله النعت تابع
للمنعوت الى اخره ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان حكم

من احكام النعت فتاصل **قوله** النعت تابع للمنعوت الى اخره
يعني يجب ان يوافق المنعوت في ذلك والمراد في نوع رفعه
ونصبه وخفضه لا في شخصه فلا ينافي ان اعراب احدهما قد يكون ققف
محليا واعراب الاخر لفظيا ولا ان اعراب احدهما قد يكون ظاهرا
واعراب الاخر قد يكون مقدرا ولا ان اعراب احدهما قد يكون
بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف ويسمى النعت ايضا
وصفا وصفة وعلم من كلامه انه لا يجوز في شيء من النعوت
ان يخالف منعوته في الاعراب **فان قلت** هذا منتقض بقولهم
هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو
خرب **قلت** اكثر العرب برفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم
من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر قد يوخذ الجار
بجرم الجار ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين المجاورين في اللفظ
وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب
ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة
وليس ذلك بخرج له عما ذكر من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما انا
نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراة الحسن
البصري الحمدِ لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم في الحكاية
مَن زيدًا بالنصب ومَن زيدٍ بالخفض اذا سالت من قال
رايت زيدا او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه
بحكاية الاعراب **قوله** وتعريفه الى اخره علم منه
انه لا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف منعوته في التعريف والتنكير

فان قلت

فان قلت هذا منتقض بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا فوصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي جمع
وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب
وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصف المعرفة وهو الله
تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب وانما كان نكرة لانه من باب
الصفة المشبهة ولا تكون اضافتها الا في تقدير الانفصال لانها
لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه لا ينفك في المعنى عن ذلك
وبالنكرة الموصوفة بالجمل الخبرية اي التي يصح وصفها بالصدق
والكذب وانما يوصف بها بعد تجريدها عن المعنى الذي يصح السكوت
عليه وانما صح الوصف بها لدلالتها على حصول مضمونها للغير
نحو رجل يقوم ابوه فانه بمنزلة قائم الاب الا بتاويله واما
الجملة الانشائية فقد تقع الطلبية منها بحسب الظاهر نعتا
على الشذوذ بعد تاويلها بتقدير مقول فيه ذلك فلا يكون
مضمون الجملة نعتا حقيقة وكذلك ينتقض بالمعرف باللام
لفرد غير معين فانه يوصف بالجملة المصدرة بالمضارع نحو ولقد
امر على اللئيم يسبني **قلت** اما قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا فالذي جمع بدل من كل لا نعت كما نقل عن الزمخشري
او نعت مقطوع **قال** الرضي ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا وعدده واما قوله تعالى حم تنزيل الى اخره فهو على
تقدير ال وانما حذفت للازدواج لكن انقل عن الزمخشري

ققف

واجاز وصفيته ايضا ابو البقا لكن على ان شديد بمعنى مشدد
فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل
والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل
فللتنكير وكذا المضافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان
المراد بهما المستقبل واما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج
في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله
بدلا وحده من بين الصفات نبوّ ظاهر واما النكرة الموصوفة
بالجمل الخبرية فلا يرد النقض بها لان الجملة نكرة حكما والمراد
بالتنكير ما يشمل التنكير حقيقة او حكما واما المعرف باللام لفرد غير
معين فهو نكرة معنى ويجوز ان ينعت بنكرة مخصوصة كقولهم
ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا قال سيد المحققين
ويعلم من الكشاف ان الموصول كالمعرف باللام فانه قال في قوله
تعالى للمستضعفين من الرجال والنسا والولدان لا يستطيعون
حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين اذ لم يقصد بها
شي بعينه قوله تبعه ايضا في تذكيره الخ يعني انه كلما
ثبت للمنعوت من هذه الامور يجب ثبوته للنعت فان لم يكن
النعت مشتقا كاي ومثل والمصدر يكون مفردا مذكرا
تقول امراة اسد وان كان مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل
وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل فمذكر وذوتا جري
على المذكر كربعة وعلامة فمونث وافعل التفضيل في بعض
احواله يلزمه الافراد والتذكير وقد يفرق نعت المثنى اذا لم يكن

اسم اشارة

اسم اشارة نحو انسانين كريم وبخيل فان اختلفا في التذكير جاز صالحٌ
وصالحٌ وكذا صالحة وقد يجمع مفردان في نعت ان اتفقا في التعريف
والتنكير ويغلب المذكر والعقل تقول مررت بزيد وهند الصالحين
فهذه المواضع مستثناة من القاعدة وقوله والجمع اي لفظا
او معنى فيشمل وصف المفرد بالجمع باعتبار الاجزا او الافراد قوله
ويسمى النعت حينئذ حقيقيا يستثنى منه النعت السببي الرافع
لضمير المنعوت فانه لا يسمى نعتا حقيقيا نحو مررت برجل قايم الاب
قوله وان رفع سببي المنعوت الظاهر مثله الضمير البارز وقد
يقال اراد بالظاهر مقابل المستتر بقرينة المقابلة فيدخل فيه
الضمير البارز قوله فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد دايما
اي في اللغة المشهورة واما في لغة اكلوني البراغيث فلا يلزمه ∴
الافراد قوله غير الجمع اي غير المرفوع الجمع وهو المفرد والمثنى
قوله واما مع الجمع الى اخره اي واما مع المرفوع الجمع سوا
كان المنعوت جمعا ايضا كما في مثال الشارح او كان غير جمع كما في
قام رجل قعود غلمانه وما ذكره من اختيار تكسيره على افراده
هو ما في التسهيل ونص عليه سيبويه والمبرد وقيل الاولى
الافراد ونسب الى الجمهور وبه صرح السيد في شرح الكافية
وقيل ان تبع مفردا او مثنى وانما اختير التكسير لان
اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه
ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون

غلمانه قوله ويضعف تصحيحه اي يجوز مع ضعف بل لا يجوز
في اللغة المشهورة وانما جا في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل
في الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما جا في لغة قليله يتعدون غلمانه
نحو اكلوني البراغيث لكن في الفعل اضعف خاتمة ونسال
الله حسن الخاتمة فايدة ذكر النعت التخصيص في نعت النكرة
او التوضيح في نعت المعرفة اي تمييز المتبوع وتبيينه اما
بتقليل الاشتراك المعنوي الكاين في مفهوم النكرة فانك اذا
قلت جاني رجل يحتمل كل من فيه معنى الرجولية فاذا قلت
عالم تخصص بمن يعرف انه عالم وتميز عن الجاهل واما برفع
الشركة اللفظية في المعرفة كما اذا قلت زيد علما المتعدد فاذا
قلت جاني زيد يلتبس بكل من يشاركه في الاسم لا في المعنى فاذا
قلت العالم اي الذي يعرف انه عالم اتضح المراد وتميز عمن
يشاركه في اللفظ ولم يتصف بالعلم والتخصيص والتوضيح
وان تحققا في الصورتين الا ان النحاة خصوا الاول بالنكرة والثاني
بالمعرفة وقد يكون ذكر النعت لمجرد الثنا اي الوصف بالجميل
ويسمى صفة مادحة او لمجرد الذم وقد يكون لا مرين فصاعدا
قال الرضي وانما يكون لمجردهما اذا كان الموصوف معلوما عند
المخاطب قبل الوصف قال استاذ شيخنا واقول
ممنوع لجواز انه لم يقصد في مقام التوضيح او التخصيص الا الثنا
او الذم فالتقييد محل وقد يكون لمجرد التوكيد اذا علم
من المتبوع ولو بالتضمن ما علم من التابع نحو الهي اثنين وتجي

للترحم

للترحم ولبيان الخلقة نحو طويل ولبيان العموم كوصف
المفرد بصفة الجنس وللابهام نحو بوجه ما وللتعليل نحو
عظم زيدا العالم ولبيان الماهية وتسمى كاشفة قوله
والمعرفة الي اخره قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشي بعينه
اي اسم وضع لشي بعينه بان يكون الاشارة الي التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه بحسب الوضع
الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وقس عليه جميع
المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه والوضع له على نوعين
احدهما ان يلاحظ الواضع الموضوع له بعينه وبذاته
او بوصف مختص به فيوضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا
والثاني ان يلاحظ مفهوما عاما شاملا لامور متعددة ثم
يوضع اللفظ لكل واحد واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم
بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا القبيل وضع المضمرات
عند المحققين وسيدهم فالواضع تصور مفهوم المتكلم ثم وضع
انا لكل واحد واحد ممن يصدق عليه هذا المفهوم مرة واحدة
وقس عليه وصح الاخبار بقوله خمسة عن قوله المعرفة
لان المراد بها الجنس وقد وقع لبعض اهل العصر انه استشكل
مثل هذه العبارة والاخبار بالجمع عن المفرد وذكر ما حاصله
تخطئة الموجهين بان المراد الجنس وان الناس قلد بعضهم بعضا
في مثل هذه العبارة وهذا التوجيه وقال يلزم ان يصح ان يقال
الرجل ثلاثة وان يقال الرجل قايمون وهذا قد انبانا عن جهالاته

قف قف

وقلة بضاعته وماذا يقول في اجماعهم على نحو قولهم الكلمة اسم
وفعل وحرف فان هذه العبارة نظير ذلك لان المقصود تقسيم
المعرفة كما ان المقصود تقسيم الكلمة واما قولنا الرجل ثلاثة فصحيح
عند ارادة التقسيم كان يقال الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي
وانما لا يقال الرجل قايمون لانه ليس تقسيما وايضا قايمون مشتق
تعتبر فيه المطابقة لصاحب الضمير فليتامل وسياتي ما نعلم منه
سر قوله من حيث هي ولم يقتصر على التفصيل محافظة على
فايدة الاجمال والتفصيل قوله الضمير يسمى ايضا المضمر ويسميه
الكوفيون كناية ومكنيا وانما سمي ضميرا من قولهم اضمرت
الشمس اذا سترته واخفته ومنه قولهم اضمرت الشي
في نفسي او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف
ثم تلك الحروف الموضوعة غالبا مهموسة وهي التا والكاف والها
والهمس هو الصوت الخفي والحروف المهموسة حروف هذا التركيب
اعني ستشحثك خصفه الشحث بالشين المعجمة والحا المهملة
الالحاح في المسيلة وخصفه بالخا المعجمة والصاد المهملة اسم امراة
والمجهورة حروف ما عدا ذلك التركيب قال الرضي المقصود
من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا
لمعينين وكذا ضمير الغايب فانه نص في ان المراد هو المذكور
بعينه في نحو جاني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع
الالتباس الاختصار وليس كذا الاسما الظاهرة فانه لو سمي
المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان

ضمير الغايب

ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول انتهى قوله وهو ما دل
على متكلم الى اخره اي اسم دل وضعا على متكلم اي شخص يحكي به عن
نفسه او مخاطب اي شخص توجه اليه الخطاب به او غايب اي شي
غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وتقدم ذكره اي الغايب على ذكر ذلك
الضمير لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة نحو جاني
رجل فاكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيد او معنى
بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا هو اقرب
للتقوى او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب والمتكلم
فانه في حكم المذكور مقدما كضمير الشان فان معنى الشان يعرفه
كل احد فخرج حروف المضارعة والكاف من نحو ذلك واليا
في نحو اياي والكاف في اياك والها في اياه لانها ليست باسما
وانما هي حروف ولانها ليست دالة على المتكلم والمخاطب والغايب
وانما هي دالة على التكلم والخطاب والغيبة ولا دلالة لها على
الذات البتة وخرج ايضا قول من اسمه زيد زيد ضرب
وقولك لزيد يا زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب
والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب
المتقدم الذكر فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر وخرج ايضا لفظ المتكلم لانه لا يدل على شخص
يحكي به عن نفسه ولفظ المخاطب لانه لا يدل على شخص توجه
اليه الخطاب به ولفظ الغايب لانه لا يدل على غايب تقدم ذكره

قوله من اسمه زيد زيد انما هو مثال لا خصوص لمعناه نحو زيد على حذف منه

اي الميم والتا والكاف والها والميم اذا كان كل منها جزءا من اللفظ الذي هو ...

اي الجيم والحا المعجمة والالف واليا الموحدة نحت اذا كل منها جزء كلمة لا اللفظ هو الصوت المطلق بدا النطق منه لها فقط

لانه كبقية الاسما الظاهرة لم يشترط في وضعه تقدم الذكر
وان كان موضوعا للغايب والضمير في انا مجموع الهمزة والنون
والالف زايدة عند البصريين كما تقدم وقال الكوفيون مجموع الاحرف
الثلاثة واختاره بن مالك وفي نحن مجموع الاحرف الثلاثة
وفي انت وفروعه هو ان عند البصريين والتا حرف خطاب
وذهب الفرا الى ان انت بجملته هو الضمير وابن كيسان الى ان
التا هي الضمير وكثرت بان واختاره ابو حيان وفي هو وهي
جملتهما عند جمهور البصريين وقال الكوفيون وبن كيسان
والزجاج الضمير فيهما هو الها فقط والواو واليا زايدتان
وفي هما وهم وهن المجموع عند ابي علي فلم يجعل الميم والنون والالف
زوايد وقال بن عصفور الضمير من هما للمذكر وهم هو
الها والواو المحذوفة ومن هما للمونث وهن هو الها واليا
واليا المحذوفة وفي اياي وفروعه هو ايا واللواحق له حروف
تبين الحال من تكلم وخطاب وغيبة وغير ذلك عند سيبويه
وعند الخليل ان ايا ضمير مضاف الى لواحقه وهي ضماير واختاره
في التسهيل وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير
فان قيل كون الضمير هو ايا واللواحق حروف تبين الحال
يوجب عدم صدق التعريف عليه فان ايا بدون اللواحق
لا تدل على متكلم او مخاطب او غايب فلا يصدق عليه ما دل
على متكلم او مخاطب او غايب فالجواب ان ايا على هذا اشترك
بين المتكلم والمخاطب والغايب وكل مشترك فهو دال على معناه

غاية الامر

غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك
اللواحق فالقرينة هنا لا يتوقف عليها اصل دلالته بل تعين المدلول
فان قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة
مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب
بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت كما قال شيخنا رحمه
الله تعالى الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من
نحو انت دال على المخاطب بشرط اقترانه باللواحق لان الخطاب
مدلول اللواحق والا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتامل
فان قيل كون الضمير من نحو انت هو ان فقط والتا حرف
يدل على الخطاب يوجب اختلال التعريف وكونه غير جامع
لان ان لا تدل على خطاب بل على الذات فقط اذ الخطاب مدلول التا
كما تقرر قلت كما قال شيخنا رحمه الله تعالى يمكن ان يكون
المراد بقولهم ان التا حرف يدل على الخطاب انه شرط في دلالة
ان عليه لا ان الخطاب مدلول لنفس التا قوله وهو ما علق
على شي بعينه غير متناول ما اشبهه والمراد بتعليقه على الشي
تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع والمراد
بالتعليق عليه بعينه ان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه بحسب الوضع
الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وقس عليه جميع المعارف
فان قيل حد العلم بما ذكره ينتقض بعلم الغلبة اذ لا يصدق
عليه والمراد بها تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع

على سبيل الاتفاق دون القصد كتخصيص البيت بالكعبة
اذ لا تعلق فيه قلت الجواب عن الانتقاض المذكور ان المراد
بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة او حكما وارادة مثل هذا التعميم
والتعويل عليه في التعاريف وغيرها وجريان المسامحة بارتكابه
كثرة الوقوع في كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع به
وانس بصنيعهم ويؤيده بل يعيّنه ذكر العلامة الجامي
في شرح كافية ابن الحاجب وقد حد ابن الحاجب فيها العلم
بنحو حد الشارح كما يأتي بقوله والاعلام الغالبة داخلة في
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأنّ هؤلاء المستعملين
وضعوا له ذلك انتهى اي فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع
حقيقة او تنزيلا وحكما فانظر هذا العلامة المحقق كيف
جزم بدخول علم الغلبة في هذا الحد واحتج على هذا الجزم
بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صريح في ان مثل هذا امر
سهل معروف عندهم غير منكور ولا محذور ويحتمل
ان الشارح يرى انه ليس بعلم وان اجرى مجراه كما ذهب اليه ابن
عصفور فان قلت ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة
اي يصدق عليه لانه موضوع للحقيقة المعينة لا يتناول غيرها
فالجواب بعد تمهيد مقدمة وهي ان المعرف بلام التعريف ٣
يستعمل في اربعة معان المفهوم الكلي والفرد المعين
والفرد الغير المعين وجميع الافراد ثم هذه المعاني الاربعة

هل هي

هل هي معان متقابلة مستقلة يتعين كل منها بحسب القرائن
كما في الالفاظ المشتركة ويكون كل منها معنى وضعيا لغويا او
عرفيا او يكون بعضها مجازيا او هي كلها راجعة الى معنى واحد وضعي
لم يستعمل اللفظ الا فيه والتعدد مستفاد من القرينة والمقام
بان يكون اللفظ موضوعا للمفهوم الكلي المطلق فتارة يراد به ذلك
المفهوم من حيث هو وتارة يراد به ذلك المفهوم في ضمن فرد
معين او غير معين او جميع الافراد والمراد على جميع هذه
التقادير الاشارة الى تعيين المفهوم الكلي والعلم به فكأنه قيل
هذه الحقيقة المعينة المعلومة وحدها او في ضمن فردها او
افرادها او هي بعضها مستقل كالفرد المعين وبعضها راجع الى
غيره كالمعاني الثلاثة الباقية فالفرد الغير المعين وجميع
الافراد منها راجعان الى المفهوم الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له
لكنه تارة يقصد من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير معين
وتارة في ضمن جميع الافراد احتمالات دل كلام المولى سعد الدين
التفتازاني في بعض كتبه على اولها وحمله بعضهم على ظاهره
وذهب بعضهم الى الثاني كالعلامة القوشجي شارح التجريد
والى الثالث اكابر المحققين كالمولى التفتازاني والسيد الجرجاني
كما حقق جميع ذلك مع ما يتعلق به استاذ شيخنا في رسالة له
وحينئذ فهو الذي ينبغي ان يكون عليه التعويل وعلى الاول
فهل الوضع لتلك المعاني المتقابلة المستقلة واحد او متعدد
محل نظر وعلى هذا اعني الثالث فهل المراد ان اللفظ موضوع

لكل واحدة من الخصوصيات الثلاث اعني الماهية من حيث هي
والماهية في ضمن فرد غير معين والماهية في ضمن جميع الافراد على
طريق ما اختاره السيد وغيره في وضع الضماير ونحوها او هو موضوع
للقدر المشترك بين تلك الخصوصيات وهو الماهية لا بقيد
من حيث هي ولا بقيد كونها في ضمن فرد غير معين او في ضمن
جميع الافراد كما في وضع الرجل للادمي المخصوص لا بقيد خصوصية
زيد او غيره محل نظر والظاهر الاول لانه يلزم على الثاني كون اللفظ
مجازا فيما اذا استعمل في الماهية باحد القيود المذكورة كان استعمل
في الماهية من حيث هي او من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
كما ان لفظ رجل مجاز اذا اطلق على زيد باعتبار خصوصه او على عمرو
كذلك وهو بعيد كل البعد مخالف لما يتبادر من قوة كلامهم وعليه
اعني الاول فهل وضعه لكل خصوصية من الخصوصيات الثلاث
بوضع واحد كما في وضع الضماير ونحوها على مختار السيد وغيره
السابق فيكون وضعه من قبيل الوضع العام لخصوصيات
المتشخصات او باوضاع متعدده محل نظر ايضا ولا يبعد ان
الاقرب الاول واذا تقرر ذلك فان بني الانتقاض على الاحتمال الثاني
لم يصح كما هو ظاهر لخروج المعرف بلام الحقيقة على هذا التقدير
بقوله غير متناول ما اشبهه لتناوله على هذا التقدير اي
بوضع واحد كما هو المراد كما سياتي غير الحقيقة المعينة من حيث هي
كالحقيقة في ضمن فرد معين او غير معين او جميع الافراد وعلى
الاحتمال الاول فان ادعي تعدد الوضع عليه منعناه فانه

غير معلوم

غير معلوم ولا ثابت او اتحاده بطل الانتقاض لخروج المعرف المذكور
حينئذ بقوله لا يتناول ما اشبهه اذ يتناول على هذا التقدير
بوضع واحد بقية معانيه او على الاحتمال الثالث فان بني
مع ذلك على تعدد الوضع منعناه اذ هو غير معلوم ودون
اثباته خرط القتاد ومجرد الاحتمال لا يكفي في صحة الانتقاض
او على اتحاده بطل الانتقاض ايضا لخروج المعرف بلام الحقيقة
بقيد لا يتناول ما اشبهه لان لفظ الانسان مثلا على هذا
التقدير يتناول اي بوضع واحد كما هو المراد من التعريف كما
سياتي غير الحقيقة المعينة التي هي الحيوان الناطق من حيث هي لانه يتناول
تلك الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين ومن حيث
وجودها في ضمن جميع الافراد ولا شك في تغاير الحقيقة باعتبار
هذه الحيثيات فان قلت قد حملت الانتقاض على النقض بالمعرف
بلام الحقيقة من حيث هي وليس كذلك وانما المراد النقض بالمعرف
بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك بين الخصوصيات الثلاث
وهذا لا يتناول غير الحقيقة بهذا المعنى اذ لفظ الانسان مرادا
منه الحقيقة بهذا المعنى لا يتناول غيرها كحقيقة الفرس
قلت كون اللام للحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور امر
غير ثابت بل الظاهر خلافه كما تقدم فالبنا عليه لا يفيد خصوصا
في مقام نقض التعريف الذي لا يكفي فيه مجرد الاحتمال فان زعم
زاعم انه موضوع لكل منها اعني القدر المشترك بين الخصوصيات
ولتلك الخصوصيات ايضا فان زعم مع ذلك تعدد الوضع منعناه

او اتحاده قلنا صحة هذا التقدير يمنع الانتقاض لان المعرف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور يتناول بالوضع الواحد غير القدر المشترك وهو كل واحد من الخصوصيات كما انه يتناول كل واحد من الخصوصيات بوضع واحد وهو ما عداه منها والقدر المشترك وان ثبت تلخيص الجواب واختصاره قلت الانتقاض يتوقف على كون المعرف المذكور موضوعا باوضاع للخصوصيات وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي وللخصوصيات بوضع واحد فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون اثبات ذلك خرط القتاد فتامل فان قلت كان عليه زيادة قوله بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة فانها وان كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة قلت هذا التعريف الذي ذكره الشارح مساو لتعريف الكافية لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع واحد غير محتاج اليه كما سياتي نقله عنه وذلك لان المتبادر من قوله لا يتناول غيره عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم الى ذلك من العلم الضروري لكل احد بادنى تامل بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام بل انحصار العلم في بعض اسماء الله تعالى وهو ضروري البطلان وايضا فقيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الائمة فالمعنى هنا ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث انه

وضع لذلك

وضع لذلك وحينئذ يندفع الاشكال راسا وفي امالي ابن الحاجب التصريح منه بعدم الاحتياج في التحقيق الى هذا القيد حيث قال ما نصه فقولنا بوضع واحد رفع لتوهم من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع علما بعد ذلك لآخر انه يتناول ما اشبهه فلا يكتفى بقولك غير متناول ما اشبهه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه وانما يتناوله بوضع ثان ولم تدخل اسماء الاجناس لانها خارجة بالفصل الاول من قوله ما وضع لشيء بعينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضع مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك لان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقديراته لم يضعه للآخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قوله بوضع في التحقيق انتهى وكان حاصل جوابه ما اجبنا به اولا وبذلك يتضح سقوط الايراد راسا كذا ذكره شيخنا رحمه الله تعالى قوله علم شخص وذلك بان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه معينا معلوما قوله لعاقل لو قال لعالم لكان اولى قوله عدن اسم بلد بساحل اليمن قوله كشذقم بالذال المعجمة علم على جمل للنعمان بن المنذر قوله هيلة اسم لشاة قوله علم جنس اعلم ان علم الجنس هو الموضوع لماهية متعينة في الذهن اي باعتبار تعينها فيه وقد يستعمل في واحد مبهم او معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك ان رايت اسامة فغر منه وهذا اسامة مقبلا نص عليهما المحلي

وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة
فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن
ومشارا بها اليها باعتبار حضورها وتعينها ذهنا **والفرق** بين
علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة كاسد
فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية بالاعتبار المذكور واسم الجنس النكرة
موضوع للماهية في نفسها لا بهذا الاعتبار فمؤداهما واحد لكنه يختلف
بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس
يدل على الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف
اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة **والحاصل** ان
التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس
النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس
من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والفرق المذكور انما يحتاج
اليه على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد واما
على قول من جعله موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهو المراد بالفرد
المنتشر كما اختاره العلامة التفتازاني تبعا للشيخ الرضي فلا يحتاج اليه
اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة اصلا ولهذا التقدير المطابق لما
ذكره الشارح حيث عرف العلم بما تقدم ثم قسمه الي الشخص والجنس
يظهر ان علم الجنس معرفة لفظا ومعنى وهو الحق ان شاء الله تعالى وان
وقع لابن هشام في توضيحه تبعا لابن مالك خلافه وفي حواشي التهذيب
للمولى الدواني واما العلم الجنسي فليس بعلم في عرف المنطق لان نظرهم
الي المعني بالقصد الاول ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم

نظرا

نظرا الي الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين
بحسب اختلاف النظرين هذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنسي على
الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم نجوز ذلك وقيل المراد انه موضوع
للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا الاعتبار متشخص فلا
اشكال انتهى **قوله** نحو حضاجر علم الضبع فانه وضع لماهية
الضبع المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة **قوله**
واسامة علم الاسد فانه وضع لماهية الاسد المتحدة في الذهن
بالاعتبار المذكور **قوله** كسبحان وبرة سبحان علم للتسبيح وبرة
اسم للمبرة اي البر واذا كان سبحان علما كان مقطوعا عن الاضافة
وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر استعماله
مضافا اما الي فاعله او الي مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان
الاعلام لا تضاف وانتصابه بفعل متروك الاظهار وتصدير
الكلام به للتنبيه على العجز عما ذكر بعد وفي القاموس اي ابرئ الله
من السوء براءة اومعناه السرعة اليه والخفة في طاعته وفي
النهاية اي السرعة الي هذه اللفظة وقال الراغب اصله
المر السريع فاستعير للسرعة في العمل ثم جعل للعبادات
قولا وفعلا ونية قال استاذ شيخنا رحمهما الله تعالى **قوله**
الظاهر انه اما اخبار يقصد به اظهار العبودية واعتقاد التقديس
والتقديس او انشاء لنسبة القدس فالفعل للنسبة نحو تممته
او لسلب النقائص لفظا واقيم المصدر مقام الفعل للدلالة على انه
المطلوب وللتحاشي عن التجرد واظهار الدوام ولذا قيل انه

للتنزيه البليغ مع قطع النظر عن التاكيد قوله والاسم المبهم
الي اخره الظاهر ان المصنف اراد بالاسم المبهم الموصولات واسما
الاشارة لا اسما الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهما
لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها التعيين
وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضماير فان
التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها المقصود فلم
تكن مبهمة مطلقة فتامل ذلك ففيه نظر فقول المصنف الاسم
المبهم اي في الجملة فان قلت ما ذكره الاصوليون من ان
الموصولات من الفاظ العموم يخالف ما ذكره النحويون انها معارف
لان المعرفة كما تقدم ما وضع لشي بعينه وهذا ينافي العموم قلت
قال شيخنا رحمه الله تعالي قد تدفع المخالفة بان لها استعمالين
ذكر الاصوليون احدهما والنحويون الاخر لكن ذكر الاصوليون خلافا
في ان صيغ العموم هل هي حقيقة فيه او في الخصوص او مشتركة بين
العموم والخصوص او لا يدري الحال فيها ورجح صاحب جمع الجوامع وغيره
الاول وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقي وهو العموم
وان الخصوص معنى مجازي لها فالاشكال بحاله وحمل كلام النحويين
على بيان معنى مجازي للموصولات في غاية البعد بل لا يصح فقد قال
الرضي الموصولات معارف وضعا لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم
على المعلوم عند المخاطب وهذا خاصة المعارف انتهي ولعل الاقرب
ان يجاب بان النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وعلى القول
الثاني او على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا احد المعنيين

وهو الخصوص

وهو الخصوص انتهي قوله وهو اقسام وبيان ذلك ان المسمي اما
مذكر او مونث وكل واحد منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه
ستة وللمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة وثلاثون
الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاول ولفظ المثنى
لهما في الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة
وعشرون وسقط اثنا عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه
احد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد تضرب في ستة المخاطب
ويسقط من ستة المخاطب واحد لاشتراك التثنيتين في لفظ واحد
تضرب في ستة المشار اليه فمجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت
الي احوال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة
وثمانية من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان
وسبعون لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنا عشر
الساقطة من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد والتوسط
قوله فهذا للمفرد المذكر اي ونحوها لصحة قولك ذا الجمع وذا
الفريق وذا الراكب وزاد بعضهم ذاءِ بهمزة مكسورة بعد الالف
وذائه بها مكسورة بعد الهمزة ومذهب البصريين ان ذا ثلاثي
الوضع بدليل تصغيره علي ذيّا باعادة المحذوف وقد بيّنا رض
هذا كما قال بعضهم باحتجاج بن يعيش الاتي وهل المحذوف العين
او اللام لانها طرف وهل الالف منقلبة عن يا والمحذوف يا
فيكون من باب حي او عن واو والمحذوف يا فيكون من باب طويت
وهل وزنه فعَل بتحريك العين وهو الاظهر او فعْل باسكانها

في ذلك كلمه خلاف بينهم ومذهب الكوفيين ان الف ذا زايدة
احتجاجا بقولهم في التثنية ذان وذين فالالف والنون واليا والنون
للتثنية فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت لالتقا الساكنين
ولذا شددت النون عوضا منها وقال بن يعيش لا باس بان نقول
هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا
اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسما
التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان
اصله ثلاثة قلت ذاي ردا الى اصله قوله وهذه للمفردة
المونثة اي ولو حكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة
وهذه الطايفة وهي بذال معجمة مكسورة فها ساكنة اومكسورة
باختلاس والمراد به عدم الاشباع اوباشباع فتتولد بعد كسرة
الها يا ساكنة قال الجاربردي وهذه اصله هذي والها بدل
من اليا بدلا لازما ان اليا والكسرة التي من جنسها قد انث بهما نحو
انت تفعلين ولم يثبت للها تانيث في موضع فجعله بدلا من اليا
هو القياس وبعد ان جعل الها بدلا من اليا جاز وجهان احدهما
ان يلحق بعد الها يا زايدة كما في بهي فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان
وحذفت اليا كما تقول مررت بهْ بالاسكان والاخر ان تكون ساكنة
لا تلحق بعدها يا لا في الوصل ولا في الوقف نحو هذهْ امة الله بالها
الساكنة وكانهم اوجبوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون
وحكم تهْ مثل حكم هذه في جميع ما ذكرا انتهى ويشار للمفردة المونثة
بذي بذال مكسورة ثم يا ساكنة منقلبة عن الف ذا فذي من ذا

كهي من هو

كهي من هو وتي بتا مكسورة بدلا من ذال ذي فيا ساكنة ففيه الجمع
بين البدلين التا واليا وته بتا مكسورة مقلوبة عن ذال فها
ساكنة اومكسورة باختلاس اوباشباع وتا بتا مقلوبة عن ذال
ذا فالف فهذه تسع صيغ للمفردة المونثة وزاد بن هشام في شرح
القطر عاشرة وهي ذات قال وهي اغربها اي الغريبة من بينها
لا الاريد غرابة وانما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك
ذات جمال او بمعنى التي في لغة طي حكى الفرا
بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله بهْ
اي التي اكرمكم الله بها انتهى واصل بهْ بها فنقل فتحة الها الى البا
فسكنت وحذفت الالف قوله وهذان لمثنى المذكر الى اخره
اي ثابتان للمثنى المذكور ثبوت الجزئي لكليه ويحتمل انه اراد
بالمثنى الاثنين والمعنى موضوعان للاثنين من المذكر والمونث
اي الذكر والانثى ورفعا حال من الالف ونصبا وجرا حال من اليا ويحتمل
انها حال من المثنى اي وما ذكر ثابت للمثنى في حالة الرفع والنصب
والجر والمتبادر من هذا الكلام اعراب هذه الصيغ وبه قال بعضهم
وعليه بن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف العوامل وادعا
ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج
لم يبن اذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل
ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه
تخالف بعضه بعضا وقال الاكثرون ببنايها لقيام علة البنا فيها
كما في المفرد والجمع وانها صيغ مرتجلة مبنية على الواحد ولو بنيت عليه

لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للجر والنصب
والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد
تثنية المعرب المبنية على الواحد تمييزا بينهما قال الرضي والبحث
في اللذان والذين كما في ذان وذين قال وقد جا ذان وتان واللذان
واللتان في الاحوال الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان
لساحران اي في احدى القراتين قوله وهولا بضم اوله وكسر
اخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم وقد اشار الى ذلك
بقوله بالمد على الافصح قال الرضي وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير
كما في صه وان كانت اولا معرفة فتكون فايدتها البعد حتى يصير
المشار اليهم كالمنكورين فتكون اولا كاوليك وقد يقصر فيكتب باليا
لان الفه مجهول الاصل فحمل على اليا لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة
وهما الضمة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة الاولى من
أُولَاهَا آ فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاءُ وربما تشبع
الضمة قبل اللام نحو أُوْلاء نحو طومار واما قولهم هولا على وزن دوراب
فليس بلغة بل هو تخفيف هولا بحذف الف ها وقلب همزته
اولا واوا انتهى واعلم انه يتصل باول اسما الاشارة ها التنبيه
وذلك للتنبيه قال الرضي ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه
وينظر الى اي شي يشير فلم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته من الحاضر
والمتوسط لا البعيد اذ لا ينبه العاقل احدا على روية ما ليس
في مراي وليتامل هذا فربما يرد عليه ان الظاهر انه يجوز
ان يقال هذا المعنى مع ان المعنى ليس في مراي الا ان يقال نزل

منزلة

منزلة ما في المراي فليحرر قوله والاسم الذي فيه الالف واللام
للتعريف خرج به ما ليس فيه الالف واللام للتعريف فانه ليس من
هذا القسم قيل قد يكون علما وقد يكون غيره واعلم ان المراد
من الاسم الذي فيه الالف واللام اما واحد معين من مدخول الالف
واللام وتسمى اداة التعريف حينيذ لام العهد الخارجي واما مفهومه
من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد نحو الرجل خير من المراة
وتسمى لام الحقيقة والطبيعة وقد تسمى لام الجنس ايضا واما
مفهومه في ضمن جميع الافراد نحو الانسان في خسر وتسمى لام
الاستغراق او في ضمن فرد غير معين نحو ادخل السوق ان لم
يرد به معينا وتسمى لام العهد الذهني عند المعانيين فالعهد
الذهني عندهم ان تكون الاشارة باللام الى الحقيقة من حيث وجودها
في ضمن بعض الافراد كقولك ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد
في سوق او لحم اي سوقا ما ولحما ما وصرحوا بان هذا في المعنى كالنكرة
ولهذا يعامل معاملتها كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار
ولعل هذا مرادهم بالمعرف بلام الجنس الذي ذكروا انه يجوز
ان ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بانه نكرة معنى لا لفظا
ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك اعني كونه نكرة في المعنى والكلام
في المعارف حقيقة واما العهد الذهني عند النحويين فهو
ان يكون المخاطب عالما بالمصحوب قبل ذكره من غير ان يجري ذكره
نحو جا القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور وهذا

قف

القسم ادرجه المعانيون مع العهد الذكري تحت العهد الخارجي وجعلوا
الذهني ما تقدم فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين وتحقيق المقام
وتفصيله في غير هذا الكتاب واعلم ان ابدال اللام ميما لغة
حميرية زعم بعضهم انها مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف
في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وفرس قال بن هشام
الانصاري ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين
في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر اخرجه
احمد قوله والمضاف الي واحد من هذه الاربعة مشروط بان لا يكون
المضاف متوغلا في الابهام وان تكون اضافته معنوية اي تفيد اثرا
في المعني بخلاف المضاف المتوغل في الابهام كمثل وغير ونظير
وسوا وند وترب وشبه لا شبيه فان المراد بالتشبيه ما يشبه
الشي من جميع الوجوه وما يشبه الشي من جميع الوجوه يكون متعينا
فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين المراد نحو مثلك ان كان لك مثل
معين وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو جا ضارب زيد الآن او غدا
فانه على تنكيره ويستثني مما ذكر اضافة حسبك ونحيك وناهيك
وكافيك وسرعك وهدك وهمك وكفيك مثلث الكاف فانها
لا تفيد التعريف غالبا والمراد بالمضاف الي ما ذكر المضاف بلا
واسطة او بواسطة فيدخل المضاف الي المضاف الي واحد من هذه
الاربعة قوله علامي وغلامها الي اخره اي الغلام المعلوم المعين
قال الرضي هذا بحسب اصل الوضع وقد يستعمل لغير معين
علي خلاف الوضع قال استاذ شيخنا واقول لا يصير بذلك نكرة

فان التحقيق

فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد المعاني الاربعة
المعلومة للمعرف باللام على ما تقدم فاحفظه قوله في درجة ما
اضيف اليه اي في رتبته كالمضاف الى العلم في رتبة العلم
وكذا الباقي قوله الا المضاف الي المضمر فانه في درجة العلم وذلك
لئلا ينتقض القول بان الضمير اعرف المعارف ويكون اعرفهم شيئين
المضمر والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه والاندلسيين
قال بن هشام في شرح القطر والدليل على ذلك انك
تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى الضمير
فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك
لا يجوز على الاصح انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
ولك ان تمنع هذا الدليل لجواز كون هذا التابع بدلا وقيل انه
بحسب ما يضاف اليه مطلقا لانه اكتسي التعريف منه فصار
مثله وعليه ابنا طاهر وخروف وجزم به في التسهيل وقيل
انه دون ما يضاف اليه مطلقا وعليه المبرد وقيل انه
دونه الا المضاف للمعرف بأل حكاه في الايضاح قوله
الاول المضمر لا ينعت ولا ينعت به اي لا يجوز على الاصح
جعله نعتا ولا منعوتا وكذا اسم الفعل ومصدر حذف فعله
وجوبا كسقيا ومن وما الموصولة واسم الشرط والاستفهام
وكم الخبرية اما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرها

طردا للباب واما انه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وجوز الكسائي نعت الضمير ان كان لغايب
والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو
لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف
والرحمن الرحيم نعتين لهو قوله والثاني العلم ينعت ولا ينعت به
انما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في
حكمه قوله والنكرة لا تنحصر بالعد بل بالحد اعلم
ان الناس قد اكثروا من حدود المعرفة والنكرة وليس فيها حد سالم
قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك
عليه لان من الاشيا ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عام
اول واول من امس فمدلولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم
يستعملهما الا نكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة
هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه
بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدا وصاحب حال وهو في
الشياع كاسد وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد امه
وعبد بطنه فاكثر العرب يجعله معرفة بالاضافة وبعضهم
يجعلها نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن
قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعني لشياعه نكرة ولذلك يوصف
بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر
كذلك فاحسن ما تتبين به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة

صح

ثم يقال

ثم يقال وما سوي ذلك نكرة قال وذلك اجود من تمييزها
بدخول رب او اللام لان من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل
والعباس ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كاين
ومتى وكيف وغريب وديار قوله كل اسم شايع في
جنسه الي اخره اي اسم شايع في افراد مفهوم كلي موجودة
اي حاصلة في الخارج لوضعه لذلك المفهوم الصادق علي كل من
تلك الافراد بان لم يختص ببعضها دون بعض بل يستعمل في كل
منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر
وغيرها من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي الذكر الموضوع له لفظ
رجل فانه يطلق علي كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك
المفهوم لا من حيث خصوصه او غير موجودة اي غير حاصلة
في الخارج لكنها بحيث كلما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم
الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل
يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فانه شايع
في افراد مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون
غيره وهي غير حاصلة في نفس الامر لكنها بحيث كلما فرض منها
اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم
لا من حيث خصوصه فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل
الميزان بل ما يعم النوع والصنف وغيرها والمراد افراد المفهوم
الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شي واحد ولا حصول
له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول

الذهني فهو ثابت لساير الاجناس وان قوله لا يختص به واحد
دون اخر تفسير لقوله شايع واشار الشارح بقوله من افراد جنسه
الى ان في كلام المصنف مضافا مقدرا اي في افراد جنسه كما تقدم التنبيه
عليه فان قلت تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على
غيرها من المعارف كالضماير مثلا لفظ هو شايع في افراد مفهوم
المذكر الغايب فانه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ
انت شايع في افراد المذكر المخاطب فانه يستعمل في كل منها كذلك
ولفظ انا شايع في افراد مفهوم المتكلم فانه يستعمل في كل منها
كذلك واسما الاشارة كلفظ ذا شايع في افراد المشار اليه
الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك وكالموصولات
كلفظ الذي شايع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل
منها كذلك فالجواب المراد بالشياع فيما ذكر كما اشرنا اليه
هو الشياع في افراد المفهوم الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع
له فخرجت المذكورات لانه لا شي منها كذلك لان كل واحد منها
موضوع لكل فرد بعينه من جزيات ذلك المفهوم الحقيقية والاضافية
عند جمع محققين منهم السيد الجرجاني مثلا لفظ هو موضوع
لكل جزئي من جزيات مفهوم المذكر الغايب فلا يصدق الشياع
في افراد المفهوم الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع له
وانما الشياع فيها لان كل واحد منها موضوع له بعينه نعم
الى ما ذهب اليه جمع اخرون منهم العلامة التفتازاني من ان
المذكورات موضوعة للمفهوم الكلي تستعمل في جزيات يكون

الاشكال بحاله

الاشكال بحاله فليتامل فان قلت يرد عليه ان التعريف
للماهية وكل للافراد قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق
على كل اسم شايع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر لظهور
ان الموضوع له الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعرة بالافراد
كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد قوله فانه شايع في جنس
الرجال اي في افراد جنس الرجال قوله بل هو صادق على كل فرد
من افراد جنسه على سبيل البدل يعني انها تصدق على كل واحد
بدلا عن الاخر قوله فيه غموض اي خفا لما علمت في شرحه
قوله وتقريبه اي مقربه الى فهم المبتدي قوله كل ما صلح دخول
الالف واللام عليه يرد عليه المنكرات اللازمة للتنكير كديار وعريب
واحد اذا لم تقدر همزته بدلا عن واو فانما همزته كذلك يقع
في الاثبات وتدخل عليه الالف واللام نحو قل هو الله احد ويجاب
بان النكرات المذكورة صالحة لدخول الالف واللام عليها بحسب اصل
الوضع وعدم صلاحيتها لما ذكر عارض من جهة ان الواضع التزم
استعمالها على وجه التنكير فان قلت يرد عليه نحو من
بمعنى انسان وما بمعنى شي وذو بمعنى صاحب وامرء
وامراة والاسما المتوغلة في الابهام واسما الفاعلين والمفعولين
فانها لا تقبل ال الموثرة للتعريف قلت اجيب بان هذا
تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس ويجاب ايضا
بان المراد ما صلح بنفسه او بما هو بمعناه دخول الالف واللام عليه
فلا ترد المذكورات لان انسان وشيا وصاحب ومرء ومراة

وشخص صدر منه الفعل او قام به او وقع عليه وشي مماثل وشي مغاير تصلح لدخول الالف واللام للتعريف عليها **فان قلت** ذو موضوعة للوصف بها فليست الا بمعني صاحب المستعمل في المعني الوصفي لا الاسمي وال الداخلة عليه موصولة لا معرفة **قلت** المراد ما صلح بنفسه او بما هو بمعناه ولو في الجملة وصاحب كذلك لانه يصلح لذلك باعتبار معناه الاسمي العلمي وان لم يصلح لذلك باعتبار المعني الوصفي المراد من ذو **قوله** في فصيح الكلام قيد به حتي لا يرد ما دخلت عليه الالف واللام من المعارف **فان قلت** وحتي لا يرد المضارع الداخلة عليه ال نحو ما انت بالحكم الترضي حكومته **قلت** ذاك خرج بتفسير ما بالاسم **قوله** نحو الرجل والفرس اي نحو الالف واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال في التمثيل غاية الامر انه تسامح علي عادة المصنفين ولا حاجة الي التكلف الذي ارتكبه الشارح

باب العطف

ومراده بالعطف عطف النسق القرينة علي ذلك قوله وحروف العطف عشرة والنسق النظم والمراد به هنا المنسوق يقال نسقت الدر اي نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا يقال لحمل المتكلم هذا العمل الخاص وللمعطوف عطف بيان او عطف نسق وهذا هو المراد هنا وبهذا يتبين فساد ما قيل الصواب العبارة المعطوف عطف النسق وسيأتي في كلام المص تعريف المعطوف عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو اقسم بالله ابو حفص عمرا ويخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة طعام مساكين وقد يجي للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان الزمخشري ذكر

ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وعلي هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان التوضيح او التخصيص الا ان يقال انه غالبي **قوله** وهو العطف بحروف مخصوصة قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة لا يحتاج الي حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف علي حروفه ومعرفة الحرف علي العطف انتهي وبه تعلم ما في تفسير الشارح المذكور من الانتقاد **قوله** وحروف العطف عشرة اي مجموعها عشرة وعدها في التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله بن عصفور عن البغداديين ولا اي خلافا لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة **قوله** علي القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة القايل بذلك اكثر النحويين ويعني القايل بذلك اما الثانية في قولك جاني اما زيد واما عمرو قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعني او ولا يلزم ذلك فان معني ان المصدرية معني ما المصدرية والاولي ناصبة للمضارع دون الثانية **قوله** والتحقيق خلافه اي انها غير عاطفة واليه ذهب يونس والفارسي وبن كيسان ووافقهم ابن مالك علي ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف

على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ
بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها
ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك وقد صرح ابن الحاجب
في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد
واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفًا
حرفًا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا مع ايا وعلى
هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به ونقل ابن عصفور الاجماع على ان
اما الثانية غير عاطفة كالاولى وليس بسديد لان الكتب طافحة
بنقل الخلاف في ذلك قال وانما ذكروها في باب العطف
لمصاحبتها لحرفه وهو الواو ولكن لما كان المراد منها هنا ليس
مطلق الجمع وانما المراد احد الشيئين او الاشيا جيء بها قرينة
على ذلك وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم
والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب وهذا
القول حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى
الرضي عن الاندلسي ان اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف
قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة
عاطفة لإمّا الثانية على الاولى حتى يصيرا كحرف واحد ثم
يعطفان معًا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى قال الرضي
وهذا اعتذار بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف
غير موجود قال الدماميني قلت الاولان لازمان

واما الثالث

واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا الراي لم يقل بانه عطف
حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية
فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد واما إمّا الاولى فلا خلاف
في انها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام
اما زيد واما عمرو اذ زيد فاعل بقام وقد اعترضت بينهما
اما فكيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه وبين احد
معمولي العامل ومعموله الاخر قوله لمطلق الجمع اي موضوعة
لمطلق الجمع اي الاجتماع في شيء من غير تقييد ذلك الاجتماع
بكون زمان ذلك المجتمع واحدًا بل اعم من ان يكون بينهما
مهلة وترتيب اولا وعدل اليه عن قول ابن الحاجب
وغيره الجمع المطلق لما قيل من ايهامه تقييد الجمع بالاطلاق
والغرض نفي التقييد والحق ان مؤدى العبارتين واحد لان
المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق
كما يقال الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط والا لم يصدق
بترتيب ولا معية وسبب توهم الفرق بينهما الفرق
بين الما المطلق ومطلق الما مع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح
شرعي في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما
ذكره الشارح من ان الواو لمطلق الجمع هو مذهب البصريين
فيصح ان يعطف بها لاحق اي متاخر عن المتبوع في حصول
ما شاركه فيه له وسابق اي متقدم على المتبوع ومصاحب
اي موافق للمتبوع فاذا قلنا جا زيد وعمرو فهو لاجتماع زيد مع عمرو

في المجي واذا قلنا جا زيد وجا عمرو فهو لبيان ان مجيئهما مجتمعان
في الوجود سوآ كان بين الامرين زمان ومهلة اولا قال
في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان
والتاخر بكثرة والتقدم بقلة انتهى قوله للترتيب والتعقيب
اي موضوعة لذلك فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف
عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها
واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت التعقيب
مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح الشارح به قلت لبيان
انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر
في الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعي للفا لانه
لا يلزم بل ولا يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له
والتعقيب في كل شي بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب
قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم يقم في
البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج
والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدماته ومقتضى
اطلاقه انها للتعقيب مع الترتيب معنويا كان او ذكريا وهو
في عطف مفصل على مجمل نحو انا انشاناهن انشا فجعلناهن ابكارا
عربا اترابا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة
وقد يستشكل ذلك في الذكري اذ المفهوم من الترتيب الذكري
ان المقصود ترتيب المذكور في الفا بان تذكر بعضه اولا وبعضه

ثانيا

قف

تعقيب

ثانيا وهذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفا اذ من لازم ذكر
الشيئين في وقت ان يتقدم احدهما وان يتاخر الاخر اذ لا يتصور
ذكرهما معا وان يكون احدهما عقب الاخر فلا فايدة في ذكر الفا
وقد يجاب بان المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد
الترتيب في الذكر بل ترتيب مراتب المذكور بان يبين ان
المذكور اولا حقه ان يتقدم لتقدم رتبته على رتبة المتاخر
ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة
المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتامل كذا افاده شيخنا
رحمه الله تعالى وفي الرضي الفا تفيد الترتيب سوا كانت
حرف عطف اولا فان عطفت مفردا غير صفة ففايدتها
ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه
بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف
واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في
مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم اي الذي
ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق
مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو يقدم الافرا
فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت
كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها
بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو واعترض على الترتيب بقوله
تعالى اهلكناها فجاها باسنا لان مجي الباس سبب الاهلاك
فيتقدم عليه وبنحو توضا فغسل وجهه ويديه الحديث

واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها فجاها واراد الوضوء وبعضهم
جعل الاية من باب القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم
اهلكوا قبل مجي الباس اي العذاب اليم والبدر بن مالك جعل ذلك
من الترتيب الذكري في عطف المفصل على المجمل واعترض على التعقيب
بقوله تعالى فجعله غثا واجيب بان التقدير فمضت مدة فجعله
غثا اي جافا هشيما احوي اي اسود واعترض بان هذا التقدير
لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا يعقب ما قبله وبعضهم
اجاب عن الاية بان الفا نابت عن ثم كما جا عكسه وفي الرضي اعلم
ان افادة الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل
بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم كقوله
تعالى المر تران الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار
الارض يبتدا بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا ولو
قيل ثم تصبح نظرا الي تمام الاخضرار جاز وكذلك قوله تعالى
فجعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الي تمام صيرورتها
علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما نظرا الي ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه
خلقا اخر نظرا الي تمام الطور الاخير او استبعادا لمرتبة هذا الطور
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم
بضم المثلثة للترتيب والتراخي تقدم معنى الترتيب واما التراخي
فمعناه كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا
قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران

لاجل

ثم

لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر انتهي وايضا لا تكون ثم للسببية
لانه لا يتراخي المسبب عن السبب التام وقد تجي ثم لمجرد التعقيب
في الذكر والتدرج في درج الارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا
وسوا كان الثاني بعد الاول في الزمان اولا كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه لان سيادة
نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الي سيادة الجد واجاب
ابن عصفور بان ثم علي ظاهره والبيت من قبيل ادعا الترتيب في
السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب
اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذوي حسب كما علا برسول الله عدنان

وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى
وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد
الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك
تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظاهر
ثم جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده قدمت عليه اما
على الاول فظاهر واما علي الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا
من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة
لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية
الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الي المعية

ثانيا بعضهم التقدير فلان ساد ثم قال من ساد ابوه
ثم قال من ساد حين ما لعطف على هذا انما هو
فعل الامر وهو تاخر على شيء الخ والعطف
ساد على مثلا ما قدم

فتامل وقد توضع موضع الفا كقول الشاعر
كهز الرديني تحت العجاج ۝ جري في الانابيب ثم اضطرب ۝
اي فاضطرب فان الهز اذا جري في الانابيب اضطرب الرمح بغير تراخ
مع ان ثم في الاصل للتراخي وبما ذكر من ان الاضطراب يعقب الجري
بلا تراخ اعترض بان الظاهر ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن
واحد وعلى هذا فينبغي ان يعترض به عليها قيل من افادتها الترتيب
فان قيل ان الاول علة للاضطراب فهو متقدم عليه بالذات
والاضطراب متاخر عنه فيحصل به الترتيب قيل هذا يتوقف على انهم
يكتفون بمثل هذا الترتيب المستفاد منها وفي ثم اربع لغات
ثم وثم وثمت وثمت قوله للتخيير والاباحة ليس المراد
الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معنى او
قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا والفرق
بين التخيير والاباحة ان التخيير يا بي جواز الجمع بين ما قبلها وما
بعدها والاباحة لا تاباه الا ترى انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج
هند واختها وله ان يجالس العباد والزهاد فان قيل قد مثل
العلما للتخيير باية الفدية والكفارة مع امكان الجمع قلت اجيب
بانه لا يجمع الاطعام والكسوة وغيرها اللاتي كل منها كفارة بل يقع
واحد منها كفارة والباقي قربة مستقلة وكذا الكلام في اية الفدية
قوله بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب لانه لا طلب في الاباحة
والظاهر ان المراد صيغة الامر دون غيره من انواع الطلب فليتامل
قوله وللابهام والشك بعد الخبر يعبر عن الابهام بالتشكيك

والمراد التعمية

والمراد التعمية على المخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من
جهة المتكلم والابهام من جهة السامع ويتردد النظر في ان
المراد بالشك هنا المعنى الاصولي او مطلق التردد واعلم ان التحقيق
ان او لاحد الشيئين او الاشيا وهذه المعاني المذكورة لها انما يفيدها
السياق والقراين واعلم ايضا انه لا تنافي بين نسبة هذه
المعاني الي او ونسبة التخيير والاباحة منها الي صيغة الامر لان
كلا منهما له دخل فيهما لان صيغة الامر تستعمل للتخيير والاباحة
مجازا لكن لا بد من قرينة تصرفه الي ذلك وتعلق الفعل المذكور
باحد الشيئين او الاشيا واو بدون صيغة الامر او ما قام مقامها
لا تفيد معني التخيير او الاباحة اي المعنى الذي يمكن ان يوصف
بالتخيير او الاباحة قوله نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين مثال لاو التي للابهام وظاهر كلامه ان الشاهد في او
الاولي واو الثانية لكن قال بن هشام الشاهد في او الاولي
قال الدماميني لا ادري لما امتنع كون الشاهد في او الثانية
ايضا والمعني وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد
الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين قال الشمني
واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على احد الشيئين
او الاشيا وان معنى احد الشيئين او الاشيا في جميع معاني او ما عدا
معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف يعني بن هشام في التنبيه
الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية ان احد الامرين ثابت لاحد
الفريقين ان يكون او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو

قصد المتكلم الي الابهام وقد اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة
الي اعتباره في او الثانية لان اعتباره في احداهما يغني عن اعتباره في
الاخري فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانيه دون الاولي
قلت اعتبر في الاولي لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية
والضلال والاولي هي الواقعة بين محليهما الا تري انه لو لم يقل
او في ضلال لكان للابهام وفي الكشاف والمعنى وان احد الفريقين
من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض بالعباد ومن الذين
يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلي احد الامرين من الهدي
والضلال وهذا من كلام المصنف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به
قد انصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم من التقرير
البليغ دلالة خفية علي من هو من الفريقين علي الهدى او من هو في
الضلال المبين ولكن التعرض اوصل بالمجاهد الي الغرض واهجم به
علي الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال
لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شا
والضلال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهي
هذا وفرق بعضهم بين الابهام والتشكيك بان المراد
من الابهام الاخفا بحسب بادي الراي وترك التعيين لداع يدعو
اليه وهو في الاية ان لا يصرح بنسبة الضلال الي المخاطبين لئلا
يزيد غضبهم وليس المراد منه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم
وهو ظاهر وفرق بينهما بعبارة اخري وهي ان المقصود في التشكيك
ايقاع المخاطب في الشك والمقصود في الابهام عدم مواجهة المخاطب

بالتصريح

بالتصريح والتعيين لمصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم
ذلك وفرق بين المقصود والحاصل تبعا بلا قصد وعبارة اخري
الفرق بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة
في قلب السامع وفي الثاني الاخفاء عنه وان لزم احدهما الاخر لكن فرق
بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد وههنا بحث وهو ان
السكاكي جعل هذه الاية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه
لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طايفة بالهدي وطايفة اخري
بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيوديهم النظر الصحيح الي ان يعترفوا
انهم هم الكاينون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك
لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف
بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتي جعل بعضهم الشك من
شرايط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وسلم انجاهم عن ورطة
الجهل المركب هداهم الي طريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل
الي الحق فايدة تاتي او ايضا لمطلق الجمع كالواو نحو
ﮦ وقد زعمت ليلي باني فاجر ﮦ لنفسي تقاها او عليها فجورها ﮦ
اي وعليها فجورها وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي مقسمة
الي الثلاثة تقسيم الكلي الي جزئياته فتصدق على كل منها وبمعنى بل
نحو وارسلناه الي ماية الف او يزيدون كذا نقل عن الفرا ونقل عن
بعض الكوفيين ان او في الاية بمعنى الواو وعن البصريين ان فيها
اقوالا اخر وعلى الاضراب وجه جوازه في كلام الله تعالي كما قال الرضي
انه اخبر عنهم بانهم ماية الف بناء على حزر الناس) والزمخشري جعل

معنى بل لكونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم ذكر التحقيق اصل
معنى باعتبار الغلط فيه الناسخ

اوفي الاية للشك بحسب حال الناظر اي انه اذا نظر اليهم قال
هم مائة الف او يزيدون وبمعنى الي وهي التي ينتصب بعدها
المضارع بان مضمرة وجوبا نحو لالزمنك او تقضيني حقي وبمعنى الا
نحو لاقتلن الكافر او يسلم وكان الشارح استغنى عن هذا بذكره فيما تقدم
من ان او التي ينصب بعدها المضارع بان مضمرة وجوبا بمعنى الى او الا ::
وزاد بعضهم كونها بمعنى كي نحو لاطيعن الله او يغفر لي فان هذه
لا يصلح لواحد من المعنيين بل هي بمعنى كي التعليلية وزاد الحريري
التقريب نحو ما ادري اسلم او ودع هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع
فهو من تجاهل العارف والمراد تقريب السلام لقصره ونحوه
ما ادري أأذن او اقام يقال لمن اسرع في الاذان كالاقامة
قوله وام لطلب التعيين اي وهي لطلب التعيين وليس العطف
بها مقيدا بكونها لطلب التعيين لانه يعطف بها ايضا اذا كانت
مسبوقة بهمزة التسوية قال في المغني وربما توهم ان المراد
بها اي همزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها
وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري
ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول
المصدر محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سوا عليهم الاستغفار
وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك انتهى والحامل على التوهم
الذي ذكره ان التسوية ماخوذة من كلمة سوا والمسبوقة بهمزة
التسوية تقع بين جملتين فعليتين وهو الاكثر نحو سوا عليهم

الانذرتهم

اانذرتهم ام لم تنذرهم واسميتين كقوله
:: ولست ابالي بعد فقدي مالكا :: اموتي ناء ام هو الان واقع ::
ومختلفتين نحو قوله تعالى سوا عليهم ادعوتموهم ام انتم
صامتون واما المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين
فتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه
نحو اانتم اشد خلقا ام السما او يتاخر عنهما نحو وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون وبين فعليتين كقوله اهي سرت ام
عادني حلم لان الارجح كون هي فاعلا بفعل محذوف اي اي هذين
وبين اسميتين كقوله
:: لعمري ما ادري وان كنت داريا :: شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر ::
فابن سهم وبن منقر خبران لا صفتان والاصل ما ادري اشعيث
ابن سهم ام هو بن منقر بحذف الهمزة والتنوين منهما
كما حذف التنوين من قوله
:: عمرو الذي هشم الثريد لقومه :: ورجال مكة مسنتون عجاف ::
وبين فعلية واسمية كقوله تعالى اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون
اي اخلقتموه ام نحن خلقناه وبين مفرد وجملة كقوله تعالى قل ان ادري
اقريب ما توعدون ام يجعل له وقد يستغنى بلا عن المعادل
نحو اتفعل ام لا وتسمى ام في هذه الحالين متصلة لان ما قبلها
وما بعدها لا يستغنى عن احدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة
لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في احد النوعين والاستفهام
في النوع الاخر ويفترق النوعان من اربعة اوجه الاول

والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا
لان المعني معها ليس علي الاستفهام وان الكلام قابل للتصديق
والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها
علي حقيقته والثالث والرابع ان ام بعد همزة التسوية لا تقع
الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل المفردين
وقد تسقط همزة التسوية والهمزة التي يطلب بها وبام التعيين
عند امن اللبس وفهم المراد وتكون ام متصلة علي حالها قرا ابن
محيصن سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم باسقاط الهمزة ومثله
ما تقدم من قوله شعيث بن سهم البيت وقوله
بدا لي منها معصم حين جمرت ** وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما ادري وان كنت داريا ** بسبع رمين الجمار بثمان
اي ابسبع وحذفها حينيذ مطرد واجاز الاخفش حذفها
في الاختيار وان لم يكن بعدها ام وجعل منه قوله تعالى
وتلك نعمة تمنها علي فان لم تسبق باحدي الهمزتين لفظا
او تقديرا فهي المنقطعة قال في التسهيل وعطفها المفرد
قليل بل قال المغاربة انها لا تكون عاطفة لا في مفرد
ولا جملة ولا يفارقها معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضي مع ذلك
استفهاما حقيقيا نحو انها لابل ام شا اي بل اهي شا وانما قدرنا
بعدها مبتدا محذوفا لكونها لا تدخل علي المفرد او انكاريا
نحو ام له البنات اي بل اله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو
ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هي تستوي اذ لا يدخل

استفهام

استفهام علي استفهام ونحو لا ريب فيه من رب العالمين
ام يقولون افتراه واعلم ان حصرام في المتصلة
والمنقطعة مذهب الجمهور وذهب بعضهم انها تكون زايدة
وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير
افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة في ساعة ابن جوية
يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ** ام هل علي العيش بعد الشيب من سدم
وذهب بن كيسان الي ان ام بدل من واو واصلها او ولا دليل
يدل له علي ذلك واعلم ايضا ان الحريري في درة الغواص والعامة
لا يفرقون بين ام واو فاذا قال في الدار زيد او عمرو فيحسن الجواب
بهما في الدار او احدهما وان لم يعينه بخلاف ام اذا سال بها
فانه يجب التفصيل فتقول زيد او تقول عمرو ولا يجوز الابهام
فلو اجبت بهذا الجواب في الاولى لكنت اجبت السوال وزيادة قوله
واما المكسورة الهمزة اعلم ان في اما اربع لغات كسر الهمزة
وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى ولذا اقتصر عليها
الشارح وفتحها وهي لغة قيس واسد وتميم وابدال الميم يا
مع كسر الهمزة وفتحها واصل اما ان فضمت اليها ما وقد
جات علي الاصل في قوله
وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ** فان جزعا وان اجمال صبر
قوله المسبوقة بمثلها مقتضاه انه لا بد من تكرارها وذلك
غالب لا لازم فقد يستغني عنها بان الشرطية ولا النافية كقوله
فاما ان تكون اخي بصدق ** فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني ** عدوا اتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عنها وعن الواو باو تقول قام اما زيد او عمرو وقرا
ابي وانا او اياكم لاما على هدى او في ضلال مبين وقد يستغنى عن الاولى
بالثانية كقوله
٭ تهاض بدار قد تقادم عهدها ٭ واما باموات الم خيالها ٭
اي اما بدار والفرا يقيس هذا فيمنع زيد يقوم واما يقعد كما
تجوز او يقعد وقد تحذف الاولى ويرجع الى الاصل كقوله
٭ سقته الرواعد من صيف ٭ وان من خريف فلن تعدما ٭
اي اما من صيف واما من خريف كذا ذكره سيبويه واختلف
في اما هل هي بسيطة او مركبة من ان وما وهو مذهب سيبويه
والدليل عليه اقتصارهم على ان في الضرورة نحو ما تقدم من قوله
فان جزعا وان اجمال صبر ومن قوله وان من خريف واجيب بانه
يحتمل ان تكون ان في البيتين شرطية حذف جوابها والتقدير ان كنت
جازعا فلا تجزع وان كنت مجمل صبر فاجمل وان سقته من خريف فلم
يعدم الري فلو سميت بها على القول بالتركيب حكيت وتشبه اما
هذه اما الشرطية وهي مركبة من ان وما بلا نزاع قال تعالى واما
تخافن من قوم خيانة قوله مثل او في معانيها اي انها ترد لما
ترد له او من المعاني من التخيير كالمثال الذي ذكره الشارح والاباحة
نحو جالس اما العباد واما الزهاد والشك والابهام والتقسيم
نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا ترد للاضراب ولا بمعنى
بل ولا بمعنى الى ولا الا ولا كي التعليلية وان كانت عبارته شاملة
للجميع والعذر عنه انه لم يذكر من معاني او فيما سبق سوا الاربعة

المتقدمة

المتقدمة فقوله مثل او في معانيها اي السابقة والاضافة
قد ترد للعهد كما تقدم لك ذلك غير مرة واعلم ان الفرق
بين او واما من وجهين احدهما ان اما لا بد من تكرارها والثاني
ان الكلام مع اما مبني من اوله على ما جي بها لاجله بخلاف او
وانما قيد بقوله في معانيها لما قدمه من ان التحقيق انها ليست
بعاطفة قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا اي
فاسروهم واحفظوهم والوثاق بالفتح والكسر ما يوثق به
وقوله فاما منا بعد واما فدا اي فاما تمنون منا او تفدون
فدا والمراد التخيير بعد الاسر بين المن والاطلاق وبين اخذ
الفدا وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا اسر تخير
الامام بين القتل والمن والفدا والاسترقاق منسوخ عند
الحنفية او مخصوص بحرب بدر فانهم قالوا يتعين القتل
او الاسترقاق وفي فدا كعصا قوله وبل للاضراب
اعلم ان حالها في الاضراب مختلف كما يعلم مما سياتي وللعطف
(حـ لكونه جملة فان دخلت عليها فا للابتدا كما في قوله)
بها عند الجمهور شرطان افراد معطوفها وان تسبق بايجاب
او امر او نهي او نفي ومعنى الاضراب بعد الاولين ان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه
فنحو جا زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن
الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاني
زيد لا بل عمرو فهي تفيد عدم مجي زيد قطعا فهي تفيد سلب
الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها كالقائم

زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وبعد الاخرين تقرير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك فالنهي نحو
لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتامره
بضرب عمرو واجاز المبرد مع ذلك كونها نا قلة معنى النهي والنفي
فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا واستعمال العرب على خلاف
ما قاله وقد تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب
والامر كقوله
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة او افول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنع ابن درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشي كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخى لا الى اجل
وقد قال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي الا
ان يشهد له سماع قيل وقد سمع ذلك من كلام العرب فان
دخلت على جملة فهي حرف ابتدا اي حرف يبتدا بعده الجمل اي تستانف
وتنقطع عما قبلها وخالف في ذلك البدر ابن مالك وصرح بانها
عاطفة في قوله فان كان المعطوف بها جملة واعلم انها
قد تكون في الجمل رجوعا عما ولي المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام
بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها على رجحان ما ولي المتاخرة
نحو بل ادرك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون
قوله ولا للنفي للعطف بها شروط افراد معطوفها خلافا
لابن الخباز في النهاية فانه جوز ان يعطف بلا الجملة نحو زيد قايم

لا عمرو قاعد

لا عمرو قاعد ويقم زيد لا يسافر عمرو وان تسبق بايجاب او امر
اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا او ندا خلافا لابن سعدان
نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعا نحو غفر الله لزيد لا بكر
والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز الفرا العطف بها على اسم لعل
كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد
الاستفهام لا يقال اضربت زيدا لا عمرا وان لا يصدق احد متعاطفيها
على الاخر نص عليه السهيلي وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا
عكسه ويجوز جاني رجل لا امراة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف
عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاني زيد لا عمرو ورد بقوله
كان دثارا حلقت بلبونه ... عقاب تنوفا لا عقاب القواعل
فعطف عقاب الثاني على عقاب الاول وهو معمول لفعل ماض
وان لا تقترن بالواو نحو ما جاني زيد ولا عمرو فلا تكون عاطفة ثا
حينيذ وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس
اي لتعدل لا لتظلم الناس دثارا اسم رجل فقدت ابله فاشتكى
فقدها فشبه ذلك بعقاب ارتفع في الجو الى ان بلغ تنوفا وهو
جبل عال لا عقاب القواعل وهي الجبال الصغار ثم انحط عليها
فذهب بها قوله ولكن الى اخره ما ذكره المصنف من
ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر النحويين
ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم
تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زايدة وصححه

ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش
لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثاني
ان العطف بها وانت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان
وذهب يونس الي انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو
قبلها عاطفة لما بعدها علي ما قبلها عطف مفرد علي مفرد ووافق
ابن مالك في الالفية الاكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال
فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس انتهى وللعطف بها شروط عدم
افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو كما مثل
الشارح وقد سبق ما في هذا الشرط الثاني وان لا تقترن بالواو نحو عدم
ما مررت برجل صالح لكن طالح ونحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف
ابتدا ان تلتها جملة كقوله
ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر
او تلت واوا نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس
المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالسلب والايجاب او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو
لم يقم ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا للكوفيين
قوله وحتى في بعض المواضع ومعناها التدريج والغاية
معنى الغاية اخر الشي ومعنى التدريج ان ما قبلها يتقضى شيا فشيا
الي ان يبلغ الي الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون
المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا كقولك اكلت
السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله
القا الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

فعطف نعلم

فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء تقديرا
لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء
ما قبلها ذهنا من الاضعف الي الاقوي او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته
الاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنايها نحو مات
الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاوك معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المصنف لحتى بقوله في بعض
المواضع مع ان غيرها من احرف العطف كذلك قلت لان
العطف بها قليل ولذا ذهب الكوفيون الي انها ليست من حروف
العطف وانما يجرون ما بعدها باضمار عامل على انه يحتمل عود
قول المصنف في بعض المواضع لجميع حروف العطف وللعطف
بحتى شروط الاول ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه
او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى راسها واعجبتني
الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها وقد يلحق بالمتبوع
ما يتنزل منزلة الجزء نحو خرج الصيادون حتى كلابهم واجاز الفرا
ان كلبي ليصيد الارنب حتى الظبا وان زيدا ليقتل الرجالة حتى
الفرسان واما قوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
فعلى تاويل القى ما يثقله الثاني ان يكون غاية في زيادة
او نقص نحو مات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام

المراد بالزيادة والنقص ...

وقَدِمَ الحجاج حتى المُشاة وقد اجتمعا في قوله
فهزناكُمُ حتى الكماةَ فأنتمُ تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا
واعلم ليس المراد من الغاية ان لا يكون قبلها غاية ولا بعدها
بل ما هو اعم من ذلك الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو
مشروط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا
ذكره بن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره
ويجب ان يكون اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم حتى رجل فان
خصصت جاز كجاني القوم حتى رجل كبير منهم وانما اختصت
بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر وهي لا تدخل الا على الاسم
لفظا او تقديرا الرابع ان يكون مفردا لا جملة وزعم
ابن السيد في قول امرء القيس
سريت بهم حتى تكل مطيُّهم وحتى الجياد ما يُقَدْنَ بارسانِ
فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم
واذا عطف بحتى على مجرور فالاحسن كما قال بن عصفور اعادة الجار
ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال بن الخباز يلزم اعادته
وقيده بن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت في الشهر
حتى في اخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم
حتى بنيهم واعلم انه حيث جاز الجر والعطف فالجر احسن
الا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب احسن على تقدير
كونها عاطفة وضربته توكيد او ابتدائية وضربته تفسير وقد
روي بهما قوله حتى نعله القاها وبالرفع ايضا على ان حتى الابتدائية

ونعله مبتدا

لعله انه

ونعله مبتدا والقاها خبره واعلم ان لغة هذيل ابدال
حائها عينا قرا بن مسعود عتى حين واما له الفها لغة يمنية
قوله تكون ابتدائية اي تبتدا بعدها الجمل لا تعلق لها بما
من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى قوله
نحو حتى ما دجلة اشكل اي من قول جرير
فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ما دجلة اشكل
دجلة بفتح الدال وكسرها نهر ببغداد قال ثعلب تقول
عبرت دجلة بغير الف ولام والاشكل الابيض الذي يخالطه
حمرة وما دجلة مبتدا ومضاف اليه واشكل خبره وجملة
المبتدا وخبره مستانفة عند الجمهور ويقع بعدها ايضا الجمل
الفعلية نحو شربت الابل حتى يجي البعير يجر بطنه ومرض
زيد حتى لا يرجونه قوله وفي بعض المواضع تكون جارة اعلم
ان الجارة تدخل على الاسم المؤول من ان والفعل المضارع فتكون
تارة بمعنى الى نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا
موسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
وتارة بمعنى الا كما قاله جماعة منهم بن مالك كقوله
ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليلُ
وهو استثنا منقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعنى الى
قال في المغني ولكنه حتى يخالفه الى في ثلاثة امور احدها ان المخفوض
شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين
والمبرد فاما قوله

انت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب

فضرورة الشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزا وهو ان يكون المجرور
اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لاخر جزء نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قالت المغاربة
وغيرهم الثاني انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها
او عدم دخوله حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول
حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين والفرق ان
العاطفة بمنزلة الواو الثالث ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح
للاخر فمما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو
اي هو غايتي كما جا في الحديث انا منك واليك وسرت من البصرة
الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان
فلان حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية
والى ليست كذلك واما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا
بها ابتدا الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع
المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها
وان المضمرة والفعل في تاويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت
الى ادخلها انتهى ما اردناه من المغني قوله تشرك ما بعدها لما
قبلها في اعرابه اي ان كان له اعراب فلا يرد نحو جا زيد وقعد عمرو
قوله فان عطفت انت انما قال انت دفعا لتوهم ان عطفت ماض
مسند الى ضمير الاحرف قوله وتقول في عطف الفعل على الفعل
اعلم ان شرط عطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان ولا يضر

اختلافهما

اختلافهما في اللفظ فلا تعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف
الماضي على المضارع وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة
فاوردهم النار وقوله تعالى تبارك الذي ان شا جعل لك خيرا من ذلك
جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على
الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا
ونسقيه وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم وتقول
جا زيد وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على
الفعل مجاز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لاتحاد فاعلي الفعلين واعلم ايضا انه يجوز عطف الفعل
على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل ونحوه قال تعالى ان
المصدقين والمصدقات واقرضوا الله اولم يروا الى الطير فوقهم
صافات ويقبضن قال المرادي فان قلت كيف جاز ذلك
وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز
ذلك لان احدهما مؤول بالاخر فاتحد الجنس بالتاويل فان
قلت فايهما المؤول قلت الذي يؤول هو الحال محل الاخر
فتارة يكون الاول كالمثال الاول لان المصدقين صلة وحق
الصلة ان تكون جملة فمصدقين مؤولة بالذين يتصدقون
وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل
الحال ان يكون اسما فيقبضن مؤول بقابضات ويجوز ايضا
عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب معناهما قال تعالى
يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وجعل الزمخشري مخرج معطوفا

علي الفعل قوله وفهم من اطلاقه انه يجوز عطف الظاهر
علي الظاهر والمضمر علي المضمر والظاهر علي المضمر وعكسه اعلم
انه يجوز العطف علي الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل
المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو ذاهبان واياك
والاسد ونحو جمعناكم والاولين نعم لا يجوز عطف الضمير
علي الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك ولا
تحسن العطف علي المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده
بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباوكم او وجود فاصل اي فاصل كان
بين المتبوع والتابع نحو يدخلونها ومن صلح او فصل بلا بين العاطف
والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباونا وقد اجتمع الفصلان في نحو
ما لم تعلموا انتم ولا اباوكم ويضعف بدون ذلك كمررت برجل
سوا والعدم اي مستو هو والعدم وهو فاش في الشعر كقوله
۞ ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ۞ ما لم يكن واب له لينالا ۞
ولا يكثر العطف علي الضمير الا باعادة الخافض نحو فقال لها
وللارض قالوا نعبد الهك واله ابايك ولبس بلازم وفاقا
ليونس والاخفش والكوفيين بدليل قراه بن عباس والحسن
وغيرهما تسالون به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره
وفرسه قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به
والمسجد الحرام اذ ليس العطف علي السبيل لانه صلة المصدر
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف علي المصدر حتى تكمل معمولاته
خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة في مسايل متفرقة

تتعلق بالباب

تتعلق بالباب الاولي يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف
او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني
نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح قام انا ولكن يصلح قمت والتا بمعنى
انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له ما يلايمه
وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف علي الضمير المرفوع بالمضارع
ذي الهمزة او النون او تا المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد
ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة
اي وليسكن زوجك وكذا باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتا
التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك
ابن مالك قال الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما
تظافرت عليه النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف علي
الضمير المستكن في اسكن الموكد بانت الثانية لا يشترط في صحة
العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وانا
وامتناع قام انا وزيد الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل
بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد
واختصم عمرو الرابعة في عطف الخبر علي الانشا وعكسه خلاف
منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب
التسهيل وبن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه
الصفار تلميذ بن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين امنوا
في سورة البقرة وبشر المومنين في الصف قال ابو حيان واجاز
سيبويه جاني زيد ومن عمرو العاقلان علي ان يكون العاقلان خبر المحذوف

ويؤيده قولـــــه

وان شفاي عبرة مرهاقة ٭ وهل عند رسم دارس من مقولـــ

وقولـــــه

تناغي غزالا عند دار ابن عامر ٭ وكحل لما مقل الحسان باثمد

الخامسه في عطف الجملة الاسمية علي الفعلية وبالعكس ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب عمرا ارجح لان تناسب الجملتين اولي من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو فقط لاصالة الواو في العطف قال الرضي وكذا يجوز عطف المفرد علي الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة علي المفرد اولي من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولي كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولي من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولاسيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى انما الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك جيت اخاك واجبا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف والسادسة في العطف علي معمولي عاملين اجمعوا علي جواز العطف علي معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلي معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلي منع العطف علي معمول اكثر

اي مقدم الارجحية للجواز

من عاملين

من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان موخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جاير عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسايي والفرا والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقال ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله تعالي اعلم السابعة تختص الفا والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل مثاله في الفا فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجر وهذا الفعل المحذوف معطوف علي فقلنا ومنه قوله تعالي فمن كان منكم مريضا او علي سفر فعدة اي فافطر فعليه عدة وقوله فتوبوا الي باريكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند باريكم فتاب عليكم التقدير والله اعلم فامتثلتم فتاب عليكم ومثاله في الواو كقولـــه

فما كان بين الخير لو جا سالما ٭ ابو حجر الا ليال قلايــل

اي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة طليحان اي والناقة وكذلك ام كقولـــه فما ادري ارشد طلابها التقدير ام غي وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك اي وليسكن زوجك او منصوبا نحو والذين تبووا الدار

والايمان اي والفوا الايمان او مجرورا نحو ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اي ولا كل بيضا وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني ان يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفايدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفا فالاول كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا والتقدير ومرحبا بك واهلا وسهلا والثاني نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم اي اعموا فلم يروا قال الرضي وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حروف تصديق فتدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق اي المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم لكن قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول لمن قال ما مات الناس بلى حتى الانبيا وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو اونعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا تحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما

وذلك لان

وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت آنا الليل اي الكافر خير ام من هو قانت وقد يحذف العاطف وحده ومنه قوله

كيف اصبحت كيف امسيت مما ... يغرس الود في فواد الكريم

اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفي الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى ابو عثمان عن ابي زيد انه سمع اكلت خبزا لحما تمرا او لا يكون ذلك الا في الواو واو قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت ومن حذف او قولك لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما الثامنة قال في التسهيل وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية

ومتبع بالواو قد يقدم ... موسطا ان يلتزم ما يلزم

وظاهره جوازه في الاختيار على قلة قال في شرحها قد يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدر او الى مباشرة عامل لا يتصرف او تقدم عليه ولذا قلت موسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمرو زيد قايمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما احسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا احسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجايز قول ذي الرمة

كانا على اولاد احقب لاحها ... ورمي السفي انفاسها بسهام

جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت ... بها يوم رباب السفين خيام

اراد لا حها جوب ورمي السفي ومنه قول الاخر

وانت غريم لا اظن قضاه ولا العنزي الفارط الدهر جائيا

اراد ولا اظن قضاه جائيا هو ولا العنزي انتهي وقال الرضي يجوز تقديم المعطوف بالواو والفا وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولاستتباع كون كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التا ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا موخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا وزيدا قايمان وما وزيد وعمرو قايمين لضعف الحرفين في الاعمال مع الفصل بغير الظروف وكذا لا يقال انا وعمرو زيد منطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قايمان وكيف وعمرو زيد نايما لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على المذهبين واذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو

وذلك لكون

وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها التاسعة قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالي والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما اذ ارضا احدهما ارضا الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفا بالثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفا بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفا وثم فان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى ينافي الفا وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتب

قايمها ولا اضمار ولا اظهار في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلا في احتمال
اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب
المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما
صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها
وتركها موكولان الي قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب
في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير
نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك
وكذا تقول زيد او هند جاني ولا تقول جاتني اذ المعني احدهما
جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاني اما زيد واما عمرو
فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاني زيد لكن عمرو
فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد
لا عمرو جاني مع اني دعوتهما وزيد او عمرو جاني وقد جيتهما واكرمتهما
وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه
وتجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض
ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولي بهما وليس او بمعني الواو كما قاله بعضهم بل نقول
جواب الشرط محذوف والمعني ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس
فالله اولي بالغني والفقير معا وانما قال تعالي واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا
كان لان الضمير راجع الي الروية المدلول عليها بقوله راوا ولا تستنكر
عود ضمير الاثنين الي المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد

احدها

احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين
نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله
وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح
فقال مع سيان او يسرحوه والحق وليسرحوه وتقول ازيدا
ضربت ام عمرا او اعمرا وهما مستحقان للضرب وما جاني زيد
لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما انتهى كلامه رحمه الله تعالى
قال بعضهم وحيث قلنا بوجوب المطابقة او افراد الضمير فلا يختص
ذلك بباب الخبر بل يجري في الحال والصفة وغيرهما وعلي الجملة
فذلك ثابت حيث يكون الضمير في جملة فيها المتعاطفان او في جملة
مرتبطة بها ارتباط الحالية او الوصفية ونحوها العاشرة
العطف ثلاثة اقسام الاول العطف علي اللفظ وهو الاصل
وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاني
من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا علي المحل لان من الزايدة لا تعمل في
المعارف وقد يمتنع العطف علي اللفظ وعلي المحل جميعا نحو
ما زيد قايما لكن او بل قاعد لان في العطف علي اللفظ اعمال ما في الموجب
وفي العطف علي المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول الناسخ والصواب
الرفع علي اضمار مبتدا الثاني العطف علي المحل نحو ليس زيد بقايم
ولا قاعدا قال في المغني وله عند المحققين ثلاثة شروط
احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا تري انه يجوز في ليس
زيد بقايم وما جاني من امراة ان تسقط البا فتنصب ومن فترفع
وعلي هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز

مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة
ولا تخبص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زايدا كما مثلنا
الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدٍ واخيه
لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل واجازه البغداديون والثالث وجود المحرز اي الطالب
لذلك المحل وانبنى على هذا امتناع مسايل احداها ان زيدا وعمرو
قايمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتدا والابتدا هو التجرد
قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قايم وعمرو اذا قدرت
عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا واجازه بعض البصريين لانهم
لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد
عاملين ان والابتدا على معمول واحد وهو الخبر واجازهما
الكوفيون لانهم لا يشترطون وجود المحرز ولان ان لم تعمل عندهم
في الخبر شيا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وشرط
الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر خفا اعراب الاسم لئلا يتنافى اللفظ
ولم يشترطه الكساي كما انه ليس يشترط بالاتفاق في ساير مواضع
العطف على اللفظ المسيلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرًا
بالنصب المسيلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع
او بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل
في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا يجي الى غير ذلك المعمول
وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه واجازهما قوم
تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس واما قوله

قد كنت

۞ قد كنت داينتُ بها حسانا ۞ مخافة الافلاس والليانا ۞
فيجوز ان يكون الليانا مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة
على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح
لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه داين حسان خشية من
افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته للعامل
في الفاعل انتهى ما اردناه منه الثالث العطف على التوهم وشرطه
صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك
ولهذا حسن قول زهير
۞ بدا لي اني لستُ مدركَ ما مضى ۞ ولا سابقٍ شيا اذا كان جاييا ۞
وقول الاخر
۞ ما الحازم الشهم مقداما ولا بطلٍ ۞ ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ۞
ولم يحسن قول الاخر
۞ وما كنت ذا نيرب فيهم ۞ ولا منمش فيهم منمل ۞
لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وما النيرب
النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين
وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع
ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات
فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراة غير ابي عمرو لولا
اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكنْ فانا معنى لولا اخرتني فاصدق
ومعنى ان اخرتني اصدق واكنْ واما المرفوع فقال سيبويه
واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون

ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الا بتدا
فترى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت ومراده
بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه
انشاده البيت وتوهم بن مالك انه اراد بالغلط الخطا فاعترض
عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيا
نادرا لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال
الزمخشري في قوله تعالى ومن ورا اسحق يعقوب فيمن فتح البا كانه
قيل ووهبنا له اسحق ومن ورا اسحاق يعقوب على طريقة قوله
٥٥ ليسوا مصلحين عشيرة ٥ ولا ناعب الا ببين غرابها ٥٥
انتهى واما المنصوب فعلا فكقراة بعضهم ودوا لو تدهن
فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن واما في المركبات
فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات
وليذيقكم انه على تقدير يبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير
ليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها **باب التوكيد** قوله
يقرا بالواو وبالهمز وبالالف الاول افصح قال تعالى ولا تنقضوا
الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر سمي به التابع المخصوص
لانه يفيده ويقال اكد تاكيدا ووكد توكيدا قوله لان
الفاظ التوكيد كلها معارف اي بالاضافة الى الضمير وما لم يضف
منها كاجمع وما بعده فنسب الى سيبويه ان تعريفه بنية
الاضافة وقيل تعريفها كتعريف العلم كاسامة لانها اعلام
للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كاسامه ونحوه من

باب التوكيد

اعلام

اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره بن الحاجب
وصححه الشيخ ابو حيان قال ويؤيده انه لم يتصرف وليس بصفة
ولا شبهها وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف
العلمية وانه جمع جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما
الا العلم خاصة ولاجل انها معارف لم تصرف اما على العلمية فواضح
لانضمامها الى اجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه
مونث افعل المجموع بالواو والنون واما على نية الاضافة فلشبه
هذا التعريف بالعلمية من حيث انه لا اداة لتعريفه لفظا وان
كان على نية ال قوله فلا تتبع النكرات عند البصريين لم يتعرض
لهذه المسيلة بن الحاجب واختار بن مالك في جميع كتبه انه يجوز
اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد
النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة
معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت
وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فايدة في توكيدها قال البدر
ابن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع
بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة فايدة فان من قال
صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله
احتمال فاذا قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه
نصا على مقصوده فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز
قياسا فكيف به واستعماله ثابت كقوله
٥٥ تحملني الزلفاء حولا اكتعا ٥ وقول الاخر ٥ قد صرت البكرة يوما اجمعا ٥٥

وقول الاخر

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب ۞ يا ليت عدة شهر كله رجب ۞

انتهى وقال ابن هشام واذا لم تفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق وان افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفايدة بان يكون الموكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت اسبوعا كله وقوله

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب ۞ يا ليت عدة حول كله رجب ۞

ومن انشد شهرا مكان حول فقد حرفه ولا يجوز صمت زمانا كله ولا شهرا نفسه انتهى وانما حرفه لان المراد تمني ان تكون اشهر الحول كلها رجبا لا ان تكون غالب ايام شهر جميعه رجبا اذ رجب اسم للشهر ولقايل ان يقول المراد بشهر الجنس اي يا ليت عدة جنس شهر وهو اثنا عشر شهرا فليتامل قوله النفس والعين محل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة اي الذات كما اشار الي ذلك الشارح فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اريقت زيدا نفسه او طرفت زيد اعينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل قوله من التعبير بالبعض اي باسم البعض قوله لرفع المجاز عن الذات اي لرفع احتمال التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامه ان احتمال التجوز يرتفع وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرتفع وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف المضاف ويحتمل

انه المجاز

انه المجاز اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل انه المجاز العقلي وهو الاسناد الي غير ما هو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات قصور او تقصير فلا تكن من القاصرين او المقصرين قوله او ثقلها بكسر ثم فتح ضد الخفة وبالسكون واحد الاثقال التلمسا في تجوز السكون في الاول للخفة قوله يوكد بهما للاحاطة والشمول افهم انه لا يوكد بهما الا ذو اجزا يصح افتراقها حسا او حكما وقد صرح به ابن الحاجب وغيره اي انفصال بعضها عن بعض بحسب حس البصر او بحسب الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض الاجزا دون بعض نحو اكرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح افتراق بعض اجزايه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب الروية واشتريت العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف والربع والثلث ونحوها وان لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الروية الا انه يصح الانفصال فيها بحسب الشرا لجواز ان يشتري نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس له جزء ينفصل عن جزء فانه لا يجوز تاكيده بكل واجمع وكذا توابعه نحو جاني زيد كله فانه يمتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون بعضه الاخر وهو متحقق معه فلا حاجة الي التاكيد لدفع توهم عدم الشمول قوله احتمل ان الجائي بعضهم اي وان بعضهم الا انك لم تعتد بهم اي اطلقت القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد يرفع توهم عدم الشمول

في لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بنا على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم
الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل
المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم
لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام حينئذ مجازا اسناديا وفي كون
التاكيد بكل واخواته دافعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا
قلت جاني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد
القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك
الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد
ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد
صادرا عن بعضهم انتهى قوله بالكل اي باسمه قوله فاذا
اردت التنصيص على مجي الجميع الى اخره نقل عن سيبويه انه
لا يرفع المجاز عن الموكد حتى ياتي بجميع الفاظ التوكيد قوله وقد
يحتاج المقام الى زيادة التوكيد الى اخره قال في المطول وربما يجمع
بين كل واجمعين بحسب اقتضا المقام كقوله تعالى فسجد الملايكة
كلهم اجمعون بنا على كثرة الملايكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيير والتقريع على
ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما
توهم وها هنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول اي فيما تقدم
من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو زيادة توضيح

والافهو

والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا
اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا
يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول
من الشمول والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى
قوله وهي اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة عبارة الفاضل
الجامي بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول
العنق من شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق قوله
مررت بالقوم اجمعين فهم منه انه قد يوكد باجمع دون
كل والمختار كما قال الشيخ ابو حيان خلافا للجمهور جواز التاكيد
باجمع دونه كثيرا فصيحا لكثرة وروده ذلك كقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين وفي الحديث
واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيدا
للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه
تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة على ما تقدم قال ولا يقال
دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس

يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد
قوله بشرط تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع
على توابعه لم يبين المقدم من توابع اجمع وفيه خلاف
والصحيح انه يجب ان يتبع اجمع وفروعه باكتع واخواته
ويتبع اكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته
بابتع واخواته واختار بن مالك في التسهيل والتحفة جواز
الابتدا بايها شيت بعد اجمع وهو راي بن عصفور واختاره بن هشام
في تعليقه واجاز بن كيسان ان تبدا باي الثلاثة شيت من اجمع
واكتع وابصع كما هو ظاهر كلامه في التسهيل وشذ على قول
بعضهم الاتيان بابصع بعد اجمع واشذ منه الاتيان بابتع
بعده ونقل ان يوكد باكتع واكتعين من غير ان يتقدم شي
من الفاظ التوكيد قال الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا ۞ تحملني الذلفا حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتني اربعا ۞ اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا

قال البدر بن مالك فيه افراد اكتع عن اجمع وتوكيد النكرة
المحدودة والتوكيد باجمع غير مسبوق بكل والفصل بين
الموكد والموكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين
بما اتيتهن كلهن فان قلت ما وجه هذا الترتيب قلت قال
الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين
الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة

صفة النفس ومعني فيها فتقديم النفس على صفاتها اولى واما
تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها
حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة
كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما
اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع
مبتدا دون اجمع فلا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع
في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها
لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيها انتهى
واذا اجتمع تاكيدان فاكثر فكل ما ذكر تاكيد للموكد الاول كالصفات
المتتالية وقال بن برهان كل منها تاكيد لما قبله خاتمة
في مسايل منثورة ونسال الله حسن الخاتمة الاولى تنفرد
النفس والعين عن الفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زايدة
قال بن هشام في المغني بعد ان ذكر انه يجب تجريد اجمع
من ضمير الموكد في باب التوكيد واما قولهم جا القوم باجمعهم
فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فرخ
وافرخ والمعنى جاوا بجماعتهم ولو كان تاكيدا لكانت الباء فيه
زايدة مثلها في قوله ۞ هذا وجدكم الصغار بعينه ۞ فكان يصح
اسقاطها انتهى وقال الرضي وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيوكد به لكن بباء زايدة تقول جاني القوم باجمعهم

بخلاف عينه فانه يوكد به مع البا وبدونه نحو رايته عينه
وبعينه انتهى وقال النووي في التبيان قوله باجمعهم
بضم الميم ويجوز فتحها لغتان مشهورتان اي جميعهم انتهى **الثانية**
قال في التسهيل واجري في التوكيد مجري كل ما افاد معناه
من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر
مشيرا الي قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل
وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر وقال الرضي
وقد يفيد بعض الابدال معني الفاظ الشمول فيجري مجري التاكيد
وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ورجله وهو بدل البعض
من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه
معا معني كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا
والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه
الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجري التاكيد لان المعني
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم
كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها
على التاكيد ولجريها مجري اجمع جاز حذف الضمير منها ولا
يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد
الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل
والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار
وقولنا مطرت اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل

المبني للمفعول

المبني للمفعول الي الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره
وبطنه كقوله تعالي واختار موسى قومه او على الظرف اي في ظهره
وبطنه نحو دخلت البيت وسكنت الشام وعلي الوجهين
لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم
السما ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل
وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذ قال
الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه
ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار وعلى
الظرف وهنا جميع الفاظ التاكيد **الثالثة** لا يعطف بعض الفاظ
التوكيد على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف
فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين
لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا
بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه واجاز القطع فيه تنبيها
على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها
معنى المدح والذم والترحم فتقطع فلو عطفت او قطعت
لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه **الرابعة**
قال الرضي وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني
الذي ضربت نفسه اي الذي ضربته نفسه وبعدها الصفة
نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو

القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون
حذف الضمير من الصلة اولي منه في الصفة وخبر المبتدا ومن
الصفة اولي منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف الموكد
لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا انتهي ولا يحذف
الموكد ويقام الموكد مقامه علي الاصح واجاز الخليل نحو مررت بزيد
واتاني اخوه انفسهما وقدرهما صاحباي انفسهما الخامسة لا يلي
العامل شي من الفاظ التوكيد وهو علي حاله في التوكيد الا جميعا وعامة
مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم
ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتدا بكثرة
ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قايم والرجلان كلاهما
قايم والمراتان كلتاهما قايم والثاني كقوله
؞ عبيد اذا والت عليهم دلاهم ؞ فيصدر عنها كلها وهو ناهل ؞
وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما واما قوله
؞ فلما تبينا الهدي كان كلنا ؞ علي طاعة الرحمن والحق والبغي ؞
فاسم كان ضمير الشان لا كلنا السادسة يلزم تابعية كل بمعني
كامل واضافته الي مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو
رايت الرجل كل الرجل واكلت شاة كل شاة ومثله قوله
؞ يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ؞ السابعة يلزم اعتبار
المعني في خبر كل مضافا الي نكرة نحو كل نفس ذايقة الموت
كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الي معرفة فتقول
كلهم ذاهب وذاهبون الثامنة لا يفصل بين الموكد والموكد

باما

باما يلي الاصح واجاز الفرا مررت بالقوم اما اجمعين واما بعضهم
التاسعة يجب اتصال النفس والعين بضمير مطابق للموكد
وان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع واما في التثنية فالاصح
جمعهما علي افعل ويترجح افرادهما علي تثنيتهما عند ابن مالك وغيره
بعكس ذلك وكذا كل مثني في المعني مضاف الي متضمنه يختار فيه
لفظ الجمع علي الافراد والافراد علي التثنية فالاول كقوله تعالى ان
تتوبا الي الله فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله
؞ حمامة بطن الواديين ترنمي ؞ سقاك من الغر الغوادي مطيرها ؞
والثالث كقوله ؞ ظهراهما مثل ظهور الترسين ؞
ويجب اتصال كلا وكلتا وكل وجميع وعامة بضمير الموكد فليس
منه خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا قراة بعضهم
انا كلا فيها خلافا للفرا والزمخشري بل جميعا حال وكلا بدل
ويجوز كونه حالا علي راي من يجيز تقدم الحال علي عاملها الظرفي اذا
توسط بين المبتدا والخبر الذي هو الظرف والجمهور لا يجيزونه
العاشرة اذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب
توكيده اولا بالضمير المنفصل مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتا الضمير بعد توكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وايضا ليحصل له نوع

استقلال فيصح توكيده بلفظ النفس والعين فان الضمير المرفوع المتصل
بمنزلة جزء الكلمة ولفظ النفس والعين لقبولهما انواع الاعراب في غاية
الاستقلال ولا يجوز ان يجعل مثل هذا المستقل التام تابعا لغير مستقل
الا اذا حصل له نوع استقلال بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير
وبخلاف نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانت نفسك قايم فالضمير
جايز لا واجب لعدم اللبس وبخلاف قاموا كلهم اجمعون فالضمير
جايز لا واجب لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين لانهما يليانها كثيرا

باب البدل ∴ قوله البدل اعلم ان البدل
لغة هو العوض قال تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واما
في الاصطلاح فقال ابن الحاجب تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
اي بنسبة شي الى المتبوع اي يكون مقصودا بالذات من النسبة الى
المتبوع النسبة الى التابع ولا يكون النسبة الى المتبوع مقصودا اصالة
فبقوله مقصود بالنسبة خرج غير العطف وبقوله دونه
خرج العطف فان النسبة الى المعطوف ايضا مقصود قال استاذ
شيخنا الظاهر انه يجوز ان يكون المبدل منه منسوبا فيكون البدل
مقصودا بنسبة المتبوع الى شي نحو زيد قايم فاعل على البدلية اي
ونحو الذي نفعني زيد علمه في بدل الاشتمال والذي اكلته الرغيف
ثلثه في بدل البعض والذي جا زيد اخوك في بدل الكل والذي
ركبته الفرس الحمار في بدل الغلط اذ لا موجب لامتناعه وحينيذ
كان الواجب ان يقول او ينسب المتبوع الى شي او يكتفي بقوله مقصودا

بالنسبة

بالنسبة كما ذكره في العطف ليشمل القسمين فانه من السوانح فان
قلت في قولك ما جاني احد الا زيد نسبة المجي بالنفي الى احد مقصوده
لا الى زيد ونسبة المجي بالاثبات لم تقع الا الى زيد فلا يصدق التعريف
على زيد اجيب بان المقصود بالذات من نفي المجي عن احد اثباته لزيد
فصح ان النسبة بطريق الاثبات الى زيد مقصود بالذات من النسبة بطريق
النفي الى احد وانما ذكر هذا النفي توطية وبيانا لانحصار نسبة الاثبات
في زيد فالنسبة في التعريف اعم فتدبره وتامله واعلم ان
التسمية بالبدل بصرية واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير قوله
البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه
سكت عن تبعيته له في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها
فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل اما التنكير وفرعيه وهو
التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من
المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر والنكرة من النكرة
نحو ان للمتقين مفازا حدايق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك
لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة وسياتي ذلك في كلامه واما الافراد والتذكير
وفروعهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع من التثنية
والجمع مانع لكون احدهما مصدرا نحو مفازا حدايق او قصد التفصيل
كقوله

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ∴ ورجل رمى فيها الزمان فشلت ∴

وان كان غيرهُ من انواع البدل لم يلزم موافقته فيها **قوله** وهو على اربعة اقسام اي صادق عليها **قوله** اي بدل من شي هو مساو له في المعني هو الذي تكون ذاته عين ذات المبدل منه اي يكون المراد منهما شيا واحدا وان تغاير مفهوماهما وان لم يكن الماصدق واحدًا لانهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد ويسمي بدل الكل لانه كل المبدل منه فالاضافة بيانية والفرق بينه وبين عطف البيان ان المقصود بالذات في الكلام النسبة الي البدل والنسبة الي المبدل منه توطية وتمهيد للنسبة الي البدل ومبالغة في الاسناد بخلاف عطف البيان فان المقصود بالذات المعطوف عليه وانما فصل بالعطف توضيح المعطوف عليه وبيانه والظاهر ان الاضافة في بدل الشي بيانية اي بدل هو الشي المبدل منه **قوله** على المشهور مقابل المشهور قول السهيلي ان بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعان الي بدل الكل لان العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الي ذلك الاسم وزاد بعضهم بدل الكل من بعض نحو نظرت الي القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال واورد بعضهم لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات قيل وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا

ولم يسم

ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والجمهور نفوه وتاولوا نحو قوله كان غداة البين يوم تحملوا **قوله** اي بدل الجزء من كله اي بدل هو جزء المبدل منه ذكر الكل اولا توطية وتمهيدا وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الفي اثنين اذا جعلناه بدلا تكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين وسمي بدل البعض لانه بعض من المبدل منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض الشي قد يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد **قوله** قليلا ذلك الجزء كان او كثيرا او مساويا للجزء الاخر مثال الاول اكلت الرغيف ثلثه ومثال الثاني اكلت الرغيف ثلثيه ومثال الثالث اكلت الرغيف نصفه **قوله** بدل الاشتمال سمي به لان المبدل منه مشتمل علي البدل فالاضافة بمعني اللام وهذا ظاهر علي القول بان المبدل منه مشتمل علي البدل واما علي القول بان المشتمل هو العامل او البدل فوجه تسميته ببدل الاشتمال دلالة اول الكلام بالاجمال علي اخر الكلام فكان الاول بمنزلة مشتمل علي الثاني فانك اذا قلت اعجبني زيد مثلا ومعلوم ان ذات زيد لم تكن معجبا وكانك قلت اعجبني شي من زيد وهذا المعني شامل بالاجمال للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية شامل لما اذا كان الاول مشتملا علي الثاني كقوله تعالي يسالونك عن الشهر الحرام

قتال فيه او الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه اولم يكن
احدهما مشتملا على الاخر كقولك اعجبني زيد علمه **قوله** اشتمالا
بطريق الاجمال اي من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه ما
بحيث تبقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة
له فيجي بدله مبينا ومخلصا لما اجمل اولا فبدل الاشتمال هو الذي
يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير العينية والجزئية اي
لا يكون عينه ولا جزءه بل يكون بينهما علاقة تامة تكون بها
النسبة الى المتبوع منهما تحتمل عرفا النسبة الى البدل والى غيره
فيذكر البدل مبينا للمقصود من المبهم ومزيلا للابهام نحو سلب
زيد ثوبه فانه ينسب السلب الى زيد ويراد سلب ما يتعلق به
بخلاف نحو ضربت زيدا حماره فانه لا يقصد من ضرب زيد عرفا ضرب
حماره وكذا نحو بني الامير عماله فانه لا يحتمل عرفا الا البدل
ولا يلزم ان لا يكون النسبة الى المتبوع صحيحة حقيقة كما يفهم من
كلام الفاضل الجامي فانه منتقض بنحو اكلت الجزر ورقه ورايت
زيدا ثوبه او عمامته فانه من بدل الاشتمال هذا هو التحقيق
الموافق لكلام المحققين فهو بالاعتماد حقيق والله ولي التوفيق
فخذ بالتواجد ودع عنك ما قيل او يقال وخذ ما اتيتك وكن
من الشاكرين وامر قومك ياخذوا باحسنها **قوله** لا كاشتمال
الظرف على المظروف اي لا يشترط خصوص ذلك بل اعم لان ذلك
لا يكفي بدليل يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه **قوله** بدل
الغلط توضيحه انه بدل تذكره بعد ذكر المتبوع غلطا عمدا او

سهوا

او سهوا جبرا لذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حماره واعلم
ان الغلط اما لسبق اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او نسيان
وزعم باطل وهو ايضا لا يصدر عن روية وثقة والثالث
ان يوقع نفسه في الغلط عمدا ليتداركه لنكتة او مبالغة او
تذكرا لمبدل منه عمدا ثم تظهر انك غالط وهو كثير في الشعر
كقولك هند نجم بدر شمس منير وذكر الفاضل الجامي في
اول بحث الحروف العاطفة ان بدل الغلط بدون بل غير فصيح واما
معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فعلم من ذلك انه يقع في فصيح كلامهم وهو غير الثالث الذي تقدم
ذكره فتامل ثم ههنا اشكال قوي وهو انه لا يظهر فرق
من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى اجيز وقوع
الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر فرق بينهما وسمي غلطا لان
ذكره بسبب الغلط **قوله** كذا ذكره في التوضيح ذا في كذا اشارة
الى قوله اي الى اخره والمقول المذكور وان كان متحدا مع ما
ذكره في التوضيح بالنوع الا انه يغايره بالتشخص وهو ظاهر وتلك
المغايرة كافية في صحة التشبيه فلا يرد عليه ما يقال هذا
بعينه عين ما ذكره في التوضيح فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي
المغايرة **قوله** نحو قولك جا زيد اخوك اي نحو اخوك من قولك
الذي هو جا زيد اخوك وقس على ذلك نظايره **قوله** ويسميه
ابن مالك بالبدل المطابق قال في شرح الكافيه وذكر المطابقة
اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى

قف

بخلاف العبارة الاخري فانها لا تصدق الا علي ذي اجزا وذلك
غير مشروط للاجماع علي صحة البدلية في اسما الله تعالى كقراه غير نافع
وابن عامر الي صراط العزيز الحميد الله قوله نحو اكلت الرغيف ثلثه
لو قيل اكلت الرغيف ثلثه وثلثه وثلثه فالظاهر انه من بدل
البعض ان قدر العطف متاخرا عن الابدال ومن بدل الكل ان
قدر العطف سابقا قوله ومنع المحققون دخول ال علي كل وبعض
قال الجوهري كل وبعض معرفتان يجي عن العرب معرفا باللام لان
فيهما معني الاضافة ونقل التلمساني عن ايمة النحو منع تعريفه
بال لكن جوزه الزمخشري فشاع في السنة المصنفين ومتاخري
النحاة حيث استعملوا في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض
كثيرا قوله اما في الفعل فقال الشاطبي تجري فيه الاقسام
الاربعة اسنده اليه اشعارا بعدم الدخول في عهدته ولذلك
قال بعد ذلك والدرك عليه ويشترط في بدل الفعل من الفعل كما
قال الرضي ان يكون الثاني راجح البيان كيلق اثاما يضاعف له
العذاب فان ساواه كان تاكيدا لا بدلا نحو تنصر تعزا نصرك فلا
اعرف له شاهدا ويشترط ايضا ان يكون بينهما ملايمة ومناسبة
فلو قال من يستعز بنا لا يعز او من يستعن بنا يقتل لم يجز البدل
قوله يلق اثاما اي جزا اثم او اثما باضمار الجزا وقرى اياما
اي شدايد يقال يوم ذو ايام اي صعب قوله يضاعف
له العذاب بدل من يلق لانه في معناه كقوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا ❊ تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ❊

وبعضهم

وبعضهم مثل لبدل الكل بالبيت ومثل بالاية لبدل الاشتمال
وقرا ابو بكر برفع يضاعف علي الاستيناف او الحال قوله فان معنى
مضاعفة العذاب هو لقي الاثام مثله في البيضاوي واعلم ان
ابدال الفعل من الفعل بدل كل متفق عليه كما في البسيط ومثال
بدل البعض نفاه جمع منهم السيوطي مدعيا عدم الخلاف فيه
فقال لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهي قال
شيخنا رحمه الله تعالي واقول ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض
فالاسم كذلك وان اراد ان معناه لا يتبعض فهو متصور في معنى
الفعل اي الحدث بلا شبهة قوله تسجد بدل من تصل بدل
بعض من كل لان السجود بعض الصلاه قوله ومثال بدل
الاشتمال قوله ❊ ان علي الله ان تبايعا ❊ توخذ كرها او تجي طايعا ❊
قايله الراجز قاله في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وان تبايعا
اسم ان وخبرها علي وهو مقدم من تاخير ولفظ الله منصوب
بنزع الخافض وهو واو القسم والشاهد في توخذ حيث نصب
لانه بدل من تبايعا ولم يذكر المبايع عليه وكرها منصوب علي انه
صفة لمصدر محذوف اي اخذا كرها او علي الحال اي كارها وفي البيت
نفيسة وهي ان الفعل ينصب بثلاثة اشيا بالحرف والبدل
والعطف وقد اجتمعت الثلاثة فيه وما ذكره من ان بدل
الاشتمال يكون في الفعل هو الصحيح قوله وبدل الغلط ان
تاتنا تسالنا نعطك قال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة
من النحويين والقياس يقتضيه والشاهد في تسالنا حيث جزم

قف

لانه بدل من تاتنا قوله حاصله حسن اربعة في ستة عشر اي من ضرب
اربعة وهي بدل الشي وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط
في ستة عشر قوله او مختلفا هما اي يكون الاول نكرة والاخر
معرفة وبالعكس واذا كانت النكرة مبدلة من معرفة فنعت
النكرة واجب عند ابن الحاجب كما صرح به في بعض تصانيفه
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه
بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة وقال غيره ان
الاولى ذكر الصفة قال الشيخ الرضي وذلك الوجوب انما هو في
بدل الكل وقال ابو علي الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة
من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله
تعالى بالوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان
مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس
وان لم تفد النكرة الا ما افادة الاول لم يجز لانه يكون ابهاما
بعد التفسير نحو بزيد رجل ولا فايدة فيه قوله فهذه اربعة
وستون امثلة المعرفتين في الاقسام الاربعة للبدل جاني
زيد اخوك وضربت زيدا راسه وسلب زيد ثوبه ورايت
زيد الحمار وامثلة النكرتين في هذه الاقسام جاني شخص رجل
صالح وضربت رجلا راسا له وسلب رجل ثوب له ورايت رجلا
حمارا وامثلة المختلفين في هذه الاقسام بزيد اخ لك
وبرجل اخيك وبزيد راس له وبرجل راسه وبزيد علم له
وبرجل علمه وبزيد حمار وبرجل الحمار وامثلة المظهرين

في هذه

في هذه ما تقدم وامثلة المضمرين في هذه الاقسام ضربته اياه
وراسه زيد ضربته اياه بان يكون ضمير ضربته راجعا الي زيد وضمير اياه
الي الراس وعلم زيد اعجبني هو بان يكون فاعل اعجبني راجعا الي زيد
وضمير هو راجعا الي علمه ورايته اياه فيما اذا سبق ذكر زيد وحمار
ويكون الضمير الاول راجعا الي زيد والثاني الي الحمار وامثلة
المختلفين في بدل الكل اخوك لقيت زيدا اياه واخوك لقيته
زيدا والاخ هو زيد وفي بدل البعض وكسرت يد زيد وقطعت
زيدا اياها وزيد قطعته يده وفي بدل الاشتمال كرهت جهالة
زيد وابغضت زيدا اياها وزيد كرهته جهالته وفي بدل
الغلط كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة وزيد كرهته
الدابة قوله فهذه اربعة وستون اي قسما وهذا
باعتبار الامكان واما باعتبار الوقوع فهي اقل فان قلت من حق
الاقسام التباين والاختلاف وهو منتف في هذه الاقسام ضرورة
صدق بعضها علي بعض كما لا يخفى قلت هذه تقسيمات متعددة
باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها
بل بين الاقسام الخارجة من تقسيم وهذا كما يقسم الاسم تارة
الي المعرب والمبني وتارة الي المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما
اما معرب واما مبني قوله وتفاصيلها من الجواز والامتناع
مذكور في المطولات التفاصيل جمع تفصيل وهو التبيين وقطع بعض
الامور عن بعض ويطلق علي المفصل ويجمع باعتباره الي التبيينات
او المبينات وحاصله انه يبدل الظاهر من الظاهر

ولا يبدل المضمر من المضمر وبحو قمت انت ومررت بك انت توكيد
اتفاقا وكذلك نحو رايتك اياك عند الكوفيين وبن مالك وكذلك
لا يبدل مضمر من ظاهر اذ لم يسمع رايت زيدا اياه ولهذا قال
ابن مالك في شرح التسهيل انه لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه
ولو استعمل لكان توكيدا قال في التسهيل جعل توكيد مالم يفد
اضرابا اي نحو اياك اياي فقصد زيد نريد اياي فانه بدل واعترض
عليه بن هشام في شرح الشذور فقال واسقط بن مالك هذا القسم
من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع ثم رد عليه لكنه خالف ذلك
في توضيحه فتبعه حيث قال ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو رايت
زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع واما ابدال الظاهر
من المضمر فلا يخلوا اما ان يكون الضمير لغايب او لحاضر ان كان
لغايب جاز مطلقا نحو واسروا النجوي الذين ظلموا في احد الاوجه
وقال الشاعر
علي حالة لو ان في القوم حاتما ٭ علي جوده لضن بالما حاتم ٭
بجر حاتم بدلا من الها في جوده وان كان لحاضر متكلم او مخاطب
جاز بشرط ان يكون بدل بعض نحو اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
قال تعالي لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان
يرجوا الله فمن كان بدل بعض من لكم وقال الشاعر
اوعدني بالسجن والاداهم ٭ رجلي فرجلي شثنة المناسم ٭
فرجلي بدل من الضمير في اوعدني بدل بعض من كل والاداهم
القيود او بدل اشتمال نحو اعجبتني علمك واعجبتك علمي وقول الشاعر

ذربني

٭ ذربني ان امرك لن يطاعا ٭ وما الفيتني حلمي مضاعا ٭
حلمي بدل من اليا في الفيتني وقال الاخر
٭ بلغنا السما مجدنا وسناؤنا ٭ وانا لنرجوا فوق ذلك مظهرا ٭
فمجدنا بدل من الضمير في بلغنا او بدل غلط نحو ركبتك الحمار
وركبتني الحمار او بدل كل مفيدا للاحاطة نحو تكون لنا عيدا
لاولنا واخرنا وقال الشاعر
٭ فما برحت اقدامنا ثلاثتنا ٭ حتي ازيروا المنايا ٭
فثلاثتنا بدل من الضمير في اقدامنا وان لم يفد معنى الاحاطة
نحو ضربت زيدا ففيه مذاهب احدها المنع وهو مذهب جمهور
البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش اجاز رايتك زيدا
ورايتني ونقل عن الكوفيين ايضا وانشدوا
٭ وشوها تعدو بي الي صارخ الوغي ٭ بمستلئم مثل البعير المرجل ٭
يريد بمستلئم مندرعا ولا يعني الا نفسه قال البدر بن مالك
والوجه عد هذا البيت من النوع المسمي في علم البيان بالتجريد
علي معني تعدو بي الصارخ الوغي ومعي من نفسي مستلئم تجرد من
نفسه مستليما وجعله مصاحبا له والثالث انه يجوز
في الاستثنا نحو ما ضربتم والمخاطب اقوي واخصر دلالة من
الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مقصود اذ ليس مدلول الثاني
مدلول الاول والشارح رحمه الله تعالي ترك هذا التفصيل

قف

روما للاختصار واىما ذكرناه نحن لان التنبيه عليه يوجب
للنفس تشوفا اليه فاذالم يذكر كان في النفس شي من التحسر
على فوات ذلك **خاتمة** ونسال الله حسن الخاتمة في
مسايل متفرقة **الاولى** اذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم مضمن معنى حرف
استفهام اوحرف شرط ذكر ذلك الحرف مع البدل فالاول كقولك
كم مالك اعشرون ام ثلاثون ومن رايت ازيدا ام عمرا وما
صنعت اخيرا ام شرا ومتى سفرك اغدا ام بعد غدٍ وكيف
اصبحت اصحيحا ام سقيما والقيت زيدا ام عمرا والثاني نحو
مَن يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان خيرا وان
شرا تجزَ به ومتى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك
وذلك ليُبَيِّنَ انه بدل من متضمن الاستفهام اوالشرط
واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب
الاستفهام وليس ببدلٍ **الثانية** قد يتحد البدل والمبدل منه
لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراة يعقوب وترى كل امةَ
جاثيةً كل امة تدعى الى كتابها اليوم فانها قد اتصل بها سبب
الجثو **الثالثة** الفايدة في ذكر بدل الكل والمبدل منه احدُ
ثلاثة اشيا بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفةٍ
نحو بزيدٍ رجل صالح اوكون اولهما متصفة بصفة والثاني اشهر
نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير
بعد الابهام مع انه ليس في الاول فايدة ليست في الثاني
وذلك لان الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس

للاتيان

للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة
الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض
ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد
التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة ما يكون الثاني
موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشي اسمان هو باحدهما
اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو
حفص عمر فان بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه
بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عُمر ولا من
كُنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات
ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سوا كان اشهر من الاول
لو أُفرد أولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد
وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل
جاني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة
ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس وقيل جاني زيد اخوك
فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم لفظ زيد فالثاني في
الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد
فاحدهما مساوٍ للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق
على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث
لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله
في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
٥ فلا وابيك خيرٍ منك اني ٥ ليوذيني التحمحم والصهيل ٥

قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك
لوحذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الي مقدر قبله
لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو
العايذات الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف
التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من
المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن
للبدل معني في المتبوع حتي يحتاج الي المتبوع كما احتاج الوصف ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا
لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية
الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخري فالاول نحو يا زيد ويا اخانا
زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا
بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن
التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله
مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث
للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد
وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان
العاطف كحرف الندا والمعطوف صالح لمباشرته والفايدة
في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم
يحقق بعد الثاني التجوز والمسامحة في الاول تقول اكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك

بقولك ثلثه

بقولك ثلثه وكذلك بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان
يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد
علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك
علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز
ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه
في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوها اولها
انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولذلك
ثبت الاسم توكيد كقوله تعالي فسجد الملايكة كلهم اجمعون
وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير معه الابهام اشبه
كذا قاله بعض المحققين الرابعة لا بد في بدل البعض والاشتمال
اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الي المبدل منه حتي يعرف
تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل قد يجوز ترك
الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب
الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملا والاخدود
نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم
نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا علي حذف المضاف
وسهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده
قال بن الخشاب لا يجوز جاني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما
الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التوكيد
ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت
بثلاثة زيد وعمرو القطع او بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل

بعض من غير ضمير ومحل وجوب القطع في ذلك اذا لم ينو معطوف
محذوف يحصل به منضما الي المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا
نوي فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع . ومنه قوله صلي
الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر
فقد روي بالرفع علي القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على
البدل ونية معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع
الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل
السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها على هاتين الثنتين تنبيها
على انهما احق بالاجتناب ومنه ايضا تجويز الزمخشري
في قوله تعالي فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله
كان امنا ان تذكر هاتان الايتان ويطوي ذكر غيرهما دلالة
علي تكاثر الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابراهيم
وامن من دخله وكثير سواها قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر
قول جرير

كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم ... من العبيد وثلث من مواليها

ومنه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام حبب الي من دنياكم
ثلاث النسا والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه
فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الاية من ذلك
نظيرا لما الكلام فيه وقد صرح بان مقام ابراهيم عطف
بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر عنه ابن هشام
في اواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس

بانه قد يكون

بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما واذا كان
مراده بعطف البيان هذا البدل استقام ما ذكرناه وانما لم
تحتج بدل الكل الي رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما في
الجملة التي هي نفس المبتدا في المعني لا يحتاج لرابط لذلك وعلم
مما تقدم انه يجب قطع البدل ان تبع متعددا ولم يف به ولم
ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الي المذكور الوفا بالتفصيل
ويجوز في ذلك ولكن لا يحسن الا مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار
الخامسة تبدل الجملة من الجملة بدل بعض او اشتمال بشرط
ان تكون الثانية اوفي بتادية المعني المراد من الاولي فالاول نحو
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان المراد التنبيه علي نعم الله تعالي والمقام يقتضي اعتنا
بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة لغيره والثاني
اوفي بتادية المراد لدلالة الثاني علي نعم الله تعالي بالتفصيل
من غير احالة علي علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما
تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها وما ذكر
من ان الثاني اوفي فيه شي لان الثاني ليس تفصيلا لجميع الاول
بل لبعضه فكما ان الثاني اتم من حيث التفصيل كذلك
الاول اتم من حيث كونه اعم واشمل فكيف رجح الثاني
فان قيل فهلا اقتصر علي الثاني وترك الاول فان
المقصود حاصل به قلت الجواب انه لما كان المقام

مقام الاعتنا بشانه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر الثاني على قصد
الاستيناف بعد ذكر الاول زيادة اعتنا لان فيه قصد الشي
مرتين ولقصد الاستيناف بالثاني فارق البدل عطف البيان
فانه لم يقصد به الاستيناف بل مجرد التوضيح وازالة الخفا بخلاف
البدل قصد به الاستيناف ويزيل الخفا والثاني اعني بدل الاشتمال
نحو قوله

اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ۞ والا فكن في السر والجهر مسلما ۞

اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استوا الحالين
في السر والجهر فان المراد بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتادية المراد
لدلالة لا تقيمن على المراد الذي هو كمال اظهار الكراهة لاقامة المخاطب
بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله
لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه تكون بالالتزام قلت نعم ولكن صار قولنا
لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهته اقامته
وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة كذا قاله السعد التفتازاني هذا وقد يقال
هلا قيل ان ارحل صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته

وحضوره

وحضوره الا ان يقال ان استعمال لا تقيمن في هذا المعنى اكثر عرفا
والكلام في ذلك وفي سببه فليتامل واما بدل الكل
فقال السعد في المطول ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد
الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف
التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من
الاعراب لكنه ذكر في شرح الكشاف ثم الظاهر ان قوله انما
نحن مستهزئون بدل الكل من قوله انا معكم وارباب البيان
لا يقولون بذلك في الجملة التي لا محل لها من الاعراب تامل انتهى
وفي شرح الفوائد الغياثية للفنري ما يدل على جعل الجملة من
الجملة بدل الكل من الكل حيث قال ففي قولنا قنعنا بالاسودين
قنعنا بالما والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر
الاولى توطئة له كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل
وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الثانية
عطف بيان او تاكيدا لها انتهى وذكره بعضهم ومثل له
بقوله تعالى امدكم بما تعلمون الاية واما بدل الغلط
فتركه لانه لا يقع في فصيح الكلام الا ان بدل الغلط قسمان
احدهما ان يكون غلط حقيقة والثاني ان لا يكون غلطا حقيقة
لكنه يتغالط بان يفعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذي
لا يقع في الفصيح هو الاول دون الثاني وكان لكونه نادرا لم
يتعرض لذكره واجاز ابن جني والزمخشري وابن مالك ابدال
الجملة من المفرد كقوله

ألى الله اشكوا بالمدينة حاجة ** وبالشام اخرى كيف يلتقيان **
ابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين
تعذر التقايهما وجعل منه ابن مالك نحو عرفت زيدا ابو من هو
قال في المغني واختلف في نحو عرفت زيدا ابو من هو فقيل
جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا
وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين
لا ينقاس هذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم
اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان
زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق
ام لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا ابوه عالم
ولا ابوه قايم فالفعل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل
هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يوثر العامل في لفظها وان لم
يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قايم واضطرب في ذلك
كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة
هود انما جاز تعليق فعل البلوي لما في الاختبار من معنى العلم لانه
طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع
ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى والقول
بالبدلية هو الذي صححه صاحب المغني فيما افترق فيه البدل وعطف
البيان السادس الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون
في حكم الملغي كقوله
** ان السيوف غدوها ورواحها ** تركت هوازن مثل قرن الاعضب **

قال الرضي

قال الرضي واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم
الطرح معنى بنا على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه
وعلى ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول
ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس
في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال
وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي
مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال
** وكانه لهق السراة كانه ** ما حاجبيه معين بسواد **
ولم يقل معينان وقال
** ان السيوف غدوها ورواحها ** تركت هوازن مثل قرن الاعضب **
ولكن لا انفصال من الكلام على التوابع على هذا الوجه الحسن ولنكف
القلم عن شوطه فقد اطلقنا له الرسن هذا وانا من اهل
التقصير فما لي وللتطويل والله المسول ان يمن بحسن الخاتمة
فهو حسبنا ونعم الوكيل

باب منصوبات الاسما ** قوله

المنصوبات يجري عليه ما تقدم في المرفوعات فلا نغفل قوله
خمسة عشر كذا في النسخ التي راينا ها والموجود في الكتاب اربعة عشر
فلعل المراد المنصوبات خمسة عشر في قصدي ثم لم يذكر الخامس عشر
نسيانا ويمكن ان يقال على بعد انه عد المخفوض بالحرف منصوبا
وان كان بواسطة قوله على سبيل الاجمال والتعدادي

علي سبيلٍ وصدقةٍ هي الاجمال والتعداد والاجمال من اجمل الحساب اذا رده الي الجملة واجمل الامر ابهم والمجمل لغة هو المجموع وجمله الشي بمعني مجموعه من الجمل بالفتح وهو الخلط والجمع والمشهور اطلاق الاجمال والمجمل مقابلا للتفصيل والمفصل والظاهر ان عطف التعداد علي الاجمال تفسيري **قوله** نحو ضربت زيدا اى نحو زيدا من قولك ضربت زيدا وقس علي ذلك نظايره **قوله** والمصدر اعلم ان المصدر مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا وبين اسم الحدث الجاري علي فعله اي المشتمل علي حروف فعله **قوله** النافية للجنس اي لصفته وحكمه واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشي الي آلته **قوله** في بعض احواله قيد به لما سياتي من انه يكون منصوبا وغيره **قوله** نحو جيتك قراة للعلم التمثيل بذلك للمفعول من اجله مبني علي انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا اي قايما معناه بالقلب وسياتي ما فيه **قوله** لتقدم ذكرهما في المرفوعات يرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط لاسقط خبر كان واخواتها وخبر ان واخواتها والتابع لتقدم ذكرها في المرفوعات فليتامل **قوله** ولكونهما داخلين في قسم المفعول به يرد عليه انه لم يسقط المنادي مع دخوله في قسم المفعول به وكما ان للمنادي احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها احكاما تخصهما **قوله** والضماير المفعول به تعود علي ال الموصولة في المفعول اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى

وما ادري

وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واقرب من ذلك ما قاله استاذ شيخنا من ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والاسناد اليه والمفعول فيه لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا هذا وقد يقال ان كلام الشارح لا ينافي كلام الاستاذ بان يكون مراده انه عايد في الاصل علي ال الموصولة فان الجار والمجرور كان في الاصل نايب الفاعل لقوله المفعول لان معناه الذي فعل به وصار الآن جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عايد في الاصل الي ال الموصوله في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وينبغي ان تكون الباء في به للالصاق اي الذي الصق الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي **قوله** وجزما الحجازية لم يذكره المصنف ولا الشارح في التفصيل الاتي **قوله** وستمر بك في ابواب متعددة بابا بابا هذا مثل علمته النحو بابا بابا قال البدر الدماميني ولم تزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه علي ان الثاني منصوب علي انه صفة للاول يريد علي حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والقصد دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب علي حدة وعلي هذا لا يخرج شي من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني علي انه توكيد والاول بمعني مرتبا **فان قيل** فلم التزم ذكر الثاني

مع انه موكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول
ورب شي لا يلزم ابتدا ثم يلزم لعارض انتهى والمختار في ذلك
ان الاسمين منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال
ونظيره في الخبر الرمان حلو حامض قال الرضي ومن الحال
التي جات غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا
وجاوني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تاتي لبيان
الترتيب بعد ذكر المجموع معطوفا عليه بالفا او بثم نحو ادخلوا
رجلا فرجلا ومضوا كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين
وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا
اي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي
نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى
انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل
ورد مذهب الزجاج بانه لو كان تاكيدا لادى ما ادى الاول
والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال
ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب
الى ان نصبه بالعطف حذف الفا وان المعنى بابا فبابا لكان
مذهبا حسنا وذهب ابو الحسن انه لا يجوز ان يدخل
حرف العطف في شي من هذه المكررات الا الفا قوله

علي ترتيبها

على ترتيبها في التعداد اي العد لعل مراده التعداد الاتي في التفصيل
لا التعداد السابق لان اسم لا فيه مذكور قبل المثنى وفي
التفصيل الاتي بعد المستثنى باب المفعول به
قوله المفعول به بدا به لانه احوج الى الاعراب لانه الذي
يلتبس بالفاعل ولانه اكثر استعمالا اعلم ان في ناصبه
خلافا ذهب البصريون الى انه الفعل او شبهه بنا على انه به يتقوم
المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفرا هو الفعل والفاعل
وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقال خلف
من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله
الاسناد وقد يحذف الفعل العامل فيه لقيام قرينة مقالية او
حالية حذفا جائزا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السوال ونحو مكة للمتوجه اليها
اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية وكما اذا رايت شخصا
في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا وواجبا
في مواضع منها باب الاغرا والمنصوب على المدح او الذم او
الترحم نحو اخاك اخاك ومنها سماعي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه والواو
للعطف او بمعنى مع اي اتركه مع نفسه واهلا وسهلا
اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا واهلا لا
اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا وقال ابن مالك

واما انتهوا خيرا لكم ففيه ثلاثة اوجه احدها ان خيرا صفة لمصدر محذوف اي انتهوا انتهاوكم خيرا لكم قاله الفرا والثاني انه خبر كان مقدرة اي يكن الانتها خيرا لكم قاله الكسائي الثالث انه مفعول فعل محذوف اي انتهوا وائتوا خيرا لكم قاله سيبويه ووجوب حذف العامل في مسيلة انتهوا مخصوص بما اذا كان المنصوب خيرا فلو قلت انته امرا قاصدا وشبهه جاز اظهار الفعل نص عليه سيبويه وقد غلط الزمخشري في عد ذلك من اللازم اضماره وكلام المصنف اي ابن الحاجب مشعر به انتهى ومعنى امرا قاصدا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال ش كلا طرفي قصد الامور ذميم ش

واعلم ايضا ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فايدة في التعجب دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضرب اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشا اي لمن يشاوه او غير منوي وذلك اما لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعزلون واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله هو الاسم لا ينافيه قوله الذي يقع به اي عليه فعل الفاعل لان الذي يقع عليه فعل الفاعل

للمعنى لا اللفظ

المعنى لا اللفظ اما لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على الالفاظ الدالة عليها واما لانه بتقدير مضاف بين البا والهآ اي بمعناه قوله المنصوب اي بواحد من اربعة الفعل المتعدي نحو وورث سليمان داود فلما جا سليمان ووصفه نحو ان الله بالغ امره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعله وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول نحو قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب قوله اي عليه اشارة الى ان البا بمعنى على فالمراد الذي يقع على مسماه او عليه نفسه لئلا يخرج نحو قلت زيدا وقلت زيد قايم قوله الفعل فان قيل يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل نفي عنه قلت معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي تعلق به الفعل تعلق الوقوع عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع عليه لكنه تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه فتامل وليس المراد بالوقوع عليه المباشرة ولولا هذا التفسير لخرج ايضا منه نحو اردت

وكذا اسم مصدره نحو فانه
الحصل المراد الوصول

السفر وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في تناول التعريف
للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب اعلم نظرا اذ العلم
والاعلام انما يقعان على غيرها فليتامل وخرج بالتعريف
المفاعيل الثلاثة الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع
فيه لا عليه واما المفعول له فلان الفعل يقع لاجله لا عليه
واما المفعول معه فلان الفعل يقع معه لا عليه واما المفعول
المطلق فلانه نفس الفعل الواقع وجعل المفعول الحقيقي الذي
هو الاثر عين الفعل الذي هو التاثير بنا على انهم لا يميزون
بينهما ولذا حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر **قوله**
نحو ضربت زيد قال في المحصول الضرب امساس جسم لجسم
حيواني بعنف قال القرافي في شرحه الظاهر انه لا يشترط
في المضروب ان يكون حيوانا لقوله تعالى اضرب بعصاك البحر
وفي الاية الاخرى ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا حقيقة
والاصل عدم المجاز **قوله** من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس
بيان لما تقدم ذكره والمراد بنحو زيد والفرس كل اسم ليس بضمير
قوله قسم متصل اي بعامله وقسم منفصل اي من عامله
قوله هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه
بالا اي هو الذي لا يصلح لغة عند الفصحا ان يتقدم على عامله
ولا ان تفصل بينه وبين عامله بالا ومراده المتصل من
حيث هو لا المتصل الذي هو قسم من المضمر المفعول والا لزم
انتقاض التعريف المذكور للمتصل بالمتصل المرفوع بارزا كان او

مستترا

مستترا لا يقال لا فايدة في الجمع بين قوله لا يتقدم على عامله
وبين قوله ولا يفصل بينه وبينه بالا اي في الاختيار
الا زيادة الايضاح لانه لا يلزم من احدهما الاخر لانا نقول
ممنوع بل فايدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر على احدهما لم يعلم
منه الاخر **قوله** ضربك قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف
المذكر اذا اتصل بها الضمير الفا وبكاف المونث يا كما حكى
سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه فتشبيها للكاف بالها
نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد تلحق اليا تا
التانيث مع الها كرميتيه **قوله** ضربكم اعلم ان
في الميم من نحو ضربتم ضربكم مررتم بكم ضربهم مررت بهم اربع لغات
احسنها السكون ويقابله الضم باشباع وباختلاس والضم
قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل
فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه
ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرى انلزمكموها
بالسكون ووجه الضم ان الاضمار ترد الاشيا الى اصولها
غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما اشبع
ضميرا لتثنية بالالف وانما ترك للتخفيف **قوله**
فالها ضمير المفعول به الخ ما ذكره من ان الضمير هو الها
وحدها هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زايده
تقوية لحركة الها لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر
والمونث وقال قوم ان الضمير مجموع الها والالف وبه

جزم بن مالك وادعي السيرافي انه لا خلاف فيه للزوم الالف
سوا اتصلت بضمير نحو اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم حذفها
في الوقف وحملوا عليه والكرامة ذات اكرمكم الله به
وتهنهت نفسي بعد ما كدت افعله اي بها وافعلها
قوله هو الصحيح قدمنا ان الصحيح عند بن مالك وقوم
مجموع الها والالف وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه قوله
ولا يقع الكاف والها المتصلتين في موضع رفع اصلا لان المراد
في موضع رفع فقط من غير استعارة فلا يرد انهما قد يقعان
فاعلا للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا وضربه عمرا لانها
في محل جر ايضا ولا انهما قد يقعان في موضع رفع بعد لولا
الامتناعية في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه قال
في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون
ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي
ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي
جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر
ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر
محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا
ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما
وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة
في الاستقلال فاذا عطف عليها اسم ظاهر نحو لولاك

وزيد

وزيد يتعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر ومثل الكاف والها
فيما ذكره يا المتكلم فكان ينبغي له ذكرها معهما قوله
وهو الذي يتقدم على عامله او يقع بعد الا اوما في معناها اي
هو الذي يصح لغة عند الفصحا ان يتقدم على عامله او يقع بعد
الا اوما في معناها في الاختيار فالضمير في ضربتهم لا يصح فيه
لغة ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا فانه يصح فيه لغة ذلك
وهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضربتهم مجموع الها والميم واما
ان قلنا ان الضمير الغايب هو الها فقط والحروف اللاحقة لها
ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل
يتنزل لكونه حرفا واحدا من العامل منزل الجزء منه
فامتناع تقدمه ووقوعه بعد ما ذكر في غاية الظهور
بخلاف المنفصل فانه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك
فالضمير في ضربتهم الها فقط وفي هم ضربوا كلمة هم
وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره وكذا الشارح كما علمته
والذي بمعني الا انما فان قلت لا فايدة في الجمع بين التقدم
على العامل والوقوع بعد ما ذكر الا زيادة الايضاح لانه يلزم
من احدهما الاخر قلت ممنوع بل فايدته بيان حكم المنفصل
ولو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر فليتامل قوله
اياي قال الرضي وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة ها انتهي
وفي إيا سبع لغات قري بها تشديد اليا وتخفيفها مع
الهمزة وابدالها مكسورة ومفتوحة فهذه ثمانية يسقط منها

فتح الها مع التشديد والتشديد مع كسر الهمزة قراة الجمهور
قوله والكاف والميم والالف علامة المثنى الذي يظهر
ان علامة المثني الميم والالف فقط واما الكاف فعلامة المخاطب
وقد يقال مراده ان الكاف والميم والالف علامة المثني المخاطب
فلا ينا في ما ذكرنا ويجري نظير ذلك في نظايره الاتية فلا تغفل
وفي كلامه فيما ياتي التصريح بما ذكرنا **قوله** وما ذكرته
الخ ما ذكره مذهب سيبويه وجماعه واختاره الفارسي
وعزاه في الكشاف الي الاخفش والمحققين وهو المختار عند
قال ابو حيان وهو الذي صحح اصحابنا وشيوخنا فاللواحق
حروف لا محل لها من الاعراب كما لا محل للكاف واخواته في ارايتك
ارايتكما ارايتكم بمعني طلب الاخبار فانها بالاجماع حروف تدل
علي احوال المخاطب ويتعين بها ما اريد بالتا وقال الخليل
ايا مضمر مضاف الي الاسم بعده والاسم بعده ضمير وهو قول
المازني ايضا واختاره بن مالك لظهور الاضافة في قوله فاياه
وايا الشواب وهو مردود لشذوذه ولم تعهد اضافة الضماير
والشاذ لا يحمل عليه قال ابو حيان ولو كانت ايا مضافة للزم
اعرابها لانها مضافة لما ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة
اعرب كاي بل اولي لان ايا لا تنفك واي قد تنفك عن الاضافة
وقال الزجاج ايا مظهر مبهم اضيف الي الضماير التي بعده ازالة
لابهامه كان اياك بمعني نفسك صح واحتج بما احتج به الخليل حكاية عن
بعض العرب وقد ورد بانه شاذ لا يعتمد عليه لاثبات مذهب

في مطرد

في مطرد كلام العرب واما قوله
دعني وايا خالد ٭ فلا قطعن عرى بناطه ٭
فضرورة وانما كرر ايا في قوله فاياه وايا الشواب مبالغة
في التحذير كانه يوهم ان كلا منهما محذر من الاخر وقيل الضمير
هو اليا والكاف والها التي كانت متصلة وايا دعامة يعتمد
عليها لواحقها المذكورة وهو مذهب الفرا ونقل عن ابن
كيسان وبعض الكوفيين فانها لما فصلت عن العوامل
اي قصد جعلها ضماير منفصلة بعد ان كانت متصلة بما يجعل
فيها فضم اليها ايا تستقل به اي لتصير مستقلة فياتي النطق
بها مفردة بسبب لفظ ايا وقيل الضمير هو مجموع ايا وما لحقها
وهو مذهب نقله بن كيسان عن بعض الكوفيين واستضعف
بانه ليس في الاسما المضمرة ولا المظهرة ما يختلف اخره كايا
وهاء وياء وقال بن درستويه انه بين الظاهر والمضمر
واعلم ان ايا على اختلاف هذه الاقوال ليست مشتقة من
شي وذهب ابو عبيدة وغيره الي انها مشتقة ثم
اختلف هل اشتقاقها من لفظ اوّ من قوله فاوّ
لذكراها اذا ما ذكرتها وقيل من الاية فتكون عينها
يا ثم اختلف في وزنها فقيل افعل والاصل أوْوُ قف
واا وي وقيل فعيل والاصل اويو أو إويي
وقيل فعول والاصل أووو أو أويي وقيل
فعل والاصل إويا أو إووا

باب المصدر

قولــه المنصوب علي المفعول المطلق اعلــــم ان المصدر
كما تقدم مشترك بين المفعول المطلق وبين اسم الحدث الجاري
علي فعله اي المشتمل علي حروف فعل فبين بقوله المنصوب
علي المفعول المطلق أنّ المراد به المعني الاول واعلـــم انّ
الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فهو عندهم مفعل
بمعني المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعني
الفاعل لانه صادر عن الفعل وتمسكوا علي ذلك بامور منهـــا
ان المصدر يوكد الفعل نحو ضربت ضربا والموكد اصل للموكد
للموكد لانه تابع له ومنهــــا ان الفعل يعمل فيه والعامل
اصل للمعمول ومنهــــا ان من الافعال ما لا مصادر له نحو نعم
وبيس وليس وعسي فلو كان الفعل مشتقا من المصدر لوجب
ان يكون لها اصل كالمادة ومنهــا ان المصدر يُعل باعلالــه
كالصيام اصله صِوام أُعِل بالقلب يآ كما اعل فعله بالقلب ايضا
وكان الدليل علي ثبوت ذلك في الفعل قبل المصدر أنّ الغرض من
الاعلال التخفيف والفعل احوج اليه من حيث ثقله بدلالته علي الحدث
والزمان والاول باطل بنحو ضربت زيدًا زيدًا والثاني بالحروف
فانها عاملة وليست اصلا لمعمولها والثالث معارض بالمصادر
التي لا افعال لها والرابع ممنوع بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال
فرعيته في الاشتقاق لانّ تقدم المصدر علي الفعل في الاشتقاق
بحسب الذات وتاخره عنه في الاعلال بحسب الصفة
فالحق ما ذهب اليه البصريون من ان المصدر اصل وانه

اسم لموضع

اسم لموضع صدور الفعل وذلك لان فرع يصاغ من اصل ينبغي ان
يكون فيه ما في الاصل وزيادة هي الغرض من المصنوع كالباب
من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معني المصدر
مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل في نحو قولك لزيد ضربت نسبة الضرب الي زيد لكنهم
طلبوا بيان زمن الفعل علي وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال
بجوهر حروفه علي المصدر وبوزنه علي الزمان ثم علي
المذهبين من هو الاحق من ذلك الاصل هل هو الواضع
اذ كل من يصلح لذلك احتمالان والظاهر منهما الاول قولــه
الذي يجي الي اخره ليس مراده به تعريف حقيقته وانما مراده به
الايضاح علي حسب ما جري عرفهم من تقديم الماضي وتاخير المضارع
عنه والتثليث بالمصدر والا فلا بُعد في ان يتكلم بالمصدر
في الماضي واشار بقوله حال كونه الي ان ثالثا حال ويرد عليه
انه صادق علي مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي ان كان مفعولا
به وذلك ان للكراهيّة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
ولا شك ان معني الفعل مشتمل عليها حينيذ وثانيهمـــا
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه

بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت
ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشي الذي فعلته بخلاف قولك
ضربت زيدا فان زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكنك فعلت به
فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذا ساير المفاعيل
ولكن جري اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد
الا المفعول به ما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه
وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون
على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق **قوله** وهو
قسمان لفظي ومعنوي مبني على مذهب من يقول ان جلوسا من
قعدت جلوسا منصوب بقعد وسياتي ما فيه **قوله** في حروفه
الاصول ومعناه التقييد بذلك يدخل نحو والله انبتكم من الارض
نباتا وتبتل اليه تبتيلا وسياتي ما فيه **قوله** لحروف قتل
هي حروف قتلا بعينها اي نوعها وليس المراد بها التشخص لانه يستحيل
حصوله بمحلين فتامل او لحروف قتل مثل حروف قتلا بعينها
اد ثبوت عينها اد ثبوت عينها مما لا يتصور لان التشخص لا يوجد
بعينه بمحلين **قوله** نحو جلست قعودا المثال المذكور
انما يصح بنا على الجلوس والقعود بمعنى واحد كما ذكره الشارح
وفي شرح المصابيح ان القعود من الاضطجاع والجلوس من القيام
قوله لحروف جلس الجيم واللام والسين الاخبار عن حروف
جلس بانها الجيم واللام والسين كالاخبار في قولك زيد قايم اذ هو

باعتبار

باعتبار المسمي والمراد ان مسمي حروفه وهو جه وله وسه هو مسمي
الجيم واللام والسين او يقال هو على تقدير مضاف محذوف
اي مسمي الجيم واللام والسين وقس عليه ما بعده **قوله** انما
يتمشى اي يتاتي ويتصور **قوله** على مذهب المازني الى اخره
يشير بذلك الي الخلاف فيما اذا كان المصدر غير ملاق للفعل
المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب سيبويه انه منصوب
بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه ايضا
فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه
تبتيلا ونحو والله انبتكم من الارض نباتا ومذهب المازني والمبرد
والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولي
لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه واستشهد ابو علي
لسيبويه بقول الشاعر

ولقد عجبت وما في الدهر من عجب ٭ اني قتلت وانت الصارم البطل ٭
السالك الثغرة اليقظان كاليها ٭ مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل ٭

فقوله مشي منصوب بمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان
ولا يوصف الموصوف قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف
زيدا بل يقال بالضارب زيدا الظريف قلت لا يلزم من التقدير
لقيام المانع ارتكابه حيث لا مانع فلا دليل في البيت والثغرة
بالضم الناحية من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي
الصحاح والثغرة الثلمة كاليها حافظها وهو حال من ضمير اليقظان
والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل

قف

قميص تلبسه المراة في بيتها فاعلة قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة انتهى وسياتي ما يعلم منه ان الممتنع عمل الفعل في ظرفين متضايفين **خاتمة** ونسال الله حسن الخاتمة قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فحذف الفعل ثم المفعول المطلق واقيمت صفته مقامه وسمين باسمه ووجوبا سماعا اي منحصرا في مواضع حذف العرب فيها بعينها فلا يحذف فيما يشبهها قياسا عليها نحو سقيا اي سقاك الله ورعيا اي رعاك الله وخيبة اي خاب وحمدا اي حمدته وجدعا اي جدعك الله وشكرا اي شكرته وعجبا اي عجبت كذا ذكره ابن الحاجب واستشكل بانه اراد وجوب الحذف فيها مطلقا فهو غير مسلم انتهى اذ لا نزاع في جواز حمدت الله حمدا ونحوه وان اراد وجوبه اذا اضيف الى الفاعل او المفعول باللام نقول حمدا له وضربا له فهو قياسي صرح به الشيخ الرضي اللهم الا ان يكون مذهب ابن الحاجب خلاف ذلك فتدبر وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوبا قياسا بان يكون هناك قاعدة يجب حذف الفعل في كل موضع تحققت القاعدة فيه سوا كان ذلك الموضع مما حذف العرب فيه بعينه او كان مشابها لما حذف العرب فيه

فحذف العرب قياسي

فحذف العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب قياسي لانه مقيس على حذف العرب فافهمه واحفظه وذلك في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يصلح المصدر ان يكون خبرا عنه فلا يصح ان يقال هو هو او واقع مكررا نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سيرا سيرا البريد فان النفي داخل على انت ولا يصح ان يقال انت سير وتقدير الكلام في الاول ما انت الا تسير سيرا وفي الثاني الا تسير مثل سير البريد فحذف الفعل والمفعول وصفته واقيم المضاف اليه مقام المضاف والموصوف وانما انت سيرا اي ما انت الا تسير سيرا وزيد سيرا سيرا اي زيد يسير سيرا ولا يصح ان يقال زيد سير ومنها ما وقع المصدر تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة بان يتقدم على المفعول المطلق جملة لمضمونها فايدة يحتمل امورا والمفعول يبين هذه الامور ويفصلها نحو فشدوا الوثاق فاما منا اي تمنون منا بعد واما فدا اي تفدون فدا فان شدوا الوثاق له فايدة وهي اما المن واما الفدا ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بان يكون حرف التشبيه مقدرا عليه ويكون شيا محتاجا حصوله الى البدن بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحبه وهو من كان معنى الاسم حاصلا له ويشترط ان لا يكون في الجملة ما يصلح للعمل نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى فان التقدير يصوت ويصرخ كصوت حمار وكصراخ الثكلى والصوت يحتاج الى الحلق

انتهى

بلغ

وجملة فاذا له صوت مشتملة على الصوت وعلى صاحب الصوت وهو
ضمير له فانه راجع الى زيد وهو صاحب الصوت واعلم ان
المفعول حقيقة في المثال المذكور محذوف اي يصوت صوتا كصوت حمار
وقوله كصوت حمار صفة له الا انه مسمى صوت حمار مفعولا مسامحة
تسمية للصفة بل لمتعلقها باسم الموصوف ومثل ذلك كثير فلا
تغفل ومنها ما وقع المفعول المطلق مضمون جملة لا يحتمل
لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فان الاعتراف هو الاقرار
وبالقول المذكور يحصل الاقرار فلا يحتمل غيره والتقدير اعترفت
اعترافا ولهذا يسمي هذا المصدر تاكيدا لنفسه فانه لما لم يحتمل
غير فكانه هو ومنها ما وقع المفعول المطلق مضمون جملة
لها محتمل غيره نحو زيد قايم حقا اي حق حقا اي صدقا ومضمون
زيد قايم في حد ذاته يحتمل ان يكون كذبا وان يكون حقا
فلما احتمل غير الحقيقه فكانه غيره وان كان هو حقا ولهذا يسمي
هذا المفعول المطلق تاكيدا لغيره تمييزا له عما تقدم ومنها
ما وقع مثنى مرادا به ما فوق الواحد اثنين او اكثر نحو لبيك
اي لبيت لبين اي اقمت بجوابك اقامة بعد اقامة وسعديك
اي اسعدك سعدين اي اسعادا بعد اسعاد قال ابن الحاجب
انما يجب الحذف اذا كانت التثنية لغرض التاكيد لا لقصد التثنية
المحققة فانك اذا ضربته ضربتين لم يجب حذف الفعل في مثل ذلك

باب ظرف الزمان وظرف المكان قوله

وظرف المكان في عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة

الي ان

الي ان ظرف الزمان اصل بالقياس الي ظرف المكان لشدة احتياج
الفعل اليه **قوله** هو اسم الزمان مراده باسم الزمان
ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل في ذلك اسم العين والمصدر
اذا انتصبا على الظرفية نحو لا اكلمك القارظين او خفوق النجم لانهما
في حكم الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيما مقامه
في الاعراب فاندفع ما يقال من ان التعريف لا يتناول ذلك
قوله فعل فيه بلفظ الدال على المعنى الواقع فيه **فان قيل**
هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم الخميس فانه
لم ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال
على المعنى الذي نفي وقوعه فيه **قلت** معنى قوله باللفظ
الدال على المعنى الواقع فيه باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ
الذي دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المفعول
المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كالصوم فيه وذلك التعلق
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما صمت يوم الخميس
فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه
مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل **قوله** بتقدير
في وذلك بان يكون مذكورا لواقع فيه من فعل
او شبهه وخرج به مثل شهدت يوم الجمعة فان يوم
الجمعة فيه لم يذكر لاجل امر وقع فيه وان كان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة وانما ذكر لاجل انه وقع
عليه الشهود فهو مفعول به لا مفعول فيه واحترز المصنف

بقوله بتقدير في عن التصريح بها فان التلفظ بها يوجب الجر
وخرج من التعريف نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي
فانه ليس باسم زمان ونحو يخافون يوما فانه ليس بمعني في
فانتصابه علي المفعول به قوله علي الظرفية قال الكوراني
والظرفية استقرار الشي في الشي ونظر فيه شيخنا رحمه
الله تعالي قال وقضيته حيث اضاف الاستقرار الي الشي
المظروف انها صفة للمظروف والظاهر ان الظرفية
التي هي معني في انما هي صفة الظرف لا صفة للمظروف فالوجه
تفسيرها بما يطابق ذلك كان يقال هي كون الشي بحيث يستقر
فيه شي اوكون الشي زمانا اومكانا لشي قوله سوا فيه
المبهم والمختص المراد بالمبهم ما دل علي زمن غير مقدر كحين
ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص
ما دل علي مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان
واعتكفت يوم الجمعة اوبال كسرت اليوم واقمت العام او
باضافة كجيت زمن الشتا ويوم قدوم زيد اوغير معلوم
وهو النكرة نحو سرت يوما اويومين اواسبوعا اووقتا طويلا
وقال الرضي والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره
معرفة كان اونكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت
منه ما له نهاية تحصره سوا كان معرفة اونكرة كيوم وليلة
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله
اجيئك يوم الجمعة سحرا اوسحر يوم الجمعة ان قلت يلزم عمل

اجيئك

اجيئك في ظرفين متضادين وذلك باطل قطعا اذ الحدث الواحد
المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا واما عمل عامل واحد
في ظرفي زمان لم يتضادا فجايز قال في المغني وعمل العامل في ظرفي
زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك يوم الجمعة سحرا
وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب
الثاني نص عليه سيبويه قال الشمني يريد هنا بالاعم من الاخر
الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئيه او الكلي لجزئيه ولا يريد به
المفهوم الصادق علي كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم
الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي شرح المغني للدماميني السحر هو
الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها
او ما بين الفجر والمغرب فليس شي منهما بصادق علي شي من الاخر
فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر علي اول الفجر
لقربه منه انتهي واقول قوله اللهم الي اخره يقتضي
ان سحر بمعني اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو
مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما
علي شي مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق
سحر علي شي من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة علي شي من
افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال
جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما
مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء ما صدق عليه يوم الجمعة
فليتامل الي هنا كلام الشمني رحمه الله تعالي قوله

وهو الزمان المستقبل الى اخره قال الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزي كما يتجزي الزمان وذلك انه يقال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه ان لا يثني ولا يجمع اذ لا يتصور حصول ابد اخر يضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثني ويجمع على انه ذكر بعض الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العربا انتهي وفي الارتشاف ولا تقول ما صحبتك ابدا انتهي قوله وهو ظرف لزمن مستقبل اي وهو لفظ او اسم موضوع لزمن مستقبل قوله امد الداهرين الداهر الذي يبقي على وجه الارض فكأن المعني ما بقي في الدهر داهر قوله وما اشبه ذلك تقدم الكلام على نظيره في باب معرفة علامات الاعراب فلا تغفل قوله واعلم ان هذه الامثلة الخ قال الرضي المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد ينجر متي بالي وحتي ايضا وينجران بالي ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة علي الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعني في نحو جيت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما جيت من عندك وهب لي من لدنك فلابتدا الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعني في او انجراره بمن انتهي ما اردناه منه والمراد انه في حال نصبه علي الظرفية يوصف بانه ظرف متصرف

اوغير متصرف

اوغير متصرف لظهور انه اذا خرج عنها لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا متصرفا او غير متصرف لان الظرف على تضمين معني في وهو في حال غير نصبه ليس كذلك وقال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثالان احدهما مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا امس سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عزي ذلك سيبويه الي بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمرا اول امس بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الي غدوة والى بكرة فلو لم تقصد بعلميته تصرفا وانصرافا كقولك ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة ولا كل غدوة يستحب فيها الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحي وسحر وبكرة ونهار وليل

وعتمة وعشا ومسا وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها
التعيين نغبت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف
والاعتماد في هذا على النقل قال بعضهم ماخذ التصرف
والانصراف في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح
الجزولية وقال ابو حيان في شرح التسهيل التصرف
في الاسما ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا
ومضافا اليه ويقابله ان تقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار
ايمن على الابتدا وسبحان على المصدرية وعند على الظرف ونحو
ذلك والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف
زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح
الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات
النحويين يقال على ثلاثة معان فمرة يقال متصرف وغير
متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو
المختص بالافعال ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد
به الظرف الذي يستعمل فيه وغيره واذا ارادوا الظرف الذي
لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا مع خلك
بمن قالوا فيه غير متصرف ومرة يقال متصرف وغير
متصرف ويراد به ما ينصرف ذاته ومادته على ابنية
مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة
قوله اذا كان ظرفا ليوم بعينه اي اسما لسحر يوم بعينه او اسما
لوقت بعينه لان اليوم قد يطلق بمعنى الوقت **قوله**

نحو غدوة وبكرة علمين **قوله** المبهم فسر بعض النحاة
المبهم بالجهات الست التي ليست لها حد ونهاية معينة
نحو فوق وتحت وقدام وخلف ويمين ويسار وحمل على المبهم
المذكور لفظ عند ولدي وشبههما لابهامهما نوع ابهام وحمل
لفظ مكان بكثرة وقوعه في الكلام فالتخفيف فيه مطلوب
وقوله المبهم اي حقيقة او حكما ولا يجوز جلست الدار والمسجد
والبيت لان هذه الظروف غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر
بعض اخر من النحاة المبهم بمكان له اسم بسبب امر لم يدخل
في المسمى وعلى هذا التفسير يكون الجهات الست وعند ولدي
والمكان والفرسخ والميل ونظايرها كلها مبهمات فان
اسماها بسبب امر لم يدخل في مسمياتها بخلاف البيت والمسجد
والدار والبلد والمدينة فان اسماها لامر داخل في مسماها
وعبارة المتوسط اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات
الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان
له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف
فان تسميته ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف
في جهة وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين له اسم
تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها
بها لسبب الحايط والسقف وغيرها كلها داخلة في
مسماها انتهى وفي المنصوب من الامكنة المعينة
بعد دخلت وتصاريفها كقولك دخلت المسجد والبيت والدار

قف

قف

خلافٌ للنحاة فقال بعضهم كل ما نصب بعد دخلت من
الامكنة المعينة فهو مفعول به وهو مذهب الفارسي وبن مالك
ونسبه الى سيبويه والاصح كما قال السيد انه مفعول فيه
ينصب لكثرة استعمال دخلت ومنصرفا نها بتقدير في اما
تخفيفا بحذف كلمة في او حملا على المكان المبهم ونسب الى سيبويه
ايضا والجمهور وقيل انه مفعول به ودخل يتعدى تارة
بنفسه وتارة بحرف الجر مثل نصح وشكر وقال الرضي
ويستثني من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجهة وكنف
وذري فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الي
جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه
بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في
داخلها وفي جوفه انتهى فان قلت بما استاثرت اسما الزمان
بصلاحية المبهم والمختص للظرفية عن اسما المكان قلت
قال الرضي واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان
لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد
النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل
دالا على شي منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل
لابد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو
مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهي غير المحصور والمعدود
ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة
الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ

والميل

والميل قوله باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه اي باللفظ الذي
تعلق به تعلق اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه
اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في وذلك اعم من ان
يكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما جلست امام زيد فانه
وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل
تعلقه بما وقع فيه فليتامل قوله الدالة على الظرفية تقدم
بيان معنى الظرفية واعلم انه خرج عن التعريف نحو وترغبون
ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو
تخافون يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته ونحو ارجعوا
وراكم فانها ليست بمعنى في فانتصاب الاولين على المفعول به
وناصب حيث يعلم محذوف لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به
اجماعا ووراكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تاكيدا
وانما لم يكن ظرفا لان الظرف يجا به لتقييد العامل وهو منتف
هنا اذ لو قلت ارجع وراك واردت الظرفية كان بمنزلة ارجع
في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل
والظرف لا يكون كذلك كذا قاله جماعة منهم ابو البقا وبن هشام
ورده الشهاب السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الي
الموقف الذي اعطينا فيه نورا فالتمسوا نورا مع من يقتبس
او الي الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا
الظرف ليس مستفادا من الفعل قوله وعند وهو لما قرب
من المكان عبارة بن هشام في شرح بانت سعاد عند اسم لمكان

حاضرا وقريب فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده والثاني
ولقد راه نزلة اخري عند سدرة المنتهي عندها جنة الماوي
وقد يكون للحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده
علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تفتح فاؤه
وقد تضم ولا يقع الا منصوبة على الظرفية او مخفوضة بمن
وعنها الغز الحريري بقوله ٭ وما منصوب على الظرف ابدا
ولا يخفضه سوي حرف ٭ وقول العامة ذهبت الي عنده
لحن انتهي وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولي
قوله ومع وهو اسم لمكان الاجتماع قال ابن هشام مع في
الاضافة ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر
بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جيتك
مع العصر والثالث مرادفة عند وهي من الظروف العادمة
التصرف ويدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول
من عليها في قولهم ذهب من معه وقري هذا ذكر من معي
قال ابن مالك وكان حقها البنا لشبهها بالحروف في الجمود المحض
وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي
على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر اللغات
لمشابهتها عند في وقوعها خبرا وصلة وحالا وصفة نحو فان
مع العسر يسرا ونجني ومن معي وجا زيد وابكر معا وتسكينها
قبل حركة نحو زيد مع عمرو ولغة ربيعة وهو تسكين بنا كان
حركتها حركة اعراب ووجه بنايها حال السكون معلوم

مما اشير اليه

نقـ

مما اشير اليه باب الحال ٭ قوله
الحال اعلم ان الحال يذكر ويونث وهو الافصح يقال حال حسنة
وحال حسن وقد يونث لفظها فيقال حالة قال الشاعر
٭ علي حالة لو ان في القوم حاتما ٭ علي جوده لضن بالمال حاتم ٭
والفها منقلبة عن واو كقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها
حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل قوله هو الاسم
ان قلت يرد عليه ان الحال قد تقع جارا ومجرورا وقد
تقع جملة وليس شي من ذلك باسم قلت الجملة الواقعة حالا
اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد لان لها محلا من الاعراب
وللجار والمجرور اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اما اسم
حقيقة او تاويلا ومن الجملة الواقعة حالا الجملة الواقعة
بعد الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من
الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولي باللزوم لذلك
الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا عن ذلك الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الي ان الواو للحال والعامل فيها ما تقدمه
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجنزي انها للعطف علي
محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان يشتمني وان
يشتمني واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به

لم

معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقولـــه
فانت طلاق والطلاق البتة وقولـــه
يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجي بعد تمام الكلام
كقولـــه عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر
قولـــه الفضـــلة المـــراد بالفضلة هنا ماليس جزا
من الكلام لا ما يستغني عنه فلا يخرج نحو كسالي من قولـــه
تعالي قاموا كسالي فان كسالي حال ولا يستغني الكلام عنه
وانتم سكاري من قوله تعالي لا تقربوا الصلاة وانتم سكاري
ولاعبين من قوله تعالي وما خلقنا السما والارض وما بينهما
لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الحال في ذلك وخرج بذكر
الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان
اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة قولـــه المنصوب
بالفعل وشبهه ان قلت في هذا الحد نظر لان النصب
حكم والحكم فرع التصور والحد موقوف على التصور فجا الدور
فالجواب انا لا نسلم ان التصور الذي هو الحكم فرع تصور
المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا يختص في الحال فلا
يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم
نصب الحالـــ يتوقف تصوره علي تصور الحال الا ان الماخوذ
في التعريف ليس نصب الحالـــ بل النصب المطلق ولو سلم
فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامـــل والمراد
بشبهه ها هنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه في الحروف الاصلية

كاسم الفاعل

كاسم الفاعل والمصدر مثلا وما يفهم منه معنى الفعل
ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة وعبارة
ابن الحاجب وعاملهـــا الي الحال الفعل او شبهه او معناه قالـــ
الرضي يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون
من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو
ها انا زيد قايما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة
كما يجي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف
النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قايما
في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين
لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو الظرف
الموخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد
وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا
وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو
مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك
زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر
كما ذكرنا في المفعول معه ولـــم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قالـــ ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا مع عملها
في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبيها به
لفظا ومعنى ولا تعملان في الحال فالاولي احالة ذلك على استعمالهم

وان لا نعلله انتهى كلام الرضى قوله المفسر لما انبهم من الهيئات
اي الصفات قال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة
والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل
تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة
فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جا زيد والشمس
طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب بانهما جاء
في معنى مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل
لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر
لما انبهم من الهيئات اي المقصود منه بالذات تفسير ما
انبهم من الهيئات التمييز في نحو لله دره فارسا والنحو في نحو
رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة
فليسا بمقصودين بالذات لذلك قوله وتجي من الفاعل
نصا نحو جا زيد راكبا فان راكبا يبين هيئة الفاعل الذي هو
زيد اي صدر المجي منه حال كونه راكبا فدلت على الحالة الثابتة
له حين صدور الفعل منه قوله ومن المفعول نصا نحو
ركبت الفرس مسرجا فان مسرجا يبين هيئة المفعول
اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا ومن المفعول المنادي
ويصح مجي الحال منه علي الاصح نحو يا زيد منعما وتجي من المفعول
معه ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا اي اوجدت
الضرب حال كونه شديدا قوله ومحتملة لان تكون من
الفاعل والمفعول نحو لقيت عبد الله راكبا مثله في المغني

حيث قال

حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشري
الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص
بمن يعقل ووهمه في قوله تعالي وما ارسلناك الا كافة للناس
اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه
اضاف الي استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من
الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب
اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة انتهى وخالف
في ذلك الشيخ الرضي فقال اعلم ان الحال قد تكون عن الفاعل
وحده كجا زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة
حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما
قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال
عن الفاعل وجب تقديمه الي جنب صاحبه لازالة اللبس
نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول واما
ان جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين
فالاولي الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا
منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها
صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا
مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولي جعل كل حال بجنب صاحبه

نحو لقيت منحدرا زيدا مُصعِدًا   ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا والمصعد
زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال
اخرت الحالين وقدمت حال المفعول علي حال الفاعل اذ لا اقل من كون
احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز
عطف احد حالي الفاعل والمفعول علي الاخر كقولك لقيت زيدا
راكبا وماشيا قال

وانا سوف تدركنا المنايا ** مقدرة لنا ومقدرينا

وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشئ واحد احوال متخالفة متضادة
كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى
اخرج منها مذؤما مدحورا كما يجيئا في خبر المبتدا ومنع بعضهم
ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا علي الزمان والمكان فجعل نحو
مدحورا حالا عن ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها
مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين
مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس نعم
لو عطفت احدهما علي الاخر جاز لدلالته علي تكرار الفعل نحو جلست
خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان
نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد
الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذوما مدحورا او
بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود
او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم

ان تكرير الحال

ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب
اما قايما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجي في
اسم لا التبس به نحو جاني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها
نحو جاني زيد لا راكبا انتهى قوله ولا تجئ الحال من المبتدا هو الصحيح
وجوز سيبويه مجي الحال من المبتدا وصححه ابن مالك ويجي من الخبر
نحو هذا زيد قايما وفي مجيها من اسم كان خلاف قال التفتازاني
عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في
قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة ومن
لم يجوز الحال من اسم كان بنا على انه ليس بفاعل جعلها حالا من
الضمير المستكن في لكم لكن اللايق بالنظر النحوي انه فاعل فقد
اسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قايما به ولهذا
لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال
عندهم ولا شي من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي
لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب
في عرض المغتاب على افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات
شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو
في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل
الي احدكم والاشعار بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك

ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان
حتي جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير
عالم والطبع اعمي جاهل وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى
انه تعالي لما نهي عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو
اكل لحم المغتاب ميتا واتي به على صيغة الانكار تنبيها على انه
مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة
ففعل بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة وثبوتها
مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد كراهة ما نهي عنه اذ به
تحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يابونه ويكرهونه
انتهي فان قيل ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان
المضاف غير عامل قيل هو الاستقرار الذي تعلق به حرف الاضافة
وقيل هو العامل في المضاف لصحة المعنى بسقوطه واحلال
المضاف اليه محله والعامل فيها هو العامل في صاحبها تاويلا
لا تحقيقا قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند التكلم
علي قوله تعالي ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا
حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت
وجهها بخلاف رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل
مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال

المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون
عامله هو المضاف هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الحالي
بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق
المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء
معنى بل كان يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه
وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاث التي ذكرها ابن مالك في
الفيته بقوله

ولا تجز حالا من المضاف له ۞ الا اذا اقتضي المضاف عمله ۞
او كان جزء ما له اضيفا ۞ او مثل جزئه فلا تحيفا ۞

ولا تكون الحال الا مشتقة منتقلة اي وصفا غير ثابت ماخوذا
من فعل مستعمل وانما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة فلا
يقال جا زيد طويلا او ابيض لعدم الفايدة فيه وانما كان
الغالب فيها ان تكون مشتقة لا جامدة لانها تدل على حدث
وصاحبه وما كان كذلك لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بالمشتق
نحو مررت بتاج عرفج كله اي خشن وبناقة علاة اي قوية وكقول الشاعر

۞ فلولا الله والمهر المفدي ۞ لرحت وانت غربال الاهاب ۞

اي ممزق الجلد قوله ولا يكون الحال الا نكرة وذلك لان
الغرض من الحال تبيين هيئة الفاعل او المفعول به
او الخبر المبتدا على مذهب سيبويه كما في نحو جا زيد راكبا

وضربت اللص مكتوفا وهو الحق مصدقا وكان ذلك البيان
حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا من العبث والزيادة
لالغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال ملازم للفضلية فاستثقل
واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا
المفعول معه والتمييز يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل
كقولك في ضربت زيدا ضُرِبَ زيدٌ وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتُكِفَ
يومُ الجمعة وفي سرت سيرا طويلا سِيرَ سيرٌ طويلٌ وفي قمت
اجلالا لك قِيمَ للاجلال لك فلصلاحية سوى ما ذكر من
الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال والتمييز
وبان الحال لو عرفت لالتبست بالصفة في كثير من الصور
لغلبة اشتقاقها وتعريف صاحبها **قوله** ولا يكون الا
بعد تمام الكلام اي الاصل فيه ذلك يعني ان يتاخر عن صاحبه
لان الحال في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر
قوله ولا يكون صاحبها الا معرفة يعني الاصل فيه ذلك
لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل في المحكوم عليه التعريف
كالمبتدا اولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من
بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة
بين الحال وصاحبها في صيغ الاحوال اذ في جعلها حالا ايقاع
المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال
وفي جعلها صفة لا اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب
جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة

دخولا

دخولا في صوالمناسبة وما ذكره من انه لا يكون صاحبها الا
معرفة هو راي الجمهور واما سيبويه فجوز كونه نكرة قياسا
بلا شرط ولم يستثني ابن الحاجب شيئا سوى ما اذا تاخر
نحو جاني قايما رجل ولا يجوز رجل قايما واستثنى ابن مالك
في الالفية ما اذا تخصص اي بوصف نحو ما جا في الحديث سابق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فاتى فرس له سابقا
وكذا تقول مررت برجل ظريف قايما او باضافة نحو نظرت
الى جارية رجل مختالة او بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت
من ضرب اخوك شديدا او سبقه نفي او شبهه نحو قوله
فما حل سعدي غريبا ببلدة وقل ما جاني رجل راكبا ونحو
لا يبغي امرء على امري مستسهلا وقوله يا صاح هل تم عيش
باقيا واستثنى ابن هشام في الشذور ما اذا كان عاما او
خاصا وزاد في التسهيل ما اذا كان الحال جملة مقرونة بالواو
نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية او يشاركه فيه معرفة
نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين او كان الوصف على خلاف الاصل
نحو هذا خاتم حديدا والمشهور عن سيبويه ان المنصوب
في هذا ونحوه منصوب تمييزا لا حالا **قوله** ومن تخلف التنكير
اي صورة **قوله** معرفة اي صورة والا فهو نكرة معنى لانه بمعنى
منفردا وقيل ان وحده مصدر لفعل محذوف اي ينفرد وحده
اي انفراده فهو مفعول مطلق للحال المقدر وقد ياتي الحال ايضا
بلفظ المعرف بال كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها العراك

وجاوا الجما الغفير اي جميعا فأل في ذلك كله زايدة وقد يا تي
بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة
فان بداد في الاصل علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة
اي الفجور قوله ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام قد يقال
ان المصنف استعمل لفظة بعد في حقيقتها ومجازها لانها في التاخر
بعدية حقيقية وفي التقدم بعدية تقديرية من حيث الرتبة
لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة الكلام فلا يكون ذلك خارجا من كلام
المصنف قوله كيف جا زيد قال ابن هشام في المغني كيف تستعمل
في العربية على وجهين احدهما ان تكون شرطا غير جازم فتقتضي
فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع
ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم
عند البصريين خلافا لقطرب والكوفيين الثاني ان تكون استفهاما
اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج
الانكار والتعجب انتهى زاد الشيخ الرضي انها قد تخرج عن المعنيين
نحو قولك انظر الى كيف يصنع زيد فانه لا يصح ان تكون استفهامية
لسقوطها عن الصدر انتهى وكان معناها هنا انظر الى كيفية
صنع زيد ثم هي كما قال الرضي ظرف عند الاخفش وعند سيبويه
هي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام
سقيم ولو كانت ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جيت ايوم الجمعة
ام يوم السبت قال الرضي وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار
والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم قال فكيف

عند سيبويه

عند سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش
بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف مستغنى
عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل وجوابها يكون
منصوبا وان جا بعدها ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل
الرفع على انه خبر المبتدا فيكون الجواب مرفوعا انتهى كلام الرضي
وفيه امور ثلاثة الاول ان ما سلف عنه من نسبة الاسمية
لسيبويه والظرفية للاخفش في المغني عكسه فيحتمل على بعد
ان يكون عن كل قولان او يكون في سقيم النسخة الثاني قوله فكيف
عند سيبويه يقدر بقولنا على اي حال حاصل معناه ان هذا المعنى
بتمامه هو مفهوم كيف فيكون اسما غير ظرف بخلافها على الظرفية
فان مفهومها على اي حال فقط وحاصل مقدر خارج عن معناها
ثم ان هذا الذي افاده ثابت في ساير مواقعها اي الاستفهامية
اما في نحو كيف زيد فظاهر واما فيما اذا كان بعدها ما يستقل
نحو كيف يقوم زيد فبان يقال على غير الظرفية كيف مقدر بقولنا
على اي حال حاصلا وعلى الظرفية بقولنا على اي حال فقط وحاصلا مقدرا
الثالث ان ابن مالك رحمه الله تعالى انكر القول بظرفيتها
لانها ليست زمانا ولا مكانا قال ولكنها لما كانت تفسر بقولك
اعلى اي حال لكونها سوالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا مجازا
لكونها في تاويل الجار والمجرور قوله والمراد بتمام الكلام الى اخره
الاولى والمراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال قوله
فاعله الاولى مرفوعه اي ان كان صاحب الحال فان الحال من المفعول
كانت

فحقها ان تتاخرعنه **باب التمييز** قوله
اي التفسير اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة
لغة واصطلاحا وهي في اللغة بمعني فصل الشي عن غيره قال
الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المومنين
تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح
ما ذكره المصنف ويقال له ايضا المفسر والمميز والمبين
قوله هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة
قوله المفسر لما انبهم اي خفي احترز به عن البدل فان المبدل
منه في حكم التنحية فهو ليس بمفسر ويرفع الابهام عن شي بل هو
ترك مبهم وايراد معين ودخل فيه التمييز وغيره كالحال
والصفة وشبههما قوله من الذوات احترز به عن الحال
فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة
الذات لا عن نفسها وكذا القهقري في قولك رجع القهقري
يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع
لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال
الي ما ابتدات الذهاب منه لكن الصفة في نحو رايت رجلا
طويلا او ظريفا تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة
لكل فرد من افراده فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما
تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة
وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو رايت العالم زيدا وكذا البدل
من الضمير الغايب في نحو رايته زيدا لانه يرفع الابهام عن المقصود

بالضمير

بالضمير كما في نحو نعم رجلا وربه رجلا سوآ قال ابن الطراوة
الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا او
البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهما دبا او السبب
نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل في
اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال
ويوضح الاول ان الافراد في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال
فالعشرون نفس الرجال قوله او من النسب زاده لادخال
التمييز المفسر لما انبهم من النسب ولقايل ان يقول لا حاجة
في ادخاله الي ذلك بل هو داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات
ما يتناول الذوات المذكورة والذوات المقدرة فالاول وهو ما
يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو ما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
غالبا اما في عدد نحو قولك عشرين درهما واما في غيره موزونا
نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا ومكيلا نحو قفيزان برا ومقياسا
نحو على التمرة مثلها زبدا فان عشرين والرطل والمن والقفيز
والمثل تحتمل امورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الخفا
فقيل المراد بالمقادير ها هنا المقدارات اذ المراد المعدود
والموزون والمذروع لا غير فافهم وعن مفرد غير مقدار
مثل قولك عندي خاتم حديدا وباب ساجا والثاني وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت
في جملة او ما ضاهاها والاول مثل طاب محمد نفسا والثاني
نحو زيد طيب نفسا وابا وابوة ودارا وعلما وهذا القسم

يرفع الابهام المستتر عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه
طاب شيءُ زيدٍ ونفسا تمييز شيء وهو ذات مقدرة وعلى هذا
القياس حال زيد طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا ومن النحاة
من قال ان المراد من الذات المقدرة هي النسبة التي في الاشيا
الثلاثة فان نسبة الطيب الى زيد في طاب زيد مبهمة تحتاج
الى بيان انها من اي جهة فهذه النسبة تسمى ذات مقدرة ولا
احتياج هاهنا الى تقدير شي قال سيد المحققين والقول
الاول اصح لان اطلاق الذات المقدرة على الشي المبهم المقدر اولى
من اطلاقها على نفس النسبة قوله تصبب اي تحدر قوله
وتفقأ اي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها اي تشققت
كذا قيل والشارح فسره بقوله اي امتلا قوله فعرقا
تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد اي تفسير لخفا نسبة
التصبب الى زيد اي مفسر ومزيل لخفا ما ذكر فان في نسبة
التطيب الى الفاعل خفا اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه
او ابيه او ابوته او علمه او داره ونحو ذلك وبذكر التمييز ارتفع
الخفا قوله وشحما تمييز الى اخره اي تفسير لخفا ما ذكر اي
مفسر ومزيل لخفا ما ذكر وقس على ذلك ما اشبهه قوله
اوقع في النفس اي اشد وقعا وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه
النفوس من ان الشي اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها
قوله فغلاما تمييز الى اخره اي تفسير لخفا الحاصل في جنس ذات
مذكورة لعشرين وقس عليه ما اشبهه قوله ومنه تمييز

المقادير اي من الاول الذي هو تمييز الذوات قوله بعد
الاعداد والمقادير فهم من عطف المقادير على الاعداد ان الاعداد
ليست من جملة المقادير قال ابن هشام في شرح القطر وهو قول
المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه
تصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي
مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا على معنى
اضا ثنين وقال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من جعل
ما دل على عدد من قسم المقادير وهي ما يعرف بها كمية الشي قوله
ولا يكون التمييز الا نكرة وذلك لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير
وازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا تنكير التمييز احترازا
عن العبث والزيادة لا لغرض وايضا فان التمييز ملازم للفضلية
فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات
الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ما سوى التمييز
والحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال
قوله خلافا للكوفيين ان قلت على ما ذا انتصب قوله خلافا
قلت يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا خالف اي خالفوا
في ذلك خلافا للكوفيين كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا او اجماعا بتقدير
اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام
الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد
ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه قلت هي لام التبيين مثلها
في سقيا له فيتعلق بمحذوف اي ارادتي للكوفيين وثانيهما ان يكون حالا

والتقدير اقول ذلك خلافا للكوفيين اي مخالفا لهم وحذف القول كثير
حتي قال ابو علي الفارسي هو من حديث البحر قل ولا حرج ودل علي هذا
المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قايلون به فكان القول
مقدرا قبل كل مسيلة وكذا قال بن هشام الانصاري في بعض تعاليقه
قوله في قوله وطبت النفس قوله وطبت النفس بعض بيت
قاله رشيد بن شهاب اليشكري وهو
رايتك لما ان عرفت وجوهنا ٭ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٭
وأن زايدة والوجوه الانفس والذوات وصددت اي اعرضت وعن
عمرو اي الذي قتلناه وكان حميم قيس اي طابت نفسك عن قتله

باب الاستثنا ٭ قوله الاستثنا هو ماخوذ من الثني
وهو العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت بعضه علي بعض
وقيل من ثنيته عن الشي اذا صرفته عنه ويقال ثنا عنان
الدابة اذا صرفها لان المستثني مصروف عن حكم المستثنى منه
قال المولي سعد الدين وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاني القوم الا زيدا
فالاستثنا يطلق علي اخراج زيد وعلي زيد المخرج وعلي لفظ زيد المذكور
بعد الا وعلي مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت
العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل كل تفسير علي ما يناسبه
من المعاني الاربعة انتهي والمناسب ان يراد بالاستثنا في الترجمة
معني المستثني الذي هو اللفظ لانه الذي من المنصوبات قوله وهو
اي الاستثنا بالمعني المصدري ففيه استخدام قوله الاخراج
اي الدلالة علي خروج شي من حكم الكلام وهو جنس يشمل كل اخراج كالاخراج

قف قف قف

بالبدل

بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث مخرج للثلثين وبالصفة
نحو اعتق رقبة مومنة فان المومنة مخرج للكافرة وبالشرط نحو اقتلوا
المشركين ان حاربوا فان ان حاربوا مخرج لمن لم يحاربوا وبالغاية نحو
اتموا الصيام الي الليل وبنحوا ستثني زيدا وبالاستثنا نحو فشربوا
منه الا قليلا قوله بالا او احدي اخواتها اي نظايرها مخرج
لما عدا الاستثنا فلا يسمي شي منه استثنا في الاصطلاح قال بن هشام
الانصاري لا خلاف ان في قولك قام القوم الا زيدا مخرجا ومخرجا منه
وان المخرج ما بعد الا والمخرج منه ما قبلها ولكن قبل الاستثنا
القيام والحكم به والقاعدة ان ما خرج من نقيض دخل في النقيض
الاخر واختلفوا هل زيد مخرج من القيام او من الحكم به والذي عليه
محققوا النحاة والفقها انه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام
فهو غير قايم وقيل مخرج من الحكم بالقيام فهو غير محكوم عليه
وهو قول قوم من الكوفيين فعندنا ان الاستثنا من النفي اثبات
ومن الاثبات نفي وعندهم ان المستثني غير محكوم عليه بشي ٭
ومن حجج الجمهور الاتفاق علي حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله
وذلك انما يتمشي علي قولنا ان المستثني محكوم عليه لا علي قولهم انه مسكوت
عنه فافهمه انتهي قوله ما لولاه اي شي لولا الاخراج موجود
فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتدا والخبر محذوف هذا
قول سيبويه وقال ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير
بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع قوله
لدخل في الكلام السابق اي لدخل ذلك الشي المخرج في حكم الكلام المخرج منه

حـ
قوله مخرج من القيام الخ
ان المستثني مخرج من المحكوم
كالقيام مثلا اي مع ان الحكم
حتما لا من الحكم بالقيام

الذي حقه ومرتبته السبق وهذا الحد الذي ذكره الشارح
حد للاستثنا المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه
وسكت عن المنقطع وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى
منه نحو جا القوم الا الحمير ويمكن ان يوجه سكوته عنه بالاقتصار
على ما هو الاصل لقصد الاختصار او على ما هو المعنى الحقيقي للفظ
الاستثنا فانه في المنقطع مجاز على الاصح بنا على ما ذهب اليه الجلال
المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازي
في شرح المختصر من ان محل الخلاف لفظ الاستثنا لكن انكر ذلك السعد
في التلويح حيث قال قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثنا حقيقة في المتصل
مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثنى واما لفظ الاستثنا فحقيقة
اصطلاحية في القسمين بلا نزاع انتهى ثم انكر على صدر الشريعة
ان لفظ الاستثنا مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف
صيغ الاستثنا وهو ظاهر كلام العلامة العضد كما ذكر السعد
في حواشيه على انه يمكن جعل حد الشارح شاملا للمنقطع بان
يحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم الكلام والدخول على ما يشمل
الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطته ولو عرفا وفي الاستثنا المنقطع
اخراج من حكم مفهوم الكلام فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما
يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح
بذلك العلامة البدر بن مالك في شرح الالفية وكانه قيل جا القوم
وجا ما يتعلق بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى في القسمين غير داخل
في الحكم ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى منه

والمنقطع لم يكن كذلك

قف

والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكن هاهنا قسم اخر وهو
ما يكون المستثنى داخلا فيما سبق لكن اريد بالاستثنا اثبات
حكم اخر على المستثنى كما يقال جاني القوم الا زيدا فعظموه بمعنى
انه لكن زيد معظم وقد صرح المفسرون في قوله تعالى لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله بانه منقطع واعتبر
بعضهم في الاستثنا ان يكون من متكلم واحد ومشى عليه في جمع الجوامع
وقيل لا يعتبر ذلك قال المحقق المحلي في شرحه فقول
القايل الا زيدا عقب قول غيره جا الرجال استثنا على الثاني
لغو على الاول ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة
عقب نزول قوله تعالى اقتلوا المشركين كان استثنا قطعا لانه
المبلغ عن الله وان لم يكن ذلك قرانا انتهى وهل قياسه
حتى يكون استثنا قطعا قول الوكيل في الاستثنا الا خمسة عقب
قول موكله فيه لزيد على عشرة لان الوكيل قايم مقام موكله
فيه نظر وهل هذا الخلاف هو الخلاف في انه هل يشترط
في الكلام اتحاد المتكلم اولا بل يجري وان اشترطنا الاتحاد
هناك ويفرق فيه نظر وهل يعتبر كون المستثنى واجب
الدخول في المستثنى منه اولا بل يكفي صحة الدخول ذهب
جمهور النحاة الى الاول كما قاله الرضي وعليه فالا في قولك جاني
رجال الا زيدا محمولة على الصفة اي رجال متصفون بمغايرة زيد
دون الاستثنا لتعذره اذ شرط متصله دخول المستثنى في
المستثنى منه قطعا ومنقطعه عدم الدخول قطعا

قف

وذهب المبرد الي الثاني فيجوز عنده الحمل علي الاستثنا فيما ذكر قوله
ادواته اي الاته قوله وهي في الحقيقة ثلاثة اقسام اي ففي
التعبير بالحروف تغليب للاصل كما قال والضمير في قوله وهي عايد
علي ادوات الاستثنا المذكورة في هذا الكتاب فلا يرد انه ينبغي
لبي ولا يكون هذا وقد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه
الحرف يطلقه سيبويه علي الاسم والفعل فاطلاق الحروف مطلقا
اطلاق اخرلهم وعليه فلا تغليب قوله وغير وسوي الي اخره
قال ابن هشام الانصاري غير وسوي اشتركا في انهما اسمان
دخيلان في الاستثنا محمولان علي الا وان المستثني بهما مجرور
باضافتهما اليه وافترقا في اعرابهما فاما سوي فملازمة للنصب
علي انها ظرف مكان مجازي والدليل علي ظرفيتها وصل الموصول بها
فيقال قام الذي سواك ولا يقال قام الذي مثلك او غيرك
ويقال سُوًي علي وزن هُدي وسِوًي علي وزن عِنَب وسَوَاء
علي وزن سلام وسِوَا علي وزن سِنان فمن قصر فعلامة النصب
فتحة مقدرة علي الالف تعذرا ومن مد اظهر الفتحة والذي يظهر
من كلام النحويين ان الاستثنا بهذه اللغات مسموع وزعم
ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يستثن من هذه
اللغات معني الاستثنا الا سوي المكسور السين يعني المقصور
فانه هو هو واكثرهم لم يذكر الكسر قال فان استثني بما سواها
فعلي القياس عليها قوله ينصب وجوبا ظاهر كلامه وجوب
النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغية

حكاها

حكاها الشيخ ابو حيان وخرج عليها قراة فشربوا منه الا قليل
وابهم الناصب ليكون كلامه جاريا علي كل الاقوال في ناصبه
قال في التسهيل فللمستثني بالا النصب مطلقا بها لا بما قبلها
مُعدًّي بها ولا به مستقلا ولا باستثني مضمرا ولا بان مقدرة
بعدها ولا بان مخففة مركبا منها ومن لا الا خلافا للزاعمي ذلك
انتهي قوله والمراد بالتمام الي اخره المناسب لسابقه ولاحقه
والمراد بالتمام ما يذكر فيه المستثني منه ثم رايته كذلك في نسخة
قوله منصوب بالا هو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج
وممن صرح بانه الاصح البدر بن مالك ووجهه ما قاله الرضي ان
الا مقومة لمعني الاستثنا ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعني
المقتضي للاعراب وان الا نائبة عن استثني كما ان حرف الندا
نايب عن انادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او
معناه بتوسط الا لانه شي يتعلق به الفعل معني وقد جا بعد
تمام الكلام فشابه المفعول قوله منفيا بان يتقدم عليه
نفي مثل النفي النهي والاستفهام مثاله بعد النهي ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك قرا بالرفع ابو عمرو وابن كثير علي انه بدل من
احد وقرا الباقون بالنصب واستشكل بعضهم اجتماع الاكثر
علي غير الارجح فجعله مستثني من اهلك وفيه بحث تقدم عنه
هذه الحواشي ومثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رحمة
ربه الا الضالون والضالون مستثني من الضمير المستتر في يقنط
العايد علي من وهو بدل ولو قري الا الضالين لكان جايزا وقال

ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية المنفي عندهم هو ما دخلت عليه
اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيد وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة
النفي نحو ما احد يقوم الا زيد وما كان في موضع المفعول الثاني من باب
ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه
اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي وكذلك ما كان من الافعال
بعد قل او ما يقرب منها نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد
واقل رجل يقول ذلك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو ولان العرب
تستعمل قل بمعنى النفي فان قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد
واقل رجل يقول ذلك الا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ
لان المعنى ما رجل يقول ذلك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا زيد بدلا
من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يبدا بها ولا من الضمير
لانه لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل
لانه لا يقال قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في النكرة ولا يقع
بعدها الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا
تنتفي الصفة وايضا فان اقل لا يدخل على المعارف فهي كرب
وانما هو بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذلك
الا زيد قوله جاز فيه البدل والنصب على الاستثنا اعلم
ان للمستثني فيما اذا كان الكلام منفيا حالتين احداهما
ان يكون متصلا ونعني به ان يكون المستثنى منه شاملا
للمستثنى وهذا النوع فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف
والاتباع هو الاكثر في كلامهم ولهذا بدا المصنف به والاخر عربي

جيد

جيد لكن لترجيح الاتباع على البدل شروط منها ان لا يكون
مردودا به كلام يتضمن الاستثنا فان كان مردودا به ذلك فالمختار
النصب وقال بعضهم تعين النصب قصدا للتطابق بين
الكلامين كان يقول لك قايل قاموا الا زيدا وانت تعلم خلافه
فتقول ما قاموا الا زيدا وكان يقول لي عندك ماية الا درهمين
فتقول ما لك عندي ماية الا درهمين ولو رفعتها لكنت مقرا بالدرهمين
ومنها كون المستثنى غير متراخ عن المستثنى منه فان كان متراخيا
عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختارا قصدا للتطابق بين المستثنى
والمستثنى منه نحو ما جاني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا ونحو
ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا اذ الرفع حينئذ
يضعف للتشاغل بطول الفصل بين المبدل والمبدل منه ومنه ثم
ما لعبدي المومن عندي جزا اذا قبضت صفيه من اهل
الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ومنها ان لا يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه واذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع
نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس
زيد بشي الا شيا لا يعبا به لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة
ولا في موجب ومن والبا الزايدتين كذلك فان قلت لا اله الا الله
واحد فالرفع ايضا لانها لا تعمل في موجب والثانية
ان يكون منقطعا ونعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له
كقولنا ما فيها احد الا حمارا لان الاحد مختص بالعاقل وهذا
النوع على ضربين احدهما ما يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى

كما مثلنا فانه لو قيل ما فيها الا حمار جاز واختلف العرب
في هذا النوع فاهل الحجاز يوجبون النصب وبلغتهم جا
التنزيل قال الله تعالي ما لهم به من علم الا اتباع الظن
وبنوا تميم يجيزون فيه النصب والابدال فيجوز علي لغتهم الا
اتباع الظن بالرفع علي انه بدل من محل العلم لان من زايدة ولا
يجوز ان تبدل علي اللفظ لان من لا تدخل علي الموجب ولا علي المعرفة
والضرب الثاني ما لا يمكن فيه تسلط العامل علي المستثني وهذا
الضرب يجب فيه النصب بالاجماع وذلك كقول العرب ما نفع
الا ما ضر فما مصدرية في موضع نصب علي الاستثنا والتقدير ما نفع
زيد لكن الضر شانه وهكذا كل استثنا منقطع يقدر بلكن عند
البصريين ولا يجوز الرفع لانه لا يجوز ما نفع الا الضر قوله
ويجب في بدل البعض من الكل الي اخره قال في المغني ويبعده
يعني قول البصريين بانه بدل بعض من كل انه لا ضمير معه
في نحو ما جاني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل
منه في النفي والايجاب انتهي واجاب الشارح عن الاول بان الضمير
مقدر والدماميني عنه بانه لم يشترط الضمير في بدل البعض
من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابطة فاذا
وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود علي اشتراط وجوده
وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام
الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فنعلم انه بعضه فحصل
الربط بذلك ولم يحتج الي الضمير وعن الثاني بان الرضي قال ولا منع

من التخالف

من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت
برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة
لرجل والاعراب علي الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاني احد الا زيد بدلا
والاعراب علي الاسم فان قلت هل يجوز التخالف في غير الاستثنا
قلت قال ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات ما يخالف
البدل حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك انك اذا قلت
ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد
قوله بنا علي ان البدل علي نية تكرار العامل علي الصحيح قال الاعلم
في شرح الجمل الدليل علي ان البدل علي نية تكرار العامل ثلاثة ادلة
شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالي اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا
لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر

اذا ما مات ميت من تميم ٭ فسرك ان تعيش فجي بزاد ٭
بخبز او بتمر او بسمن ٭ او الشي الملفف في البجاد ٭

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية الندا لقال يا اخانا زيدا
قوله ويجب تقدير الضمير معه علي ما مر فيه ما مر قوله
قوله منفيا انما اعتبر في المستثني منه حينيذ ان يكون
منفيا ليفهم منه معني صحيحا فان الكلام حينيذ يفيد معني
صحيحا غالبا نحو ما ضربني الا زيد فان الفعل يقتضي فاعلا فرفع زيد
والتقدير ما ضربني احد الا زيد وهو معني صحيح فلما صح المعني
في غير الموجب غالبا حكم بصحة التركيب مطلقا طردا للباب

وان لم يصح نادرا نحو ما مات الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد معنى
واما اذا كان الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى غالبا نحو ضربني الا زيد
اذ المعنى ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد فلم يجوز فيه مطلقا
الا ان استقام المعنى فحينئذ يعرب بحسب العوامل في الاثبات
ايضا وذلك بان تقوم قرينة ظاهرة على ارادة تقدير امر خاص
نحو قرات الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرات جميع الاسبوع
او الشهر لا العمر او الدهر او يصح المعنى مع تقدير العام وهو قليل
جدا فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزنا ذلك فيه حيث
صح المعنى ولم نجوز حيث فسد ومن اجل عدم الجواز في الاثبات
الا عند صحة المعنى لم نجز ما زال زيد الا عالما لان معنى ما زال انه
لم يزل وهو يستلزم الثبوت فيكون المعنى ثبت دائما
ان زيدا كل شي الا عالما وهو باطل لاستحالة ثبوت جميع الصفات
المتضادة لزيد الا صفة واحدة هي العلم فهذا المثال وان كان
في صورة النفي لكن معناه معنى الاثبات فامتنع كما في الاثبات هكذا
حقق المقام فانه خفي على اقوام وزلت فيه اقدام قوله فزيد
مرفوع على الفاعلية بقام اعلم ان النحاة يسمون المستثنى فاعلا
او مفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة هو المستثنى
منه المقدر الا انه لما حذف واقيم المستثنى مقامه سمي باسمه
قوله لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها فيه اشارة الى
ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثنى به مجاز
والتوجيه المذكور غير مطرد لتخلفه في ما في الدار الا زيد لان

ما قبل الا

ما قبل الا فيه ليس عاملا فيما بعدها بل ما بعدها عامل فيما قبلها
واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر
مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم
ويقعد او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو قوله اي لا يجوز فيه
غير الجر تفسير معنى لا تقدير اعراب وربما ظن بعض ضعفة
الطلبة ان غير فاعل في الصيغة كما انه فاعل في المعنى وقد عقد
ابن جني في الخصائص للفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى بابا
وتقدير الاعراب لا غير الجر موجودا فان قلت قوله لا غير لحن
فقد قال بن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن وقال في شرح
الشذور لا يجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد ليس فقط كما
مثلنا واما ما يقع في عبارات العلما من قولهم لا غير فلم تتكلم
به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن
شرط المسيلة قلت ما قاله بن هشام مردود فقد حكى الزمخشري
وبن الحاجب واتباعهما ذلك وانشد بن مالك في شرح تسهيله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ⁂ لعن عمل اسلفت لا غير تسال ⁂
قوله تشبيها بقبل وبعد اي في الابهام قال الرضي وانما
غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن
مثل على الضم قوله لكن على الحال هو ما قاله الفارسي واختاره
ابن مالك تبعا لجماعة قال بن هشام في شرح اللمحة واختلف
في نصب غير حيث نصب في غير تفريع فقال بن خروف انتصب

نما قبلها علي الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد إلّا وجعل ذلك
دليلا علي ان النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالّا لان الّا قد عدمت
مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي علي الحال وفيها معني
الاستثنا وهي حال من المستثني منه وصح ذلك لان غيرًا لا تتعرف
بالاضافة وقيل علي التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما
الابهام انتهي فايدتان الاولي اعلم ان غيرًا تخالف الا في خمسة
مواضع احدها صحة وقوع الجملة بعد الا ولا تقع بعد غير فتقول
ما اتاني احد الا زيد خير منه وما جاني زيد الا يضحك ولا تقول
ما اتاني من احد غير زيد خير منه ولا غير يضحك لان غير
مختصة بالاضافة الي المفرد فلا تضاف الي الجملة والثاني ان
غيرًا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثنا والا ليست كذلك
تقول عندي درهم غير جيد ولا تقول الا جيد والثالث
ان الّا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم تجز حذف الموصوف واقامتها
مقامه فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم تجز
بخلاف غير تقول قام غير زيد كما تقول قام القوم غير زيد والرابع
انك اذا عطفت علي الاسم الذي بعد الّا لم يعتبر الا اللفظ فتقول
قام القوم الا زيدا وعمرًا وما قام القوم الا زيد وعمرو ولا يجوز
جر عمرو علي مراعاة غير اذ يصح قام القوم غير زيد وما قام القوم
غير زيد واذا عطفت علي الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان
الحمل علي اللفظ ما اتاني احد غير زيد وعمرو بالجر علي لفظ زيد
والحمل علي المعني ما اتاني احد غير زيد وعمرو برفع عمرو لان المعني

ما اتاني

ما اتاني احد الا زيد وعمرو فهو من باب الحمل علي المرادف
الذي يقول فيه النحويون الحمل علي التوهم فان قلت قال
في التسهيل واعتبار المعني في المعطوف علي المستثني بها اي بغير
وبالّا جايز انتهي قلت قال بن عقيل هذا مذهب بعض
والصحيح المنع فان قلت هل هذا من باب العطف علي التوهم
او من باب العطف علي المحل قلت قال المرادي وظاهر
كلام سيبويه ان ذلك عطف علي الموضع وذهب الشلوبين
الي ان ذلك من باب التوهم لا من باب العطف علي المحل وقال
الدماميني قلت ظاهر قول المصنف اعتبار المعني يدل علي
ان المسيلة من باب عطف التوهم لا من باب العطف علي المحل لاسيما
وقد قرن بذلك فيه اعتبار المعني بعد المستثني بالّا فهذا لا يتصور
فيه العطف علي الموضع والخامس انك اذا فرغت العامل
لما بعد الّا علي ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير فانه
لا بد من جره فتقول ما جيتك الا ابتغا الخير نصبا ولغير
ابتغا الخير ولا يحذف اللام لان من شرط المفعول له ان يكون
مصدرًا وغير ليس مصدرا الثانية تفارق سوي غير
في امرين احدهما ان المستثني بغير قد يحذف اذ فهم المعني
نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوي ثانيهما
ان سوي تقع صلة الموصول في فصيح الكلام نحو جا الذي سواك
بخلاف غير قوله لكن علي الحال فيه ما سلف فلا تغفل
قوله ومن الاجرا علي حسب العوامل الي اخره ما ذكره

من ان سوي تتصرف هو ما ذهب اليه بن مالك واستدل على
ذلك بوقوعه في كلام العرب نثرا ونظما فمن وقوعها مجرورة بالحرف
قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا
من سوي انفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما انتم في سواكم
الا كالشعرة البيضا في الثور الاسود وبالاضافة قوله
كانني والذي تحج له الناس بجدوى سواك لم اثق
ومرفوعة بالابتدا قوله
واذا تباع كريمة او تشتري فسواك بايعها وانت المشتري
وبالناسخ قوله
لا تركن ليلي ليس بيني وبينها سوي ليلة اني اذن لصبور
وبالفاعلية قوله لم يبق سوي العدوان دناهم كما دانوا
وحكى الفرا اتاني سواك ومنصوبة بان قوله
لديك كفيل بالمني لمؤمل وان سواك من يومله يشقي
ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ان سوي من الظروف
اللازمة لانها يوصل بها الي الموصول نحو جا الذي سواك كما سلف
قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر وقال الرماني والعكبري
تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا اعدل ولا ينهض ما
استدل به بن مالك حجة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف
عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتاويل خاتمة تاتي سوي
بمعني وسط وبمعني تام فتمد فيهما مع الفتح نحو في سوا الجحيم
وهذا درهم سوا وتاتي بمعني مستو فتقصر مع الكسر او الضم

نحو مكانا سوي

نحو مكانا سوي وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سوا هو
والعدم وتخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سوا
لانها في الاصل مصدر بمعني الاستوا وفي سوي لغة رابعة قوله
والمستثني بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه اعلم ان خلا وعدا
يستعملان مجردين من ما ومقترنين بها فالاول نحو قام القوم
خلا زيدا وعدا عمرا والاشهر نصب المستثني بهما ويجوز الجر
ولم يحفظه سيبويه وانما حفظه الاخفش ومن شواهده قوله
خلا الله لا ارجوا سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا
وقول الاخر
ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطا والطفل الصغير
وانتصاب المستثني بهما على انه مفعول والفاعل مستتر كما ذكره
الشارح فان قلت هذا ان صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثنا
كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف
ينصب المفعول قلت اجيب بانهم ضمنوها في الاستثنا معني
جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه فان قلت
فعلي م يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك خلاف فعند
اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول عليه بكله السابق قال
الدماميني وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا
وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو
بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله
الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثني

فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل انتهى واعترض بانه
لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو
الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض
عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه فليتامل وقيل عايد
على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا وقيل على مصدر الفعل المفهوم
من الكلام السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو
اي القيام زيدا اي قيام زيد بحذف المضاف ويضعف هذين
عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو القوم اخوتك عدا زيدا
واجيب بانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج
بحيث يقدر الفعل بتصيده من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه
فالمعنى في المثال عدا هو اي تنسب الاخوة تنسب زيدا وعدا
المنتسب اليك بالاخوة زيدا وان قرنا بما فالنصب عند
الجمهور واجب لان ما مصدرية وما والفعل في تاويل المصدر وذلك قف قف
المصدر في تاويل وصف وذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معنى الاستثنا
هذا قول السيرافي وقيل منصوب على الظرف وما وقتية
نايبة هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين زيدا
وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثنا
كانتصاب غير في قاموا غير زيد وروى الجرمي عن بعض العرب
جواز الجر مع ما وخرج ذلك على تقدير زيادة ما وزيادة ما قبل
الجار شاذة وانما قياسها ان تزاد بينهما نحو عما قليل فبما رحمة فيما

نقضهم

نقضهم واما حاشا فلم يحفظ سيبويه فيها في المستثنى بها الا الخفض
وروى الاخفش وغيره النصب ويقال فيها حاشا بالقصر وحاش بحذف
الثانية وحشا بحذف الاولى ولا يدخل عليها ما مصدرية كانت او
زايدة ولعل وجه ذلك انها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد
وحمل الزايدة على المصدرية واما عدا وخلا فقد خرجا عن الفاعلية
فاما قوله

رايت الناس ما حاشى قريشا ۝ فانا نحن افضلهم فعالا ۝

فنادر والخلاف في فاعلها كما في خلا وعدا وذهب الفرا الى انها فعل
لكن لا فاعل له والنصب بعدها انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك
في خلا وعدا على انه يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك فايدة حاشى على
ثلاثة اوجه الاول ان تكون استثنائية وهي التي ذكرها المصنف
قال الدماميني في شرح التسهيل واعلم ان حاشا المستعملة في
الاستثنا معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه
فلا يستثنى به الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشى زيدا
لفوات معنى التنبيه نص عليه ابن الحاجب وغيره انتهى والثاني ان تكون
تنزيهية نحو حاشا لله وليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف
بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية
ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف المعصية
لاجل الله ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاشا لله ما هذا بشرا والصحيح
انها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا

من اللفظ بالفعل بدليل قراة بن مسعود حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله
وسبحان الله وقراة ابي السماك حاشًا لله بالتنوين اي تنزيها
لله كما يقال رعيا لزيد والوجه في قراة من ترك التنوين ان تكون
مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث انها تكون
فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه
الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة احب الناس الي
ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم
يستثن فاطمة وتوهم البدر بن مالك تبعا لابيه انها المصدرية
وحاشا الاستثنائية بنا على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل
به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا ويرده ان في معجم
الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله
ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد
وتوهم المبرد ان هذا مضارع حاشى الاستثنائية وانما تلك
حروف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف كما مر قوله على تقدير
الحرفية والفعلية نشر مرتب واما جر المستثنى بكل منها على
تقدير الحرفية ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينها
حروفا وبينها افعالا واعطي الحرف الجر والفعل النصب لان
الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف النصب بالحمل عليه فايدة
يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا
وكونه مجرورا فان قلت حشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب
وكذا القول في خلا وعدا واذا جرت فهي متعلقة بما قبلها

من فعل

قف

من فعل وشبهه على قاعدة حروف الجر فتكون في موضع المفعول به
كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعدية على
جهة السلب قاله الجرجاني وقيل موضعها نصب عن تمام الكلام
لعدم اطراد الاول لانه قد لا يكون فعل او شبهه نحو القوم اخوتك
خلا او عدا زيدا ومذهب جماعة ان من العوامل الناصبة
ورودا للفظ بعد تمام الكلام قال بن ام قاسم في شرح الالفية
في باب التمييز عند الكلام على التمييز الرافع للابهام عن النسبة
ما نصه وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب
عن تمامها انتهى قال الحفيد فيكون العامل على قول من يقول
انه نصب عن تمام الكلام هو الجملة ولانها لا تعدي الافعال الي
الاسما اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت
في عدم التعدية الحروف الزايدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وصوبه بعضهم لما تقدم ورد ما استدل به من انها لا تعدي
الافعال الي اخره بانه لا يلزم ان يكون معنى التعدية ايصال معنى
الفعل الي المجرور بل معنى تعديه الحروف ايصال معنى الفعل
الي المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وهو هنا مفيد
لانتفايه عنه وقد صرح بن هشام بذلك في على الاستدراكية
حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها
عند من قال به لانها اوصلت معناه الي ما بعدها على وجه
الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا فساقط
لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف مساواته في جميع احكامه

قف

الا ترى ان الا لا تعمل الجر وهذه الحروف تعمله وعلى تقدير
الفعلية اختلف في جملة الاستثنا فقيل هي حال فمحلها النصب
وقيل مستانفة فلا محل لها وصحح ابن عصفور الثاني ويرد
على الحالية ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو او بالضمير
او بهما وصاحب الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابط به
اذ الضمير في خلا وتاليته اما لاسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
او لبعض المستثنى منه وكلا منهما غيره وتقدير ضمير اخر يا باه
وكون المرجع اي بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا
عليه في والذين يتوفون منكم الاية قوله مستتر فيه وجوبا
انما وجب استتاره في هذه الافعال ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثنا
في محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد
لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا
ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثنا صريحا فليتامل
خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة قد جرت عادة النحويين
ان يذكروا لا سيما مع ادوات الاستثنا مع ان الذي بعدها منبه
على اولويته بما نسب لما قبلها وتشديد يائها ودخول لا عليها
ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف
ما جا في قوله ولا سيما يوم فهو مخطي وذكر غيره انها قد تخفف
وقد تحذف الواو كقوله
فه بالعقود وبالايمان لا سيما ٭ عقد وفا به من اعظم القرب

وفي التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف قال شراحه
وحذف الواو وهي عند الفارسي نصب على الحال وعليه اعتراض
لابن هشام وجواب للدماميني في حاشية المغني وشرح التسهيل
وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار قال الدماميني في شرح
التسهيل قال يعني المرادي وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم
لا سيما والامر كذا تركيب غير عربي وقال ولا اعلم من اين
اخذه انتهى وقال السيوطي ومن احكام لا سيما انه لا يجي بعدها
الجملة بالواو وقال ابو حيان وكثير من المصنفين من قال لا سيما
والامر كذا ولا تحذف لا من لا سيما لانه لم يسمع الا في كلام المولدين
انتهى ثم نقل الدماميني عن الرضي كلاما من جملته تمثيله لجعل
لا سيما بمعنى خصوصا بقوله احبه ولا سيما وهو راكب ثم قال
هذا كلامه وقد رايت استماله على الحكم بصحة ما جعله الشارح
يعني المرادي تركيبا غير عربي انتهى ثم قال الدماميني وحكى الرضي
انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه
من غير جهته ويوجد كثيرا في كلام المتاخرين من علما العجم
وهو بعيد فينبغي تحريره انتهى وفي الرضي واعلم ان الواو التي تدخل
على لا سيما في بعض المواضع كقوله ٭ ولا سيما يوم بدارة جلجل ٭
اعتراضية كما في قوله ٭ فانت طلاق والطلاق الية ٭ اذ هي
مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى
جا القوم ولا سيما زيدا اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين
جاوني اي هو كان احضرني واشد اخلاصا في المجي وخبر لا محذوف

وتتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل
سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد
يحذف ما بعد سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل
على انه مفعول مطلق فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس
فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي
اخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا الي اخره انتهى باختصار ويجوز
في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة
وقد روي بهذا قوله ٭ ولا سيما يوما بدارة جلجل ٭
والجر ارجحها وهو على الاضافة وما زايدة بينهما مثلها في ايما
الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف قال الدماميني وينبغي
ان يكون الحذف واجبا لانه كذا سمع وهو ظاهر قول ابن مالك وقول
غيره انتهى وما موصولة او نكرة موصوفة بجملة والتقدير
ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شي هو يوم ويضعفه في نحو ولا
سيما زيد حذف العايد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على
من يعقل وفي التسهيل وقد توصل بظرف او جملة فعلية
وقد يقال لا سيما بالتخفيف ولا سوا ما انتهى وعلى الوجهين
ففتحته اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز لما وهي نكرة تامة
كانه قال ولا مثل شي ثم فسره بالنكرة كما يقع التمييز بعد مثل
في نحو ولو جينا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بنا مثلها
في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور
واجازه وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما

قوله ولا سيوما ما
بمعنى لا سيما منه

كافة

كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا للاستثنا فينتصب على الاستثنا
المنقطع **باب لا** قوله النافيه للجنس اي الماهية والحقيقة
اي لصفته وحكمه او النافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب
مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا لنفي الرجل واسناد النفي اليها مجاز
من اسناد ما للشي الي الته لان النافي حقيقة هو المتكلم والمتبادر
انها نافية للجنس فقط اي نصا فيخرج لا النافية للوحدة والنافية
للجنس ظهورا وفي المغني ما حاصله ان لا العاملة عمل ليس تحتمل
نفي الجنس وهو الظاهر ونفي الوحدة وغلط من زعم انها لا تكون
الا لنفي الوحدة قوله اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان
العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب اشارة الي الاهتمام والقا البال
الي ما يرد بعدها لاحتياجه الي تنبيه لغموضه قوله تنصب النكرات
اي ولو صورة او تاويلا فدخل نحو لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له
فانه جايز بدون شذوذ مع انها مضافة الي الضمير واللام
مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة قال الرضي واعلم انه قد يوول العلم
المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة وينزع منه
لام التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصري او
مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا تجوز هذه
المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تعالي حتى يقدر تنكيرها ولتاويله بالنكرة
وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة

لتوغله في الابهام وانما يُجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان
المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرّف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل
يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة
في الحقيقة فلا يوصف بنكرة ولِمّا ان يُجعل العلم لاشتهاره بتلك
الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية
ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات
على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس
المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا التاويل يمكن
وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل
جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور
وجوز الفرا اجرا المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير
واسم الاشارة ايضا نحو لا اياي ها هنا ولا هذا وهو بعيد غير
مسموع انتهى وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب زيادة على ذلك
يتعين الوقوف عليها قوله وجوبا قيد به لقول المصنف
ولم تتكرر لا لانها اذا تكررت يجوز النصب ولا يجب كما ذكره
المصنف قوله لفظا ومحلا اي لفظا ان كانت النكرات مضافة
او شبيهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واراد بالنصب لفظا
ما ليس محلا بقرينة المقابلة فدخل في النصب لفظا النصب تقديرا
قوله بغير تنوين مخصوص بغير الشبيهة بالمضاف عند جمهور
البصريين قوله اذا باشرت الى اخره بقي شروط اخر منها

ان لا يدخل

ان لا يدخل عليها جار وان يكون خبرها نكرة وان يكون نفيها
نصا كما سبق فان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جيت بلا زاد
وغضبت من لا شيء وشذ جيت بلا شيء بالفتح وان كانت
لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كامر
قوله فتنصب النكرة اذا كانت النكرة مضافة لمثلها
اي او شبيهة بالمضافة وقوله مضافة لمثلها ليس بقيد
بل مثله ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف مما لا يتعرف
بالاضافة كما تقدم عن الرضي وقال ايضا في قولهم لا كزيد ان
جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله
موجود ويجوز ان يكون كزيد خبرا اي لا احد مثل زيد وان
جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد انتهى قوله
مبني معها على الفتح انما بني اسم لا اذا لم يكن مضافا ولا شبيها
به لتضمنه معنى من بدليل ظهورها في قوله
"فقام يذود الناس عنها بسيفه ° وقال الا لا من سبيل الى هند"
وقيل علة البنا تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر واختار
الاول الرضي وقال انه الحق قال وانما بنيت على ما تنصب
به ليكون البنا على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البنا
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب انتهى
لكن قد يضعف هذه العلة ان من اذا ظهرت تحكمون عليها
بانها زايدة موكدة لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه الا دعوى

ان كلا من لا ومن نص في النفي الاستغراقي فاذا وردت من بعدلا كانت
زايدة موكدة واذا لم ترد تضمن الاسم معناها وفيه من الضعف
ما لا يخفي واورد على الاول ايضا ان المتضمن لمعني من هو لا الاسم
قوله وهو ظاهر كلام المصنف انما قال ظاهر لانه يحتمل ما حمله
عليه الشارح من النصب لفظا او محلا لكن ينافيه قوله من غير
تنوين بالنسبة للتشبيه بالمضاف فانه ينصب وينون نحو لا
طالعا جبلا حاضر قوله ووجب اي في الصورتين وانما وجب
تكرير لا ليكون التكرير جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وليكون
تكرارها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات بخلاف ما اذا عملت
عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه لانه لا يعمل عمل ان
الا التي لنفي الجنس قوله نحو لا في الدار رجل ولا امراة لا فيه
نافية للجنس لكن الظاهر انه ظهورا لا نصا اذ لا تضمن ولا
لضمن معني عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي ان تضمن
من موجود مع الفصل فلينا مل قوله على الالغا المراد بالالغا
عدم اعمالها عمل ان قوله وتوجيه كل منها مذكور في المطولات
قال الشارح في شرح التوضيح ولكل منها توجيه يخصه ∴
اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت
فعلي مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبرا لهما معا لان
مذهبه ان لا المفتوح وضم اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع
واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولي ملغاة لتكررها فما

بعدها

بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها
واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولي عاملة عمل ان
ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف علي محل الاولي مع اسمها
ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس
واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولي ملغاة او عاملة
عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني
فوجهه ان لا الاولي عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها
منصوب منون انتهي ما اردناه منه فايدة لو عطفت ولم
تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب
عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح
لعدم ذكر لا كقوله
∴ فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ∴ اذا هو بالمجد ارتدي وتازرا ∴
روي بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما
حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل
ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله علي نية لا باب
المنادي قوله بفتح الدال احترز به عن المنادي بكسر
الدال وهو طالب الاقبال قوله المنادي فيه الاظهار في موضع
الاضمار لنكتة الايضاح وهو ماخوذ من الندا بكسر النون وضمها
لان كل ما جا علي فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فايه وضمها
والهمزة في اخره بدل من الواو بدليل قولهم ندوت القوم اذا
جلست معهم في النادي وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا

ثم النداء لغة الدعا واصطلاحا الدعا بيا واخواتها والمنادي لغة
المدعو واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله هو المطلوب اقباله بيا
او احدي اخواتها اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نادبت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سما ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليه حرف النداء وقصد نداوها فهي في حكم ما يطلب اقباله ولذا
يا الله والمراد طلب الاجابة المقصود من المواجهة بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله ؞
والمراد بالاخوات النظاير شبه النظاير بالاخوات لما بينهما من
التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه
به على المشبه ويسمي بالاستعارة المصرح بها ويا واخواتها
ثمانية احرف الهمزة واي مقصورتين وممدودتين ويا وايا
وهيا ووا فالهمزة المقصورة للقريب الا ان نزل منزلة البعيد
فله بقية الاحرف كما انها للبعيد الحقيقي واعمها يا فانها تدخل
في كل نداء وتتعين وحدها في نداء اسم الله تعالي وفي باب الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا في باب الندبة ووا اكثر
استعمالا منها في ذلك الباب وانما تدخل يا اذا امن اللبس كقوله
٭ حملت امرا عظيما فاصطبرت له ٭ وقمت فيه بامر الله يا عمرا ٭
ويجوز حذف الحرف نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان
ان ادوا الي عباد الله الا في ثماني مسايل المندوب نحو يا عمرا ؞
والمستغاث نحو يا لله والمنادي البعيد لان المراد فيهن اطالة الصوت

والحذف

وللمزوي ينافيه واسم الجنس غير المعين كقول الاعمي يا رجلا خذ بيدي
والمضمر ونداوه شاذ ويا تي على صيغتي المندوب والمرفوع كقول
بعضهم يا اياك قد كفيتك وقول الاخر
٭ يا ابجر ابن ابجر يا انتا ٭ واسم الله تعالي اذا لم يعوض في اخره الميم
المشددة واجازه بعضهم وعليه قول امية ابن ابي الصلت
٭ رضيت بك اللهم ربا فلن اري ٭ ادين الها غيرك الله راضيا ٭
واسم الاشارة واسم الجنس لمعين خلافا للكوفيين فيما احتجوا بقوله
٭ اذا هملت عيني لها قال صاحبي ٭ بمثلك هذا لوعة وغرام ٭
وقولك اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وذلك عند البصريين
ضرورة او شذوذ كذا في التوضيح قوله والمراد بالمفرد هنا
الي اخره يدخل فيه المركب المزجي والمثني والجمع نحو يا معدي كرب
ويا زيدان ويا زيدون ونحو يا موسي بضمة مقدرة واذا ناديت
اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة
بالالف وانما بني على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت
وقال الكوفيون يا اثني عشر يا اثنتي عشرة باليا اجراهما مجري
المضاف ولما كان المفرد مشتركا بين جملة معان والمراد بعضها
فسره بما ذكر قوله وهو ما اتصل به شي من تمام معناه
ان اريد بالشي اللفظ وهو يوصف بالاتصال حقيقة ففيه ان
اللفظ ليس تمام المعني الا ان يقدر مضاف اي مفهم تمام وان
اريد به المعني ففي وصفه بالاتصال تجوز ومن الشبيه ٭
بالمضاف المكمل قبل النداء بعطف نسق نحو يا زيدا وعمرا

في المسمى بهما واما الموصول نحو يا من فعل كذا فقضية كلام بعضهم
خروجه عن الشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقديره الضم في اخره
ومنه ايضا يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع
ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا او
معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته
الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من ال ومنع ابن
خروف اعادة يا وتخيره في لحاق ال مردود قاله بن هشام
قوله فاما المفرد العلم الى اخره انما بنيا لوقوعهما موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا
لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وقد
يقال عليه انه يوجب الاستعارة من المستعير وذلك ممنوع
وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان في الصورة والمعنى
فكانهما متحدان وليس احدهما بمستعير من الاخر وكان البنا
على حركة للاعلام بان البنا غير اصلي وكانت على صورة الرفع
للفرق بينهما وبين المنادى المضاف ليا المتكلم في بعض لغاته
اذ لو كان البنا على الكسر لحصل الالتباس به عند حذف يائه
اكتفا بالكسرة عنها او على الفتح لحصل الالتباس به عند
حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها ومراده بالنكرة المقصودة

المفردة بقرينة المقابلة بالمضاف والشبيه بالمضاف وذكره
للضم يدل على ارادة المفرد في باب الاعراب مع تعدي البنا
الى كل ما ليس مضافا ولا شبيها به فينادى ويبنى على ما يرفع
به لان البنا على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا
ولو قال على ما يرفع به لعم الحركة والحرف اللهم الا ان يراد
بالضم حقيقة او حكما فيشمل نائبه وهو هنا الالف والواو
نحو يا زيدان ويا زيدون قال في التسهيل ويجب نصب
ما وصف من معرف بقصد واقبال انتهى وهو شامل للوصف
بالمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل وبالجملة وبالظرف قال الدماميني
والمسيلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة
وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل
يجوز في مثل يا رجلا عالما ان يعتقد في رجل انه معرف بالقصد
والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له
انه وصف بها قبل الندا ثم جا الندا داخلا على الموصوف وصفته
جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي
كما قال شيخنا رحمه الله تعالى ان يجوز تعريف الوصف فتقول
يا رجلا الظريف افعل كما في الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين
فان الرضي صرح بذلك فيه حيث قال واذا لم تجعله علما جاز
ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد
كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين
ظرفا ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف

قوله بقصد واقبال متعلقا بمعرف

اي مع ان رجلا هنا غير معرف حينئذ فلا تعريف

ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف
ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس وأدارا بحزوى الدراسة
لكنه كره وصف الشي بالمعرفه بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا
توصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بتلك الصفات المنكرة
قبل الندا فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب انتهى وقضية
كلام الشارح في شرح التوضيح ان الوصف بالمعرفة غير متعين
فانه قال فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف قف
الوصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة
الطارية ما لا يغتفر في الاصلية ثم قال واما يا عظيما يرجى لكل
عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي
ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر
في الوصف وهو للمخاطب بالندا وعامل الحال هو عامل صاحبها
والمنادي منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حروف المضارعة اليا
والتا على حد يا تميم كلهم او كلكم فهو من الشبيه بالمضاف وفيه
رد على بن مالك حيث جعل الجملة نعتا انتهى وكذا جعلها الرضي نعتا
وينبغي ان تجزي ذلك في الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين
فيجوز وصفه بكل من المعرفة والنكرة فليتامل وتعبير التسهيل
بالجواز يشعر بعدم وجوب النصب وعبارة السيوطي في شرح جمع
الجوامع اما الموصوفة اي النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف
فيجوز نداوها وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب نحو يا رجلا
كريما

كريما يا عظيما يرجى لكل عظيم الا يا نخلة من ذات عرق وقيل
يجوز فيها البنا والنصب قاله الكساي انتهى وقضية الصنيع
انه على البنا يجوز الوصف بالنكرة وتنصب فليحرر قوله في حالة
الاختيار احترز به عن حالة الضرورة فانه ينون نحو قول القايل
ᴼ سلام الله يا مطر عليها ᴼ وليس عليك يا مطر السلام ᴼᴼ
ويجوز نصب المضموم عند الاضطرار الى تنوينه نحو يا عديا
لقلبك المهتاج قوله لمعين حال من رجل اي حال كونه مقولا
لمعين وانما قيد بكونه لمعين اذ لو قصد به غير معين
صار نكرة غير مقصودة بالندا فيكون منصوبا قوله فان كانت
موصوفة اي بمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل او بجملة او بظرف او
بجار ومجرور وما ذكر من ان الجملة والظرف صفة هو ما ذهب
اليه بن مالك والشيخ الرضي وقال الموضح في الحواشي ليست
الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر
في الوصف وهو للمخاطب بالندا وعامل الحال هو عامل صاحبها
وتقدم كل ذلك وما يتعلق به فلا تغفل قوله فالعرب تؤثر
نصبها على رفعها فيه نظر لان الضم ليس رفعا بل هو بنا فكان
الصواب ان يقول على ضمها بدل على رفعها لان المنادي لا يرفع
بحال وظاهر كلامه عدم وجوب النصب وكذا هو ظاهر تعبير
التسهيل وتقدم في كلام السيوطي رحمه الله تعالى تعين النصب
وان جواز النصب والبنا قول الكساي فلا تغفل ومحل جواز
النصب او تعينه في غير العلم المفرد الموصوف بابن متصل به

تمّ سرادق العز للملك ممدود

مضاف الي علم نحو يا زيدَ بن عمرو فيجوز ضمه وفتحه والمختار عند
البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله
⁂ يا حكم بن المنذر بن الجارود ⁂ ويتعين الضم في نحو يا رجل بن عمرو ⁂
ويا زيدُ بن اخينا لانتفآ علمية المنادي في الاول وعلمية المضاف اليه
في الثانية وفي نحو يا زيدُ الفاضل بن عمرو لوجود الفصل وفي نحو
يا زيدُ الفاضل لان الصفة غير ابن ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا
⁂ فما كعبُ بن مامةَ وبن اروَي ⁂ باجود منك يا عمُر الجوادا ⁂
بفتح عمُر والوصف بابنةٍ كالوصف بابن ولا اثر للوصف ببنت
قوله يا رجلا كريما اقبل فيه وصف المعرفة بالنكرة وتقدم
الكلام فيه فلا تغفل قوله والثلاثة الباقية منصوبة
اي لفظا وتقديرا والا فالمفرد المعرفة بقسميه منصوب محلا
لان المنادي مطلقا مفعول به لفعل محذوف والكلام في المنصوبات
الشاملة للمنصوب محلا بدليل تقسيمه المفعول به الي ظاهر
والي مضمر ومن المعلوم ان المضمر انما هو منصوب محلا
قوله اي لا يجوز فيها غير النصب تقدم الكلام في نظيره
في باب الاستثنا فلا تغفل قوله يا غافلا والموت يطلبه
يصح ان يكون مثالا للشبيه بالمضاف ايضا لان جملة والموت يطلبه
حال من الضمير المستتر في غافلا والعامل في الحال هو العامل في صاحبها
قوله ويا ثلاثة وثلاثين لمن سميته بذلك اي حال كونه مقولا
لمن سميته بذلك وتقدم الكلام عليه فلا تغفل بابُ
المفعول له قوله ويسمي المفعول لاجله الى اخره يعني ان له

ثلاثة اسما

ثلاثة اسما قوله الاسم اي الصريح او المؤول كما يعلم مما سنذكره
وخرج به الفعل والجملة قوله المصدر خرج به اسم الذات لان الذات
لا تكون علة غالبا فلا يجوز جيتك السمن والعسل بالنصب لانه
اسم عين لا مصدر وهذا ما قاله الجمهور واجاز يونس اما العبيد
بالنصب فذو عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا
وصف عندهم شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير
العبيد وتاول نصب العبيد علي انه مفعول له وان كان غير مصدر
بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد
علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة
خبيثة قليلة واوله الزجاج علي تقدير اما تملك العبيد
اي مهما يذكر شخص لاجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة
للمصدر قوله المنصوب اي جوازا لانه يجوز جره بلام العلة
وابهم ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه
ومذهب البصريين انه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة
وخالفهم الزجاج والكوفيون وزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا
فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير في جيتك اكراما
لك جيتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم
عليه لانه ملاق له في المعني وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت
جلوسا ويؤيد قول البصريين جواز دخول اللام عليه فتقول
جيتك للاكرام ولا يجوز في نحو ضربت ضربا ان تقول ضربت
لضرب وكذا قعدت جلوسا قوله الذي يذكر علة

الي اخره قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل علي الفعل
وينقسم الي قسمين احدهما علة غايية للفعل كالتاديب للضرب
الثاني ماليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعقله
علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني
يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل انتهي وظاهر كلام المصنف
انه لا يشترط فيه ان يتحد مع ماهو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف
والذي قاله الاعلم والمتاخرون ان ذلك يشترط ولهذا امتنع النصب
في نحو قولك تاهبت امس للسفر غدا وقول الشاعر
∴ فجيت وقد نضت لنوم ثيابها ∴ لان النوم وان كان مصدرا وعلة
في خلع الثياب لكن زمنه متاخر عن زمن خلع الثوب ولم
يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلي هذا يجوز جيتك
امس طمعا في معروفك الان وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط
فيه الاتحاد في الفاعل واليه ذهب بن خروف وهو ظاهر كلام
سيبويه ويشهد له قول امرء القيس
∴ أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا ∴ بكاً على عمرو وما كان اصبرا ∴
فان فاعل التحدر هو الدمع وفاعل البكا ام عمرو وحمل بعضهم
عليه الاية الاتية وعليه قول ابي الطيب
∴ أبكي الهوى اسفا يوم النوى بدني ∴ وفرق الهجر بين الجفن والوسن ∴
ومن جعل الاتحاد في الفاعل شرطا تاول هذه المواضع كلها واجاز ابن
خروف النصب مع اختلاف الفاعلين محتجا بنحو قوله تعالي هو الذي
يريكم البرق خوفا وطمعا وفاعل الاراءة هو الله تعالي وفاعل الخوف

والطمع المخاطبون واجاب عنه بن مالك في شرح التسهيل فقال
معني يريكم يجعلكم ترون ففاعل الروية علي هذا هو فاعل الخوف
والطمع وقيل هو علي حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع
وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين وذهب المتاخرون
الي اشتراطه فلا يجوز جيتك محبتك اياي قال الرضي ومعني
تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشي واحد كقيام الضرب والتاديب
في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر كجيتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا ∴
او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من
فرارك او بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا
للصدنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا
للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس
ها هنا حدثان في الحقيقة حتي يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة
حدث واحد لان المعني ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب
هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ها هنا في الحقيقة ليس
هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هي اثره
اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب
عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما
لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد
∴ والشيخ ان قومته من زيغه ∴ لم يقم التثقيف منه ما التوي ∴
وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث

الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وظاهر كلامه
ايضا انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا قال الرضي وشرط بعضهم
كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل
على الشي متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى
ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم
والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد
وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه
اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز جيتك
اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير
حذف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوزا ايضا
جيتك اكرامك لي وجيتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف
المذكور بل جوز جيتك لبنا وسمنا فظهر ان المفعول له
هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين
اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا
فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا
اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما
وجئته اصلاحا فان قلت بقي من شروطه ان يكون على غير
لفظ الفعل العامل فلا يقال اجللتك اجلالا لك نص عليه
سيبويه وغيره قلت قال ابن هشام واشتراط كونه علة
يغني عنه اذ من المعلوم ان الشي لا يعلل بنفسه واعلم
انه زاد بعض النحويين في الشروط ان يكون غير نوع الفعل ليخرج

نحو جا زيد

نحو جا زيد ركضا فانه اذا قصد ان يكون باعثا على الفعل فلا بد
من اللام فان قلت شرط بن مالك في العمدة كونه ظاهرا
قال في شرحها فان كان ضميرا فلا بد من اللام نحو رجاوك جيت له
قلت اشتراط كونه مصدرا يغني عنه لان ضمير المصدر ليس بمصدر
فايدة لا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان او مجرورا ومن ثم
منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا
بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا
حالا والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية فايدة اخرى
بقي شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقا في شرح لمع
وقف
ابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في
جواب لم الثاني ان يصلح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك
زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدا
كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره
باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل
زيادة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل
في المعنى والشي لا يكون علة لوجود نفسه باب
المفعول معه قوله المفعول معه اي الذي فعل مصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في
وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول له
وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام وقد تقدم ما فيه

واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاه من اسناد الفعل الي الازم
النصب وتركه منصوبا جاريا علي ما هو عليه في الاكثر وقبل
المعنى الذي فُعِلَ فِعْلُ بمصاحبته علي ان يكون مفعولُ ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا الي مصدره والضمير المجرور للموصول قوله الاسم
خرج به الجملة نحو جا زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فيت الموضح في شرح اللمحة بنصب تشرب ثم
قال فلا يكفي الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حفيده ينبغي ان
يكون ذلك في غير نصب تشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي
ان يعطي حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق انتهى
قوله المنصوب ابهم الناصب ليكون كلامه جاريا علي كل
الاقوال في ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدم من فعل وشبهه
وبه قال جمهور البصريين والكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه
والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعني فمعني ما صنعت
واباك ما صنعت بابيك ومعنى جا البرد والطيالسة جا البرد
بالطيالسة وزعم الاخفش ومعظم الكوفيين انه نصب على الظرفية
ونظروه بمسيلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو
كما انتصب بعد الا وذهب الجرجاني الي ان العامل الواو وهو
مردود لانه اذا كان ضميرا منفصلا وقع بعد الواو كقوله يصف رجلا مات معانقا امراة لقيها بعد فراق منه
فكان واياها كحران لم يفق ٥٥ من الما اذ لاقاه حتى تبردا
والضمير المنصوب اذا كان عامله حرفا وجب ان يتصل به
تقول انك ولا يجوز ان اياك ورد ايضا بان الواو لو كانت

ناصبه

ناصبه لما احتيج الي اشتراط تقدم فعل او ما جري مجراه وزعم
الزجاج ان عامله فعل محذوف والتقدير في جا البرد والطيالسة
جا البرد ولابس الطيالسة وذهب بعض الكوفيون الي انه
منصوب علي الخلاف اي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد
الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشترك يدل على
ذلك قول الموضح في باب التعجب ان افعل فيما احسن زيدا مثلا عند
الكوفيين اسم قال ففتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك لان مخالفة
الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه واحسن انما هو في المعنى وصفا
لزيد لا لضميرما انتهى فانت تراه كيف فسر المخالفة بان احسن
الجاري على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد ورد بان
الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرًا بنصب عمرا
وذلك لا يجوز قوله قوله استوي الما والخشبة اي ارتفع الما
معها اي صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل اليها فاستوي
بمعني ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوي والخشبة
هنا مقياس يُعرف به قَدْرُ ارتفاع الما وقت زيادته
قوله ونبه بهذين المثالين الي اخره قال بن هشام في اوضح
المسالك للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف كما
في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جا زيد
وعمرو قبله او بعده لما بينا اي من عدم تقدم جملة في الاول
ومن عدم الفضلية في الثاني لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك
لا يتاتي الا بين شيئين فاكثر ومن عدم المصاحبة في الثالث

ورجحانه اي العطف علي المفعول معه كجا زيد وعمرو لانه
الاصل وقد امكن بلا ضعف ووجوب المفعول معه وذلك
في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوعَ الشمس لامتناع العطف
في الاول من جهة الصناعة اي لانه لا يجوز العطف علي الضمير
المجرور من غير اعادة الجار وفي الثاني من جهة المعني ورجحانه
اي المفعول معه وذلك في نحو قوله
٭فكونوا انتم وبني ابيكم٭ مكان الكليتين من الطحال٭
ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول من جهة المعني اي
لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا علي الضمير
لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان
تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر
وفي الثاني من جهة الصناعة اي لانه لا يحسن العطف علي الضمير
المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما
وامتناعهما اي العطف والمفعول معه نحو علفتها تبنا
وماءً باردا وقوله
٭اذا ما الغانيات برزن يوما٭ وزججن الحواجب والعيونا٭
اما امتناع العطف فلانتفا المشاركة فيهما واما امتناع المفعول معه فيهما
فلانتفا المعية في الاول وانتفا فايدة الاعلام بها في الثاني
ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم علي انه مفعول به
اي وسقيتها ماء وكحلن العيون هذا قول الفرا والفارسي ومن
تبعهما وذهب الجرمي والمازني والمبرد وابو عبيدة والاصمعي

واليزيدي

اذ لا معني لاشتراك طلوع الشمس مع زيد في الموت فالعطف محال

٢٨٠

التاسع والعشرون

واليزيدي الي انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف وذلك
علي تاويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول
زججن بحسّن وعلفتها بانلتها انتهي فهو علي قول هؤلا
من باب التضمين والزموا صحة علفتها ماء باردا وتبنا فالتزموه
محتجين بقول طرفة ٭لها سبب ترعي به الماء والشجر٭ واختلف
في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون علي انه قياسي
وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معني عام قاله
المرادي في تلخيصه وقال الزمخشري من شانهم انهم يضمنون
الفعل معني فعل اخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله
مع ارادة معني المضمن قال والغرض في التضمين اعطا
مجموع معنيين وذلك اقوي من اعطا معني الا تري كيف
رجع معني ولا تعد عيناك عنهم الي قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين
الي غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الي اموالكم ولا تضموها اليها
اكلين انتهي قال العلامة الثاني السعد التفتازاني في
حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه
الحقيقي فلا دلالة علي الفعل الاخر وان كان في معني الفعل الاخر
فلا دلالة علي معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال
ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فمعني يقلب
كفيه علي كذا نادما علي كذا ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا
محضا لا تضمينا وكذلك قوله يؤمنون بالغيب تقديره

قف قف

قف

معترفين بالغيب انتهي وقال بن هشام في المغني قد يشربون
لفظا معني لفظ فيعطونه حكمه ويسمي ذلك تضمينا وفايدته
ان تودي كلمة مودي كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة
منها قوله تعالي وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن تحرموه
فعدي الي اثنين لا الي واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معني
تنووه فعدي بنفسه لا بعلي لا يسمعون الي الملا الاعلي ضمن
معني يصغون فعدي بالي واصله ان يتعدي بنفسه سمع الله
لمن حمده ضمن معني استجاب فعدي باللام والله يعلم المفسد
من المصلح ضمن معني يميز فجي بمن وذكر بن هشام
في موضع اخر من المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر
ابو حيان واعلم ان المضمن معني شي لا يلزم ان يجري مجراه
في كل شي ومن ثم جاز دخول الفا في خبر المبتدي المتضمن معني
الشرط نحو الذي يا تيني فله درهم وكل رجل يا تيني فله
درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين فلم يجيزوا
الذي يا تيني احسن اليه اوكل من يا تيني احسن اليه بالجزم
الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها
بجواب الشرط ووافقهم بن مالك قال ابو حيان لم يسمع
من كلام العرب الجزم الا في الشعر واعلم ايضا ان باب المفعول
معه قياسي علي الاصح عند بن مالك فيما يصلح للعطف وما لا يصلح
خلافا لمن قال انه سماعي مطلقا وللجمهور في قولهم انه قياسي
بشرط صلاحية العطف ولو مجازا قوله وخبر اخواتها

لم يرد به

لم يرد به ان المضاف ها هنا مقدر عطفا علي المضاف السابق
اعني خبر كان بان يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقامته مقام المضاف
في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا علي تجويز سيبويه ابقاه
علي اعرابه لان تثنية الضمير في قوله فقد تقدم ذكرهما
لا تلايمه وانما اراد به الاشارة الي انه معطوف علي كان
وليس المعني في خبر كان علي العلمية بل المراد به خبر له زيادة
تعلق بكان فلا يلزم من عطف واخواتها علي كان العطف علي
جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الي جزء الكلمة
والمراد باخواتها نظايرها شبه النظاير بالاخوات
لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات
ثم اطلق اسم المشبه به علي المشبه ويسمي بالاستعارة المصرح بها
قوله عقيب باليا لغة قليلة والكثير ترك اليا ذكره
النووي رحمه الله تعالي في تحريره قوله فقد تقدمت
هناك تصرح بوجه الشبه باب مخفوضات
الاسماء قوله لبيان الواقع اي لا للاحتراز لان المخفوض
لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا قوله المشهورة اشارة
الي الجواب عما يقال بقي علي المصنف في ظاهر الامر مخفوضان اخران
احدهما المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب
بخفض الخرب لمجاورته للضب وان كان الخرب انما هو صفة للجحر
وكان الفارسي يقول في ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار والثاني
المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله

٥ بدا لِيَ اني لست مدرك ما مضى ٥ ولا سابقٍ شيئا اذا كان جائيا ٥
بجر سابق على توهم دخول البا في قوله مدرك وهذان النوعان
يرجعان عند التحقيق الى المخفوض بالحرف والمخفوض بالاضافة
قوله على ثلاثة اقسام اي صادق على ثلاثة اقسام ولو
اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر قوله مخفوض بالاضافة
ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف اليه وهو احد
الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره بن الحاجب
والثالث ان العامل المضاف واختاره بن مالك وغيره وقد ذكر
هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان
البا في قوله بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف
اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشي سببا
اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه باخص معين ويجاب
ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق اسم المصدر على المفعول
والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس
للغروب اي مالت واضفت ظهري الى الحايط اي املته واسندته
اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب
لثانيهما الجر ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم
والمشهور ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول
وهذا مصطلح سيبويه وبن مالك وقيل عكسه وقيل
يجوز في كلٍ كلٌ قوله وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة
وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف وهو البا ولفظ اسم الله تعالى

مجرور

مجرور باضافة اسم اليه والرحمن الرحيم بالتبعية لانهما صفتان
والصحيح ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان
العامل فيه مقدر لانه على نية تكرار العامل وقد سبق الكلام
على ذلك في باب التوابع وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر الجر بالتبعية
كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب
بها كجا زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل او يذكر الرفع
والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها قوله فهو ما يخفض بمن
الى اخره ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها
اسما يعبر بها عنها واما البا والكاف واللام والواو والتا
فذكرها باسمايها لوجودها قال في التسهيل وقد يقال منا
انتهى وهذا هو الاصل عند الكسايي والفرا قال وحذفت الالف
لكثرة الاستعمال وتسمى هذه الحروف حروف الجر لانها تجر معنى
الافعال الى الاسما قال الرضي والاظهر انه قيل لها حروف
الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
وبعضها حروف النصب انتهى ويسميها الكوفيون حروف
الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربطه به وحروف
الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وتبعيض
وغيرها وبدا المصنف بالمخفوض بالحرف لانه الاصل
واسقط من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها
في الاستثنا فاستغني بذلك عن اعادتها واسقط منها
لعل ومتى وكي ولولا لغرابة الجر بهن فلم يلتفت اليهن

بعد ما نبه على الجر بهن وذلك لان لعل لا تجر بها الا عقيل قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا ... بشي ان امكم شريم

فالاسم الكريم مبتدا وجملة فضلكم خبره واما متى فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم اخرجها متى كمه اي من كمه قال في المغني واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال بن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول بن ذيب يصف السحاب

شربن بما البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

فقيل بمعنى من وقيل بمعنى وسط واما كي فتجر ثلاثة اشيا الاول ما الاستفهامية عن علة الشي نحو كيمه بمعنى لمه والاكثر ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شي كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا انت لم تنفع فضر فانما ... يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي بمنزلة اللام جارة لمصدر موول من ما وصلتها اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع قاله الاخفش وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جيت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني بدليل ظهورها في الضروره كقوله

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا ... لسانك كيما ان تغر وتخدعا

والاولى

والاولى ان تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها واما لولا فلا تجر بها الا الضمير المتصل نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضماير مجرورة بها عند سيبويه قال في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر انتهى وزعم المبرد ان هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

ايطمع فينا من اراق دماانا ... ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... وعد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم وليس المراد معنى الاستفهام بل الصورة قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض

خلافا للاخفش ومن وافقه انتهي قال بن عقيل في شرحه
بل هو بحرف محذوف وان كان لا يلفظ به وفي البسيط ان هذا
قول الكوفيين فاذا قلت الله فكانك قلت ابالله وشبهة
الاولين ان الواو في القسم عوض عن البا والتا عوض عن الواو ولا
خلاف ان الجر بالواو والتا انتهي وذهب الزجاج والرماني الي ان
ايمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك وعد بعضهم منها الميم
مثلثة في القسم نحو مُ الله وجعله في التسهيل بقية ايمن
قال وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم
ذلك وذكر الفرا ان لات قد تجر الزمان وقري ولات حينِ
مناص وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعني من والصحيح
انها اسم قوله وهي ام حروف الخفض اي اصلها لانها
اقوي حروف الجر ولذلك دخلت علي ما لم يدخل عليها غيرها
نحو من عندك وبدا بها المصنف قال في التسهيل وتنفرد من
بجر ظروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدي ولدن ومع
وعن وعلي اسمين وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم
بالرب والتا واللام بالله وشذ فيه مُن الله وتربي انتهي
قوله اعلم ان رب ليست للتقليل دايما خلافا للاكثرين
وعليه الزمخشري وبن الحاجب ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه
وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وعبارة بعضهم
ورب في الاصل للتقليل اي لانشا التقليل اي ان ما بعده يقع قليلا
لا للاخبار عنه ثم استعمل كثيرا لانشا التكثير ويحتاج الاول

الي القرينة

الي القرينة مثال التكثير قوله عليه الصلاة والسلام
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وذلك لان الحديث
مسوق للتخويف ولا يناسبه التقليل ومثال التقليل قوله
الا رب مولود وليس له اب ٭ وذي ولد لم يلده ابوان ٭
يريد بذلك عيسي عليهما الصلاة والسلام وقيل لم توضع
لتكثير ولا لتقليل وانما يفاد احدهما بالقرينة وعليه السعد
التفتازاني قوله بضم الرا قال في التسهيل ويقال
رُبَّ ورُبْ ورُبَّتْ ورَبَّتْ ورُبَتْ ورُبَ ورَبَّ
ورَبَتْ وليست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد
قوليه بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه والتقليل بها نادر
ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما
يتعلق به بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها وقد يعطف
علي مجرورها وشبهه مضاف الي ضميريهما وقد تجر ضميرا لازما
تفسيره بمتاخر منصوب علي التمييز مطابق للمعني ولزوم افراد
الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتانيثه اشهر
من المطابقة انتهي وعلي قول المبرد اكثر المتاخرين وفي البسيط
انه راي البصريين وعلل الرضي اختصاص رب بالنكرة بانها
علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتي يصير
بالعلامة نصا في احد المحتملين والمعرفة اما دال علي القلة
فقط كالمفرد المعرفة او الكثرة فقط كالجموع واما النكرة
فصالحة للقلة والكثرة معا نحو جاني رجل اي واحد وماجاني رجل

اي هذا الجنس انتهي ملخصا قولــه بالمنديل المنديل بكسر الميم
هو المعروف الذي يحمل في اليد بن الاعرابي وبن فارس وغيرهما مشتق
من الندل وهو النقل لانه يُنقل من واحد الي واحد وقيل هو من
الندل وهو الوسخ لانه يندل به قال اهل العربية يقال تندلت
بالمنديل قال الجوهري ويقال ايضا تمندلت قال وانكرها الكساي
قال ويقال تمدلت ايضا انتهي وعبارة ضيا الحلوم في النون والدال
المهملة قيل الندل الوسخ ولم يات منه فعل والمنديل معروف
وجمعه مناديل قولــه كالأسد الاسد معروف وجمعه
أُسُود وأُسْد واسد واساد والانثي اسدة وفي حديث
ام زرع زوجان دخل فهد وان خرج اسد قال بن خالويه
له خمسماية اسم وصفة وزاد عليه بن قاسم بن جعفر اللغوي
ماية وثلاثين اسما ثم اشهرها اسامة والبهس والجحدب
والحارث وحيدرة والدولس والسبع والصعب وزفر والضرغام
والضيغم والطيار والعنبس والغضنفر والفرافصة وقسورة
وكهبس واللبث والمنابر والنهاب والهرناس والورد
ومن كناه ابو الابطال وابو حفص وابو الزعفران وابو شبل
وابو العباس وابو الحارث وهو انواع كثيرة ارسطو رايت نوعا
منها يشبه وجه الانسان وجسده شديد الحمرة وذنبه
شبيه بذنب العقرب ولعل هذا هو الورد ومنه نوع
علي شكل البقر له قرون سود نحو شبر واما السبع المعروف
فان اصحاب الكلام في طبايع الحيوان يقولون ان الانثي لا تضع الاجروا واحدا

وتضعه

٢٨٥

وتضعه لحمة ليس فيه حس ولا حركة فتحرسه كذلك ثلاثة ايام
ثم ياتي ابوه بعد ذلك فينفخ فيه المرة بعد المرة حتي يتحرك ويتنفس
وتنفرج اعضاوه وتتشكل صورته ثم تاتي امه فترضعه ولا
يفتح عينيه الا بعد سبعة ايام من تخلقه واذا مضت عليه
بعد ذلك ستة اشهر كلف الاكتساب لنفسه بالتدريب
والتعليم قال في التسهيل وقد تزاد اي الكاف ان امن اللبس انتهي
وجعل منه ليس كمثله شي وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي
المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله بن جني وقيل
الزايد مثل وقيل مثل بمعني الصفة وقيل مثل بمعني الذات
وعليهما فلا زيادة وقد تزاد خالية عن معني التشبيه قيل
لبعض العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين اي هينا وانظر
هل يشكل اشتراط امن اللبس بالتمثيل بالاية مع قيام هذه
الاحتمالات فيها الا ان يقال مال الاحتمالات واحد او يقال
اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال ونظير ذلك ما قاله بعضهم
من صحة ادخال المشترك في التعريف اذا صحت ارادة كل من معنييه
او معانيه قال الدماميني وكذا يحكم بزيادتها عند دخولها
علي مثل نحو ليس كمثله شي ودخول مثل عليها نحو فاصبحوا
مثل كعصف ماكول اذ الفرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد
من زيادة احدي اداتي التشبيه وزيادة ما هو علي حرف
واحد اولي ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم
بزيادة الحروف اولي واما اذا اجتمع الكافان نحو قولــه

قف

وصاليات ككما يوتفن فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي
فهما اسمان اوحرفان واما ان تكون احداهما زايدة فيكون الزايد
حرفا اذ زيادة الحرف اولي فيكون اما الاولي فهو نحو ليس كمثله
شي واما الثانية فهو نحو مثل كعصف انتهى قوله واللام
فايدة تزاد كلمة ما بعد من وعن والبا كثيرا وبعد
اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر نحو مما خطاياهم بدل علي عدم
الكف انها لو كفت لوقع بعدها جملة مع انها لم تقع عما قليل
فبما رحمة وقول الاعشي
ا الي ملك خيرا ربابه فان لما كل شي قرارا ا
يريد فان لكل شي قرارا وتزاد بعد رب والكاف فتكفهما
كثيرا ويبقي العمل قليلا كقوله ربما ضربت بسيف وقوله
ا وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم ا
والغالب ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينيذ علي الجملة كقوله
ا كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه ا وقوله
ا ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ا
ولعل الفرق بين رب والكاف وبين الاربعة السابقة
ان اختصاصها بالاسما اقوي بدليل جواز جرها لكل اسم بخلاف
رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسما كما تقدم فلما انحطت
مرتبتهما عنها ضعفا فجاز كفهما بخلافها فليتامل والغالب
علي رب المكفوفة ان يليها فعل ماض كالبيت السابق وقد
يليها المضارع كقوله تعالي ربما يود الذين كفروا وقد يليها الجملة

الاسمية

الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم هذا وفي التسهيل
وتزاد ما بعد الكاف كافة وغير كافة وكذا بعد رب والبا وفي
سبك المنظوم لابن مالك ان من تكف وعبارته وتقترن ما
برب والكاف ومن فتكفهن واختار ابو حيان ان الكاف
لا تكف اصلا واول ما ورد من ذلك قوله اليمين ماخوذ
من اليمين الذي هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الحلف يضع
الحالف يمينه في يمين صاحبه وقيل من القوة لانه
يقوي الحث علي الوجود او العدم وسمي العضو يمينا لوفور قوته
ومنه لاخذنا منه باليمين اي بالقوة قوله وبواو رب
ما ذكره من ان الجر بواو رب مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح
ان الجر برب مضمرة وهو مذهب البصريين وقد يجر برب
محذوفة بعد الفا وبل وبدون هذه الاحرف كقوله
ا فمثلك حبلي قد طرقت ومرضع ا وقول الاخر
ا بل مهمه قطعت بعد مهمه وقول الاخر رسم دار وقفت
في طلله كدت اقضي الحياة من جلله في طلله نحو مثل ومهمه ورسم برب محذوفة قال في التسهيل
يجر برب محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع
التجرد اقل ومراده بالكثرة مع الفا الكثرة النسبية اي كثير
بالنسبة الي بل وقال فيه ايضا وليس الجر بالفا وبل باتفاق
وحكي ابن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم
بعض النحويين ان الجر هو بالفا وبل لنيابتهما مناب رب
وقد يحذف غير رب من حروف الجر ويبقي عمله وهو ضربان

سماعي اي منحصر في امثلة مخصوصة حذف العرب فيها مع بقا العمل
فيجوز لنا الحذف في تلك الامثلة الواقعة في عبارتنا لا فيما يشبهها
قياسا عليها كقول روءبة خير والحمد لله جوابا لمن قال له
كيف اصبحت وقياسي بان يكون هناك قاعدة بحذف حرف الجر
ويبقي عمله في كل موضع تحققت القاعدة فيه سوا كان ذلك الموضع
مما حذف العرب فيه بعينه او كان مشابها لما حذف العرب فيه
فحذف العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب قياسي
لانه مقيس على حذف العرب فافهمه واحفظه فانه قلما يباع
مع كثرة الانتفاع وذلك في ثلاثة عشر موضعا الاول لفظة
الجلالة في القسم دون عوض نحو اللهِ لافعلن الثاني بعد كم
الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت
ثوبك اي من درهم خلافا للزجاج في تقدير م الجر بالاضافة الثالث
في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت
الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو
وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار اي وفي اختلاف الخامس في المعطوف عليه
بحرف منفصل بلا كقوله
ما لمحب جلدٌ أنْ يُهجَرا ولا حبيبٍ رافةٌ فيُجبَرا
السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو نحو جي بزيد
او عمرو ولو احدهما السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن
مثل المحذوف نحو ازيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد

الثامن

الثامن في المقرون بهلا بعد نحو هلا دينار لمن قال
جيت بدرهم التاسع في المقرون بان بعد نحو امرر بايهم
هو افضل ان زيدٍ وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه البا
بعد ان اسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده العاشر
في المقرون بفا الجزا بعد حكي يونس برجل صالحٍ ان لا صالحٍ فطالحٍ
اي ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح والذي حكاه سيبويه
الا صالحا فطالح او الا صالحا فطالحا وقدره ان لا يكن صالحا فهو
طالح وان لا يكن صالحا يكن طالحا الحادي عشر لام التعليل اذا
جرت كي وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو جيت
كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون
مصدرية واللام قبلها مقدرة الثاني عشر مع أنّ وأنْ
نحو عجبت انك قايم وأن قمت على ما ذهب اليه الخليل والكساي
من ان محلهما جر تمسكا بقوله
وما زرت ليلى ان تكون حبيبةً الي ولا دين بها انا طالبهْ
بجر دين وذهب سيبويه والفرا الي انهما في موضع نصب
وهو الاقيس لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا قالوا ولا
حجة في البيت لاحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول اللام
وقد يعترض بان العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف
على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات
واختار السيرافي كون المحل جرا وقواه بصحة تقديم ان وصلتها
على الفعل من مثل قولك اكرمتك انك فاضل ولو لم تكن اللام

هي العاملة لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل حينيذ هو العامل
فيصير بمنزلة قولك عرفت ان زيدا قايم ولا يجيز احد ان زيدا
قايم عرفت انتهي الثالث عشر المعطوف علي خبر ليس وما الصالح
لدخول الجار اجاز سيبويه في قوله
بدا لي اني لست مدرك مامضي ولا سابق شيا اذا كان جاييا
الخفض في سابق علي توهم دخول البا في مدرك ولم يجوزه جماعة
من النحويين الرابع عشر بعد الا نحو الا رجل جزاه الله خيرا ونازع
ابو حيان في غالبها وقال الذي يقاس عليه باب القسم وكم فقط
فايدة قال بن هشام في شرحه علي الشافية اعلم انهم
يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا ومطردا فالمطرد لا يتخلف
والغالب اكثر الاشيا ولاكنه يتخلف والكثير دونه والقليل
دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الي ثلاثة
وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب
والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال
فيه كثير وغالب ونادر وقليل قوله ومذ ومنذ اعلم
انهما ان دخلا علي ماض كانا بمعني من الابتدائية نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اي لبيان ان ما بعدهما
اول زمان الفعل المثبت او المنفي وان دخلا علي زمان حاضر
كانا بمعني في الظرفية يعني انهما بمعني في من غير اعتبار معني
الابتدا بل المراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر ولا
يدخلان علي مستقبل وان كان المجرور بهما نكرة معدودا نحو

ما رايته

بيان
بعد الا نحو الا رجل
نحوه

قف
وتبلابح

ما رايته مذ اربعة ايام كانا بمعني من والي معا فيدلان علي
الابتدا والانتها واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الي ضم الذال
في مذ عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم
لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم
الساكن وايضا فانهم اذا صغروا مذ قالوا منيذ رجوعا بها
الي اصلها بسبب التصغير فان قلت لعل المصغر هو
منذ لا مذ قلت اجيب بانه قد ثبت فرعية مذ عن منذ
بما ذكرناه اولا فعهد فيها التصرف بالحذف والتصغير
نوع من التصرف فادعاوه فيما عهد فيه اولي من ادعايه فيما
لم يعهد فيه وقال بن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف
في الحرف وشبهه ورد بتخفيفهم ان وكان ورب وقال
ابن الدهان مذ محذوف منها ولكن لبين النون وانما
المحذوف لامها كغد حملا علي الغالب في الاسما لان الحذف
في الاواخر اولي وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها
منذ او حرفا فاصل وقد تكسر ميمهما وسكون ذال مذ
قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها
قوله فنحو قولك غلام زيد اي فنحو زيد من قولك غلام زيد
والعلما كثيرا ما يتسامحون اتكالا علي ظهور المعني المراد
قوله ما يقدر باللام اي يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية
والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم
يتحد المعني للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف الي معرفة

عم
قف

في الاضافة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم
الاحد وانما المدار علي افادة المناسبة المخصوصة بين
المضاف والمضاف اليه وقس عليه ما ياتي قوله نحو غلام زيد
اي والمخفوض بالاضافة الذي يقدر باللام نحو زيد في غلام زيد
فانه يفهم منه من المناسبة بين الطرفين ما يفهم من غلام
لزيد الا ان المراد من الاول غلام معلوم دون الثاني ولم يبين
المصنف ولا الشارح مواضع ما يقدر باللام وما يقدر بمن
ولم يبين الشارح مواضع ما يقدر بفي وقد بين ابن الحاجب
ما ذكر بما حاصله ان الاضافه بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف اي صادقا عليه
وعلى غيره ولا يكون زمانا او مكانا له نحو بعض القوم وبمعنى
من في الاضافة الي جنس المضاف اي امر صادق على المضاف
وعلى غيره ولما لم يجز ان يكون المضاف اخص من المضاف اليه
كما ذكره الشيخ الرضي وجب ان يكون المضاف ايضا صادقا على
المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى في في الاضافة الي ظرف المضاف
اي زمانه ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان
الظرفية فان اضيف الي الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة
كما في مصارع مصر وبيع الدار فالاضافة بمعنى اللام لا في
صرح به ابن الحاجب في الامالي ومنه يعلم ان معنى
قوله فيما عدا ظرفه فيما لم يقصد افادة الظرفية فاحفظ
ذلك فانه عزيز واعلم ان الظرف عند النحاة انما ينسب
الي المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر
كلام ابن الحاجب ككلام ابن مالك في الالفية وكلام ابن هشام ان
اللام لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح
الكافية معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة
تقديرها وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير
غيرها نحو عنده ومعه ومع صحة تقديرها دون غيرها
نحو دار زيد هذه عبارته مع حذف ما مثل به للاول لان
فيه نظرا وذهب ابو حيان الي ان الاضافة ليست على
تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وذهب بعضهم
الي ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ويوجه بان كلا من الظرف
والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص قوله بمن الدالة على
بيان الجنس اي من هذه بيانية قال استاذ شيخنا رحمهما الله
تعالي واقول التحقيق انه عندهم لبيان ان المضاف اي جنس
من اجناس الامور وانواعها لا لمجرد انه هو لا احترازهم
عن اضافة الشي الي نفسه ولا لانه اصل للمضاف كما شرطه
بعض الشارحين لانه مما لا يدل عليه كلامهم ولا يلايمه
اطلاقهم وتصريحهم بان اضافة المقادير والاعداد بمعنى
من كشبر ارض ومائة رجل قوله اي ثوب من خز
وباب من ساج يعني من جنس ذلك والاظهر ان خز ثوب
وساج باب ايضا كذلك ان قصد بيان الجنس لتحقق الشرط
المعتبر في كلامهم واختلف في اضافة الاعداد الي المعدودات

كعشرة رجال فمذهب الفارسي انها بمعني اللام اي الاختصاصية
ودهب بن السراج الي انها بمعني من واختاره بن مالك في
شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض
المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع
اضافة الاعداد الي المعدودات والمقادير الي المقدرات كقفيز بر
ورطل زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الي عدد نحو ثلاثمائة
علي انها بمعني من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة
المقدار والمقدار وصف بالنسبة الي ذي المقدار وهو المعدود
ونفس بالنسبة الي المقدار والوصف يناسبه لام الاختصاص
فلذا اختلفا في الاول والنفس يناسبه البيان فلذا اتفقا
في الثاني ولك ان تقول ما المانع من معني لام الاختصاص
فيما اتفقا عليه وفيما اتفقا عليه نظر لانه لا يصح المضاف
اليه للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاثمائة
لم يكن مطابقا للمعني المراد قال شيخنا رحمه الله تعالي
ويجاب بان ذلك يصح بتصرف في المضاف اليه من جهة
الجمعية فيقال هذه الثلاث مياة والاحتياج لمثل ذلك
لا يخفي واختلفوا ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا
فيها حرفا ونقل ابو حيان وغيره ان الاضافة الي غير الفاعل
بمعني اللام كظالم نفسه وسكت عن الاضافة الي الفاعل
فقيل فيها ايضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير من
فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شي منه حسن فبين

بالاضافة.

بالاضافة انه من حيث الوجه وقيل غير ذلك واما
الاضافة البيانية وهي اضافة الشي الي مرادفه كسعيد كرز
وبابه فليست علي تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند
الاكثرين بل هي اما غير محضة علي راي الفارسي وغيره او واسطة
بين المحضة وغيرها علي راي بن مالك كذا قاله الجلال السيوطي
في فتاويه ويخالف ما قاله من ان الاضافة البيانية هي اضافة
الشي الي نفسه ما صرح به غير واحد كالعصام من ضبط
البيانية بان يكون بين المتضايفين عموم من وجه وقوله
كسعيد كرز وبابه يخالفه ايضا ما صرحوا به من ان الاضافة
في ذلك من اضافة المسمي الي الاسم قوله وزاد بن مالك
تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي اي لانه ثابت في فصيح
الكلام وارجاع الاضافة فيه الي معني اللام تكلف واكثر النحاة
ردوها الي اللام فان معني المناسبة بين المضاف والمضاف
اليه ولذا نكتفي بادني ملابسة نحو كوكب الخرقا اسم امراة
والظرفية مناسبة ظاهرة قوله اي مكر في الليل اي مكر
واقع في الليل قوله وتربص اربعة اشهر اي تربص
واقع في اربعة اشهر قوله من امثلة الي اخره من فيه
اما للتبعيض واما للبيان علي تقدير مضاف اي من بقية
امثلة الي اخره وتقدم نظير ذلك وصريح ما تقدم
ان الاحرف المذكورة مقدرة وصرح بذلك الجزولي وقول
ابن الحاجب وهي اي الاضافة بمعني اللام او بمعني من او بمعني في

عبر به بن مالك في التسهيل وبينهما فرق لان بن درستويه
رد على من قال بذلك بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة
لانه يصير ثوب الخز وغلام زيد على معنى ثوب من الخز وغلام
لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الي معرفة لا تبقى نكرة
فدل على ان الاضافة ليست على معني حرف واجيب بانه
لا يلزم ما قال بن درستويه الا لو قيل انها على تقدير من
وتقدير اللام لان المقدر كالثابت ولهذا يُعلم ان التعبير
بالمعني اولي فليتامل **خاتمة** ونسال الله حسن
الخاتمة **الامور** التي يكتسبها الاسم بالاضافة احد عشر
احدها التعريف نحو غلام زيد **الثاني** التخصيص نحو غلام
امراة فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه
كما تميز غلام زيد **الثالث** التخفيف كضارب زيد وضاربا
عمرو وضاربوا بكر اذا اريد الحال او الاستقبال فان الاصل
فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين
معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف
قولك الضاربا زيد والضاربوا زيد ولا يجتمع على الاسم
تعريفان وقوله تعالي هديا بالغ الكعبة ولا توصف
النكرة بمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه ولا تنصب المعرفة
على الحال وقول جرير ٥٥ يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ٥٥
ولا تدخل رب على المعارف وليست مفيدة للتخصيص ايضا
لان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله

ضاربا

ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة
فان لم يكن الوصف بمعني الحال والاستقبال فاضافته محضة
تفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان
المضاف اليه نكرة لانها ليست في تقدير الانفصال **الرابع**
ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه
ان رُفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان
نصب حصل التجوز باجرا الوصف القاصر مجري المتعدي
الخامس تذكير المونث كقوله
٥٥ إنارة العقل مكسوف بطوع هوي ٥٥ وعقل عاصي الهوي يزداد تنويرا ٥٥
ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين
ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة
ولكن ذكر الفرا انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد
قرب النسب قصدا للفرق واما قول الجوهري ان التذكير
لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس
طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي
الظاهرين لا المضمرين **السادس** تانيث المذكر كقولهم
قطعت بعض اصابعه وقري تلتقطه بعض السيارة ويحتمل
ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار
فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان
الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة
الموصوف المحذوف وهو مونث وقال

وماحبُّ الديارِ شغفن قلبي ٥ ولكن حبُّ من سكن الديارا ٥
وانشد سيبويه
وتَشرَقُ بالقول الذي قد أذعته ٥ كما شرقت صدرُ القناةِ من الدمِ ٥
والي هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله
تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي ٥ يكون كعمرٍو بين عُرْبٍ وأعجمِ ٥
فان صديق السوء يُردي وشاهدي ٥ كما شرقت صدرُ القناة من الدمِ ٥
ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة
وبعمرو الكناية عن المتزيد الآخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو
في الخط وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف
للاستغنا عنه فلا يجوز امة زيد جآ ولا غلام هند ذهبت
السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله
انا ابو المنهال بعض الاحيان الثامن المصدرية نحو وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه
ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال
ستعلم ليلى اي دَينٍ تداينت ٥ واي غريمٍ للتقاضي غريمها ٥
اي الاولي واجبة النصب بما بعدها كما في الاية الا انها مفعول
به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر
والثانية واجبة الرفع بالابتدا مثلها في لنعلم اي الحزبين
احصي ولنعلمن اينا اشد عذابا التاسع وجوب التصدير
ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر
في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم

اكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت
افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد
والي هذا يشير قول بعض الفضلا
٥ عليك بارباب الصدور فمن غدا ٥ مضافا لارباب الصدور تصدرا ٥
٥ واياك ان ترضي بصحبة ناقص ٥ فتنحط قدرا من علاك وتحقرا ٥
٥ فرفع ابو من ثم خفض مزمل ٥ يبين قولي مغريا ومحذرا ٥
والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الي قول امرئ القيس
٥ كان ابانا في عرانين وبله ٥ كبير اناس في بجاد مزمل ٥
وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه
خفض لمجاورته للمخفوض والعاشر الاعراب نحو هذه
خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البنا والحادي عشر
البنا وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف
مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل علي ذلك بامور
منها قوله تعالي وحيل بينهم وبين ما يشتهون
ومنا دون ذلك قاله الاخفش وخولف واجيب
عن الاول بان نايب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو
اي الحول كما في قوله
٥ وقالت متي يُبخل عليك ويُعتلل يسؤك ٥ وان يُكشف غرامك تدرب ٥
اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد من تقدير عليك
مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من الضمير لتقييد بها
فتفيد ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه علي حذف الموصوف

اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا
فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ اقام ومنهـــا قوله تعالى لقد
تقطع بينكم فيمن فتح بينَنا قاله الاخفش ويؤيده قراة الرفع بينًا
وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل
اي لقد اوقع التقطع او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاكم
يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون
على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التاويل قولـــه

ه اهمّ بامر الحزم لو استطيعه ه وقد حيل بين العير والنزوان ه

بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنهـــا قوله تعالى انه
لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلَ وقراة بعض السلف
ان يصيبكم مثلَ ما اصاب بالفتح وقول الفـــرزدق

ه واذ ما مثلهم بشر ه وزعم بن مالك ان ذلك لا يكون في مثل
لمخالفتها للمبهمات بانها تثني وتجمع لقوله تعالى الا امم امثالكم
وقول الشاعـــر ه والشر بالشر عند الله مثلان ه
وزعم ان حقا اسم فاعل من حقّ يحقّ واصله حاقّ فقص
كما قيل برّ وشرّ ونمّ ففيـــه ضمير مستتر ومثل حال منه
وان فاعل يصيبكم ضمير تعالى لتقدمه في وما توفيقي الا بالله
ومثل مصدر واما بيت الفرزدق ففيـــه اجوبة مشهورة
ومنهـــا قولـــــه

ه لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ه حمامة في غصون ذات اوقال ه

فغير فاعل ليمنع وقد جا مفتوحا ولا ياتي فيه بحث بن مالك

لان قولهم

لان قولهم غيران واغيار ليس بعربي ولو كان المضاف
غير مبهم لم يبن واما قولـــ الجرجاني ان غلامي ونحوه
مبني فمردود ويلزمهم بنا غلامك وغلامه ولا قايل بذلك
الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه
إذْ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرأان
بجر يوم وفتحه فان قلـــت الاضافة في نحو يومئذ ما هي
فان اليوم مضاف الى اذْ وكلاهما اسم زمان واي معنى لقولك
يوم وقت كذا قلـــت لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر
اراك اي يوم هو وقت كذا هكذا قرره الدماميني وقد
يقالـــ هذه الاضافة غير محتاج اليها في البيان اذ اليوم
بمعنى الوقت ولو اقتصر على يوم كذا او وقت كذا اغنى
عن الاضافة بخلاف شجر اراك لا يستفاد المطلوب فيـــه
بدون الاضافة قالـــ شيخنا رحمه الله تعالى نعـــم
يمكن ان توجه هذه الاضافة بالاجمال والتفصيـــــل
الباب الثالـــث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه
فعل مبني بنا اصليا كان البنا كقولـــه

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع

او بنا عارضا كقولــــه

ه لاجتذبن منهن قلبي تحلما ه على حين يستصبين كل حليم ه

رويا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند بن مالك ومرجوح
عند بن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة

اسمية فقال البصريون بجب الاعراب والصحيح جواز البنا
ومنه قراة نافع هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم بفتح يوم
وقراة غيرابي عمرو وبن كثير يومَ لا تملك نفس بالفتح ه ه
وهذا اخرما اوردناه من الفوايد وتمام ما قصدناه
من الفرايد وهو بالاعتنا دخقيق عندالاخ الموفق الرفيق
ونختم هذا الكتاب بما بدانا به من حمد الله ذي الجلال والاكرام
وولي الطول والانعام ونقول الحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ان الحمد لله نحمده
ونستعينه ونستهديه ونومن به ونتوكل عليه ونعوذ
بالله من شرور انفسنا وسيات اعمالنا من يهدي الله
فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له ونشهد ان سيدنا ونبينا
وحبيبنا محمدا سيد الانبيا والمرسلين صلى الله عليه
وعليهم وسلم وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته
ورضي الله عن ساداتنا اصحاب رسول الله اجمعين وعن
التابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين
ورضي الله عن الايمة الاعلام وساير علما المسلمين
وخص امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه بمزيد الرحمة
والرضوان ورضي عنا وعن والدينا وذريتنا ومشايخنا
واخواننا واحبابنا وعن عبديك ووليبك الامامين
الجليلين مولف الكتاب وشارحه الشيخ خالد ونساله

ان يكفنا

ان يكفنا عن وثوقنا بنفسنا وركوننا الى كل ما زين لفكرنا
وحدسنا وان يتوب علينا بمنه وكرمه وان يوفقنا
لادا شكر نعمه وان يبصرنا بعيوب انفسنا الابية
وان يجري علينا من سوابغ جوده المواهب العلية وان
يحمينا بحمايته من جهالات القاصرين وان يحفظنا
برعايته عن تخويفات المتشبعين وصلى الله وسلم
على سيدنا محمد سيد الانبيا والمرسلين وساير الخلق اجمعين
سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم كتبه الفقير
الحقير عبد القادر الشبشيري الازهري ايا لت في لنفسه وفرغه منه
في تاريخ ثالث عشري شهر صفر من شهور سنة عشر والف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام
والحمد لله وحده